


جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المثنى – كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم التاريخ

# النخب العشائرية في السماوة ودورها السياسي في العراق 1920- 1958

رسالة تقدم بها

حسين سعود عبد الله آل نايف

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة المثنى
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير
في التاريخ الحديث و المعاصر

إشراف
الأستاذ الدكتور
غانم نجيب عباس

1443هـ                    2021م

بسم الله الرحمن الرحيم

{يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ}

صدق الله العلي العظيم

سورة الحجرات

الآية (13)

## إقرار المشرف العلمي

اقر بأن إعداد هذه الرسالة ( النخب العشائرية في السماوة ودورها السياسي في العراق ١٩٢٠ ـ ١٩٥٨ ) قد جرت بأشرافي بمراحلها كافة، وأرشحها للمناقشة.

الإمضاء:

اللقب العلمي و الأسم: ا. د.غانم نجيب عباس

التاريخ: ٢٠ \ ٦ \ ٢٠٢١

بناءا على ترشيح السيد المشرف العلمي وتقريري الخبيرين العلمي واللغوي ارشح الرسالة للمناقشة.

إمضاء رئيس القسم:

اللقب العلمي و الأسم: ا . د.متعب خلف جابر الريشاوي

التاريخ: ٢٦ \ ٦ \ ٢٠٢١

# إقرار الخبير اللغوي

لقـد قـرأت رسـالة الماجسـتير الموسـومة ب ( النخـب العشـائرية فـي السـماوة ودورهـا السياسـي فـي العـراق ١٩٢٠ ـ ١٩٥٨ ) وقومتها لغوياً فوجدتها صالحة للمناقشة.

الإمضاء:

اللقب العلمي و الاسم: أ.د. حسن سعد لطيف

مكان العمل: جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الإنسانية

التاريخ: ١٢ / ٧ / ٢٠٢١

# إقرار الخبير العلمي

**اطلعـــت علـــى رســـالة الماجســـتير الموســـومة بـــ(النخب العشـــائرية فـــي الســـماوة ودورهـــا السياســـي فـــي العـــراق 1920 – 1958 ) وقومتها علمياً ووجدتها صالحة للمناقشة.**

**الإمضاء:**

**اللقب العلمي و الاسم:**

**مكان العمل:**

**التاريخ:**

# إقرار الخبير العلمي

**اطلعـــت علـــى رســـالة الماجســـتير الموســـومة بـــ(النخب العشـــائرية فـــي الســـماوة ودورهـــا السياســـي فـــي العـــراق 1920 – 1958 ) وقومتها علمياً ووجدتها صالحة للمناقشة.**

**الإمضاء:**

**اللقب العلمي و الاسم:**

**مكان العمل:**

**التاريخ:**

# محضر لجنة المناقشة

استناداً إلى قرار مجلس الكلية في جلسته السادسة عشر المنعقدة في ٢٨ / ٧ / ٢٠٢١ بشأن تأليف لجنة مناقشة رسالة الماجستير الموسومة بـ( النخب العشائرية في السماوة ودورها السياسي في العراق ١٩٢٠ ـ ١٩٥٨ ) للطالب ( حسين سعود عبد الله )، نقر نحن رئيس وأعضاء لجنة المناقشة بأننا اطلعنا على الرسالة وقد ناقشنا الطالب في محتواها وفي ما له علاقة بها في ٧ / ٩ / ٢٠٢١، ووجدناها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر بتقدير (جيد جداً عال).

الإمضاء:
اللقب العلمي: أ. د.
الاسم: متعب خلف جابر
التاريخ : ١٤/٩/٢٠٢١
رئيساً

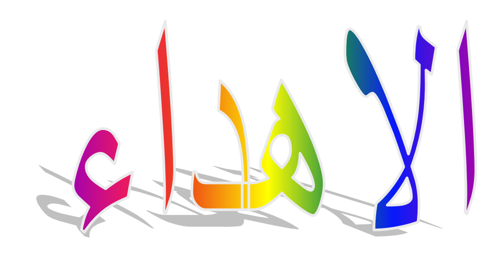
الإمضاء:
اللقب العلمي: أ. د.
الاسم: حسام علي محسن
التاريخ: ٧/٩/٢٠٢١
عضواً

الإمضاء:
اللقب العلمي: أ. م. د.
الاسم: حيدر غانم عبد الحسن
التاريخ: ٧/٩/٢٠٢١
عضواً

الإمضاء:
اللقب العلمي: أ. د.
الاسم: غانم نجيب عباس
التاريخ: ٧/٩/٢٠٢١
عضواً ومشرفاً

صادق مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية ـ جامعة المثنى على قرار لجنة المناقشة .

الإمضاء:
اللقب العلمي: أ. م. د.
الاسم: باسم خيري خضير
عميد الكلية
التاريخ: ١٦/٩/٢٠٢١




الموت حقنا الذي لابد منه .
يغتال الفرح ... يفرق الأحباب .
مثلما فرق بيني وبين اغلى الناس...
إلى التي لن أوفيها حقها ما حييت .
والدتي .... رحمها الله .
إلى والدي الذي رباني وعلمني كيف هي الحياة ... رحمه الله .
إلى ولدي (علي ) ...
اليه ... هنيئا بجوار الرحمن , خالداً في جنته إن شاء الله .

الباحث

## بسم الله الرحمن الرحيم

**((لئن شكرتم لأزيدنكم))**

**صدق الله العلي العظيم**
**سورة إبراهيم / الآية 7**

**أتقدم بالشكر والامتنان لأساتذتي كلهم في الدراسة الأولية والتحضيرية, وأخص بالذكر الدكتور باسم خيري خضير الحساني عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية, لوقوفه المباشر مع جميع الطلاب.**

**أمتناني وتقديري للأساتذة: أ. د. متعب خلف جابر الريشاوي رئيس قسم التاريخ, أ. د. غانم نجيب عباس, الذي كان لي شرف إشرافه على رسالتي واختياره للموضوع، ووضع الخطوط المهمة لدراسته من خلال توجيهاته القيمة، فقد جهد كثيراً لتطوير قابلياتي العلمية وشرح صدره طويلاً لأسئلتي، وغض الطرف عن هفواتي من خلال وقفته الأبوية معي, وحرصه على تشجيعي لتجاوز الصعوبات كلها لإكمال الرسالة، ولم يبخل عليّ بوقته بل آثر فيه إلى اقصى ما يمكن من العطاء، فكان حضوره دائماً وتوجيهاته ماثلة في جوانب الرسالة كلها, فكان بحق شخصاً مبدعاً وقلباً ودوداً دمث الأخلاق اجتماعياً وإنسانياً مزروعاً بارق معاني الإنسانية, شكري وتقديري لـ أ. د. حسين كامل جابر آل شاهر, أ. د. أسعد حميد أبو شنة, أ. م. ابتسامة علوان شفيق, أ. م. د. وائل جبار جودة, أ. م. د. حسن عطية عبد الله, أ. م. د. حيدر مجيد حسين, أ. م. د. منتصر حسن دهيرب.**

**شكري وتقديري إلى أ. م. د. أحمد إبراهيم مصطفى الظفيري, الذي كان له الصدر الرحب لاستقبالي والإجابة عن أسئلتي. واجد من واجب العرفان ان أتقدم بالشكر لكل من ساعدني في الحصول على بعض المصادر المهمة: أ. م. د. حيدر غانم عبد الحسن, الدكتور فلاح خضر محمود البياتي, ا. م. د. سلام جبار منشد الأعاجيبي, و للأستاذ مالك آل معالي, وللأستاذ احمد حمدان الجشعمي وللأخ والصديق رائد لزام الريشاوي, وللأخ عمار نواف آل غريب.**

**كما اسجل شكري وتقديري لموظفي المركز الوطني لحفظ الوثائق في بغداد , لمساعدتهم لي في الحصول على بعض الوثائق المطلوبة .**

**ثم أتوجه بالشكر لموظفي المكتبات كلهم وعلى الأخص موظفي مكتبة كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة المثنى, مكتبة الإمام الحسين (عليه السلام ) في السماوة, مكتبة العتبة الحسينية في كربلاء, الذين لم يبخلوا في تزويدي بالمصادر التي اعتمدتها الرسالة.**

**الشكر والتقدير لشيوخ العشائر الكرام, ولأصحاب المقابلات الشخصية لرفدي بالمعلومات المطلوبة.**

**واسجل جزيل شكري إلى زملائي وزميلاتي في السنة التحضيرية, وإلى أفراد عائلتي وأصدقائي الذين وفروا لي الأجواء المناسبة للبحث وتحملوا أعباء الدراسة طيلة مدة دراستي فجزي الله الجميع خير الجزاء.**

**وأجد من واجبي ان اقدم شكري وتقديري إلى المقوم اللغوي والعلمي لتقويمهما الرسالة.**

**وأخيراً أتوجه بالشكر للسادة أعضاء لجنة المناقشة لقراءتهم الرسالة وتقويمها ولملاحظاتهم القيمة والسديدة التي حتماً ستغني الرسالة بما ينقصها فلهم جزيل الشكر والتقدير.**

**الباحث**

المحتويات

# قائمة الجداول

# المختصرات

| ص | الصفحة |
|---|---|
| ج | الجزء |
| ط | الطبعة |
| ت | توفي |
| د. مط | دون مطبعة |
| د. م | دون مكان |
| د. ت | دون تاريخ |
| مج | مجلد |
| م. م. ت | محاضر المجلس التأسيسي |
| م. م. ن | محاضر مجلس النواب |
| م. م. ع | محاضر مجلس الأعيان |
| د. ك. و | دار الكتب والوثائق |

## المقدمة وتحليل المصادر

أدت العشائر العراقية دوراً كبيراً في الأحداث السياسية للعراق خلال العهود العثمانية والبريطانية والملكية , بوصفها الجزء الأكبر من البنية الاجتماعية للعراق, وقد جاءت مكانة النخبة العشائرية السماوية في ميدان العمل السياسي لما حملته من أسس وعوامل عديدة, من أبرزها عوامل القوة, لبروز أفراد معينين ووضعهم ضمن النخبة العشائرية, ليرتقوا بالعمل السياسي, وليصبحوا ذوو تأثير في المجتمع. ولعبت المكانة الاجتماعية أهمية كبيرة في اختيار النخب العشائرية, لاسيما المتمثلة بشيوخ عشائر قضاء السماوة, إذ أثرت بشكل كبير في الأحداث السياسية للمدة (1920 – 1958), وفضلاً عن بروزها داخل المجتمع العشائري ومجتمع المدينة, إلا أن هناك ظهور أخر لها على مستوى الساحة السياسية العراقية, متمثلاً بملاكي الأراضي الزراعية الواسعة الذين تأثروا في بروز شخصياتهم العشائرية لدخولهم ضمن النخب.

ومن الجدير بالذكر أن الدراسات التاريخية للعشائر العراقية لاسيما السماوية، وكذلك دراسة دور الشخصيات القيادية العشائرية في تاريخ العراق المعاصر، قد غطت معظم بحوث الباحثين العراقيين والعرب والأجانب ودراساتهم، إلا أن هناك جوانب أخرى بحاجة إلى الدراسة في تأريخ العراق الحديث والمعاصر, ومنها عنوان هذه الرسالة (النخب العشائرية في السماوة ودورها السياسي في العراق 1920 - 1958).

تنطلق أهمية هذا الموضوع من أنه يؤرخ جانبا مهماً لتلك المرحلة, إذ كان لعشائر الفرات الأوسط , لاسيما عشائر قضاء السماوة دوراً في العديد من الإحداث السياسية, فظهرت تلك النخب كقوى عشائرية إلى جانب الحكومة, وأخذت طابع المعارضة السياسية في العديد من الأمور, منها ما هو مشروع ومنها غير ذلك, فبذل ساسة العراق كل ما بوسعهم لاحتواء عشائر الفرات الأوسط ومنها عشائر السماوة من خلال شيوخها لتحقيق طموحاتهم السياسية، الأمر الذي عزز من الدور العشائري وبرز دورهم على الساحة السياسية بما يستحق دراسته وتقيمه, ويصح القول ان مدة الدراسة مليئة بالحراك السياسي، والأزمات المختلفة, وقد تطلبت معالجة بعض مشكلاتها، فرض الأحكام العرفية لمرات عدة, يطرح ذلك تساؤلات عدة عن معرفة الأسباب والظروف التي فرضت بها تلك الأحكام؟ والنتائج التي تركتها وموقف الملك والوزارة ومجلس الأمة وبعض الأحزاب والرأي العام والنخب العشائرية السماوية منها؟, وهل نجحت الأحكام العرفية في تحقيق السبب الذي فرضت من أجله, لاسيما أنها كانت قاسية على قضاء السماوة!.

والجدير بالذكر أن الدور السياسي للنخب العشائرية السماوية لم يدرس بشكل مستقل, إلا من خلال إشارات عامة في الأحداث السياسية, ومن هنا يمكن القول ان هذه الدراسة هي أول دراسة في هذا المجال على حد علمنا، سلطت الضوء على هذه النخب في تاريخ العراق المعاصر ودورها في حل القضايا والمشاكل المختلفة أو لتمرير بعض مشاريع الحكومة.

شملت الرسالة العديد من التساؤلات أهمها: هل توجد في قضاء السماوة خلال مدة البحث نخبة عشائرية ذات دور سياسي؟, وقد وضعنا عدة معايير لتحديد أعضاء النخبة العشائرية السياسية في القضاء, منها المكانة السياسية التي ارتقى لها, لاسيما في مشاركته خلال مجلس النواب, وهل ارتقى ممثلو قضاء السماوة في المجلس إلى مستوى النخبة العشائرية السياسية؟, وما هو دورهم في مناقشات المجلس؟, وماهي ابرز المشاكل والمعوقات التي واجهت أبناء القضاء آنذاك؟, وهل ساهم نواب القضاء بحلها؟, وماهي المقترحات التي تقدموا بها؟, وماهي المشاكل التي اخفقوا بها؟, تساؤلات عديدة نجد إجاباتها من خلال مضمون الرسالة.

حددت مدة الرسالة من عام 1920 أي من قيام ثورة العشرين, التي أدت إلى تأسيس الدولة العراقية, والأحداث العديدة للحركات والانتفاضات خلال العهد الملكي, وتنتهي الرسالة إلى عام 1958 الذي يمثل نهاية الحكم الملكي, وبداية عهد جديد في تاريخ العراق المعاصر بأنقلاب الرابع عشر من تموز 1958.

لقد استخدم المنهج التاريخي السردي وكذلك المنهج التحليلي في كتابة هذه الرسالة, التي قسمت إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة وملحقات وقائمة المصادر والمراجع . درس الفصل الأول **النخب العشائرية في قضاء السماوة 1853 – 1920**, وعدت هذه المدة متميزة في تاريخ العراق السياسي الحديث والمعاصر, فقد أمتازت الأوضاع العامة للبلاد بالاضطرابات، لحدوث حركات للعشائر في المناطق المختلفة للبلاد, رافضين الاحتلالين العثماني والبريطاني, وقد انبثقت من هذا الفصل أربعة مباحث, خصص الأول لدراسة " **الوضع الإداري للسماوة**", وما شمله من التعريف ماذا تعني النخبة, وأصل تسمية السماوة وموقعها وتقسيماتها وتطور السماوة إدارياً. ولنسع في المبحث الثاني إلى تسليط الضوء لدراسة " **السماوة قراءة في تركيبتها العشائرية** ", إذ شملت دراسة الحالة السياسية للعشائر السماوية في العهد العثماني الأخير 1853- 1914, فضلاً عن النخب العشائرية السماوية والسياسة العثمانية, وعشائر السماوة, والسياسة البريطانية تجاه العشائر. وقد حفزتنا هذه الإحداث لدراسة " **النخب العشائرية في قضاء السماوة قبيل ثورة العشرين** " في المبحث الثالث, لإعطاء صورة واضحة لهذه النخب التي مثلت القضاء خلال هذه الحقبة, وما امتلكوه من مقومات عديدة لجعلهم نخب عشائرية, فضلاً عن أدوارهم السياسية . أما المبحث الرابع فشمل " **دراسة في المواقف السياسية للنخب العشائرية قبل ثورة العشرين وبعدها** ", التي سبقتها العديد من الأحداث التي مهدت لها, في الدور الذي

لعبت العديد من العشائر لمساندة الحركة وبذلها الأموال والأنفس لطرد المحتل, ووقد استمدت العشائر قوتها من المرجعية الدينية وعلمائها, الذين كانوا صفاً واحد معهم, وشاركوهم القتال في الحركة, وموقف النخب العشائرية السماوية منها, أما ثورة العشرين فهي قد أخذت حيزاً لا بأس به, لما مثلته من متغيرات على صعيد الساحة السياسية للبلاد, التي انطلقت شرارتها الأولى من الرميثة, وهي حصيلة حاصل لجميع الإحداث التي رافقت دخول البريطانيين للعراق, وكانت المرجعية على تماس مباشر مع قادتها وشيوخ العشائر, التي توسعت في العديد من مناطق العراق, ولا ننسى ابرز النخب العشائرية المشاركة في الثورة.

وحمل الفصل الثاني عنوان " **موقف النخب العشائرية من التطورات السياسية في العراق 1921 – 1939** ", وانبثق من هذا الفصل أربعة مباحث, إذ شمل عنوان المبحث الأول " **تأسيس الدولة العراقية 1921 وموقف النخب العشائرية السماوية منها** ", إذ بين أهمية العشائر في الحياة السياسية, وقيام النظام الملكي وموقف النخب العشائرية السماوية منه, وكذلك موقف النخب العشائرية السماوية من انتخابات المجلس التأسيسي, والمعاهدة العراقية - البريطانية عام 1922, وموقف الملك فيصل الأول من الحركة الوطنية, وأثره في موقف عشائر قضاء السماوة, فضلاً عن موقف المرجعية الدينية من انتخابات المجلس التأسيسي, وأثرها على موقف عشائر قضاء السماوة, والأحداث التي رافقت بدء الانتخابات لعضوية المجلس التأسيسي, وافتتاح المجلس التأسيسي العراقي 1924, الذي مثل قضاء السماوة فيه الشيخ شعلان أبو الجون, وأعماله, والقانون الأساسي ( الدستور العراقي ), والتصديق على المعاهدة , فضلاً عن اختتام أعمال المجلس التأسيسي العراقي 1924. وقد بينا في المبحث الثاني " **النخب العشائرية السماوية والهجمات الوهابية على العراق** ", لما له من تداعيات على مستوى البلاد, إذ شمل البدايات الاولى للهجمات الوهابية على بادية السماوة, وأهم معارك عشائر قضاء السماوة ضد الإخوان, وموقف العشائر من الهجمات, واحداث وهجمات 1924 – 1928, وموقف الحكومة من الهجمات, والهجمات في مناقشات مجلس النواب العراقي, فضلاً عن المعاهدات والاتفاقيات المهمة, التي جلبت الهدوء للبلدين.

ولنواب قضاء السماوة دور مهم على الساحة السياسية للعراق فقد حمل المبحث الثالث عنوان " **اثر نواب قضاء السماوة في المجلس النيابي العراقي 1925 - 1939**", إذ شمل ثمان دورات برلمانية, امتدت من عام 1925 ولغاية عام 1939, ومشاركة النخب العشائرية السماوية فيها , من خلال تصويتهم على عدة قرارات سياسية تخدم مصلحة البلاد. وقضاء السماوة كغيرها من مدن العراق قد تعرضت إلى حركات عشائرية للمدة 1935 – 1937, حمل المبحث الرابع عنوان " **المعارضة السياسية للنخب العشائرية السماوية 1935-1937**", تحدثنا فيه عن حركة خوام 1935ودورها

السياسي, وحركة الرميثة عام 1936, وحركة السماوة عام 1937, كانت نتيجة هذه الحركات استخدام أقسى أساليب القسوة معها, وقد رافقها حدوث حركات عشائرية في مناطق مختلفة من البلاد, وكان الدور السياسي في حدوثها بارزا، وقد ظهر ثقل العشائر العراقية في ميدان الصراع السياسي الذي اشتد بين القادة السياسيين, وما أدى اليه من نتائج سلبية بظهور الحركات العشائرية, التي جعلت الدولة تعلن الأحكام العرفية بسببها، وتعتمد على الجيش العراقي لتنفيذ تلك الأحكام بالقوة, وقد كان العامل الاقتصادي من الأسباب المهمة التي أدت إلى حركات العشائر, فضلاً عن دور علماء الدين في النجف الأشرف، في هذه الحركات وكذلك إصدار قانون الدفاع الوطني، وقد نتج عن حركات العشائر تدخل الجيش بالسياسة، فحدث انقلاب بكر صدقي, لهذا عاش العراق في عهد الملك غازي مدة من القلق السياسي نتج عنه تغيير في الوزارات زاد في معدله عن المدة السابقة حتى وصل لفكرة تغيير الملك نفسه.

جاء الفصل الثالث من الرسالة ليحمل عنوان " **المواقف السياسية والدور التشريعي للنخب العشائرية في العراق 1940 – 1958** " ومكون من ثلاثة مباحث, درسنا في المبحث الأول " **مواقف النخب العشائرية السماوية من الأحداث السياسية 1940 – 1948**", وشملت الدور السياسي للنخب العشائرية السماوية 1940 – 1941, والدورة البرلمانية التاسعة 1939 - 1941, وموقف النخب العشائرية السماوية من حركة مايس, وفشلها وتأثيرها على هذه النخب التي كانت مؤيدة لها, فضلاً عن دراسة النخب المؤيدة للحكومة والوصي عبد الإله بعد فشل الحركة, واستئناف عمل مجلس النواب العراقي للدورة التاسعة 1941 - 1943, والدور البرلماني للنخب العشائرية السماوية وما شكلته من مرحلة تاريخية مهمة هي " عهد الوصي عبد الإله 1939 – 1953 ", ويمكن تقسيمها على مرحلتين: الأولى بدأت بوفاة الملك غازي مع حادث اتهم البريطانيون ونوري السعيد بتدبيره, ففرضت الأحكام العرفية لإسكات هذه التهم, وتنتهي هذه المرحلة بحركة مايس 1941 وما فرض على أثرها من أحكام عرفية قاسية, لتأييد العديد من النخب السماوية لها, وانتمائهم إلى الحركات الوطنية في البلاد, إذ شهدت هذه المرحلة صراعاً بين الحركة الوطنية العراقية وبريطانيا, والمرحلة الثانية الاحتلال البريطاني الثاني على الشعب العراقي, وقد أثر الاحتلال سلباً على مسيرة الحركة الوطنية في العراق وبذلك مكن البريطانيون عبد الإله ونوري السعيد من حكم العراق حكماً دكتاتورياً بعد ان عدل الدستور عام 1943 بما يزيد من قوة سيطرتهما على البلاد. ثم انتقلنا إلى تسليط الضوء على الدورة البرلمانية العاشرة و الحادية عشر 1943 - 1948, وموقف النخب العشائرية السماوية من التطورات السياسية 1944- 1948, والقضية الفلسطينية, وموقف النخب العشائرية السماوية من اليهود, وموقف النخب العشائرية السماوية من معاهدة بورتسموث . بينما حمل المبحث الثاني " **الموقف من التطورات**

**السياسية في العراق والدور التشريعي للنخب العشائرية السماوية 1949 – 1954"**, وشمل الدورة البرلمانية الثانية عشرة 1948 -1952, وموقف النخب العشائرية السماوية من الأحداث السياسية 1949 – 1952, والدورة البرلمانية الثالثة عشر 1953 - 1954, ومداخلات النائبان عجة آل دلي , وجياد آل شعلان في هذه الدورة, والموقف الشعبي, وموقف النخب العشائرية السماوية من الأحداث السياسية 1953– 1954, وكذلك نشاط الأحزاب اليسارية ومنها الحزب الشيوعي السري, الذي كان له نشاط كبير في قضاء السماوة, وعلى الرغم من هذه الإجراءات فقد قامت الفئات الوطنية بانتفاضة تشرين الثاني 1952 احتجاجاً على تدهور الأوضاع المعيشية, وسوء الأوضاع السياسية وانعدام الحريات العامة, ولقد أوشكت الانتفاضة ان تطيح بالنظام الملكي, التي نتج عنها قيام الوصي بالتغيير السياسي عام 1952, والاستعانة بالجيش بحذر, ودعوة رئيس أركان الجيش الفريق نور الدين محمود لتأليف الوزارة, وفرض الأحكام العرفية التي استمرت إلى عهد الملك فيصل الثاني . وختمنا المبحث الثالث والأخير بدراسة " **الموقف من التطورات السياسية في العراق والدور التشريعي للنخب العشائرية السماوية 1955 – 1958"**, والدورة البرلمانية الرابعة عشر و الخامسة عشر 1954 – 1958, كما سلط الضوء على تحرك الشارع العراقي تأييداً لمصر في تأميمها قناة السويس واحتجاجها على موقف الحكومة تجاه مصر وإجبارها على اتخاذ موقف مؤيد لمصر وما نتج عنه من فرض نوري السعيد للأحكام العرفية عام 1956, والدورة البرلمانية السادسة عشر 1958, أخر الدورات البرلمانية خلال العهد الملكي, والموقف الشعبي من الأحداث السياسية في العراق 1955 – 1958, وموقف النخب العشائرية السماوية من الأحداث السياسية في العراق1955- 1958, ونهاية الحكم الملكي 1958.

احتوت الخاتمة على خلاصة لبعض الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث من خلال تقويمه للحقائق التي ضمتها فصول الرسالة الثلاثة.

اعتمدت الرسالة على مصادر عدة تحتل الوثائق مركز الصدارة من أهميتها، وهي وثائق دار الكتب والوثائق الوطنية في بغداد, التي تعد مصدراً لا يستغنى عنه من يتصدى لدراسة تاريخ العراق الملكي, وقد أفادت الرسالة من ملفات البلاط الملكي, وملفات وزارة الداخلية، الموجودة في الدار، مع العلم ان عدداً كبيراً من الوثائق قد تعرضت للفقدان في أحداث العراق الأخيرة عام 2003، كذلك اعتمدت الرسالة على الوثائق المنشورة التي ضمت ما نشرته المصادر الحكومية من أوراق رسمية عن جهة معينة. ومنها جريدة الوقائع العراقية التي جمعت أوامر الحكومة التي أفادت الرسالة منها كثيراً، لأنها تحوي جميع الإرادات الملكية الصادرة من الحكومة العراقية , وكذلك أفادت الرسالة كثيراً من محاضر مجلس النواب.

أفادت الرسالة كثيراً من الكتب الوثائقية التي كانت خير معين لإكمال موضوع الرسالة، منها كتاب عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي, بأجزائه العشرة, الذي يعد من المصادر الأساسية للبحث, لأن المؤلف كان مقرباً من مجالس الوزراء, فقد عاصر أغلب الوزارات, كما كانت له صلات مع بعض رؤوساء الوزارات أو الوزراء, الذين بدورهم مدوا له يد العون بإعطائه ما لديهم من الوثائق التي اعتمدها في إعداد كتابه المذكور, والأهم من ذلك ان الحسني تمكن من وضع يده على أغلب الوثائق المهمة التي تتعلق بتاريخ الوزارات العراقية, وهو بذلك اطلع على جميع مفاصل تاريخ العراق كونها المظهر البارز له, وذلك بحكم عمله في ديوان مجلس الوزراء.

وقد اعتمدت الرسالة كذلك على المذكرات الشخصية, وعلى الرغم من أهميتها للبحوث المختلفة, إلا أن توظيفها يجب أن يقترن بالحذر, لأن التجرد عند الكتابة ليس بالأمر الهين, بل أنه يحتاج إلى الموضوعية التي لا توجد عند بعض الكتاب، وتكمن أهميتها في أن بعض أصحابها قد شاركوا في صنع القرار السياسي, وكان اعتماد الرسالة على هذه المذكرات على وفقً طبيعة موضوع الرسالة ومدتها الزمنية, فقد أفادت من مذكرات السيد محسن أبو طبيخ, بعنوان مذكرات السيد محسن أبو طبيخ (1910-1960). خمسون عاما من تاريخ العراق السياسي الحديث, وعلى الرغم من إيراده للمعلومات السياسية بحكم عمله لأكثر من مرة في مجلس الأعيان والنواب، إلا أنه ذكر الكثير من الأحداث التاريخية . وكذلك مذكرات عبد العزيز القصاب, التي أمدت الرسالة بمعلومات مهمة، لاسيما ان مؤلفها كانت له رؤية واضحة من خلال عمله قائمقام قضاء السماوة, ومعرفته بطبيعتها الاجتماعية والعشائرية, من خلال تقديمه لتعريف واضح لأبرز النخب العشائرية السماوية, وهناك كتاب المبادئ والرجال لمحسن أبي طبيخ, الذي نقل الكثير من الوثائق والرسائل الخطية كونه من المعاصرين لتلك الأحداث، إلا أن ما يميز كتاباته عدم الحيادية في بعض المواقف, بل يقف إلى جانب ياسين الهاشمي ووزارته الثانية في أحداث العشائر عام 1935, محاولاً تفسير الأحداث بدوافع شخصية ليخدم الاتجاه السياسي الذي ينتمي اليه, أما رسائل المس بيل التي كتبتها سكرتيرها فهي مذكرات غنية بالمعلومات التفصيلية لأهم الأحداث في تاريخ العراق, لكن مما يؤخذ عليها على الرغم من الدقة في ذكر الأحداث, إلا أنها كانت ترسل على شكل رسائل لوالدتها في لندن, ومن الكتب المهمة الأخرى كتابي نجدة فتحي صفوة, العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب, والعراق في الوثائق البريطانية سنة 1936, لما لهما من أهمية كبيرة في الرسالة.

وقد أغنت الرسائل والأطاريح الجامعية موضوع الرسالة بالمعلومات والاستنتاجات المهمة, فكانت رسالة الماجستير للباحثة حنان صاحب عبد الخفاجي, السماوة في عهد الاحتلال البريطاني 1914-1921, التي أفادت الرسالة في موضوع العشائر, لاسيما أنها قد تعرضت إلى دراسة عشائر قضاء السماوة للمدة أعلاه, ورسالة علي إبراهيم المصطفى الظفيري, السماوة 1921- 1945. دراسة تاريخية,

من المصادر المهمة التي أفادت الرسالة, فضلاً عن رسالة الماجستير للباحث أحمد إبراهيم المصطفى الظفيري, نواب لواء الديوانية ودورهم في مجلس النواب العراقي 1925 – 1946, التي سلطت الضوء على دور نواب قضاء السماوة, وكذلك رسالة صلاح هادي عبادة الحلي, الإقصاء السياسي في تاريخ العراق المعاصر 1921- 1953, التي كانت خير معين لتوضيح الإقصاء السياسي العشائري في خلال مدة الرسالة .

قد احتلت الكتب العربية والمعربة حيزاً مهماً في سد بعض الثغرات التي رافقت الرسالة, منها مؤلفات جعفر عباس حميدي في تاريخ العراق المعاصر, التي تعد بحق بمثابة موسوعة تاريخية مهمة, ومن الكتب المهمة التي استخدمت كتاب حسن علي عبد الله السماك, عشائر الفرات الأوسط ودورها في تاريخ العراق 1921 – 1939, وهو موضوعاً مهماً, لاسيما إذا عرفنا ان الكاتب تطرق إلى احداث عديدة للسماوة, وكتاب علاء عباس كاظم القصير, انتفاضات عشائر الفرات الأوسط واثرها على الأحداث السياسية في العراق 1933 – 1958.

أما الكتب المعربة فقد أغنت الباحث في مهمته, إلا إننا يجب أن نتخذ الحذر في التعامل معها, لأنها تمثل وجهة نظر مختلفة, منها كتب عديدة تحدثت عن الثورة العراقية, مثلت وجهة النظر البريطانية, على الرغم من تتبع مؤلفيها لجميع أحداث العراق خلال المدة الزمنية للكتب, إلا أنها أغفلت العديد من الحقائق التاريخية وشوهت بعضها ميلاً مع انحيازهم لبلادهم, وأقلت من شأن النخبة العراقية الصاعدة.

أما الصحف فتعد صورة حية عن المدة التي تصدر فيها وتتميز بأهميتها الاستثنائية في رفد الرسالة بمعلومات قيمة في غاية الأهمية، ومن أهمها جريدة العراق, والبلاد, والاستقلال, وجريدة العرب, إذ أن هذه الصحف كانت قريبة من الحياة العامة للشعب العراقي, وأعطت وصفاً حياً لمظاهرها, وقد أفادت الرسالة كثيراً, فضلاً عن مجلات العديد من الجامعات العراقية والعربية.

كذلك أفادت الرسالة من شبكة المعلومات الدولية " الأنترنت " .

وقد اعتاد الباحثون تدوين المصاعب التي تعرضوا إليها في رحلتهم البحثية, إلا أن متعة معلومات البحث والشوق للوصول إليها فاقت الصعوبات, فعزفنا عن ذكرها, وفي الختام فان كل دراسة لا يمكن ان تكون كاملة، لأن الكمال لله وحده, وأرجو أن تكون هذه الرسالة المتواضعة قد وضحت ما لم يدرس من تأريخ العراق الحديث والمعاصر, لاسيما قضاء السماوة في تلك المدة, وفي الختام نسأل الله القبول.

# الفصل الأول

## النخب العشائرية في قضاء السماوة 1853 – 1920.

# المبحث الأول

# الوضع الإداري للسماوة

## أولا: تعريف النخب.

في حديث للأمام علي (عليه السلام )" **المنتخبون من الناس المنتقون** "[1], وعرفت النخبة لغوياً بأنها: نخبة القوم, ونخبتهم: خيارهم, والانتخاب: الاختيار والانتقاء, ومنه النخبة: وهم الجماعة التي تختار من الرجال فتنتزع منه[2].

وقد عرفت النخبة اصطلاحاً بأنها " **انتخاب الجزء من الكل**, و**المنتخبون من الناس, أي فئة الناس من كل الناس**"[3], وهي تقترب من التحديد اللغوي للاختيار والانتقاء[4], وتعود بعض مرجعيات المفهوم إلى منظور أفلاطون و جمهوريته في الفكر الإغريقي القديم, وهو أعلاء شأن السلطة من خلال خضوعها لقوة الفرد الحاكم, إذ توفرت فيه أسباب وشروط قد يكون من أبرزها القوة أو الثروة أو الوفرة أو سلطة الحكم أو المعرفة؛ أو جميعهن؛ أو ما تتوفر من صفات جعلته يعتلي السلطة, وان هذه النخبة لم تأت ألا عبر تاريخ مر عبر مراحل متعددة مرتبطة بعوامل اجتماعية وبيئية واقتصادية, أسهمت في تكوين نسق محدد للنخبة, وقد يكون تعريفها من خلال صنع القرار" **بأنها مجموعة من الأفراد تمتلك سلطة جوهرية متماسكة وخصائص وظائفية مميزة, لها تأثير كبير على الشؤون الأجتماعية والسياسية في مجتمع ما**"[5].

وقد استخدمت كلمة النخبة في القرن السابع عشر في الحقل الثقافي الغربي, لوصف سلعة امتازت بتفوق على باقي السلع الأخرى, إذ تم استخدام الكلمة لتشمل فئات معينة متفوقة اجتماعياً, مثل طبقة النبلاء أو وحدات عسكرية, وفي اللغة الإنكليزية (Engish) تم استخدامها في قاموس أوكسفورد للغة الإنكليزية عام 1823, إذ اطلقت على فئات أجتماعية معينة, ولكن هذا المصطلح لم يكن واسع الانتشار في أوربا, حتى نهاية القرن التاسع عشر, وقد انتشر عبر نظريات النخبة بشكل خاص في بريطانيا

---

(1) ستار علك عبد الكاظم الطفيلي, التطورات السياسية في العراق وموقف النخبة السياسية البرلمانية في لواء الحلة منها 1939 – 1958, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية – جامعة بابل, 2003, ص 38.

(2) جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري, لسان العرب, ج14, ط3, دار إحياء التراث العربي, بيروت, 1999, ص79.

(3) نزار علوان عبد الله, الدور السياسي للنخبة العسكرية في العراق 1958- 1963, دار الشؤون الثقافية العامة, بغداد, 2019, ص 2.

(4) ستار علك عبد الكاظم الطفيلي, المصدر السابق, ص 38.

(5) نزار علوان عبد الله, المصدر السابق, ص 3.

والولايات المتحدة الأمريكية عام 1930[1].

تعد نظرية النخبة التي ظهرت خلال القرن التاسع عشر وامتدت لأوائل القرن العشرين, من النظريات التي اعتمدت على وجود القوة الاجتماعية المهيمنة والمسيطرة على كل القرارات الصادرة عن الجماعة, وعلى الرغم من شيوع استعمال مصطلح النخبة لدى علماء الاجتماع, فإنه غالبا ما يأتي على شكل مصطلح نخب, التي تدل على عدة أنواع, سواء نخب دينية أو نخب ذات تأثير قيادي في الوظائف الإدارية, أو ذات تأثير سياسي, أو نخب عديدة في العديد من المجالات, ولكن يبقى الشيء المميز هو دور هذه النخبة في عملية التغيير في المجتمع الذي يعيش فيه, وفي حالات عديدة يكون التغيير الذي حصل في المجتمع هو من صنع هذه النخبة, ويبقى الرأي الأصح هو أن لكل عملية تغيير داخل المجتمعات البشرية هنالك نخبة تتمثل من خلال قائد موجه لنشاطات المجتمع المختلفة[2].

ومن العوامل المهمة لبروز النخبة في العمل السياسي هو تمتعها بمكانة دينية واجتماعية, لأن هذين العاملين يؤثران تأثيراً فعالاً في أفراد المجتمع, ولكن هذه العوامل اختلفت في مفهومها بحسب اختلاف تفكير أفراد المجتمع داخل الطبقة الواحدة, ولهذا نجد أن أفراد النخبة الذين يتمتعون بمنزلة دينية أو أجتماعية يصبحون قادرين على التأثير في المستوى الفكري للمجتمع الذي يحيط بهم, وتكوين اتجاهات سياسية معينة لدى أفراد هذا المجتمع[3].

وفي علم الاجتماع تم تعريف النخبة " **بأنها جماعة صغيرة في مجتمع ما, وفي ظرف تاريخي معين , تحمل هذا الاسم, لأنها تتمتع بأهمية تعطيها لنفسها, أو يعطيها لها الأخرين** "[4], وأن من الصعب عزل عالم الأجتماع نفسه عن السياسة, وأن عالم الأجتماع يصبح سياسياً وأن لم يشأ ذلك, وعن مفهوم النخبة في علم الأجتماع السياسي, فقد اتفقت النظريات مجملها بأن النخبة هم مجموعة من الأفراد لمجتمع واحد, تفوقوا في إحدى المجالات التي سرعان ما جعلت لديهم سلطة حاكمة على المجتمع[5].

---

(1) ت . بوتومور, النخبة والمجتمع, ترجمة جورج جحا, ط2, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت,1988, ص 5.

(2) مصطفى كامل عبد الجنابي, دور النخبة السياسية العراقية في الأحداث والتطورات الداخلية (1946 – 1958), أطروحة دكتوراه غير منشورة, معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا, بغداد, 2004, ص ص 8 – 15.

(3) ستار علك عبد الكاظم الطفيلي, المصدر السابق, ص 39.

(4) سامية بابوري, دور النخبة المثقفة في الإصلاحات السياسية في تركيا, مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية, الجزائر, مج 5, العدد 10, 2017, ص 234.

(5) إبراهيم ابرش, علم الاجتماع السياسي, دار الشروق, عمان, 1998, ص, ص 7 , 115.

ومن خلال مفهوم ميدان العمل السياسي, تعتمد النخبة على أسس وعوامل عدة, تعد عناصر القوة التي تمثل دعما قوياً في بروز أفراد معينة, ووضعهم ضمن النخبة السياسية, إذ أن أغلب الذين أرتقوا العمل السياسي كانوا يمتازون بالثراء, فضلاً عن أنهم يمتلكون مكانة أجتماعية كبيرة مكنتهم لهذا الأختيار, وقد تكون هذه المكانة متمثلة في شيوخ العشائر وبروز مكانتهم مع أفراد عشائرهم قبل العمل السياسي, لاسيما أن التكوين الأجتماعي الطبقي في العراق يتسم بالعشائرية, وهو ما يتضح ما أثرت عليه العشائر العراقية تأثير كبيراً في الأحداث السياسية التي وقعت للمدة (1920 – 1958), بعد أن حققت تفوق على المجتمع المدني.

على الرغم من أن مستوى التعليم بالنسبة للنخبة هو عامل مهم لدخول الأشخاص النخبة السياسية, ألا أن التعليم كان مقتصرا على أفراد معينين في بداية مراحله, ولم يكن متاحاً لجميع أفراد المجتمع بصورة متساوية, ولهذا فأن العنصر المتعلم بالنسبة لمجتمع يسوده الجهل يصبح حالة متفردة, وكذلك فأن النخبة القائدة في المجتمع تتميز برأي مؤثر ومسموع من لدن الجماعات التي ترأسها وتتعايش معها, أي أنها تتميز بظاهرة القيادة السياسية, ويصبح معترف بها, ويكون هناك دوراً سياسي لعبه أعضاء النخبة في التأثير بالشؤون والأحداث السياسية لنظام الحكم الملكي في العراق, ولكي تصبح النخب العشائرية نخب سياسية مهمة, يجب أن تكون لهم صلات وعلاقات مع كبار رجال السياسة في العراق, أو أنهم ممن عملوا في الحياة البرلمانية والأحزاب السياسية, أو من الذين شغلوا مناصب عليا في الدولة, وكذلك من كانت لهم أراء ومواقف وإتجاهات سياسية حسبت عليهم وحسبوا عليها, فضلاً عن المكانة العشائرية التي دفعتهم إلى العمل السياسي, وكذلك المكانة العلمية والدينية[1].

أن كل مجتمع يحتوي على نوعين من الأفراد: نوع يتميز بأنه من النخب الأقلية في المجتمع, وهو النوع الحاكم الذي يحتل مركز قيادي في السلطة السياسية, لأمتلاكهم قوة مادية مكنتهم لذلك, وأكثرية في المجتمع, وهم الأفراد الذين ينقادون لحكم هذه الأقلية, ويمكن أستبدال هذه النخب الحاكمة أستبدالاً كليا تختلف عن سابقتها كونها قد تكون نخب سياسية أو عسكرية[2].

قد يظهر من ذلك أن المقصود بالنخبة العشائرية في قضاء السماوة الذين برزوا على الصعيد السياسي للعراق, هم من أهلتهم عوامل عديدة ليكونوا نخب عشائرية, أهمها مكانتهم العشائرية في المجتمع, ودورهم المميز في الصعيد السياسي, وما حققوه لمدينتهم من خلال صوتهم في العمل السياسي,

(1) ستار علك عبد الكاظم الطفيلي, المصدر السابق, ص, ص 38, 40 – 41.

(2) ت . بوتومور, المصدر السابق, ص, ص 6 , 11.

فلهذا نرى بروز نخب عشائرية عديدة على مستوى القضاء, عملت في المجال السياسي خلال العهد الملكي للعراق, وعند اختيار هذه النخب فأنها أمنت بالدور الاجتماعي والسياسي المناط بها, لأنها عدت نفسها طبقة قيادية تمتلك شرعية اجتماعية سياسية, تؤهلها لمنحها المكانة العليا في السلم السياسي, للتكلم عن باقي شرائح مدينتهم التي يمثلونها.

بقى السؤال الذي يطرح نفسه, بماذا تمتعت هذه الشخصيات العشائرية في السماوة, لكي تكون نخباً عشائرية على الصعيد السياسي للسماوة؟ هل تمتعها بالجاه والأموال, أو صفاتها التي امتازت بالكرم والشجاعة, أو العقل الراجح لتسير أمور العشيرة وفض النزاعات؟ الذي يتمعن لدراسة هذه النخب يجد أن هذه النخب قد تمتعت بجميع هذه الصفات, بل وأكثر, إذ تمتع بعض النخب بأنهم (فريضة), أي حاكم عشائري يلجأ أليه المتخاصمون من العشائر الأخرى, لفض نزاعاتهم العشائرية التي تصل إلى القتل أحياناً, ولعل ذلك يوحى بأن تعريف النخب: **" هم مجموعة صغيرة من الأشخاص, لديهم موارد مالية ضخمة, ونفوذ وقوة أجتماعية ذات تأثير عام, ولديهم القدرة على تحمل الأعباء السياسية لتمثيل مدينتهم "**.

## ثانياً: أصل تسمية السماوة.

لدراسة النخب العشائرية في السماوة ودورها السياسي في العراق, لابد لنا من معرفة السماوة و أصل تسميتها وعشائرها, وامتدادهم عبر الزمن وصولا إلى المدة المراد دراستها.

تمتعت السماوة بالمعاني العديدة التي وردت في الكثير من معاجم اللغة وكتب التاريخ, فذكر أنها سميت سماوة ( بفتح أوله وبعد الألف واو ), لأنها أرض مستوية لا حجر فيها, ويرجع تطور مفردة سماوة لغوياً بعد إرجاعها إلى فعلها الثلاثي, فأصل الكلمة هي (سما ) والسمو: هو الارتفاع والعلو, ومنها يقول سموت وسميت مثل علوت وعليت, وكذلك ذكر أنها الأرض القريبة من السماء, وأطلق الاسم على ماء بالبادية كانت أم النعمان بن المنذر[1] تسمى بها, فسمتها العرب ماء السماء, ثم أطلق عليها فيما بعد ماء السماوة[2].

---

(1) ماء السماء: أم النعمان بن المنذر الغساني وهي: سلمى بنت وائل بن عطية من أهالي فدك, وكان النعمان ابرش قصير, بنى دير في الحيرة, وصف بجمال هذا الدير وانه احسن ما بني من دير, للمزيد ينظر: حنان صاحب عبد الخفاجي, السماوة في عهد الاحتلال البريطاني 1914- 1921, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية – جامعة القادسية, 2005, ص 2.

(2) غانم نجيب عباس, صفحات من تاريخ محافظة المثنى, في: مجموعة باحثين, محافظة المثنى دراسات جغرافية وبيئية, د. مط, الكويت, 2019ص6.

ويرى بعضهم أن كلمة السماوة ترجع إلى أصل كلداني, لأن مقطع (وة) يستخدم للاستغاثة لدى الكلدانيين للسماء عند الملمات, فيما يرى بعضهم الآخر أنها مدينة اوليس في مرحلة قبل الإسلام, التي كانت مقر تجمع الجيوش التي تحارب الفرس ومحطة استراحتهم[1].

وكذلك جاء كلمة السماوة في طلب كسرى أنو شروان إلى النعمان بن المنذر إلى عالم ليفسر له عما حدث ليلة ولادة الرسول (صلى الله عليه وسلم), فتم تفسير الرؤيا حتى وصل القول إلى وفاض وادي السماوة, وغاضت بحيرة ساوةً, ودل ذلك على الارتباط الوثيق بهذه البحيرة الموجودة على أطراف السماوة والقديمة الأزل[2].

وإن سماوة فلك البروج, وسما على وارتفع, وسماء البيت سقفه, وأصابهم سماء أي مطر, ويقال يا بنو السماوة, أي العرب لأنهم يعيشون بماء المطر ويتبعون ساقطه, ويقال أن السماوة هي أنثى عند العرب لأنها جمع سماوة, وسماوة الشيء شخصه العالي, ويقال لسقف البيت سماء, والسماوة موضع بالبادية ناحية العواصم, وهي منطقة سكنها الإنسان من أقدم العصور التاريخية, ومنها وادي الكصير[3] في بادية السماوة وهي منطقة مهمة, تقع على منتصف الطريق الرابط بين مشارف البادية الموصلة بالأراضي السعودية والكويتية[4].

---

(1) حنان صاحب عبد الخفاجي, المصدر السابق, ص 3.

(2) علي إبراهيم المصطفى الظفيري, السماوة 1921-1945. دراسة تاريخية, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الآداب – جامعة الكوفة, 2010, ص ص 7-8.

(3) وادي الكصير: أو القصير, يقع في بادية السماوة, فيه قلعة مربعة الشكل كبيرة سميت باسمه, وتقع القلعة على هضبة الوادي, الذي ربما كان احد مجاري الأنهار إثناء انحسار بحر تش, بنيت القلعة من الطابوق الكبير والطين المتحجر, وتحاط بالقلعة سبعة أبراج كبيرة يصل ارتفاعها إلى أكثر من سبعة أمتار, ولها بوابتان أحداهما من جهة الشرق, وتبدو أنها البوابة الرئيسية لسعة فسحتها, والأخرى من جهة الغرب وفسحتها ضيقة نوعا ما, بلغ سمك جدار السور للقلعة 3,5 متراً, ويبلغ طابوق القلعة 32 سم طولا, وسمكها 7 سم, ولا يعرف تاريخ هذا البناء, وفي رواية أنها تعود إلى محمد بن راشد آل مغماس, العدو اللدود للدولة العثمانية والفارسية, بناها خلال مدة حكمه (1573 – 1620), وشاهد الباحث ميدانياً اثأر القلعة القديمة باقية إلى الأن؛ للمزيد ينظر: رجوان فيصل غازي الميالي, القلاع في وسط وجنوب العراق, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الآداب – جامعة بغداد, 2009, ص ص 14- 17؛ أحمد حمدان الجشعمي, بصية ألق الصحراء وقافية الشعراء, دار العلوم للطباعة, بغداد, 2005, ص 41.

(4) غانم نجيب عباس, صفحات من تاريخ محافظة المثنى, ص ص 6- 9.

تم التطرق إلى ذكر السماوة في زمن الوالي داود باشا[1], آخر الولاة المماليك في العراق, وذكرها السيد محمد الحسيني المعروف بالمنشئ البغدادي في رحلته عام 1833, إذ يقول السماوة بلدة على ضفتي الفرات, وبيوتها الف وخمسمائة بيت, وسكان المنطقة, يقال لهم أولاد الغراب, و اختلط الأمر على البغدادي بين العزاب والغراب, لأن العزاب أقرب للمصطلح, لأنه دل على صنف من أصناف الجيش العثماني, وحدد المسافات بينها وبين المدن الأخرى, وهي ترتبط بالنجف بطريق آخر عبر البادية يبعد عشرين فرسخا[2], ومن السماوة إلى سوق الشيوخ ثمانية عشر فرسخا[3].

## ثالثاً: موقع قضاء السماوة الجغرافي وتقسيماته الإدارية.

### 1- موقع السماوة الجغرافي.

تقع السماوة على عمود الفرات بين الكوفة والبصرة, ونشأت المدينة في بداية الأمر بوصفها قلعة حكومية وقرية بسيطة على الضفة اليمنى لنهر الفرات عام 1492[4], اتخذها العثمانيون مركزا لاحد ألوية إيالة بغداد وقاعدة لقوة عسكرية محدودة عام 1534, وازدهرت البلدة حين تحول مجرى الفرات بعد عام 1700, فنزحت إليها جماعات من القرى المجاورة, وأمست محطة للقوافل القادمة من الجنوب إلى النجف والحلة, ثم صارت مركزا لجباية الرسوم[5], وأنشأت الدوائر الحكومية فيها, واتخذت مركزاً لنقل

---

(1) داود باشا: بيع عندما كان صبياً في أسواق العراق, وانتقل من يد إلى أخرى, وقابل مختلف الناس والعناصر, وترك الكنيسة وأجراسها, وهو أخر الولاة المماليك الذين حكموا العراق, إذ دخل بغداد بموكبٍ كبيراً وانتزع الوالي السابق سعيد باشا من حضن امه وقتله, واتبع مبدأ ضرب عشيرة بأخرى, وكان عهد حكمه المليء بالقتال ( 1817 – 1831), قام بتصفية نظام الامتيازات لعبئه الثقيل على التجار المحليين, وواجه القبائل العربية بعنف شديد للقضاء على الإقطاعية والقبلية, وأصبح سفيراً ناجحاً للمماليك؛ للمزيد ينظر: سليمان فائق بك, تاريخ المماليك الكوله مند في بغداد, ترجمة محمد نجيب ارمنازي, مطبعة المعارف, بغداد, 1961, ص, ص 48 , 85 -86؛ يوسف عز الدين, داود باشا ونهاية حكم المماليك في العراق, دار البصرى, بغداد, 1967, ص ص 23 - 24؛ عبد العزيز سليمان نوار, تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا, دار الكتاب العربي, القاهرة, 1968, ص ص 24 -25.

(2) فرسخ: من المسافة المعلومة في الأرض مأخوذ منه, والفرسخ ثلاثة أميال أو ستة, سمي بذلك لان صاحبه اذا مشى قعد واستراح من ذلك كانه سكن, وهو واحد الفراسخ, للمزيد ينظر: ابن منظور, المصدر السابق, ج10, ص 223.

(3) تم ذكرها في زمن الوالي علي رضا باشا اللاز؛ البيت الثقافي في السماوة, موسوعة التراث, مخطوطة محفوظة في المكتبة, 2013, الورقة 116.

(4) حمود حمادي الساعدي, بحوث عن العراق وعشائره, دار الأندلس, النجف الأشرف, 1990, ص ص 179 – 180.

(5) عبد الرحمن عبد الله السويدي البغدادي, حديقة الزوراء في سيرة الوزراء, تحقيق وتقديم وتعليق عماد عبد السلام رؤوف, المجمع العلمي, بغداد, 2003, ص 91.

زوار العتبات المقدسة[1], وقد تم السيطرة على السماوة من قبل الخزاعل عام 1703, وبقيت حتى عام 1826, إذ استعادت لصالح المنتفق, وبقيت خاضعة لسلطة شيوخ المنتفق مقابل ضمان يدفعونه إلى الحكومة العثمانية , وشملت امتداد سلطة المنتفق إلى شمال السماوة حتى سدرة الأعاجيب التي تبعد حوالي ثلاثين كم شمال السماوة[2].

أعطى الموقع الجغرافي لمدينة السماوة شكلاً مختلفا عن بقية المدن, إذ مثلت مركزاً مهماً لوقوعها مجاورة لمدينة الديوانية من الشمال, ومن الشرق مدينة الديوانية والناصرية, وتحتوي على صحراء كبيرة ممتدة إلى أراضي شبه الجزيرة العربية, وقد تبرز أهميتها لأنها ملتقى الطرق بين البصرة و بغداد, فضلا عن أنها موقع مهم للتموين للقبائل البدوية, لموقعها على حافة الصحراء الذي يقسمها إلى نصفين[3].

تقع مدينة السماوة فلكيا عند دائرة عرض 31,07 شمالاً, وخط طول 44,58 شرقا, وهي منطقة سهلية على جانبي نهر الفرات, وتعد من المناطق الغنية بالزراعة[4], وقد مرت المدينة بثلاث مراحل منذ نشأتها وحتى يومنا الحاضر, تميزت هذه المراحل حسب تطور المدينة, على أساس مجموعة من المتغيرات وتصنيفها الإداري, فالمرحلة الأولى تمتد للمدة (1700 – 1937) عندما كانت المدينة داخل السور الذي يحيط بها, وبدأت المرحلة الثانية بين عامي (1937 – 1969), إذ هدم السور وتوسعت المدينة, أما المرحلة الثالثة, وهي المعاصرة, التي أصبحت محافظة باسم ( المثنى ), فبدأت عام 1969 وحتى وقتنا الحاضر[5].

## 2- التقسيمات الإدارية لقضاء السماوة.

تطورت مراكز إدارية في السماوة خلال مراحل نشأتها, فبعد ان أضعفت الدولة العثمانية أمارة الخزاعل, انتزعت السماوة وضمتها قضاء تابع إلى سنجق الحلة للمدة (1853 – 1858)[6], وقضاء تابع

---

(1) حمود حمادي الساعدي, المصدر السابق, ص ص 179 – 180.

(2) مروة حبيب حسن, الإدارة العثمانية في لواء المنتفق 1869 – 1915. دراسة تاريخية, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الآداب – جامعة ذي قار, 2015, ص 26.

(3) محمد جبار خضير آل محيميد العامري, السماوة دراسة في أحوالها الإدارية والاقتصادية والاجتماعية (1958-1968), رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة المثنى, 2016, ص 5.

(4) حمود حمادي الساعدي, المصدر السابق, ص ص 179 – 180.

(5) ماهر ناصر عبد الله, اثر البيئة الطبيعية في النسيج الحضري (حالة دراسية لمدينة السماوة ), رسالة ماجستير غير منشورة, المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي – جامعة بغداد , 2006, ص, ص 68- 69, 82.

(6) حمود حمادي الساعدي, المصدر السابق, ص 185.

إلى الديوانية للمدة ( 1858- 1869)[1], وقضاء إلى لواء الحلة للمدة ( 1869 – 1894), ثم ارتبطت قضاء مرة أخرى بلواء الديوانية عام 1894[2], وأصبحت لواء تابع إلى ولاية بغداد في الثامن عشر من كانون الأول 1917, و ارتبطت بها أقضية الرميثة والشنافية[3], فضلا عن قضاء السماوة[4], وأصبحت السماوة عام 1918 قضاء تابع إلى لواء الديوانية[5], وارتبطت السماوة بلواء المنتفق بعد أن أصبحت قضاء عام 1920, إذ أبقيت الرميثة مرتبطة بلواء الديوانية, وتحولت إلى قضاء تابعة إلى لواء الحلة في شباط 1921, وارتبطت به أقضية الرميثة والشنافية, ولكنها لم تستمر طويلاً بارتباطها بلواء الحلة, إذ ارتبطت بلواء المنتفق في الثامن عشر من نيسان 1921, بعد أن حافظت على درجتها كقضاء, وأصبحت قضاء تابع إلى لواء الديوانية في عام 1922, بينما بقيت خضر الدراجي ناحية إلى لواء المنتفق, التي التحقت بقضاء السماوة عام 1923[6], وتم استحداث ناحية الخناق في آذار 1925, ليصبح إلى قضاء السماوة ثلاثة نواحي تابعة لها, وبقيت السماوة قضاء مرتبطة بلواء الديوانية طيلة العهد الملكي[7].

عملت السلطات على تغيير النظام الإداري للألوية العراقية الذي كان معمولاً به في أيام الدولة العثمانية واستبداله بنظام إداري آخر, إذ تمت إعادة التقسيمات الإدارية للألوية, وقد أصدرت الحكومة

---

(1) حنان صاحب عبد الخفاجي, المصدر السابق, ص ص 42-43.

(2) سامي ناظم حسين المنصوري, الديوانية وتوابعها في وثائق الأرشيف العثماني (1865 – 1917 ), دار المدينة الفاضلة, بغداد, 2015, ص 98.

(3) الشنافية: منطقة زراعية تقع شمال السماوة, سكانها أغلبهم مزارعون, وعندما انخفض منسوب المياه أصبح أغلبهم مالكي المواشي والأغنام, أصبحت خلال مدة 1917 – 1920 قضاء تابع إلى لواء السماوة, تشتهر بعشائرها الرئيسية, وهي: آل عياش, بنو سلامة, خفاجة, آل بو صكر, آل بو هليل, الظفير, كانت تلك المدة تحت سلطة شيوخ لا يملكون قدرا كبيرا من الأهمية السياسية, وكذلك لم يبدر أي مشاكل في تلك المدة؛ للمزيد ينظر: مؤيد الونداوي, المصدر السابق, ص ص 326 – 327؛ أحمد عبد الرسول جبر عباس الشجيري, الفرات الأوسط وأبرز الأحداث الوطنية في قضاء الشامية خلال العهد الملكي 1921 – 1958 . دراسة تاريخية, دار البيضاء, بيروت, 2013, ص ص 71 – 72؛ حيدر طالب حسين الهاشمي وأخرون, السماوة من خلال التقرير السنوي لحاكمها السياسي النقيب نيلسون لولن, مجلة جامعة كربلاء العلمية, مج 5, العدد2انساني, حزيران 2007, ص ص 97 – 99.

(4) أمنة سعدون عباس البوناشي, متصرفية الديوانية في عهد الانتداب البريطاني 1920-1930 . دراسة تاريخية, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية – جامعة القادسية, 2012, ص 44.

(5) حمود حمادي الساعدي, بحوث عن العراق وعشائره, ص 188.

(6) حنان صاحب عبد الخفاجي, المصدر السابق, 91- 95.

(7) أمنة سعدون عباس البوناشي, المصدر السابق, ص ص 82 – 84.

العراقية في الحادي والثلاثين من تموز 1927 قانون الألوية[1], واستحدثت المؤسسات البلدية العراقية وفقا لقانون البلديات الذي الحق بقانون المتصرفيات العراقي في عام 1935[2].

قادنا هذا التحول الإداري إلى زيادة عدد مساكن المدينة والتطور الحضري للمنطقة, فضلاً عن انعكاس المؤسسات الحكومية على المدينة.

## بادية السماوة[3]:

تعد بادية السماوة الجنوبية من المناطق التي سكنها الإنسان القديم منذ عصور ما قبل التاريخ, إذ كانت بداية ظهور المدينة ونظام الحكم والكتابة والتدوين والقوانين المنظمة للحياة الاجتماعية والفنون والآداب والممارسات الدينية ومؤسساتها, كالمعابد, وكذلك السيطرة على البيئة وتجسيد إمكانيتها في تطور الزراعة ونظم الري, إذ أسس فيها السومريون دولة قوية, ازدهرت منذ الألف الرابع قبل الميلاد, وعادت قرية زراعية تقع على نهر العطشان, مجرى نهر الفرات القديم[4].

مهما يكن من عوامل فأن نشأة مدينة السماوة نتيجة لتظافر عوامل عديدة, أهمها العامل التجاري والإداري والسياسي, وادى نهر الفرات عاملاً أساسيا في النقل وتصدير واستيراد البضائع, والتوسع الذي

---

(1) قانون الألوية لعام 1927: وهو القانون المرقم 58 لسنة 1927, والخاص بتقسيم العراق على ألوية والألوية على أقضية والأقضية على نواحي, وربط الألوية العراقية مركزيا بالسلطة, وحدوث تغيرات كثيرة في الوحدات الإدارية, وهو بديل عن قانون إدارة الولايات العثمانية لسنة 1864؛ للمزيد ينظر: أمنة سعدون عباس البوناشي, المصدر السابق, ص, ص 90, 84.

(2) عبد الله خير الله مسير الركابي, نقرة السلمان 1921 – 1968. دراسة في أوضاعها الأمنية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة ذي قار, 2017, ص, ص 78-79, 92.

(3) بادية السماوة: اسم اطلق على الجزء القريب من العراق, أي أنها البادية الواقعة بين الجزيرة العربية من جهة, والعراق وبلاد الشام من جهة أخرى, وهي المنطقة التي تقع بين الكوفة والشام, واطلق اسم بادية العراق أو الجزيرة على الجزء الشمالي, الذي يربط الأنبار وبلاد الشام, وبادية السماوة مصطلح قديم اطلقه البلدانيين العرب, ويمر في بادية السماوة طريق الحج البري, الذي اطلق عليه لقب ( درب الست زبيدة ) في عهد هارون الرشيد, إذ يوجد مجموعة آبار ارتوازية يتزود منها الحجاج؛ للمزيد ينظر: جاسم فيصل الزبيدي, المفصل في تاريخ السماوة وباديتها, ج 1, دار أديان, السماوة, 1999, ص 163؛ طارق نافع الحمداني, مدن العراق وقبائله العربية في العصر الحديث, دار ومكتبة الهلال, بيروت, 2010, ص ص21 – 40.

(4) عبد العظيم عباس نصار, بلديات العراق في العهد العثماني 1534 – 1918. دراسة تاريخية وثائقية, المكتبة الحيدرية, قم, 2006, ص 222.

شهدته المدينة نتيجة إلى ظاهرة تغيير مجرى النهر, الذي إثر على تغيير موقع المدينة[1].

## رابعاً: تطور السماوة إدارياً.

كانت السماوة لواء عثماني قبل عام 1864, وفي هذا العام أنزلت إلى درجة قضاء الحق بلواء الديوانية, وتم استبدال قانون إدارة الولايات الصادر عام 1864, الذي طبق في بغداد عام 1869 على يد الوالي مدحت باشا, إذ اطلق اسم السنجق على تلك المسميات المختلفة, ودل ذلك على ان الوضع الإداري لم يستقر[2], ومما دل على ضعف الجهاز الإداري فيها تبدل ثلاثة وثلاثون قائمقام في السماوة عام 1908, وأكثرهم رفضوا المهمة, ومنهم من رفضوها وهم في بغداد دون المباشرة فيها[3], واستمرت السماوة قضاء تابع إلى لواء الديوانية حتى الاحتلال البريطاني عام 1914[4], ويرتبط بقضاء السماوة النواحي التابعة لها, وهي الرميثة التي تقع شمال مركز المدينة والخناق[5] وخضر الدراجي[6] بعد أن كانت السماوة قضاء تابعاً إلى لواء الديوانية في تلك المدة[7].

---

(1) محمد جبار خضير العامري, المصدر السابق, ص 11.

(2) عبد العظيم عباس نصار, المصدر السابق, ص ص 54-55.

(3) للمزيد عن رفض مهمة القائمقام ينظر: متعب خلف جابر الريشاوي, السماوة في ظل الاحتلال البريطاني 1914-1920, مجلة السدير, السنة الثانية, العدد 9, 2004, ص ص 127 – 141.

(4) عبد العظيم عباس نصار, المصدر السابق, ص 55.

(5) الخناق: تقع ناحية الخناق في الجنوب الغربي للسماوة بمسافة ثلاث أميال, وسجل هذه الناحية باسم السلطان عبد الحميد الثاني, وقد سميت بالخناق هو ان رياسة بنو حجيم عامة تعود إلى آل محسن, وكانوا شديدين الوطأة على القبائل وقاموا ببناء قلعة في المكان وجعلوها كحبس للعصاة, وقاموا بخنق العديد من رؤوساء القبائل فأصبحت تعرف بالخناق, يقيم مديرها في مركز القضاء, إذ يتم مراجعته هناك للبت في الدعاوي والمنازعات واستحصال الضرائب, واستحدثت ناحية في آذار عام 1925؛ للمزيد ينظر: عبد الرزاق الحسني, المصدر السابق, ص 157؛ وداي العطية, تاريخ الديوانية قديما وحديثا, المطبعة الحيدرية, النجف, 1954, ص 152؛ حمود حمادي الساعدي, المصدر السابق, ص 152؛ ملحق رقم 1.

(6) خضر الدراجي: ترجع أصل تسمية الخضر نسبة إلى المزار القديم للخضر ( عليه السلام ), وهو بليا بن ملكان, وسمي الخضر لاخضرار ما حوله اذا صلى, ولارتباط المنطقة بالمقام فلها تقديس عند المسلمين والمسيحيين, وهي قرية قبلية صغيرة مبنية بالطين واللبن على ضفة الفرات اليسرى, وتقع جنوب السماوة بمسافة اثنان وثلاثون كم, وقد استحدثت خضر الدراجي كناحية وألحقت بقضاء السماوة عام 1891, وأصبحت ناحية من الدرجة الأولى, كما أصبحت السماوة قضاء من الدرجة الثانية, بينما الرميثة ناحية من الدرجة الثانية, للمزيد ينظر: عبد الرزاق الحسني, العراق قديماً وحديثا, ط3, مطبعة العرفان, صيدا, 1958, ص 157؛ عبد العظيم عباس نصار, المصدر السابق, ص 222؛ ملحق رقم 1.

(7) عبد الرزاق الحسني, المصدر السابق, ص 157؛ وداي العطية, المصدر السابق, ص 151.

السماوة كغيرها من مدن الجنوب هي منطقة ترتبط ارتباطاً وثيقاً مع الحوزة العلمية[1] في النجف وباقي الحوزات في العتبات المقدسة, كذلك تمجيد عشائر السماوة لقدسية المدن المقدسة وتوجيهات الحوزة

العلمية للناس, فضلاً عن صعوبة الأمر إلى البريطانيين في العراق من خلال المقاومة العنيفة التي وأجهوها, إلا أن بريطانيا واجهت صعوبات أخرى حاولت حلها بالأموال والأغراء بالمناصب, ومن هذه المشاكل التعصب القبلي للفرد إلى قبيلته, وان النظام العشائري ليس ذو طبيعة مركزية أو جهاز إداري فعال يستطيع ان يمد قوته إلى قبائل المنطقة التي تعيش هناك, وكون المجتمع العشائري بشكل عام محافظ لا يقبل التطور والانفتاح ويعيش في إطار معين من العادات والتقاليد, فضلاً عن ذلك مشكلة تفويض الأراضي الأميرية وتسجيلها بالطابو, التي لقيت صعوبات عديدة وكثيرة, منها عدم وجود مهندسين وفنيين, إلى جانب عدم وجود خرائط ومعدات لها, التي دعت شيوخ عشائر بني زريج وآل محسن[2] إلى تسجيل مساحات كبيرة من الأراضي بأسمائهم, مستغلين حالة الخوف لدى الفلاح من التجنيد, وقد مثلت العشائر العراقية مجموعات عديدة من المجتمع العراقي, وسكن معظمها خارج المدن,

---

(1) الحوزة العلمية: اتخذ الإمام محمد الباقر ( عليه السلام ) من الجامع النبوي الشريف وبهو بيته مركزا لنشر الثروة العلمية الغنية, وعند مجيء الإمام الصادق ( عليه السلام ) ازدهرت الحركة العلمية, و عندما كشف عن قبر الإمام علي ( عليه السلام ) عام 786م أصبحت النجف محط أنظار الجميع, تأسست في النجف على يد شيخ الطائفة الشيعية أبو جعفر الطوسي في منتصف القرن الخامس الهجري, تمتعت بدورها الكبير والبالغ الأهمية على مستوى الأمة والدولة, وعلى مستوى المذاهب الأخرى والتفاف أغلب الناس حولها, ويطلق اسم حوزة بدل مدرسة لوظيفتها الدينية؛ للمزيد ينظر: إخلاص لفته حريز الكعبي, المصدر السابق, ص, ص 2, 4, 6, 17, 24؛ علاء عزيز كريم, موقف الحوزة العلمية في النجف الأشرف من التطورات السياسية في العراق 1921- 1924, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية – جامعة بابل, 2007, ص 2؛ محمد الغروي, الحوزة العلمية في النجف الأشرف, دار الأضواء, بيروت, 1994, ص ص 11– 15.

(2) السادة آل محسن: يرجع نسبهم إلى الحسن المثنى بن الإمام الحسن السبط بن الإمام علي (عليهما السلام), أصلهم من الحجاز, نخوتهم ( خيال المعطة شريفي ), وفي رواية ان احد أبناء شرفاء مكة جاء لاستحصال الرسوم من قبل والده وتزوج من ابنة حاجي رئيس عشيرة آل بو جياش فحملت منه, وعند عودته إلى أهله ولدت زوجته ولدا اسماه جده حاجي, باسم (عبد الله), ولما كبر تولى رئاسة بنو حجيم, وأصبح رئيسهم, وقد استمرت رئاستهم إلى عام 1883, إذ أعلنت بنو حجيم لعدم خضوعها لأي رئيس عام, مما أدى إلى الفوضى, لتقوم السلطات العثمانية بإرجاع الزعامة لهم عام 1899, وتعيين محمد بن حزام, و مدحه أهالي السماوة بالقول " **سبعين راية تعلكت لأبن حزام** ", بقيت زعامتهم حتى عام 1914؛ للمزيد ينظر: حمود حمادي الساعدي, المصدر السابق, ص ص 150 -157؛ زياد محمد حمود السبعاوي الحسيني, السماوة حاضرة الدنيا ودنيا الحضارة تأصيل تاريخي بأبعاد سياسية جغرافية اقتصادية ثقافية اجتماعية, مراجعة إسماعيل محمد علي الفضلي, دار المناهج, دمشق, 2021, ص 630.

وتزايدت أعداد أفراد العشائر التي لم تختلف مسمياتها حسب الظروف والأحوال الطارئة عليها[1].

تميز النظام العشائري بأن الزعامة في العشيرة تكون للأكفأ من بيت المشيخة, وامتازت عشائر السماوة بأنها نصف متوطنة, وهي أقرب للبداوة وأكثر تمسكاً بالتقاليد العربية الموروثة, فضلاً عن أنها لم تخضع لأي سلطة مركزية خلال مدة السيطرة العثمانية [2].

اتخذت عشائر السماوة نظاماً قوياً لها من خلال دخولها في تحالفات مع عشائر أخرى, وبذلك حصنت مركزها ضد بطش الحكومة التي لم تستطع تقديم الخدمات لها, وإنما كانت فقط تطالب بدفع العشائر للضرائب, وقد تبادلت العشائر فيما بينها الخدمات والحماية, بدلاً من الاعتماد على الحكومة, وهذه التحالفات أعطت للعشائر قوة كبيرة للقيام بالحركات والتمردات وحالات العصيان, التي كانت مصدر إزعاج وقلق دائم للحكومات[3].

---

(1) علاء عباس كاظم القصير, الانتفاضات العشائرية واثرها على الأحداث السياسية في العراق 1933 – 1958, مراجعة وتقديم غانم نجيب عباس, دار الحداثة للطباعة والنشر, بغداد, 2020, ص, ص ص 17, 29- 31.

(2) متعب خلف جابر الريشاوي, المصدر السابق, ص 128.

(3) للمزيد عن التحالفات ينظر: عمر إبراهيم محمد الشلال, التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق (1869 – 1914), أطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية الآداب – جامعة بغداد, 2008, ص 153.

# الفصل الأول

## المبحث الثاني: السماوة قراءة في تركيبتها العشائرية.

## أولاً: الحالة السياسية للعشائر السماوية في العهد العثماني الأخير 1853- 1914.

يستخدم مصطلح القبيلة والعشيرة مترادفين, وتتميز القبيلة بكبر حجمها بالنسبة للعشيرة وتفرعها, والقبيلة تتألف من عشائر, إذ أن العشيرة هي المكون الأساس للقبيلة, والعشيرة من أفخاذ, والأفخاذ من بيوت, والعشيرة ليست مرتبطة بالبادية وحدها, بل موجودة في المدينة, مع الاحتفاظ برابطتها المعنوية وحضورها الاجتماعي والسياسي, وقابلة للتأثر والتأثير[1].

عانت عشائر الفرات الأوسط وجنوب العراق أواخر العهد العثماني من أوضاع سياسية سيئة للغاية, إذ واجهت سياسة تميز طائفي واضح لجانب طائفة على حساب طائفة أخرى, وكذلك الحالة الاقتصادية والاجتماعية, لما شملته من تعسفات من جانب الدولة العثمانية وولاتها تجاه العشائر, وأهم الأعمال التعسفية هي الضرائب الباهضة والرسوم وتوزيع الأراضي والوظائف غير العادل[2].

ففي جنوب العراق كان اتحاد قبائل المنتفق[3], من القوى القبلية المتنفذة الذي يهيمن على مساحات واسعة من قضاء السماوة والكوت[4] غرباً, وحتى القرنة[5] جنوباً, وسعت الإدارة العثمانية للاحتفاظ بولاء شيوخه أو التدخل في شؤونهم الداخلية, ولكنها على الرغم من ذلك أخذت الحل العسكري سمة بارزة لها, التي أدت إلى تفاقم الوضع القبلي ضد العثمانيين, ومن ثم بادر الولاة العثمانيين إلى إجراء مفاوضات مع شيوخ القبائل وعلماء الدين من أجل التهدئة[6].

---

(1) عبد الله حميد العتابي, العشيرةُ والحكمُ في العراق. عشيرة الجُميلة نموذجَا, دار قناديل, بغداد, 2018, ص, ص 11, 14.

(2) إخلاص لفته حريز الكعبي, موقف الحوزة العلمية في النجف الأشرف من التطورات السياسية في العراق 1914 – 1924, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية – الجامعة المستنصرية, 2006, ص 23.

(3) المنتفق: أو المنتفك: أصل الكلمة هي المتفق, لاتفاق عشيرة بنو مالك والأجود وآل بو سعيد فيما بينهم, و إزالة الحقد والكراهية التي استمرت سنوات طوال, بمساعدة آل شبيب, ثم أضيفت نون للكلمة لتصبح المنتفق؛ للمزيد ينظر: سليمان فائق بك, عشائر المنتفق, تقديم عبد الرزاق الحسني, الدار العربية للموسوعات, بيروت , 2003, ص ص 22 – 23.

(4) الكوت: مدينة في وسط العراق, تمتد أراضيها بين لواء ديالى وبغداد شمالاً, وبين لواء العمارة والناصرية جنوباً, وتبلغ مساحتها حوالي 16554 كم, وكانت مرتبطا إدارياً بلواء الكوت, و تقع على نهر دجلة مقابل تفرع نهر الغراف, وحالياً محافظة واسط ؛ للمزيد ينظر: عادل البكري, تاريخ الكوت, مطبعة العاني, بغداد, 1967, ص 7.

(5) القرنة: منطقة التقاء نهري دجلة والفرات في مدينة البصرة جنوب العراق, وتعود أهمية المنطقة بأن مياه الفرات لا تصب في دجلة, بل أن قسم من مياه دجلة تسير في المجرى الذي تركه الفرات؛ للمزيد ينظر: الكسندر اداموف, ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها, ترجمة هاشم صالح التكريتي, ج1, دار ميسلون, بغداد, 1982, ص 18 .

(6) مؤيد أحمد خلف الفهد, السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية (1750-1869), رسالة ماجستير غير منشورة, كلية

امتنعت كذلك عشيرتا آل بو حسان[1] والظوالم[2] عام 1864 عن دفع الضرائب المترتبة عليهما, وتقدمت عليهما قوة عثمانية, فقامت العشيرتان بالتصدي لتلك القوة, واجبروها إلى التراجع في العام نفسه[3], وقيام السلطات العثمانية فيما بعد بمصادرة العديد من الأراضي لهاتين العشيرتين[4].

أجلت السلطات العثمانية الظوالم وآل بو حسان عن أراضيهم بعد عام 1864ومنحها إلى آل فرعون زعماء آل فتلة[5], وأجلت الخزاعل[6] عن المهناوية ومنحتها إلى آل فرهود شيوخ بني زريج[7], وتم

---

= الآداب – جامعة البصرة, 2002, ص, ص 177, 189.

(1) آل بو حسان: يرجع نسبهم إلى قبائل الأكرع من شمر الطائية القحطانية, ونخوتهم أولاد عامر, ويشتملون على: فخذ آل خميس وفيهم المشيخة العامة في بيتين: (آل عريعر الذين يسكنون الجهة الغربية لنهر الرميثة, وال عبد الله الذين يسكنون الجهة الشرقية للنهر), آل بو عنين, آل سحور, آل عذار, آل اعبس, الجلابطة, آل عبد الحسين, آل أجليل؛ للمزيد ينظر: ج.ج. لوريمر, دليل الخليج العربي, القسم الجغرافي, ج3, ترجمة ديوان حاكم قطر, مطبعة علي بن علي, الدوحة, د. ت, ص 970؛ جبار عبد الله الجويبراوي, عشائر الفرات الأوسط والجنوبي في الحلة والديوانية والسماوة والناصرية, مطبعة الأديب, بغداد, 1992, ص ص 34- 35؛ عبد الله حميدي السنبلي الشمري, موسوعة آل السنبلي الشمري. شمر عبده آل جعفر, شركة المارد للطباعة, بغداد , 2016, ص ص 267 – 269.

(2) الظوالم: اختلف المؤرخون في أصلهم من الحمدانيين أو من شمر, ومساكنهم بين الرميثة والسماوة, وتتصل مع قبيلة آل عبس بنسب واحد إلى مضر بن فزارة, وينقسمون إلى فرقتين هما: الجمعة وفروعها: آل الجون, و آل بو حميد, وال بو زنود, والحمران, وال براك, وال سميح, وال بو خضير, وال بو حويجمة, والفرقة الثانية: آل حسين, وتنقسم إلى: آل بو شويط, آل عواني, آل بو شريش, إذ ينقسم آل بو شويط إلى: آل وزير, وال غزيل, وال بو عوفي, والكديشات, وال بو حجيم, وال نعمة, بينما ينقسم آل بو عواني إلى آل ضيدان وهم الشيوخ ( آل شندل ), وآل حجيمي, وال عويف, وال بو حمد, والبخاترة, وال فليح, وينقسم آل بو شريش إلى: آل عويف, وال بخاترة, وال بو حمد, وال بو حاجم وهم الشيوخ, و أراضي الظوالم ليست كبيرة قياساً إلى أعداد أفراد العشيرة؛ للمزيد ينظر: يونس الشيخ إبراهيم السامرائي, القبائل العراقية, ج2, ط2, مكتبة الشرق الجديد, بغداد, 1989, ص ص 397 – 398؛ جبار عبد الله الجويبراوي, المصدر السابق, ص ص 36- 37؛ عبد الله حميدي السنبلي الشمري, المصدر السابق, ص ص 277 – 278.

(3) عبد الله حميدي السنبلي الشمري, المصدر السابق, ص ص 338 – 339.

(4) أرسلت السلطات العثمانية شبلي باشا إلى هذين العشيرتين, فضلاً عن عشيرة آل بو جياش, لتأديب هذه العشائر لقيامهن بقتل هيئة تخمين الشلب, فقام شبلي باشا باقتطاع الأراضي, مما أدى إلى حروب بين العشائر؛ للمزيد ينظر: مصطفى محمود العمري, لواء الديوانية في العهد الملكي. التاريخ. الإدارة. السكان. العشائر. الاقتصاد. من تاريخ 16نيسان 1930- 2 أكتوبر 1933, تحقيق ودراسة عبد الخالق منديل صلال الموح, دار البيضاء, بغداد, 2019, ص 72.

(5) آل فتلة: كلمة فتلة من الناحية اللغوية من (فتل الحبل), وهو معنى يشير إلى القوة والشدة, وتنحدر من قبيلة تغلب العربية, الذين ينحدرون إلى قحطان, وقد سكنوا ارض الفوار أهوار داخله ضمن نفوذ الخزاعل فعمروها, وكانت العشيرة بزعامة فرعون بن ياقوت بن عبود بن شبيب بن إبراهيم بن أدليهم (1804 – 1904), وسكنت منطقة آل شريش في

الاتفاق بين آل فتلة وبني زريج على تبادل الأراضي لقربها كل منها إلى مقر الأخر, وهكذا استولى آل فرهود على أراضي آل بو حسان والظوالم, وأنتقل آل فتلة إلى أراضي الخزاعل[1].

بعد إجلاء عشيرة الخزاعل عن الأراضي التي تقطنها في المشخاب[2], والرميثة[3], أصبح هناك

---

= الرميثة والعائدة إلى عشيرة آل بو حسان و الظوالم عام 1864, وتسلم فرعون أراضي المشخاب من الدولة العثمانية عام 1873, التي قدرت مساحتها بمليون دونم, وتولى ولده سكر الزعامة بعد وفاة أبيه إلى وفاته عام 1911, ليتولى اخوه مبدر إلى وفاته عام 1918؛ للمزيد ينظر: سعد عبد الواحد عبد الخضر الجدوع, فريق مزهر الفرعون مواقف وتاريخ, دار المدينة, بغداد, 2011, ص ص 21 – 29.

(6) الخزاعل: تحالف عشائري انضوى تحت لواء إحدى قبائل خزاعة القحطانية, التي نزحت إلى العراق مع الفتوحات الإسلامية, واستوطنت منطقة الفرات الأوسط, وسميت خزاعة لانخزاعهم عن الازد إلى الحجاز, وينقسمون إلى عدة فرق هي: آل سلمان, آل حمد, آل شلال, وهناك قبائل منضوية تحت راية الخزاعل هي: آل شبل, الغزلات, جبشة, للمزيد ينظر: متعب خلف جابر الريشاوي, أمارة الخزاعل في العراق. نشأتها وتطورها وعلاقتها المحلية والإقليمية 1640- 1864م, مطبعة دار الضياء, النجف الأشرف, 2009, ص ص 20– 25؛ غانم نجيب عباس, السماوة خلال العهد العثماني الأخير, دار السلام للطبع والنشر والتوزيع, بغداد, 2010, ص ص 25 – 32.

(7) بنو زريج: عشيرة يرجع أصلها إلى بني مالك, الذي يرجع نسبها إلى ربيعة العدنانية من المنتفق, وتسكن هذه العشيرة في الرميثة, عملت أغلبها بتربية المواشي والزراعة, ولها دوراً كبيراً على أحداث العراق, ونخوتهم زركة (زرقاء) ومالك, وقد ترأس فرهود آل عساف زعامة العشيرة للمدة ( 1858 – 1897), وجاء من بعده ابنه حسن أغا في زعامتها, والأن ابنه عبد الإله, ويتفرعون إلى عدة فروع: آل مصال ( ويشتملون على أل صافي ومنهم زعماء بنو زريج آل فرهود ), آل دخان, آل شويجة, العماريين, آل التوم, الشبانات, العواتي, البوصالح, آل هويشة, الزرفات, المراشدة, آل طواش؛ للمزيد ينظر: ج.ج. لوريمر, المصدر السابق, ص 982؛ يونس الشيخ إبراهيم السامرائي, المصدر السابق, ج 1, ص ص 273– 276؛ غانم نجيب عباس, السماوة خلال العهد العثماني الأخير, ص ص 65- 69.

(1) للمزيد عن عملية الأجلاء عن الأراضي ينظر: متعب خلف جابر الريشاوي, أمارة الخزاعل في العراق. نشأتها وتطورها وعلاقتها المحلية والإقليمية 1640- 1864م, ص ص 122- 124.

(2) المشخاب: أو ناحية الفيصلية, تيمناً باسم الملك فيصل الأول, وسميت بالمشخاب نسبة إلى نهر المشخاب, الذي هو فرع من نهر الفرات, وسمي النهر المشخاب لوجود صخور في مجراه قرب أبي صخير فيقال مشخاب الماء, والمشخاب قصبة تابعة إلى أبي صخير في أواخر العهد العثماني, وتحولت إلى ناحية عام 1923, وارتبطت إداريا بقضاء أبي صخير, سكنتها عدة عشائر وأبرزهم عشيرة آل فتلة, آل شبل, آل إبراهيم, الغزالات, العبودة, ومن عشائر السادة, آل ياسر, العذاريين, آل بو طبيخ؛ للمزيد ينظر: زيدان محسن زبر, مشكلة الأراضي في لواء الديوانية 1921 – 1958م. دراسة تاريخية, أطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية الآداب – جامعة الكوفة, 2018, ص, ص 20 , 23.

(3) الرميثة: قرية قديمة أختلف المؤرخون في أصل تسميتها, فسميت أم القوارير نسبة إلى تل قريب اسمه أبو القوارير, وبالعوجة نسبة إلى النهر الذي يشق المدينة وفيه اعوجاج, أو جاءت من معاكسة سكانها إلى السلطات آنذاك, وسميت

تحطيم للنظام العشائري وبداية عملية التفكيك للعشائر, فضلاً عن ذلك أضعاف سلطة الخزاعل, التي كانت تحتفظ بالسيادة المطلقة لشيوخهم على منطقة الفرات الأوسط , وعلى صعيد الدولة فقد حقق ذلك لها مردوداً اقتصادياً وزيادة في مواردها, إلى جانب استتباب الأمن والنظام[1].

قامت الدولة العثمانية بتحويل أكثر أبناء العشائر إلى فلاحين تماشيا مع سياسة التجنيد الإجباري للدولة في الجيش العثماني في عهد السلطان العثماني عبد الحميد الثاني[2], الذي قرر ألغاء مشروع الوالي مدحت باشا[3] بشأن الإصلاح الزراعي في العراق, مما أدى ذلك إلى حدوث نزاعات[4] بين العشائر[5].

---

= بالأبيض نسبة إلى وجود أسد ابيض موجود فيها, أو من نبات الرمث الذي كان يغطي الأسد, ويعتقد بعضهم أن التسمية نسبة إلى قلعة بنيت في الضفة اليسرى لنهر الفرات في تل أبو الجوارير الأثري الذي يقع شرقها, وتقع شمال السماوة بمسافة 26 كم, امتازت باتساع أراضيها وكثرة قبائلها؛ للمزيد ينظر: عبد الرزاق الحسني, المصدر السابق, ص 157؛ رجوان فيصل غازي الميالي, المصدر السابق, ص 23؛ غانم نجيب عباس, صفحات من تاريخ محافظة المثنى, ص, ص 17- 20.

(1) علاء عباس كاظم القصير, المصدر السابق, ص 17.

(2) عبد الحميد الثاني بن عبد المجيد الأول بن محمود الثاني: ولد في إسطنبول عام 1842, يرجع نسبه إلى عثمان بن إرطغرل مؤسس الدولة العثمانية, هو خليفة المسلمين المائة واثنان, والسادس والعشرون من سلاطين آل عثمان, والرابع والثلاثون من سلاطين الدولة العثمانية, حكم للمدة (1876 – 1909), وفي أول جلوسه أعلن الدستور المتضمن مائة وتسعة عشر مادة, واقترن اسمه بالجامعة الإسلامية, الذي استفاد منها لتقوية الوازع الديني في دولته, تم خلعه ووضع تحت الإقامة الجبرية حتى وفاته عام 1918؛ للمزيد ينظر: عيسى أسعد العبدالله, السياسة الخارجية للدولة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني 1876-1909, رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب – جامعة بيروت العالمية, 2016, ص ص 11- 14؛ علي محمد محمد الصلابي, الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط, دار النشر والتوزيع الإسلامية, بور سعيد , 2001, ص ص 399- 400, 417-419؛ إبراهيم بك حليم, تاريخ الدولة العثمانية العلية, مؤسسة المختار, القاهرة, 2004, ص ص 371 – 372.

(3) مدحت باشا: ولد أحمد شفيق في إسطنبول عام 1822, وتعلم الفارسية والعربية فضلاً عن لغته الأم التركية, لقب بمدحت أو مدحة لذكائه ونجابته, يسمى برائد التنظيمات العثمانية في العراق, وتولى إدارة بغداد للمدة (1869 – 1872), وتولى منصب الصدر الأعظم عام 1876, أعاد تنظيم ولاية بغداد لأسباب إدارية وتنظيمية, الف كتابان هما: إس انقلاب, وحقائق الوقائع, نفي إلى الطائف, لخوف عبد الحميد الثاني منه, و قتل مخنوقاً بظروف غامضة عام 1884, وتم فصل رأسه بعد حفر قبره, وإرساله إلى السلطان؛ للمزيد ينظر: شاكر حسين دمدوم الشطري, السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية ( 1869 – 1914 ), أطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية الآداب – جامعة بغداد, 2012 , ص 97؛ صديق الدملوجي, مدحت باشا, مطبعة الزمان, بغداد, 1953؛ قدري قلعجي, مدحت باشا أبو الدستور العثماني وخالع السلاطين, ط3, دار العلم للملايين, بيروت , 1958.

(4) حدثت نزاعات عشائرية في منطقة الفرات الأوسط, وطلب من الحكومة العثمانية السماح لبعض العشائر الانتقال إلى

نص القانون الأساسي العثماني عام 1876, على إناطة السلطة التشريعية بمجلسي المبعوثان والأعيان, ويكون الأول بالانتخاب والثاني بالتعيين من قبل السلطان, ولا يمكن ان يجتمعا معاً حسب المادة الثالثة والأربعون من الدستور, وكذلك لا يمكن الجمع بين المجلسين بشخص واحد حسب المادة الخمسون من الدستور, وهي خطوة لبداية عهد جديد تحقق بفعل ما نادت به جمعية الاتحاد والترقي[1].

كان من مصلحة الحكومة العثمانية عدم التدخل في النزاعات العشائرية, حتى لا تعرض مصالحها للخطر, لاسيما ان من مصلحتها وسياستها ضرب العشائر ببعضها لسهولة السيطرة عليها, ومثال على ذلك نزاع عام 1900بين عشائر بنو حجيم[2] (آل بو حسان و الظوالم وآل بو جياش[3]) في الرميثة, حول

---

= خضر الدراجي للسكن هناك, للابتعاد وحقنا للدماء؛ للمزيد ينظر: سنان معروف اغلو, العراق في الوثائق العثمانية. الأوضاع السياسية والاجتماعية في العراق خلال العهد العثماني, دار الشروق, عمان, 2006, ص ص 44 – 45.

(5) تدهورت الأوضاع الاقتصادية والمعاشية وانتشرت المجاعة, في عهد السلطان عبد الحميد الثاني, الذي فرض دفع بدل نقدي للفلاح لصالح خزينته مقابل الإعفاء من التجنيد؛ للمزيد عن سياسته ينظر: شاكر حسين دمدوم الشطري, المصدر السابق, ص 154.

(1) جمعية الاتحاد والترقي: جمعية عثمانية نشأت في اوربا كحركة مناوئة للاستبداد ومناديه للتجدد والتحديث في الدولة العثمانية, تأسست عام 1889 من قبل طلبة مدارس الطب العسكري, وعند تأسيسها انضم إليها معظم أعضاء جمعية تركيا الفتاة, وكونت الجمعية خلايا سرية في الاستانة, وطاردهم رجال السلطان عبد الحميد ونقلوا نشاطهم إلى باريس, ثم أنشأت فروع كثيرا لها في معظم الولايات العربية, وأعلنوا الإضرابات وتوزيع المنشورات عام 1907, وأعلنوا عن الانقلاب العثماني عام 1908 وإعلان الدستور, وأصبح الخليفة صورة فقط لا غيرها, و الأمر بيدهم, وادى ذلك إلى انتشار الروح القومية لدى رعايا الدولة العثمانية؛ للمزيد ينظر: علي محمد محمد الصلابي, المصدر السابق, ص ص 451 – 465.

(2) بنو حجيم: أتحاد مجموعة عشائر يرجع أصلها إلى بني العباس, يرى بعضهم أنهم من تلفظ بنو حكيم, ومحل سكناهم بين المنتفق والسماوة, وضمت عشائر عديدة, تمتد من حدود الدراجي على ضفتي نهر الفرات, إلى ما يقارب خمسة عشر ميلاً من مقدم مدينة السماوة, ويرى بعضهم أنهم بطن من مذحج, أو من بني حكم من قضاعة القحطانية, ويرى بعضهم الأخر أن التسمية اطلقت على عشائر ( العطاوة و آل غانم و البركات ), كونهم أول من سكن المنطقة, التي يكثر فيها القواقع المائية, التي تسمى باللغة العربية ( الحجام ), فسموا بأهل الحجام, ثم أصبحت بنو حجيم؛ للمزيد ينظر: زينب حبيب شمخي جابر الكعبي, الحياة الاجتماعية في الديوانية 1958- 1968م . دراسة تاريخية, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الآداب – جامعة الكوفة, 2014, ص 18؛ عباس العزاوي, عشائر العراق, ج4, مكتبة الصفا والمروي, لندن, 1956, ص 689؛ حمود حمادي الساعدي, دراسات عن عشائر الفرات الأوسط, مكتبة النهضة, بغداد, 1988, ص 150؛ جدول رقم 1.

(3) آل بو جياش: ترجع تسميتهم نسبة إلى جدهم الأكبر جياش بن حاجي بن حكيم, يرجع نسبهم إلى عبدة من شمر, ومنهم بيوت في المنتفق, ونخوتهم جماز, ويسكنون الرميثة, وأراضيهم واسعة تفصل المنتفق والسماوة, وتعد العرجة من أراضي زراعة الرز[1].

بقى الدستور العثماني معطلاً إلى أن حدث انقلاب عام 1908, الذي أعاد العمل بـه, وجـرت انتخابـات نيابية في العام نفسه في ظل الدستور, وكانت جمعية الاتحاد والترقي تشرف عليهـا, نـتج عـن الانتخابـات فوز سبعة عشر مبعوثاً مثلوا الولايات الثلاثة (الموصل وبغداد والبصرة )[2], ولم يختلف عام 1909 عـن سابقه, بل تميز أيضا بالاضطرابات بين العشائر الممتدة بين ضفاف نهري دجلـة والفرات ضـد السلطات العثمانية, وكانت أسباب الاضطرابات لعوامل عديدة أهمها مشكلة الأراضي التـي حصـل عليهـا رؤوسـاء العشائر المحلية المتنافسة, ولهذا صارت تحركات العشائر خطيرة إلى درجة انه تم عرقلة الملاحة في نهر الفرات, وأصبحت بعض العشائر تهاجم الأشخاص الأوربيين وممتلكاتهم[3]. الذي أثر على تنميـة مصـالح بريطانيا الاقتصادية في ولاية البصرة, وصار من الواجب حمايـة هـذه المصـالح, ولهـذا نمـت لبريطانيـا مصـالح فـي العـراق تفـوق أيـة دولـة أوربيـة, وكانـت مصـالح تجاريـة بالدرجـة الأولـى, وإن شـركة لنج(Launch) البريطانية[4] لها دور ونشاط واسع في التجارة ونقل المسافرين بين بغداد والبصرة[5].

= المنتفق, إذ أن حدود السماوة الدراجي, التي يقيم فيها آل محسن رؤوساء بنو حجيم, وتتفرع آل بو جياش إلـى عدة فـروع هي: آل جريب, آل عنتر, آل حويش, آل جعيب, الحمـامره, الشـنابره, آل زويـد, البـو جـراد, السـوالم, الربـايع, آل نجيـرس, الزكرديون, آل معله, الرفوش, آل بو حسين, آل حمـود, آل كـريم؛ للمزيـد ينظـر: عبـاس العـزاوي, عشـائر العـراق, ج 1, 1937, ص ص 131-133؛ جبـار عبـد الله الجـويبراوي, المصـدر السـابق, ص ص 32- 33؛ عبـد الله حميـدي السـنبلي الشمري, المصدر السابق, ص ص 175 – 176.

(1) عباس العزاوي, العراق بين احتلالين, ج 8, شركة التجارة والطباعة المحدودة, بغداد, 1956, ص 138.

(2) رشا جميل علوان عزوز, رئاستا مجلسي النواب والأعيان. دراسة تاريخية سياسـية 1925- 1958م, رسـالة ماجسـتير غير منشورة, كلية التربية – جامعة القادسية, 2012, ص 21.

(3) العراق في الوثائق البريطانية 1905 – 1930, ترجمة وتحرير فؤاد قزانجي, تقديم ومراجعة عبد الرزاق الحسني, دار المأمون, بغداد, 1989, ص ص 65 – 67.

(4) شركة الملاحة البريطانية لنج (Launch): تأسست في لندن في 30 تشرين الثـاني1860, باسم شـركة الفرات ودجلـة للملاحة التجارية, إذ تم مسح نهري دجلة والفرات قبل تأسيس الشركة, وقد غلب عليهـا اسم لـنج نسبة إلـى الشـخص الـذي اشترى الشركة وهو استيفان هنري بولص لنج, وكان مقر الشركة في شـارع الرشـيد, وقامـت بتشـغيل بـاخرتين فـي نهـري دجلة والفرات وشط العرب؛ للمزيد ينظر: نجدة فتحي صفوة, العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب, المكتبة العصـرية, بيـروت, 1969, ص 75؛ العـراق فـي الوثـائق البريطانيـة 1905 – 1930, المصـدر السـابق, ص, ص 21 , 41؛ مؤيـد الونداوي, حوادث وأخبار عراقية في وثائق بريطانية, مكتبة دجلة, بغداد, 2021, ص ص 33 – 34.

(5) ج .ج . لوريمر, المصدر السابق, ص 1083.

## ثانياً: النخب العشائرية السماوية والسياسة العثمانية.

أدت عشائر الفرات الأوسط ومنها عشائر قضاء السماوة دوراً مهماً في مواجهة السياسة العثمانية القاسية, وما تحملته من خسائر كبيرة في الأنفس والأموال أجبر هذه السلطات على ان تحسب لهذه القبائل حسابات أخرى, من خلال التخطيط لمحاولة كسبها أو إغرائها, ونظراً لأن رؤوساء العشائر وأبناءهم كانت تربطهم روابط قوية بالحوزة العلمية, بحكم دراسة أبناءهم فكان هناك دوراً واضحاً وبارز للنخب العشائرية في مستقبل العراق[1].

كانت نظرة العشائر إلى أي حكومة هي نظرة عداء, وكان أهل المدينة يختلفون عن بعض العشائر التي لها مستوى واحد هو العصبية القبلية, بينما أهل المدينة لديهم فضلاً عن العصبية القبلية, العصبية البلدية حين يهدد البلدة خطر عام[2].

فضلاً عن ما ذكر فأن العراق واقع على هامش البداوة والمدنية معا أكثر من أي بلد آخر, فهو على الرغم من أنه مهد لمدن عديدة ومنها الوركاء[3] الآثارية, التي تعد من أقدم المدنيات البشرية, فهو واقع على حافة صحراء تعج بالبدو وتمد الأقطار المجاورة بأمواج متوالية منهم حينا بعد حين, وهي حقيقة تؤدي إلى نتيجة عظيمة الأهمية, إذ أن العراق طبقتان أو حضارتين تتصارعان: حضارة بدوية محاربة من ناحية, وحضارة زراعية خاضعة من ناحية أخرى[4].

---

(1) عبد الحسين إبراهيم الرفيعي, دور النخبة القانونية في تأسيس الدولة العراقية 1908 – 1932, دار الرافدين, بيروت, 2005, ص ص 140 – 141.

(2) علي الوردي, لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث, ج 1, الشريف الرضي, قم, 1992, ص ص 21-22.

(3) الوركاء: تقع إطلالتها وهي بقايا المدينة التاريخية (أوروك) في منتصف الطريق بين بغداد والبصرة، و كانت قديما واقعة على الضفة الغربية في نهر الفرات القديم ثم ابتعد عنها النهر, وكانت من المدن المقدسة لأنها مقر عبادة اله السماء انو وزوجته الإلهة أنانا ملكة السماء وحامية المدينة, وتأسست في الألف الخامس قبل الميلاد, وفيها يوجد معبد( آي – أنا) الكبير وهو أول معبد بني على اليابسة فيها, وفيها تم عقد أول برلمان عرفه الأنسان, وفيها تطورت النظم الدستورية, وعلى الرغم من أقدميتها, إلا أن علماء الأثار اعتبروا مدينة أريدو القريبة منها أول مدينة في العالم؛ للمزيد ينظر: البيت الثقافي في السماوة, موسوعة التراث, مخطوطة محفوظة في المكتبة, 2013, الورقة 35؛ علي الحميدي, السماوة ومعبد ( آي – أنا ) الكبير في الوركاء, الكلمة الطيبة, النجف الأشرف, 2010, ص ص 3-5؛ جاسم فيصل الزبيدي, الوركاء الحضارة المنهوبة, ج1, دار أديان, السماوة, 2020, ص 23.

(4) علي الوردي, شخصية الفرد العراقي, ط 2, دار ليلى, لندن, 2001, ص ص 48-54.

ومهما يكن فإن النظام العشائري أو القبلي يتعارض بشكل عكسي مع مفاهيم الدولة الحديثة المبنية على تركيز السلطة في عاصمة واحدة, وتتطلب من جميع المواطنين بغض النظر عن انتمائهم والولاء لتلك

السلطة المركزية ومن يترأسها, سواء كان ملكا أو رئيساً, بينما يدين أفراد العشائر بالولاء لشيوخهم الذين كانوا لا يخضعون إلى أي سلطة عليا, ويمارسون سلطات تكاد تكون مطلقة على أبناء عشائرهم الذين تجمعهم وأياهم قرابة الدم[1], حتى ان الأوضاع الاجتماعية للفرد العراقي خلال العهد العثماني الأخير, فسرت باعتماده على العشيرة افضل من اعتماده على الحكومة, فالعشيرة حتى وان كانت ضعيفة فهي تقف إلى جانب أعضاؤها اذا وقع عليهم أي ظلم[2].

مارست الدولة العثمانية سياسة الإقصاء السياسي, وجعل المناصب في ولايات العراق لأفراد معينين وحرمان الكثير من التمثيل السياسي من خلال (مجلس المبعوثان), ومثال على ذلك خلال عمر المجلس بدوراته الخمسة, كان هناك تمثيل لعبد المهدي الحافظ[3], ولم يكن ذلك إلا لأنه أحد أعضاء جمعية الاتحاد والترقي العثمانية, أي أن الرجل يقوم بخدمة العثمانيين وسعيه للحصول على رضا السلطات عنه[4].

استشعرت الدولة العثمانية الخطر البريطاني عام 1913, فغيرت من سياستها تجاه العشائر العراقية, وبدأت بإظهار جانب اللين, وإطلاق سراح من كان معتقل, والعفو عن من كان مطلوب, ومنحوا شيوخ العشائر سلطات واسعة, وقدموا لهم الدعم المادي, وزودوهم بالسلاح والعتاد لتشكيل قوات من أفراد العشائر, واطلقوا فكرة الحرب المقدسة والجهاد ضد القوات البريطانية, وقد أظهرت العديد من العشائر

---

(1) مأمون أمين زكي, ازدهار العراق تحت الحكم الملكي 1921 -1958. دراسة تاريخية سياسية اجتماعية مقارنة, دار الحكمة, لندن, 2011, ص 56.

(2) عبد الله حميد العتابي, المصدر السابق, ص17.

(3) عبد المهدي الحافظ: ولد في كربلاء عام 1877, وهو من عشيرة خفاجة, كان الممثل الشيعي الوحيد في مجلس المبعوثان في دورته الأولى عام 1908, وكذلك في الدورة الثالثة عام 1914, وساهم الحافظ في مناقشة الأوضاع المالية لليمن, ورسوم دفن الموتى التي فرضتها السلطات العثمانية لدفن الموتى قرب العتبات المقدسة, توفي في كربلاء في شباط عام 1916, ودفن فيها؛ للمزيد ينظر: سامي ناظم حسين المنصوري, دور كربلاء في التمثيل النيابي في مجلس المبعوثان العثماني. النائب عبد المهدي الحافظ أنموذجا (1877- 1916), مجلة تراث كربلاء, دار الكفيل, كربلاء, مج 3, العدد 3, أيلول 2016, ص ص 179- 202.

(4) صلاح هادي عبادة و يحيى كاظم المعموري, الإقصاء السياسي تجاه الشيعة في العراق في الحكم العثماني الأخير 1876- 1917, مجلة العلوم الإنسانية , كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة بابل, مج 22, العدد 2, حزيران 2015, ص 718.

العراقية الولاء للعثمانيين في حربهم ضد البريطانيين[1],على الرغم من السياسة التعسفية للدولة العثمانية التي ناهزت أربعة قرون خلال سيطرتها على العراق, لكن العراقيين استجابوا إلى دعوة الجهاد والوقوف

مع الدولة العثمانية[2], وكان للدور الجهادي في جعل المحتل البريطاني يرضخ لإرادة الثائرين, وهذا ما كان واضحاً من موقف علماء الشيعة, والمتمثل بحركة الجهاد وإصدارهم فتاوي الجهاد ضد البريطانيين, ووجوب الدفاع عن بلاد الإسلام[3].

ومن خلال ما تم عرضه لهذا المبحث اتضح أن مفهوم النخبة لها أهمية كبيرة في علم الاجتماع السياسي, إذ تعود إلى إعلاء شأن السلطة من خلال خضوعها لقوة الفرد, وإن النخبة هم الأكثر توافراً لأسباب وشروط القوة والثروة والوفرة وسلطة الحكم أو المعرفة, كما أن تاريخ تغيير النخب مر عبر مراحل متعددة ارتبطت بعوامل اجتماعية وبيئية واقتصادية أسهمت جميعها في تكوين نسق محدد للنخبة ظل محافظاً على شكل الاستمرارية التقليدية الحافظة لتلك العوامل.

## ثالثاً: عشائر السماوة.

لا يختلف أغلب المؤرخين على أن كلمة السماوة قديمة جداً, ومعانيها كثيرة, وأن العشائر التي سكنت هذه المدينة انقسموا باختلاف أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية على قسمين, هم العشائر المستقرة في القرى والريف الذين يسمون الفلاحين, وهم الذين تركوا رعي الإبل وتفرغوا للزراعة, وكان أمر استقرارهم في مناطقهم وامتهانهم الزراعة فرض عليهم إتاوات على الأراضي من قبل العشائر, لاعتقادهم أن تلك الأراضي هي ملك متوارث عن الأجداد, وتم الاستيلاء عليها بقوة السلاح, والقسم الثاني العشائر الرحالة البدو[4], الذين يسكنون بادية السماوة, ومن أهم القبائل التي سكنت تلك المناطق في البادية

---

(1) إبراهيم سرحان الشمري, قلعة النصر في مدينة المسيب. دراسة ميدانية, مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية – جامعة بابل, العدد 41, كانون الأول 2018, ص 2072.

(2) جاسم محمد إبراهيم اليساري, انتفاضة النجف 1915م. دراسة تحليلية, مجلة جامعة كربلاء العلمية, مج 9, العدد 2 – أنساني, 2011, ص41.

(3) صلاح هادي عبادة و يحيى كاظم المعموري, المصدر السابق, ص 720.

(4) البدو: البدو سكان البادية (الصحراء), وهم من القبائل العربية الرحل, وينقسمون إلى عدة قبائل, والقناعة صفة ملازمة للبدو, الذين يتمتعون بعدم الاستقرار بمكان واحد, وتجد احدهم أحيانا ينام على ظهر ناقته, فهو يبحث عن الخضرة في الصحراء, وتراه يتحمل الظمأ والحر اللاهب حتى عندما تجف هوامل السماء, فهو كثير الترحال وراء العشب والكلأ من أجل ماشيته, ولا يملك إلا الخفيف من المتاع, والبيت عند الأعراب والبدو خيمة من الشعر سهلة الانطواء, للمزيد ينظر: مكي الجميل, البدو والقبائل الرحالة في العراق, الرابطة, بغداد, 1956, ص, ص 29, 43, 50 ,53, 92.

هي: الظفير[1], وكذلك بعض العشائر من قبيلة بنو حجيم, التي كانت زعامتها لعشيرة آل محسن, إذ تميزت السماوة بأن معظم عشائرها من بني حجيم, إذ تميزت عشائر آل زياد[2], وآل عبس[3], والصفران[4], الذين اخذوا يتنقلون بين البادية الجنوبية وقضاء السماوة, بدورهم الكبير في الحياة

---

(1) الظفير: يرجع أصل كلمة ظفير إلى التظافر والتساند, وهم من أشهر قبائل نجد والعراق, وتتميز بأنها من القبائل البدوية المعروفة, وان كان قد مال بعض منها إلى الأرياف, والظفير اتحاد قبائلي من عدة قبائل تظافر بعضه مع بعض, وتساند لبسط سطوتها ومواجهة غزوات القبائل الأخرى, وبمرور الزمن أصبحت قبيلة واحدة, وفيما يرى بعضهم ان الظفير من بني لام, ومنازلهم في الضغن قبالة المدينة المنورة, لها دوراً كبيراً في بادية السماوة, للمزيد ينظر: عباس العزاوي, عشائر العراق, ص295؛ ناظم بريبر عبود الجاسمي, الدليل اليسير عن الجواسم والظفير, دار نيبور, القادسية, 2010, ص ص44-46؛ عبد الجبار الراوي, البادية, دار الرافدين للنشر, بيروت,2010, ص ص 122- 127.

(2) آل زياد: تنتمي إلى الرولة من عنزة, تنقسم على قسمين: الشرقيين الذين يستقرون في السماوة, والغربيين الذين ينزلون المناطق المحصورة بين الشنافية والحيرة, كثرتها في السماوة, ونخوتهم أولاد مبارك, ويتفرعون في السماوة على قسمين هما: الأخشاب, وآل بو سعودي, وينقسم الأخشاب إلى: آل بلحة, آل أديم, آل بو حسان, الدراوشة التي تنقسم إلى ( آل ذياب, آل معالي, آل نزال, آل رحال التي منهم آل مجرم الشيوخ, آل خشم, آل مري, آل بو فارس, "آل صلاب التي ترجع في أصلها إلى عشيرة الزهيرية ولكنهم أصبحوا ضمن عشيرة آل زياد, على الرغم من اختلاف العديد من عاداتهم الاجتماعية عن عشيرة آل زياد "), و ينقسم آل بو سعودي إلى: آل بو حمد وال عصيدة, شيوخهم تلك المدة هداد آل مجرم وبريدي آل جحيل؛ للمزيد ينظر: سامي ناظم حسين المنصوري, الديوانية وتوابعها في وثائق الأرشيف العثماني, ص21؛ رسول عبد الحسين الطائي, أبجدية عشائر محافظة الديوانية والفرات الأوسط ,مج 1 ,ج1, مطبعة المنار, النجف الأشرف, 2007, ص ص 95-96؛ ساجت عطشان هداد آل مجرم, وجه اجتماعي, مقابلة شخصية للباحث, السماوة, 9 /2021/1؛ عبد حصان فرحان الصلابي, شيخ عشيرة آل صلاب, مقابلة شخصية للباحث, السماوة, 2021/6/4.

(3) آل عبس: إحدى بطون غطفان العدنانية, ويرى بعضهم انهم من القحطانيين, وتقع منازلهم على جانبي الفرات جنوب السماوة بمسافة أربعة أميال طولاً, وهي عشيرة كبيرة ونخوتهم عمور, وهم فرقتان: الأخَشاب و البو حسن, تتفرع الأخَشاب وهم أصل آل عبس إلى: آل نصار, والبو دويسة, وآل حجيل, وال بوحي, والبو جاولي, والبو صفرة, والمشاعلة, وآل عزام, وآل غليظ, والبو نواد, أما البو حسن فهم ثلاث فرق: آل يونس وال فليح والبو ماجد؛ للمزيد ينظر: حمود حمادي الساعدي, دراسات عن عشائر الفرات الأوسط, ص ص 158- 162؛ يونس الشيخ إبراهيم السامرائي, المصدر السابق, ج 2, ص ص 478 -479؛ جبار عبد الله الجويبراوي, المصدر السابق, ص ص 26- 27.

(4) الصفران: سموا بهذه التسمية نسبة إلى جدهم الأكبر حسين بن محمد الأصفر, ومساكنهم في الجهة الشرقية من الفرات في أراضي نهر السوير جنوب السماوة, ينحدرون من قبيلة شمر عبده آل جعفر, وكانت رئاستها في أحداث ثورة العشرين إلى الشيخ رعد البرغش, ويتفرعون في السماوة إلى: آل غانم وتكون الزعامة فيها إلى بيت آل معجون, والعطاوة, والمؤمنون, وآل بو رويسة, والفلاحات, والغنم؛ للمزيد ينظر: عباس العزاوي, عشائر العراق, ج4, ص ص 127 – 128؛ غانم نجيب عباس, السماوة خلال العهد العثماني الأخير, ص ص 52-54؛ علي صالح الكعبي, دراسات تاريخية

الاجتماعية, والاقتصادية, والسياسية في السماوة[1], وسوف نتناول الجانب السياسي, الذي ساهمت به تلك القبائل البدوية لصد الهجمات الوهابية, ودور تلك القبائل من الهجمات في مباحث لاحقة.

وضمت السماوة عدداً من العشائر تحت لواء بني حجيم, الذين انقسموا على قسمين: سمي القسم الأول بنو حجيم الشرقيين, أو أهل العاقول, لأن معظم أراضيهم جرداء, لا يصل إليها الماء, ويضم عشائر ( آل غانم, الصفران, البركات[2], العطاوة[3], مطوك, آل عبس, الجوابر[4], آل توبة[5], الفرطوس[6])[7].

---

= عن العشائر والأعلام العراقية, مؤسسة دلتا, بيروت, 2010, ص ص 42 – 43.

(1) علي إبراهيم المصطفى الظفيري, المصدر السابق, ص, ص25-26, 31.

(2) البركات: احد العشائر الكبيرة لبني حجيم, تقع منازلهم في ناحية الخناق من السماوة, والجهة الشرقية من السماوة, وهم من صلب القبائل القيسية المضرية العدنانية, من بطن لبيد بن سليم, ومساكنهم برقة, ويشتركون بتحالف عشائري والراية مع آل غانم والعطاوة والصفران, وينقسمون إلى: المتوطنين ( الزراع), وهم: آل وسيجه, والمحرجين, (أصل البركات المحرجين وال وسيجه), والجزيرة, وآل أزيره, وآل أحميد, ومطوك ), والفرع الثاني: العرب وهم غنامه؛ وهم: آل حشيش, (وآل عكاب وفيهم بيت الرئيس), وآل عطا الله, وآل شغينب؛ للمزيد ينظر: عباس العزاوي, عشائر العراق, ج 4, ص ص 693 – 694؛ علي صالح الكعبي, المصدر السابق, ص ص 32- 33؛ عبد الله حميدي السنبلي الشمري, المصدر السابق, ص ص 331 – 332.

(3) العطاوة: أحد فروع عشيرة الصفران, وهم من شمر الكهلانية القحطانية, وقد جاءت تسميتهم نسبة إلى جدهم الأكبر عطا بن جبرين بن سالم بن مردان, الذي ينتهي نسبهم إلى شمر عبده, لهم نخوتهم " عطوه " ( نخوة بنو حجيم في اليوم الكبير), وتشترك مع شمر بنخوتها العامة والمعروفة بـ(السناعيس), ويعتقد أنهم نواة لبني حجيم, وينقسمون إلى: العناجيز, وآل بو شرخود, وآل سكران, وآل حميد (آل بوسيود ), آل بو خروف ( ومنهم عشيرة المسكتين المشهورة في السماوة ), آل غويلي ( العضبان )؛ للمزيد ينظر: حمود حمادي الساعدي, دراسات عن عشائر الفرات الأوسط, ص 170؛ كاظم العطشان, عشائر العطاوة نواة بني حجيم, ط2, مطبعة الكوثر الإعلامية, النجف الأشرف, 2012, ص ص 182 - 185؛ جميل حسين آل ناصر العطوي, شيخ عشيرة العضبان العطوية, مقابلة شخصية للباحث, السوير, 7 /2020/12.

(4) الجوابر: يرجع أصلها إلى قبيلة عنزة العدنانية, وتسموا بهذا الاسم نسبة إلى جدهم الأكبر جابر بن محمد بن كشير بن وائل بن بكر بن عناز, وإخوانهم آل زياد وآل توبة ويتصلون بنسب واحد, ونخوتهم واحدة ( أولاد مبارك ), وموطنهم الجزيرة العربية, وقد رحلوا إلى السماوة وتكاثروا فيها, ويتفرعون إلى عدة فرق, هي: آل بو حسان (ومنهم آل عجيرب بيت الزعامة ), وآل منيهل, والعريفات, وآل بو ريشة (يرى بعضهم أصلها إلى قبائل الدليم وتحالفوا مع الجوابر ), والنويصرات, والبو شطيط, والشريدات, وآل نزال, وآل عباس, وآل بو أبيض, آل دبيب؛ للمزيد ينظر: يونس الشيخ إبراهيم السامرائي, المصدر السابق, ج1, ص 147؛ علي صالح الكعبي, المصدر السابق, ص ص 38 – 39؛ غانم نجيب عباس, السماوة خلال العهد العثماني الأخير, ص ص 60 – 61.

(5) آل توبة: وهم ذرية توبة بن محمد بن طراد بن عبهول بن رميض بن قشير بن وائل, من الرولة من عنزة العدنانية, ويسكنون في ناحية الخضر, يؤكد كثيرون أنهم وآل زياد و الجوابر(أولاد مبارك ), وينتخون به, ويتفرعون إلى:

أمـا القسـم الثـاني فهـم أهـل الدهلـة[1], بنـو حجـيم الغـربيين, وتتميـز أراضـيهم بخصـوبتها, ضـمت عشائر (الأعاجيب[2], آل بو جياش, آل بو حسان, آل زياد, الظوالم)[3].

أخذت عشائر السماوة تشكل خطراً على حكومة الانتداب والاستقلال, وكانت السمة البارزة المسيطرة على مدينة السماوة هي اجتمـاع الاتحـاد العشـائري المعـروف بــ((بنو حجـيم)), الـذي شـمل العشـائر مـن الرميثة إلى الخضر, التي كانت الصفة المميزة لهذا التكتل هي البداوة وتمسكها بالعادات القبليـة المتوارثـة والبساطة[4], وقد تعود أسباب قيام التكتلات العشائرية لأسباب اقتصادية, أو اجتماعية, أو أسباب عسكرية

= الغواوصه, آل سنان والمعروف عنهم أصل آل توبة, آل ضـاحي, الحمادثـة, الجـويرات, ال دنانـة؛ للمزيـد ينظـر: عبـاس العزاوي, المصدر السابق, ج4, ص 128؛ حسين حاجم بريدي النواصر, معجم الناصري لنسب وتاريخ العشائر العراقيـة , ط4, مؤسسة المحبين, قم , 2012, ص 60؛ عبد الله حميدي السنبلي الشمري, المصدر السابق, ص ص 301 – 302.

(6) الفرطوس: وهم من صلب قبيلة الفضول الطائية الكهلانية القحطانية, وآل فرطـوس عشـيرة تسـكن فـي الجهـة الشـرقية لنهر الفرات, مما يلي ناحية خضر الدراجي, وال فرطوس أخوة لعشيرة آل شبل, غير انهم بحكـم الجـوار يعـدون فـي عـداد الجوابر وال توبة, ويتحدون معهم فـي الرايـة وحتـى النخـوة, ويعملـون أغلـبهم فـي تربيـة الأغنـام, ومـنهم مـن يعتمـد علـى الزراعة, ويتفرعون إلى: آل حمود, وآل عيون, وتنقسم آل حمود إلى: آل بو حسان, وآل تومان, وآل شلاكة, وآل شموط, آل بو طريفة, وأما آل عيون فينقسمون إلى: الحدبان, وآل شنشول, و المخايطة؛ للمزيد ينظر: يونس الشيخ إبراهيم السـامرائي, المصـدر السـابق, ج 2, ص 539؛ حسـين حـاجم بريـدي النواصـر, المصـدر السـابق, ص 297؛ فيصـل حسـين سـالم الفرطوسي, احد شيوخ عشيرة آل فرطوس, مقابلة شخصية للباحث, الخضر, 8 /1/ 2021.

(7) حمود حمادي الساعدي, دراسات عن عشائر الفرات الأوسط, ص 150.

(1) الدهلة: هي تسمية للأراضي الواقعة في جرف نهر الرميثة, لأنها مر عليها دوراً كانت أخصب منطقة شـلبية فـي وقـت انعدمت فيه الزراعة في أكثر المقاطعات الواقعة على فرات الحلة, بسبب تحول مجراه إلى شط الهنديـة, الـذي سـعى بحفـره أصف الدولة الوزير محمد شاه, لإيصال الماء إلى النجف الأشرف عام 1790؛ للمزيد ينظر: غانم نجيـب عبـاس, صـفحات من تاريخ محافظة المثنى, ص 19.

(2) الأعاجيب: من عشائر السماوة المعروفة والكبيرة, وهي طائية من شمر عبده مع عشيرة أل بو جياش, وجاءت تسـميتهم من باب الأعجاب لقيامهم بأعمال عجيبة في المحيط العشائري, نخوتهم جماز يسكنون الرميثة, ويمارسون الزراعة ورعـي الأغنام, ويمتلكون أراضي واسعة, ويتفرعون إلى عدة فرق: البو عيد, آل دبيس, الطواورة وكان يرأسهم حسـين الصـندوح, البو موسى, البو نـاصر, آل عبد الله, آل خمـيس, السـلاجعة, البـودرقي, الـدوتي جلـة, الرواوشـة, السـادة الأميـال وهـم سـادة حسينيون عاشوا مع عشيرة الأعاجيب؛ للمزيد ينظر: يونس الشيخ إبراهيم السامرائي, المصدر السـابق, ج1, ص ص 35 – 36؛ حسين حاجم بريدي النواصر, المصدر السابق, ص ص 18 – 19؛ عبد الله حميدي السنبلي الشمري, المصدر السابق, ص ص 177 – 181.

(3) حمود حمادي الساعدي, دراسات عن عشائر الفرات الأوسط, ص 150.

(4) علي الوردي, لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث, ج5, المكتبة الوطنية, بغداد, 1977, ص277.

مر بها العراق لتحالفات قبلية سابقاً, مثل الخزاعل والمنتفق وبنو لام[1], وغيرهم[2].

أما العشائر والتجمعات العشائرية خارج اتحاد بني حجيم في السماوة, فهي: بنو زريج, وبنو عارض[3] والخزاعل, وكان انقسام عشائر بني حجيم وعدم قبولهم بمشيخة واحدة جعل حركة البريطانيين صعبة في نهر الفرات, لتحدي هذه العشائر سلطات بريطانيا في العراق[4].

وهناك عشائر تدخل ضمن التركيب العشائري لمدن الفرات الأوسط, ومنها السماوة, منها عشائر السادة[5], لأهمية السادة العلويين, ومنهم السادة آل بو طبيخ[6], وكانت تشكل عشائر السادة بمنصب

---

(1) بنو لام: يرجع نسبهم إلى العشائر الطائية من قحطان, وهم من أبرز القبائل التي سكنت المدينة المنورة, نزحوا إلى العراق بعد انهيار سد مأرب, وينقسمون إلى اربع حمائل هي: آل جنديل, آل مذكور, آل عرار, آل علي خان, للمزيد ينظر: ثامر عبد الحسن العامري, موسوعة العشائر العراقية, ج 2, مكتبة الصفا والمروي, لندن, د. ت, ص 226.

(2) متعب خلف الريشاوي, السماوة في ظل الاحتلال البريطاني 1914 – 1920, ص ص 128- 129.

(3) بنو عارض: هم من شمر عبده الطائية القحطانية, وأحد العشائر الخمسة المنضوية تحت أتحاد جبشة, فضلاً عن بنو سلامة, وبو هليل, وخفاجة, وآل عياش, موطنهم الأصلي الجزيرة العربية, نخوتهم ( صعبة ), ويسكنون بين السدير والرميثة ولديهم منطقة شمال الرميثة سميت باسمهم, ولهم دوراً كبيراً في ثورة العشرين, وينقسمون إلى: آل عون, آل عبد ربه, آل عبيد, آل حاجي, الدغافل؛ للمزيد ينظر: يونس الشيخ إبراهيم السامرائي, المصدر السابق, ج2, ص 403؛ ثامر عبد الحسن العامري, المصدر السابق, ج 5,ص ص 140- 142؛ حسين حاجم بريدي النواصر, المصدر السابق, ص 235.

(4) علي إبراهيم المصطفى الظفيري, المصدر السابق, ص 47.

(5) عشائر السادة: تؤكد كل المصادر التاريخية التي لا غبار عليها بأن أغلبية السادة هم من ذرية الإمام موسى الكاظم ( عليه السلام ), إذ تذكر المصادر أن للأمام الكاظم ( عليه السلام ) 60 من الأبناء منهم 23 من الأولاد, ويوجد 74 فرع من السادة الموسويين في العراق, و20 من عشائر وأفخاذ السادة في السماوة, للمزيد ينظر: قرارات وزارة الداخلية العراقية في صحة انساب عشائر أشراف العراق سنة 1999م, تحقيق وتوثيق معتز الياس الحديثي, دار سعد الدين, دمشق, 2012, ص ص 115- 117؛ ثامر عبد الحسن العامري, المصدر السابق, ج5, ص ص 38- 43.

(6) آل بو طبيخ: سادة حسينية يقال لهم ( آل سيد هادي ), يرجع نسبهم إلى إبراهيم المجاب بن محمد العابد بن الإمام موسى الكاظم ( عليه السلام ), وردوا من الأحساء و اليمن والحجاز أيام جدهم المذكور إلى الحلة, عرفت الأسرة بطبخ الطبيخ أيام المجاعة التي أنقذت الكثيرين من الموت, واستقرت عشائر آل بو طبيخ في بغداد, ومدن الفرات الأوسط, ومنها السماوة, واستقروا فيها ثم مالوا إلى غماس في الديوانية, ويمتلكون أراضي كبيرة بين قضاء السماوة ولواء الديوانية, لهم دور مهم في تاريخ العراق السياسي والاقتصادي والاجتماعي أيام الاحتلال البريطاني, وخلال العهد الملكي في العراق, فالسيد محسن أبو طبيخ احد قادة ثورة العشرين, واحد أعيان مجلس الأعيان, وله دوراً كبيراً في مجال السياسة؛ للمزيد ينظر: عباس العزاوي, المصدر السابق, ج 4, ص 246؛ حمود حمادي الساعدي, دراسات عن عشائر الفرات الأوسط, ص ص 143, 149؛ عبد الله حميدي السنبلي الشمري, المصدر السابق, ص ص 335 – 346.

شرفي بين القبائل, وترتفع بهذا النسب ولا ترتفع بعدد الأسلحة أو عدد الرجال, وكذلك من عشائر السادة (آل ياسر)[1], الذين يتمتعون بدور مهم بين العشائر, ولعشائر السادة دوراً بارزاً في ثورة العشرين, وكذلك في الجانب الاجتماعي للمدينة في قيادة وزعامة منطقة أو محلة في قضاء السماوة, وأما بالنسبة لمركز قضاء السماوة فيلحظ في تلك المدة هيمنة شيوخ الشرقي والغربي عليه, ومما دل على هيمنة رؤوساء العشائر بالسماوة هو ما قام به رباط السلمان رئيس عشيرة الغربيين بفرضهم رسوم على السفن المارة على طريقهم الذي يبعد ميل عن مدينة السماوة, وكذلك الحال مع السيد طفار الذي كانت له السيطرة على دية المقتولين والجرحى مستفيدا منها على شكل مردود مالي بحكم زعامته للجانب الشرقي من مدينة السماوة, وشمل دور شيوخ العشائر السماوية أيضاً الجانب الزراعي بجبايتهم على ضرائب للحكومة لقاء توزيعهم للمياه للأراضي الزراعية[2].

وتميز مركز قضاء السماوة بنزوح أسر عديدة من مناطق الفرات الأوسط للعيش في المركز[3] وتكوين أسر وبيوت كثيرة[4] بل وعشائر كبيرة[5] ومعروفة في السماوة[6].

---

(1) آل ياسر: وهم أولاد السيد علي بن السيد ياسر, وينتهي نسبهم إلى زيد بن الإمام علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عليهم السلام ), من عشائر العراق في المشخاب, ويتفرعون إلى: آل عزيز, آل إدريس, آل كاظم, آل حمزة, وكانوا في الكوفة ثم سكنوا اللواح في الرميثة, ثم تفرقوا, وعندما شحت مياه جدول الحلة في أيام إدريس حفيد ياسر, نزحوا إلى أم العكف التي تقع شمال السماوة, و لايزال هناك أحفاده؛ للمزيد ينظر: تقرير سري لدائرة الاستخبارات البريطانية عن العشائر والسياسة, ترجمة عبد الجليل الطاهر, منتدى اقرأ الثقافي, د. م, د. ت, ص 147؛ أحمد شوحان, معجم العشائر الفراتية, مكتبة التراث, دير الزور, 1985, ص 474.

(2) بدأت تزداد تلك الأسر في منطقة الفرات الأوسط حتى بدأت تشكل عشائر, ولها دور بارز في تاريخ المدينة السياسي والاجتماعي؛ للمزيد ينظر: علي إبراهيم المصطفى الظفيري, المصدر السابق, ص, ص 32- 33, 57- 58.

(3) من بعض هذه الأسر التي كونت عشائر كبيرة, السادة آل مكوطر الغوالب, وهم سادة حسينيون, ومن السادة المتنفذين وأصحاب السطوة منذ أن حلوا بالعراق, وكانوا يتمتعون بمكانة عالية لدى الحكومة العثمانية, و ساهمت هذه الأسرة في أحداث العراق السياسية, إذ شاركوا في ثورة النجف 1918, وثورة العشرين, وقد هاجرت عدة أسر إلى ناحية الرميثة وشط العطشان, عندما انخفضت مناسيب نهر الديوانية؛ للمزيد ينظر: أحمد عبد الرسول الشجيري, المصدر السابق, ص ص 237 – 238.

(4) ومن هذه الأسر السادة آل جريو, وكذلك السادة الخرسان, والسادة الحبوبي, والسادة الحكيم الطباطبائي, وكذلك أسرة آل محبوبه الربيعي, والسادة العوادي, و الصائغ, والفخراني, والخالدي (آل بو خشة ), الصياغ (آل شكاك الشمرية ), والصياغ من قبيلة بنو خيكان الحميرية, والظالمي وهي تختلف عن عشيرة الظوالم؛ للمزيد ينظر: عبدالله حميدي السنبلي الشمري, المصدر السابق, ص, ص 173- 174, 435- 487.

(5) من بعض هذه الأسر, الحميديين: وهم عشيرة من قبيلة الحميدات من آل غزي, التي تنتسب إلى أمارة بنو لام, وقد

تتألف السماوة من عشائر عديدة قد لا يتسع المجال لذكرها, وأغلب هذه العشائر منضوية تحت زعامة شيوخ الشرقي, والمتمثلة ببيت السادة الطفار وهي قسمان: عشائر المدينة[1], منهم (آل محيميد الحداحدة(آل شاهين), الفطنيين, الغرة)[2], (الجبالوه, الزركان, المراشدة )[3], وعشائر غير المدينة (بساتين السماوة الشرقية)[4], وأغلب هذه العشائر لها دور كبير على الساحة السماوية والأحداث السياسية

= انتقلوا من الأحساء إلى العراق, وكذلك آل دبيس, التي يرجع أصلها إلى الدفافعة من قبيلة عبادة, التي ترجع بنسبها إلى الصحابي قيس بن عبادة, وقد نزحوا من مدينة ديالى شمال بغداد عام 1890, وسكنوا السماوة, وأول تعداد للسكان جرى في مضيفهم عام 1934؛ للمزيد ينظر: زياد محمد السبعاوي, المصدر السابق, ص, ص 598, 605- 606.

(6) عبدالله حميدي السنبلي الشمري, المصدر السابق, ص, ص 173- 174, 435- 487.

(1) عشائر المدينة هي: آل طفار, آل نايف, آل حاج عبيد, آل حجي كاظم, آل محيميد (الدبات), آل حجي علي موسى, السادة الحصونة (الحصينيين), آل عبادة, آل كركوش, آل زين العابدين, آل بو جامل, البصاصمه, السادة آل سيد حسن, آل بو تنك, المناشده, آل بو خلصني, آل سعيد (العبيد), المرديين, آل كاحي, الزعيريين, آل جحيل, السادة الحجاريين, آل عبدلي, السادة آل بهية, السادة آل سيد رضا, السادة آل خناك الركة, آل علي سالم, آل حجي ميسه, آل عمارة, آل حذاف, الحمدانيين؛ مصعب صادق جعفر آل طفار, شيخ السماوة الشرقيين, مقابلة شخصية للباحث, السماوة, 8 /12/ 2020.

(2) آل محيميد الحداحدة: ويرجع نسبهم إلى آل مجي العكارات في النجف الأشرف, وقد نزحوا من النجف إلى السماوة, ويأخذون الاسم من جدهم الأكبر محيميد مشجل حاجم, الذي كان تاجراً للماشية, ولكنه ترك تجارته ليعمل حداد, أما عشيرة الفطن: تنتمي إلى بني علي من قبيلة حرب الحجازية, وقد نزحت عشيرة الفطنيين مع غزوات الإخوان الوهابيين على العراق, ليستقروا في النجف, ومن ثم توزعت في مناطق عديدة من العراق ومنها في السماوة, وقد أشتهر الحاج حسين الفطن باشتراكه في مقتل الكابتن مارشال عام 1918, وترتبط العشيرة بمصاهرة مع عشيرة آل فتلة, أما عشيرة الغرة: تنتمي إلى فخذ آل أبي عظم و إلى عشيرة الحسينات إحدى فروع قبيلة الظفير, ونزحوا إلى السماوة من الحجاز في القرن التاسع عشر؛ للمزيد ينظر: زياد محمد السبعاوي, المصدر السابق, ص, ص 596, 605, 612 – 613.

(3) عشيرة الجبالوه: ( آل شكر ), عشيرة نجفية شمرية طائية قحطانية, وأطلق عليهم هذا الاسم لمجيئهم من جبل حائل في الجزيرة العربية بعد سقوط أمارة آل رشيد عام 1921, وقد مارسوا النشاط التجاري مع البدو بحكم سكنهم السابق في الجزيرة العربية ومعرفتهم بالبدو, أما عشيرة الزركان الأشراف: الذين يرجع نسبهم إلى قبائل ربيعة في نجد, ولكنهم في الأصل يرجعون إلى نسب الرسول (صلى الله عليه وسلم ), ولكن الظروف جعلتهم ينتمون إلى أمارة ربيعة, وجاءت تسميتهم نسبة إلى جدهم محمد الأزرق, و هناك أيضا السادة الزركان, نسبة إلى جدهم عبد بن نافع الأزرق, وأعدادهم قليلة في السماوة مقارنة بباقي مدن العراق, أما عشيرة المراشدة: هي من العشائر الطائية, سكنوا مناطق المنتفق, ورحلوا إلى الفرات الأوسط, إذ تحالفوا مع عشيرة بنو حسن, ليصبحوا عشيرة من عشائر بنو حسن الهلالية, وفي رأي أخر انهم من قبيلة الجنابات؛ للمزيد ينظر: المصدر نفسه, ص, ص 598-599, 613-614, 665- 666.

(4) عشائر غير المدينة هم آل سيد فرج, آل ضويف, آل موات, آل بو حلك (آل عبد الأمير حجي جاسم), الكنازوه, آل حجي ناصر, آل عيدان, آل منصور, آل حجي يونس, آل بو جوخ, الساده آل سيد مذبوب, آل حسيين, آل علوان, آل طه,

في تلك المدة[1].

لم نستطيع ذكر جميع عشائر السماوة, لتوسع هذه العشائر, ولكن الذي يتطلع إلى مدينة السماوة في تلك المدة, يلحظ أن هناك شخصيات بارزة على الساحة العشائرية في السماوة, هم شيوخ العشائر و كذلك زعيمي طرفي الشرقي السيد طفار, والغربي رباط آل سلمان, فضلاً عن السادة العلويين, وهو موضوع يضع تساؤلاً, لماذا لا توجد شخصيات أخرى؟ علما أن هناك عشائر عديدة في السماوة!, ولها شخصيات بارزة على مستوى العشيرة فيها, وقد يجيب على هذه التساؤلات العديد من الذين كتبوا عن السماوة الذين يرون أن هناك شخصيات سماوية بارزة, ولكنها لم تدخل في النزاعات العشائرية, أو بروزها على مستوى الساحة السياسية لعدم التفرغ لهذه الأعمال, وتفرغهم التام إلى أعمالهم التجارية, وهؤلاء لهم ثقلهم على مستوى عشائرهم في السماوة.

## رابعاً: السياسة البريطانية تجاه العشائر.

شكلت العلاقات المتوترة بين حكومة العثمانيين في العراق والعشائر منذ منتصف القرن التاسع عشر, جزءاً مهماً من تاريخ العراق الاجتماعي السياسي الحديث, وعمل العثمانيين جاهدين على تفتيت العلاقات العشائرية, منطلقين من هاجس امني يبعدهم عن مخاطر العنف العشائري, أيا كان شكله, من دون اهتمام مقصود بتغيير الثقافة العشائرية[2].

أدركت قوات الاحتلال من خلال تجربتها الحسية المعايشة, صعوبة إدارة البلد والسيطرة عليه من دون الاعتماد على تعاون القوى المحلية سواء بالريف أو المدينة, فالعصيانات المدنية والعشائرية التي شهدتها أغلب مناطق البلد قد كبدتها خسائر بشرية ومادية كبيرة, أجبرتها على نبذ أسلوب الإدارة المباشرة للحكم للسيطرة على إدارة البلد[3].

---

= آل صبار, آل فهد, آل مفتاش, آل شاهر, آل عبدان, آل بطي, آل غازي ( آل جواد ), آل بايش, آل جسوم, آل عزوز, آل نويني, آل بو عليه الذين ينتسبون إلى شمر عبده آل جعفر, آل نجم, آل بندر التي ترجع في أصلها إلى عشيرة ليث الوائلي في مدينة المشخاب في النجف الأشرف, وقد نزحوا إلى السماوة عام 1856 بسبب خلاف عشائري؛ للمزيد ينظر: زياد محمد السبعاوي, المصدر السابق, ص ص 614-615؛ مصعب صادق جعفر آل طفار, المصدر السابق .

(1) مصعب صادق جعفر آل طفار, المصدر السابق .

(2) كريم حمزة, تأريخ الاستخدام السياسي للهوية المحلية العشائرية في العراق, مجلة عمران, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, الدوحة, العدد 19, 2017, ص, ص 89 , 98.

(3) للمزيد عن حالة العصيان المدني والعشائري ينظر: عقيل الناصري, الجيش والسلطة في العراق الملكي, دار الحصاد, دمشق, 2000, ص 33.

لجأت سلطات الاحتلال البريطاني إلى إعادة تأسيس نظام المشيخة, فصار الشيخ وكيلاً عند سلطة الاحتلال البريطاني مقابل راتب خصصته لكل شيخ, وأصبح الشيخ ممثلا للحكومة بعد منحه السلطة, فلهذا طبقت السياسة البريطانية سياسة فرق تسد, بمحاولتها ضرب العشائر بشيوخها ورؤسائها, أو ضرب رؤوساء العشائر ببعضهم, وعزل الشيوخ واستبدالهم بآخرين, وعند استقرار النفوذ البريطاني في العراق اتبعت سياسة مميزة في معاملة العشائر, وهو تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية, إذ أصبح الشيخ مسؤولا عن كل ما يقوم به أفراد عشيرته, أو من غيرهم داخل حدود منطقتها, وقيام الإدارة المحتلة لإخضاع العشائر المنتفضة باستخدام القوة العسكرية والجوية[1].

عززت الإدارة البريطانية المحتلة لنظام المشيخة, للحفاظ على مصالحها, بسنها نظام دعاوي العشائر الجزائية والمدنية[2] لإدارة المناطق العشائرية, الذي أستمد أصوله من العادات والتقاليد العشائرية, وفي السياسة الاقتصادية أناطت الإدارة البريطانية شيوخ العشائر مهمة جمع الضرائب, وزودتهم بالسلاح لهذا الغرض, وفوضت لهم الأراضي التي كانت تتصرف بها العشائر, وفي السياسة الاجتماعية أخذت تدابير تهدئة شيوخ العشائر, بقيامها بتحسين وسائل الري, وتطهير الجداول, وكري الأنهار, وتقديم المنح والقروض الزراعية والبذور, كل ذلك من أجل قيام الشيوخ بتأييد الإدارة المحتلة[3].

أدركت الإدارة البريطانية ضرورة التعاون التام مع شيوخ العشائر, وتعزيز دورهم ومركزهم في العشيرة, وإبراز مركزهم, هو خدمة للمصالح البريطانية, وما إغداق الأموال وتوسيع نفوذ الشيوخ ومنحهم الامتيازات والأراضي الواسعة والإعفاء الضريبي, وجعل ولاء أفراد العشائر للشيخ, هي سياسة بريطانية لفرض سيطرتها على العشائر, من ثم زيادة في الإنتاج الزراعي, فضلاً عن المصالح السياسية, وكذلك قيامها بانتزاع الأراضي من الشيوخ المعارضين لها, وتسليمها إلى الموالين لها, وهو من أنواع

---

(1) عمار يوسف عبد الله عويد العكيدي, السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق 1914-1945, أطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية التربية – جامعة الموصل, 2002, ص ص 446 – 447.

(2) نظام دعاوي العشائر الجزائية والمدنية: نظام وضعه هنري دوبس, وصدر هذا النظام لأول مرة باللغة الإنكليزية عام 1916, إذ منح صلاحيات للحكام السياسيين بتشكيل مجلس عشائري يحكم بموجب العادات العشائرية, لحل النزاعات العشائرية, أو التي يكون أحد أطرافها من العشائر, إذ أن الحاكم السياسي له الكلمة النهائية للقضايا, و أحتوى على سبعة أبواب واثنان وستون مادة, أجريت عليه عدة تعديلات, منها التعديل الأول عام 1924, والثاني عام 1951, استمر العمل به حتى ثورة تموز 1958؛ للمزيد ينظر: صلاح عبد الهادي الجبوري, تاريخ القضاء في العراق من 1921 – 1958, أطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية التربية الأولى أبن رشد - جامعة بغداد , 2003, ص ص 289 – 291؛ كريم حمزة, المصدر السابق, 98.

(3) عمار يوسف العكيدي, المصدر السابق, ص ص 448 – 449.

الحزم الذي مارسه المحتل, وبهذا حققت الإدارة البريطانية في العراق هدفين هما: تحويل الأراضي إلى الشيوخ من فوق رؤوس الفلاحين, والثاني زيادة القوة السياسية والسيطرة لدى الشيوخ[1].

وعندما حل منتصف عام 1920, حتى بدأت إحدى أكبر المعارك للشعب العراقي, ضد قوات الاحتلال البريطانية, إذ امتد لهيبها إلى كافة أرجاء البلاد, كبدت القوات البريطانية خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات والخسائر المادية, ولا يزال الشعب العراقي وبالأخص أهالي السماوة بعشائرها ومدنها يستذكرون الأهزوجة الشعبية لثوار ثورة العشرين " **الطوب اصلب لو مكواري** "[2], إذ أن أغلب الثوار كانوا ذوي أسلحة بسيطة بدائية, وعلى الرغم من أن الثورة أجهضت دون تحقيق الهدف الرئيسي لها, إلا أن القوات البريطانية أجبرت على تغيير خططها في حكم البلاد[3], وعند إخفاق ثورة العشرين ومن خلال إجراء انتقامي عام 1920 أنزلت السماوة إلى درجة قضاء تابع إلى لواء المنتفق, وكذلك إلحاق الرميثة بلواء الديوانية[4].

---

(1) إسماعيل نوري مسير الربيعي, تاريخ العراق الاقتصادي في عهد الانتداب البريطاني 1921- 1932, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية الأولى أبن رشد – جامعة بغداد, 1989, ص 9.

(2) هذه الاهزوجة رددها: عبد عيسى نجل حسين الصندوح؛ للمزيد ينظر: أحمد الفرطوسي, ثورة العشرين في ذكراها المئوية, جريدة الصباح, بغداد, العدد 4861, 30 حزيران2020, ص5.

(3) حامد الحمداني, صفحات من تاريخ العراق الحديث من الاحتلال البريطاني حتى ثورة 14 تموز 1958, دار فيشونمديا, السويد, د. ت, ص 8.

(4) متعب خلف جابر الريشاوي, السماوة في ظل الاحتلال البريطاني 1914- 1920, ص 121.

**جدول رقم (1)**
**تقسيمات عشائر بني حجيم[1].**

| بنو حجيم | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأعاجيب | البركات | آل توبة | الجوابر | آل بو جياش | آل بو حسان | آل زياد | الصفران | الظوالم | آل عبس |
| آ ل فرطوس | آل محسن | | | | | | | | |

| 1- الأعاجيب / هم من طي / نخوتهم جماز | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| آل بو عيد | آل دبيس | الطواورة | آل بو موسى | آل بو ناصر | آل عفلوك | آل خميس | الأميال / وهم سادة حسينيون وجدوا مع الأعاجيب منذ عهد بعيد |

| 2- البركات / بطن من لبيد / يتبعون آل غانم بالراية | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 1- الزراع | | | | |
| المحرجين | آل وسيجة | آل حميد | آل جزيرة | مطوق |
| 2- العرب | | | | |
| آل عكاب | آل عشيش | آل عطا الله | آل شغينب | |

| 3- آل توبة / يرجعون إلى عنزة العدنانية / النخوة أولاد مبارك | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| آل سنان | الغواوصة | الحمادنه | آل ضاحي | الجويبرات | آل دنانة |

| 4- الجوابر / يرجعون إلى عنزة العدنانية / النخوة أولاد مبارك | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| آل بو حسان | آل منيهل | العريفات | آل بو ريشة | النويصرات | آل بو شطيط | الشريدات | آل نزال | آل عباس | آل بو ابيض | آل دبيب |

| 5- آل بو جياش / يتحدون مع الأعاجيب بنسب واحد وهما من طي / نخوتهم جماز | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| آل جريب | آل معلة | الربايع | الشنابرة | آل زويد | آل بو حسين | السوالم | الحمامرة | آل حويش | آل بو جراد |
| الزكرديين | آل نجيرس | آل عنتر | الرفوش | آل جعيب | آل حمود | آل كريم | | | |

| 6- آل بو حسان / أصلها من الأكرع من شمر / نخوتهم أولاد عامر | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| آل خميس | أل اعبس | آل عذار | البو عينين | آل سحور | الجلابطة | آل عبد الحسين | آل جليل |

| 7- آل زياد / يرجعون إلى عنزة العدنانية / النخوة أولاد مبارك | | | |
|---|---|---|---|
| 1- الأخشاب | | | |
| الدراوشة | آل بلحة | آل أيديم | آل بو حسان |
| 2- آل بو سعودي | | | |

| آل بو حمد | آل عصيدة |
|---|---|

| 8- الصفران / أسم أطلق على عشائر متعددة ولكل واحدة لها نسبها الخاص | | | |
|---|---|---|---|
| آل غانم / بطن من شمر | الفلاحات | العطاوة / النواة لبني حجيم | الطبول |

| 9- الظوالم / أصلها من فزارة العدنانية , ويتصلون مع آل عبس بنسب واحد | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1- الجمعة* / نخوتهم أخوة عليه | | | | | | | |
| الجون | آل بو حميد | آل بو زنود | الحمران | آل براك | آل سميح | آل بو خضير | آل بو حويجمة |
| 2- آل بو حسين / نخوتهم أخوة باشه | | | | | | | |
| آل بو شريش | آل بو عواني | آل بو شويط | | | | | |

| 10- آل عبس / من غضفان العدنانية / نخوتهم عمور | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1- الأخشاب | | | | | | | | | |
| آل بو بدر | المؤمنين | آل بو دويسة | آل حجيل | آل بوحي | آل بو صفرة | المشاعلة | آل عزام | آل غليظ | آل بو نواد |
| 2- آل بو حسن | | | | | | | | | |
| آل يونس | آل فليح | آل بو ماجد | | | | | | | |

| 11- آل فرطوس / أخوة لهم إحدى عشائر آل شبل / نخوتهم ورايتهم نفس عشيرتي آل توبة و الجوابر بحكم الجوار | | | | |
|---|---|---|---|---|
| آل حمود | | | | |
| آل بو حسان | آل تومان | آل شلاكة | آل شموط | آل بو طريفة |
| آل عيون | | | | |
| الحدبان | آل شنشول | المخايطة | | |
| 12- آل محسن / رؤوساء عموم بنو حجيم / أصلهم سادة حسينية من الحجاز | | | | |

(1) الجداول من أعداد الباحث لبيان عشائر بني حجيم (تسلسل عشائر بنو حجيم حسب الحروف الهجائية) بالاعتماد على: حمود حمادي الساعدي, دراسات عن عشائر الفرات الأوسط , ص, ص 150, 158-165, 169- 176.

* تنقسم الجمعة إلى: ثلث الشيوخ وهم مستقلين وهم: الجون, وال حميد, وآل بو زنود, و الحمران, آل براك, والباقي ينقسمون إلى آل سميح, وآل بو خضير, وآل بو حويجمة, وتنقسم آل سميح إلى: آل بو علي, آل بو جويعد, الحلاحلة, آل بو كرم, الملحان, وآل بحر, و أما آل بو خضير فينقسمون إلى: آل محمد وآل بو ميسه, والملحان, آل بحر, آل هيجل, وأما آل بو حويجمة فينقسمون إلى: آل بحر, وآل حباني, آل بو شويرد, و المعاجرة, وآل بو كريز.

**جدول رقم (2)**
**تقسيمات بنو عارض(1).**

| بنو عارض / عشيرة منضوية تحت اتحاد جبشة | | | | |
|---|---|---|---|---|
| آل عبد ربه | آل عبيد | آل حاجي | الدغافل | آل عون |

**جدول رقم (3)**
**تقسيمات بنو زريج(2).**

| بنو زريج / يرجع أصلها إلى بني مالك الذي يرجع نسبه إلى ربيعة العدنانية | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| آل مصال | آل دخان | آل شويجه | العماريين | آل التوم | الشبانات | العواتي |
| المراشدة | آل طواش | البوصالح | الزرفات | آل هويشة | | |

**جدول رقم (4)**
**تقسيمات الخزاعل(3).**

| الخزاعل / تحالف عشائري انضوى تحت لواء إحدى قبائل خزاعة القحطانية | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| آل سلمان | آل حمد | آل شلال | آل شبل | الغزلات | جبشة |

**جدول رقم (5)**
**تقسيمات الظفير(4).**

| الظفير* / من اشهر قبائل نجد والعراق / مجموعة قبائل تظافرت بينها | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1- البطون | | | | | | |
| السويط | الطلوح | الزوارع | الرسمة | السعيد | بنو حسين | الكثير |
| 2- الصمدة | | | | | | |
| الذرعان | الجواسم* | العلجانات | العسكر | آل عريف | المعاليم | المسامير |

(1) ثامر عبد الحسن العامري, المصدر السابق, ج 5, ص ص 140 - 142.

(2) يونس الشيخ إبراهيم السامرائي, المصدر السابق, ج 1, ص ص 273 – 276.

(3) متعب خلف جابر الريشاوي, أمارة الخزاعل في العراق . نشأتها وتطورها وعلاقتها المحلية والإقليمية 1640- 1864 م, ص ص 20 – 25.

* لا يوجد دور لعشيرة الظفير في السياسة العراقية كونهم بدو رحل متغيرو الاستيطان.

* الجواسم: ويطلق عليهم القواسم لاسيما في نجد, وهم إحدى قبائل السبيع من تبع من حمير, فيما يرى بعضهم انهم من طماح من العوامر وانهم اتحدوا مع آل ظفير.

(4) عبد الجبار الراوي, المصدر السابق, ص ص 122- 127؛ ناظم بريبر عبود الجاسمي, المصدر السابق, ص ص 21-22.

ومن خلال عرض السماوة قراءة في تركيبتها العشائرية , تبين شمول اسم السماوة لتلك المعاني الكثيرة لما تحمله باديتها الواسعة والكبيرة, وتسمى معظم العشائر التي تقطن قضاء السماوة وجميع نواحيها, بعشائر بني حجيم, وهي عشائر عربية أصيلة لا تشترك كلها بأصل واحد, بل ترجع إلى أصول عديدة عربية, أما آل محسن الذين ظلوا مدة طويلة من الزمن هم رؤوساء بني حجيم, هم سادة حسنيون, ولكن مهما كانت ظروف مشيخة بني حجيم أو اتحادهم, إلا أنهم تعرضوا إلى دسائس كثيراً من قبل الاحتلالين العثماني والبريطاني لتفريقهم وبعثرة شملهم, حتى يسهل على المحتل شراء ذمم بعضهم بالأموال والهبات والمناصب, وكذلك فعل المحتل مع باقي العشائر الأخرى, وأما عوائل مركز السماوة فلم يتعرضوا لهذه الدسائس بقدر كبير, لأن أغلبهم لا يمتلكون أراضي زراعية, بل اعتمدوا على التجارة في أعمالهم التي أبعدتهم عن السياسة, وكانت أغلب المصادمات تقع في الرميثة, لامتلاك عشائرها للعديد من الأراضي الزراعية, التي تكون محايدة إلى أراضي بعض العشائر الأخرى, التي تسبب أحيانا نزاعات بين بعضها, ولكن يبقى العامل الأهم لحل جميع النزاعات, أنهم أهل مدينة واحدة, ويجب ان يكونوا أخوة دائماً, وسوف ندرس في المبحث اللاحق نخب عشائر السماوة قبيل ثورة العشرين.

# الفصل الأول

## المبحث الثالث

## النخب العشائرية في قضاء السماوة

## قبيل ثورة العشرين.

تركت العديد من النخب العشائرية وما قاموا به من دور سياسي في قضاء السماوة, بصمات واضحة, تم عرضها في هذا المبحث حسب الحروف الهجائية لكل عشيرة, ومن هذه النخب:

## أولاً – النخب العشائرية في المناطق العشائرية.

### 1- الأعاجيب

تميزت عشيرة الأعاجيب بمشاركتها في حركة الجهاد[1], و دورها في معركة الشعيبة[2] عام 1915, ولها دوراً مميزاً على صعيد قضاء السماوة, وكان من أبرز قادتها:

**أ- حسين الصندوح**: ولد عام 1838, رئيس عشيرة الأعاجيب في تلك المدة, شارك في حركة الجهاد ومعركة الشعيبة[2], وشهد له السيد محسن الحكيم[3] عندما قال بحقه **" ذلك الأسد الهرم الذي يترنم بفرسه**

---

(1) حركة الجهاد: بدأت في التاسع من تشرين الثاني 1914 لمداهمة الجيوش البريطانية التي دخلت من البصرة, وشعور العشائر لما سيلحق بهم من الكوارث اذا أحتلت بريطانيا العراق, مما دعاهم إلى الاستغاثة برجال الدين في العتبات المقدسة ومختلف المدن العراقية, مؤكدين ان البريطانيين اذا احتلوا العراق فسيهدمون مساجده وعتباته المقدسة, ويحرقون القران وينتهكون حرمات النساء, ويذبحون الأطفال والشيوخ؛ للمزيد ينظر: كامل سلمان الجبوري, المواقف المشتركة لعلماء العراق وإيران ضد الغزو الأجنبي للبلاد الإسلامية 1905 – 1920. دراسة تأريخية وثائقية, ج1, مجمع الذخائر الإسلامية, قم , 2015, ص ص 80 -81؛ وسن صاحب عيدان الجبوري, وثائق ثورة العشرين في كتابات كامل سلمان الجبوري. دراسة تحليلية, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية للبنات – جامعة الكوفة, 2011, ص ص 70 – 73؛ علي الوردي, لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث, ج4, المكتبة الوطنية, بغداد, 1974, ص127.

(2) معركة الشعيبة: تقع الشعيبة بمسافة تسعة أميال من الجنوب الشرقي للبصرة, وكانت تحوي في تلك المدة على قلعة قديمة وعدد من الدور الواسعة لبعض أغنياء البصرة, وقد اهتم البريطانيون بتحصينها إذ تحصنوا بها, وشهدت معارك طاحنة بين القوات البريطانية من جهة وبين المجاهدين والقوات العثمانية من جهة أخرى, بدأت معركة الشعيبة في الحادي والعشرين من نيسان 1915, وانتهت بعد ثلاثة أيام, بهزيمة قوات المجاهدين والقوات العثمانية, وبخسائر للمجاهدين قدرت بـ( 3891 ) رجلاً , مقابل (1297) بين قتيل وجريح للبريطانيين, ولتعود قوات المجاهدين الباقية إلى مناطقهم؛ للمزيد ينظر: كامل سلمان الجبوري, المصدر السابق, ص ص 107 – 117؛ أمنة سعدون البوناشي, المصدر السابق, ص 27؛ حسن ويس يعقوب, النجف الأشرف في الأرشيف الوثائقي العثماني 1869 – 1915 . دراسة تحليلية, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الآداب – جامعة الكوفة, 2014 , ص 295.

(3) محسن بن مهدي بن صالح الحكيم: ولد في النجف الأشرف عام 1888, درس على يد مراجع دين كبار, أمثال: الشيخ محمد كاظم الخرساني والسيد محمد سعيد الحبوبي والسيد كاظم اليزدي, له موقف رافض من الاحتلال البريطاني للعراق, تولى المرجعية الدينية بعد وفاة السيد أبي الحسن الأصفهاني عام 1946, لم تكن علاقته جيدة بالحكومة بسبب عدم تقديم التعازي بوفاة المرجع الأصفهاني, ولهذا لم يستقبل وفد الحكومة عام 1949 عند زيارتهم للنجف, لتصبح هناك فجوة في العلاقات بين الحكومة والمرجعية, تميز بالدقة في الاستنباط , والتزام المنهج العلمي بمدرسته الدينية, توفي في النجف

الأشرف عام

**وسط المعركة** "[1], وكذلك مشاركته مع أفراد عشيرته في معركة القطار[2] في ثورة العشرين, وقد عانى من عدم اشتراك كافة العشيرة في معركة وادي حوران[3] ( الهلال حالياً ) مع البريطانيين, وأعطت خسارة أربعون قتيلاً, اعتقل عام 1936, وفي نهاية العام زار الملك غازي المعتقل, واختاره بنو حجيم من المعتقلين ليتكلم عنهم, فأنشد الشيخ قائلاً " **أحنا أهل الفرات ابلا خفا مبينين, أركبناهم كراسي أوبينا عز للدين, أنشدك يغازي ذنب شمسوين, الشيد عرشك تمهي بيه** "[4], فأمر الملك بإطلاق سراحهم, توفي عام 1958[5].

**ب ـ سلطان آل ولع الاعاجيبي**: ولد عام 1875, لقب بالشيخ الثائر, أكمل مسيرة والده الشيخ ولع وإخوانه في مواجهة العثمانيين, ومشاركته في العديد من الثورات عليهم, وكان هو المتصدي للعثمانيين لعدم دفع الجباية التي كانوا قد فرضوها على عشيرته, وهذا ما عرضه إلى السجن مرات عديدة, وعندما دخلت القوات البريطانية العراق كان الشيخ مسجونا لدى السلطات العثمانية في الديوانية مع كوكبة من شيوخ المعارضة السياسية العثمانية, وقد نجا بأعجوبة بعد ما فجر العثمانيون السجن عليهم بالمدافع عندما وصل البريطانيين إلى مشارف الديوانية, استسلمت الحامية العثمانية بعد محاصرتها من الشمال والجنوب, بهذا انتقلت المواجهة من العثمانيين إلى البريطانيين في الكثير من الهجمات, وقد كان يمثل هو والشيخ حسين الصندوح خطراً كبيراً على البريطانيين, لأنهم من القادة التي ارتكزت عليها ثورة العشرين, وهذا حسب ما ذكر في الكتب البريطانية في لندن, توفي عام 1956, ولم يتم تسليط الضوء على هاتين الشخصيتين, بشكل موسع , على الرغم من دورهم الكبير عن عشائر السماوة, لاسيما عشيرة

---

=1970؛ للمزيد ينظر: جعفر حسين محبوبة, ماضي النجف وحاضرها, ج3, ط2, دار الأضواء, بيروت, 1986, ص 29؛ عمار ياسر العامري, السيد مهدي الحكيم . دراسة تاريخية في سيرته وأثاره السياسية والاجتماعية 1935– 1988, د. مط, بغداد, 2011, ص ص 36 – 40؛ علي فاروق الحبوبي, محمد سعيد الحبوبي ودوره الفكري والسياسي 1849- 1915, العتبة العلوية المقدسة, النجف الأشرف, 2012, ص 34.

(1) جاسم فيصل الزبيدي, في محافظة المثنى. ناحية الهلال. ناحية لعشيرة واحدة, بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية, 2020/2/21. الموقع: http://www.brob.org/contact/200711/n7286.htm.

(2) سنتناول هذه المعركة في المبحث اللاحق.

(3) سنتناول هذه المعركة في المبحث اللاحق.

(4) جاسم فيصل الزبيدي, المصدر السابق.

(5) أحمد الفرطوسي, المصدر السابق, ص5؛ سلام جبار منشد الأعاجيبي, تدريسي في كلية التربية للعلوم الإنسانية-

جامعة المثنى, مقابلة شخصية للباحث, السماوة, 3 /2021/4.

الأعاجيب, بسبب معارضتهم الحكم الملكي[1].

## 2- البركات

تميزت عشيرة البركات بمشاركتها في حركة الجهاد, ولها دوراً مميزاً على صعيد قضاء السماوة, وكان من أبرز قادتها:

**أ-** خشان جازع آل حسين: ولد عام 1890 في قرية البيضة في ناحية الرميثة, شارك في مؤتمر كربلاء السري[2] عام 1920, تولى والده مشيخة عشيرة البركات حتى عام 1920, ليتولى الشيخ خشان إدارة العشيرة في حياة والده, والاشتراك في ثورة العشرين مترأسا لعشيرته, شارك في المفاوضات مع البريطانيين لأنهاء القتال مع وفد بنو حجيم للوصول إلى الصلح, توفي والده عام 1926, وتوفي الشيخ خشان عام 1936[3].

## 3- الجوابر

**أ- محمد آل عجيرب:** وهو شيخ عشيرة الجوابر بعد وفاة أخوه سفر, وينتسب محمد آل عجيرب إلى فخذ آل بو حسان من الجوابر, الذين يرجع نسبهم إلى شمر عبده, وقد رفع محمد آل عجيرب علم الجوابر في معركة الشعبية, وشارك مشاركة فاعلة فيها, وله علاقات اجتماعية وعشائرية واسعة[4].

---

(1) طلال جهيلي سلطان ولع, وجه اجتماعي, مقابلة شخصية للباحث, قرية آل خميس - قضاء الهلال, 4/5/ 2021.

(2) مؤتمر كربلاء السري: حضره اهم الشخصيات الوطنية أمثال عبد الواحد سكر, علوان الياسري, كاطع العوادي, فضلاً عن نخب عشائر السماوة هنين آل حنون, غثيث آل حرجان, رحوم الظالمي, والعديد من النخب العشائرية في العراق؛ للمزيد ينظر: فريق مزهر الفرعون, الحقائق الناصعة في الثورة العراقية سنة 1920 ونتائجها, ط 2, مؤسسة البلاغ, بيروت, 1995, ص ص 103 – 105.

(3) علي إبراهيم المصطفى الظفيري, المصدر السابق, ص 114؛ عمار ياسر العامري, الزريجية ماضيها وحاضرها 1829- 2015م. دراسة تاريخية في أوضاعها السياسية والاجتماعية, ط2, دار الرافد للطباعة, قم, 2019, ص58.

(4) كانت السلطات البريطانية ترسل جواسيس تابعة لها قبل ثورة العشرين, وقد دعا محمد العجيرب إلى مضيفه أحد هؤلاء الذين جاءوا إلى قريته, واكرمه على الرغم من اعتراض أفراد العشيرة على ذلك, بقولهم يجوز يطلع شيخ النكاكير ( الجواسيس ), وبعد الثورة القي القبض على الشيخ و أخذ إلى السجن, فاذا به يشاهد الشخص الذي أضافه ضابط بريطاني, واعفي عنه لضيافته للضابط البريطاني, ويتصف ولده كريم آل محمد بأنه من كرماء بنو حجيم المعروفين في تلك المدة, وقد اشترط على سكان الخضر عدم فتح أي مطعم أو قهوة, لان مضيفه دائماً عامر باستقبال كل شخص يأتي لقضاء الخضر, واشترط على كل شخص ليس من القضاء ان يمر على مضيفه فيكرمه قبل ذهابه, أما عن موعد العشاء فكان

يؤخره إلى بعد مغادرة القطار المار بقضاء الخضر, حتى لا يبقى احد من دون عشاء ولقب بمعشي القطار؛ محمد سعد جبار آل عجيرب الجابري, وجه اجتماعي, مقابلة شخصية للباحث, الخضر, 7 /12/ 2020.

### 4- آل بو جياش

**أ - عجة بن دلي بن عاجل بن حسين بن صكر**: الذي يصل بنسبه إلى شمر الطائية, ولد في السماوة عام 1890, واشترك في معارك الشعيبة, هو وأفراد عشيرته , مع مجموعة السيد محمد سعيد الحبوبي[1], وتميز بالحنكة والتجارب في الحياة, توفي عام 1969[2].

### 5- آل بو حسان

**أ- ناصر آل حسين**: أحد أبرز شخصيات الرميثة من عشيرة آل بو حسان, إلى جانب الشيخ بارد آل جاهل, ولم يكن الشيخ ناصر آل حسين متحمس للثورة, وكان لا يوافق على إعلان الثورة على القوات البريطانية, ولكن حادثة حرق مضيفه من قبل الحاكم البريطاني, جعله من اشد المتحمسين للثورة, شارك في عدة اجتماعات ومؤتمرات لرفض الوصايا البريطانية على العراق[3].

### 6- الخزاعل

**أ- كواك آل وليد:** بن سلطان بن بندر بن سلطان بن عبد الله بن سلمان آل عباس, ولد في الرميثة عام 1875, وأصبح شيخاً للخزاعل في السماوة بعد وفاة والده, عاصره خلال عهد مشيخته ثلاثة عهود, هي الاحتلالين العثماني والبريطاني, والعهد الملكي, تميز بدوره الكبير هو وأفراد عشيرته بحركة الجهاد من خلال مشاركتهم في معركة الشعيبة, وكذلك دورهم في ثورة العشرين, ويقع مضيف ومعظم أراضي الشيخ بمنطقة العارضيات في الرميثة, وقد عد أغلب الكتاب أن انطلاق معركة العارضيات بدأت من

---

(1) محمد سعيد الحبوبي: ولد في النجف الأشرف عام 1849, أشهر شخصية في عصره, يرجع نسبه إلى الإمام الحسن (عليه السلام ), ولقب الحبوبي نسبة إلى جده مصطفى لأنه محبوبا بين الناس, عانى من مرض الم به بسبب تعرضه للإجهاد البدني وخسارته لمعركة الشعيبة, نزل دار لعشيرة العضاض في الناصرية, مع مرافقه علي الشرقي, لتكون وفاته في 6/18/ 1915, دفن في الصحن الحيدري الشريف؛ للمزيد ينظر: علي فاروق محمود عبد الله الحبوبي, المصدر السابق, ص, ص21- 27,130- 132؛ محمد حرز الدين, معارف الرجال في تراجم العلماء والأدباء, تحقيق محمد حسين حرز الدين, ج2, منشورات مكتبة أية الله العظمى المرعشي النجفي, قم, 1936, ص ص 291 – 293؛ محمد هادي الأميني, معجم رجال الفكر والأدب في النجف خلال الف عام, مطبعة الآداب, النجف, 1964, ص 118.

(2) حنان صاحب عبد الخفاجي, المصدر السابق, ص29؛ أحمد عبد الحسين حسين كروع الجياشي, سجن نقرة السلمان 1958 – 1968. دراسة تاريخية, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة المثنى, 2017, ص 124؛ علي صالح الكعبي, نواب لواء الديوانية في العهد الملكي (1925 – 1958م ), دار الجزيرة, بغداد, 2007, ص ص 168-170.

(3) محمد علي عيسى آل كمال الدين, ثورة العشرين في ذكراها الخمسين, مطبعة التضامن, بغداد, 1971, ص 119.

مضيف الشيخ, الذي لايزال موجوداً إلى الأن في المنطقة يتوارثه أبنائه, وعد الشيخ من أبرز شيوخ السماوة الموقعين على الرسائل المرسلة للمرجعية الدينية في النجف الأشرف, للسماح بانطلاق الثورة, توفي في الرميثة عام 1947[1].

## 7 - بنو زريج

**أ- عبد العباس آل فرهود**: آل عساف بن جادر بن طهيلي بن إبراهيم بن صافي بن مصال, ولد في الرميثة عام 1860, كان يجيد القراءة والكتابة, تولى اخوه حسن أغا ( ت 1916) زعامة بنو زريج بعد وفاة والده فرهود آل عساف عام 1894, وتولى الشيخ عبد العباس الزعامة مناصفة مع أبن أخيه حطحوط (ت 1917), وعند وفاة ابن أخيه انفرد بالزعامة, وكانت لعشيرة بنو زريج بزعامته خلافات مستمرة مع عشيرة آل بو حسان, وامتلك عبد العباس أراضي واسعة, توفي عام 1933[2].

## 8 – آل زياد

**أ - هداد آل مجرم**: ولد عام 1863, رئيس عشيرة الدراوشة آل زياد, لهم نخوة خاصة بهم هي (حداحده), كان له حضوراً في مؤتمر كربلاء السري في آيار1920, وعند وفاته عام 1949خلفه ابنه عطشان في زعامة العشيرة[3].

**ب - هنين آل حنون**: ولد في السماوة عام 1867, وهو من رؤوساء عشيرة آل زياد, أصبح أحد زعماء العشيرة عام 1892, وكان من ضمن الموقعين عن عشيرة آل زياد بتفويض الملك فيصل الأول[4]عام 1919 بالتوكيل في عقد مؤتمر للسلام, إلى جانب باقي العشائر الأخرى, وكان من ضمن الموقعين على

---

(1) صلاح دويش كواك آل وليد, احد شيوخ عشيرة الخزاعل, مقابلة شخصية للباحث, الرميثة, 19 /3/2021.

(2) حنان صاحب عبد الخفاجي, المصدر السابق, ص 28؛ علي صالح الكعبي, دراسات تاريخية عن العشائر والأعلام العراقية, ص 51؛ حسين حاجم بريدي النواصر, المصدر السابق, ص 149.

(3) ساجت عطشان آل هداد, المصدر السابق.

(4) فيصل الأول: ولد في مدينة الطائف عام 1883, انتقل مع والده الشريف حسين إلى الاستانة في عام 1891, بسبب خلاف بين الوالد واخيه الشريف عون, وكان ينتقل بين مكة ودمشق, نودي به ملكا على سوريا في الثامن من آذار1920, إلا أن سقوط الحكومة العربية بعد معركة ميسلون في الرابع والعشرين من تموز من العام نفسه حالت دون ذلك, رشحته بريطانيا ملكا على العراق في مؤتمر القاهرة في آذار 1921, توج ملكا على العراق في الثالث والعشرين من آب من العام نفسه, وبقي ملكا إلى وفاته عام 1933؛ للمزيد ينظر: محمد عبد الحسين, ذكرى فيصل الأول, مطبعة الشعب, بغداد, 1933؛ يعقوب يوسف زكريا, ملك سوريا فيصل بن الحسين, شركة الديوان للطباعة, بغداد, 2001 ؛ عبد المجيد كامل التكريتي, الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة 1921 – 1932, دار أفاق عربية, بغداد, 1991.

كتاب أرسل لحاكم لواء النجف والشامية في 28حزيران1920, لإطلاق سراح محمد رضا[1], نجل أية الله الشيرازي, المعتقل من قبل البريطانيين, لعب دوراً مهماً في اجتماعات عشائر الفرات الأوسط عام 1920, ممثلاً عن عشيرة آل زياد[2], توفي عام 1925[3].

**ت - بريد آل جحيل**: ولد عام 1852, وهو من فرع آل بو حمد, والأخ الأكبر لإخوته الشيوخ فهد وشخاط , أصبح الشيخ بريد رئيس عشيرة آل زياد في تلك المدة, ومحور القيادة الرئيسية لها في المدينة ويعاونه اخوه فهد, بينما أصبح الشيخ شخاط شيخاً للعشيرة في البادية, لخبرته الكبيرة بها وعلاقاته الواسعة مع عشائرها, بل ان الشيخ شخاط كان فريضة ليس على مستوى بادية العراق فحسب بل على مستوى اطراف الكويت, ومناطق من بلاد نجد والحجاز ( المملكة العربية السعودية حالياً), وقد شارك الشيخ بريد في حركة الجهاد هو وأفراد عشيرته, فضلاً عن مشاركته في مؤتمر كربلاء عام 1920 وقد تولى أخوه فهد رئاسة العشيرة بعد وفاته عام 1937[4].

## 9- الصفران

**أ- معجون آل حمادي آل مذكور**: ولد عام 1862, وهو من رؤوساء الصفران ( آل غانم ), تمتع بقدرة كبيرة في حل الخصومات بين الأشخاص والعشائر, لم تكن علاقته جيدة مع البريطانيين, فقد رفض جميع طلبات الحكومة في أيلول عام 1919, وعلى اثرها قامت السلطات البريطانية بتعيين اخوه ناهي شيخا بدلاً عنه, إلا أن ناهي فشل في السيطرة على العشيرة, لتبقى عشيرته متحدية الحكومة, عاد إلى مشيخته

---

(1) محمد رضا الشيرازي: الابن الأكبر لمحمد تقي, وساعده الأيمن, له دوراً كبيراً في تأجيج العشائر, وكان صلة الوصل بين والده والعشائر العراقية, اعتقل في 1920/6/22, ونفي إلى جزيرة هنجام, وافرج عنه بعد ستة وثلاثون يوماً, بعد وساطة حكومة إيران, وإعطاء ضمانات للحكومة البريطانية ببقائه في إيران, وصفته المس بيل " **انه سياسياً فعالاً لا يستقر على حال, معارضاً للاتفاقية الإيرانية البريطانية, وعلى هذا فقد كرس جهوده لمناوئة الحكومة البريطانية في العراق, وأن تأثيره على أبيه جعله مرجعا اعلى للرأي**", توفي في طهران عام 1957؛ للمزيد ينظر: علاء عباس نعمة, محمد تقي الشيرازي الحائري ودوره السياسي في مرحلة الاحتلال البريطاني للعراق (1918– 1920), رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية –جامعة بابل ,2005, ص ص 18 – 20؛ المس بيل, فصول من تاريخ العراق القريب, ترجمة جعفر الخياط, مطبعة وزارة التربية والتعليم, بغداد ,1971, ص ص 440–443.

(2) جيمس سوماريز مان, مذكرات الكابتن مان, ترجمة كاظم هاشم الساعدي, تقديم وتحقيق وتعليق كامل سلمان الجبوري, مؤسسة العارف للمطبوعات, بيروت, 2002, ص ص 20 -41.

(3) حنان صاحب عبد الخفاجي, المصدر السابق , ص 34.

(4) ريسان مطشر فهد آل جحيل, شيخ عشيرة آل زياد, مقابلة شخصية للباحث, السماوة, 2021/3/29.

في شباط 1920, بعد قبوله لشروط الحكومة, بعد دفع غرامة قتل اثنين من الشبانة على يد عشيرته, وقد ذكرت المس غيرترود بيل Gertrude Bell[1] بقولها " **ان معجون لم يظهر أي رغبة جدية في جمع البنادق, وقد جعل تورطنا في جهات أخرى معالجة موقفه هذا شيئاً غير ممكن** "[2], توفي قبل بدء القوات البريطانية بحركاتها بيومين, وكانت وفاته طبيعية عام 1920[3].

**ب - عفو آل محيسن**: شيخ عشيرة آل غانم, فرع آل بو محمد, وتعد آل بو محمد النصف الثاني لعشيرة آل غانم, تميزت العشيرة برجالها وهاماتهم المشهورة بين عشائر بنو حجيم والفرات الأوسط , وقتالهم ضد العثمانيين والبريطانيين, وكان للشيخ دور مهم مع الشيخ محمد سعيد الحبوبي في معركة الشعيبة, إذ اشترك مع وجهاء عشيرة بنو حجيم في معارك حركة الجهاد, وكذلك اشترك مع أفراد عشيرته في القتال ضد البريطانيين[4].

### 10- الظوالم

**أ - غثيث الحرجان**: ولد عام 1869, رئيس فخذ آل بو حسين, شارك في الانتماء إلى جمعية النهضة عام 1918[5], و كان من رجال الرميثة المتمسكين بالمبادئ الوطنية, وحضر الاجتماعات التي عقدها شيوخ

---

(1) المس بيل: ولدت في بريطانيا عام 1868, وهي باحثة وعالمة اثار ومستكشفة, عملت في العراق مستشارة للمندوب السامي البريطاني برسي كوكس, وتعلمت اللغة العربية إلى جانب لغتها الإنكليزية, تجلى نشاطها السياحي المشبوه في العراق عام 1909, إذ أخذت تمسح البلاد من الشمال إلى الجنوب, إذ أرسلت إلى العراق بصفة رسمية عام 1916, لأنها خبيرة بالشؤون السياسية في الحجاز, سكنت ببيت في السنك عام 1917, ولقبت بلقب الخاتون, نشرت ما شاهدته في العراق كمذكرات لها, وتوفيت في بغداد ودفنت فيها عام 1926؛ للمزيد ينظر: العراق في رسائل المس بيل, ترجمة وتعليق جعفر الخياط, تقديم عبد الحميد العلوجي, الدار العربية للموسوعات, بيروت, 2003, ص ص 13 – 19.

(2) المس بيل, فصول من تاريخ العراق القريب, ص ص 445- 446.

(3) حنان صاحب عبد الخفاجي, المصدر السابق, ص ص 32 – 33 .

(4) عبد الله حميدي السنبلي الشمري, المصدر السابق, ص 191.

(5) جمعية النهضة الإسلامية: جمعية ذات طابع ديني, وكان الاتجاه الوطني واضحا فيها, وتأسست في النجف الأشرف عام 1918, وغايتها تخليص العراق من السيطرة الأجنبية, وإثارة المسلمين عليها لضمان استقلال العراق, واستطاعت تكوين عناصر قيادية, وتمكنت من تشكيل جمعيات, لتحقيق أهداف البلاد في أحرج الأوقات, وتألفت من جناحين, سياسي يديره ويوجهه رجال الدين ورجال الفكر, و مسلح من حملة السلاح؛ للمزيد ينظر: عبد الرزاق الحسني, العراق في دوري الاحتلال والانتداب, دار الرافدين, بيروت, 2013, ص ص 71- 72؛ علي عبد المطلب حمود علي خان المدني, الحياة الاجتماعية في مدينة النجف الأشرف (1914- 1932), رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الآداب – جامعة الكوفة, 2004 , ص 27.

العشائر مع المرجع الديني السيد محمد تقي الشيرازي[1] في كربلاء في آيار 1920, وعند عودته التقى رؤوساء عشائر بنو حجيم, وعند اعتقال الشيخ شعلان أبو الجون, أرسل إخوته وأبناء عمومته لإطلاق سراحه, وتم ذلك, لتنطلق الشرارة الأولى لثورة العشرين, توفي عام 1921[2].

**ب - شعلان أبو الجون محيسن بن حميد:** ولد عام 1864, رئيس فخذ الجمعة, انضم إلى جمعية النهضة عام 1918, أدى دوراً هاماً في محاربة البريطانيين وإعلان العصيان ضد السلطات البريطانية قبيل ثورة العشرين, حتى اضطرت السلطات البريطانية باعتقاله وزجه في السجن, ويعد من النخب العشائرية البارزة على نطاق العراق وقضاء السماوة, تميز في أواخر حياته بانعزاله عن السياسة, توفي عام 1930[3].

**ت - رحوم الظالمي:** ولد في الرميثة عام 1854, وهو من فخذ الجمعة, درس في النجف الأشرف العلوم الدينية, على يد كبار مجتهدي الشيعة, ووصل إلى مرحلة الاجتهاد, وكان من المساهمين للأعداد لحركة الجهاد, وشارك في معركة الشعيبة, وأثناء المعركة ترجل الشيخ رحوم عن جواده وأعطاها للسيد محسن الحكيم, لمنزلة السيد الكبيرة, إذ قال الشيخ " **لا أبالي إذا سلم هذا السيد وهلكت, لان وجوده انفع من وجودي** "[4], إذ أصبح الشيخ مطلوباً للسطات البريطانية, وكان حلقة الوصل بين المرجع الديني محمد تقي الشيرازي وشيوخ الرميثة, شارك في اجتماعات رجال الدين بالعشائر قبيل ثورة العشرين, وكان له دور

---

(1) محمد تقي الحائري الشيرازي: المرجع الديني الأعلى في النجف الأشرف, ولد في شيراز عام 1840, ينتسب لأسرة ذات علم وأدب, درس في سامراء, وعاد إلى موطنه الأصلي في شيراز, انتقل إلى كربلاء عام 1855, وبعدها انتقل إلى النجف وسامراء, ليستقر عام 1894 في كربلاء, بعد وفاة المرجع الديني محمد حسن الشيرازي, وسمي بالحائري لمجاورته الحائر الحسيني, الذي له الدور الكبير بعدم الميل للعنف والتظاهر السلمي, وكان له دوراً كبيراً في حركة الجهاد وثورة النجف, توفي في كربلاء عام 1920؛ للمزيد ينظر: كامل سلمان الجبوري, محمد تقي الشيرازي . القائد الأعلى للثورة العراقية الكبرى 1920. سيرته ومواقفهم ووثائقه السياسية, منشورات ذوي القربى, قم , 2006؛ علاء عباس نعمة, المصدر السابق, ص 18؛ على فاروق الحبوبي, المصدر السابق, ص 26.

(2) حنان صاحب عبد الخفاجي, المصدر السابق, ص 31؛ وسن صاحب عيدان الجبوري, المصدر السابق, ص 150؛ سليم الحسيني, دور علماء الشيعة في مواجهة الاستعمار, ط2, مؤسسة دار معارف الفقه الإسلامي, 2004, ص ص 237 – 238.

(3) متعب خلف جابر الريشاوي, الشيخ شعلان أبو الجون 1864-1930. سيرته ودوره الوطني, مجلة القادسية للعلوم التربوية, مج 1, العدد3, 2001, ص ص 80 – 87.

(4) احمد الحسيني, الأمام الحكيم السيد محسن الطباطبائي, دار الثقافة, النجف الأشرف, 1964, ص 76.

كبير في التحضير للمشاركة الواسعة للثوار في مناطق الرميثة, توفي عام 1937[1].

### 11- بنو عارض

**أ - سوادي الحسون آل عباس**: ولد في منطقة العارضيات عام 1880, شيخ بنو عارض, كان له دور متميز ورئيسي هو وعشيرته في حركة الجهاد, ورفض الاحتلال البريطاني للعراق, اعتقل عقب حركة مايس عام 1941, أصبح نائب في البرلمان العراقي لخمسة دورات انتخابية, توفي في الخامس من كانون الأول 1968, وخلفه أخوه عبد الحسن في مشيخة بني عارض[2].

### 12- آل عبس

**أ - أحمد بن محمد عبد الرسول**: ولد في النجف الأشرف عام 1850, ودرس فيها العلوم الدينية, وعاد إلى السماوة عام 1889 كون اصله منها, له دور كبير في الأحداث السماوية, لبروزه شخصية دينية يرجع إليها أغلب النخب العشائرية في السماوة, له مؤلفات عديدة, تميز بأن له وقعاً كبيراً في نفوس أهالي السماوة, لاسيما النخب العشائرية, وتهدئة الأمور التي قد حدثت من جراء المشاحنات, بين النخب العشائرية والحكومة السائدة في تلك المدة, توفي عام 1912[3].

**ب - عبد الحميد أحمد محمد عبد الرسول**: هو ابن المرجع الديني الشيخ أحمد, ولد في السماوة عام 1897, ولقب في النجف باسم (حميد السماوي), بعد الانتقال لها للدراسة الدينية, عاد للسماوة بعد إلحاح أهالي السماوة عليه, ليكون ديوانا يجمع في أغلب النخب العشائرية وأهالي المدينة , توفي في بغداد في العاشر من تشرين الثاني 1964[4].

### 13- آل محسن

**أ- نايف آل عاجل**: ولد عام 1879, من شيوخ آل محسن, كان يرغب بمساندة الإدارة البريطانية من أجل

---

(1) حنان صاحب عبد الخفاجي, المصدر السابق, ص 35؛ وسن صاحب عيدان الجبوري, المصدر السابق, ص150.

(2) أحمد عبد الحسين حسين كروع الجياشي, المصدر السابق, ص 124؛ محسن جبار العارضي, بنو عارض نسب وتاريخ ومواقف, مراجعة وتقديم حسين علي محفوظ , ط2, د. مط, بغداد, 2012, ص ص 264 – 265.

(3) حنان صاحب عبد الخفاجي, المصدر السابق, ص 33 ؛ عبد الجبار بجاي الزهوي, معجم الأدباء والكتاب في السماوة الكبرى, شركة الغدير, البصرة, 2013 , ص 21.

(4) أحمد عبد الحميد السماوي, مع إيليا أبي ماضي في طلاسمه, مطبعة النعمان, النجف الأشرف, 1968, ص ص 3- 4؛ عبد الحميد السماوي, ديوان السماوي, جمع وتحقيق وتقديم أحمد عبد الرسول السماوي, دار الأندلس, بيروت, 1971, ص ص 15 – 22.

مشيخة بني حجيم, وقد وصفه التقرير البريطاني بأنه " **ليس ذكيا ولا يتمتع بشخصية الزعيم** "[(1)], وهو الشخص الوحيد من عشائر بني حجيم استلم راتب من السلطات البريطانية, كان الأمان للبريطانيين لأنه تقدم مع القطار البريطاني المدرع من منطقة الطريفية ( جنوب قرية آل بو ريشة في الخضر بمسافة 4 كم ) لإعادة السيطرة على الخضر[(2)], عين مدير ناحية الخضر بعد إخماد ثورة العشرين نهاية عام 1920, توفي عام 1940[(3)].

## ثانياً: النخب العشائرية في مركز مدينة السماوة.

### 1- الإماميون

تنتسب عشيرة الإماميين في السماوة, إلى صلب الفقيه زيد الشهيد بن الإمام علي السجاد بن الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب ( عليهم السلام ), وتعد من الأسر المعروفة في مركز السماوة, ولها مكانتها وأصالتها في المجتمع السماوي, وقد استوطنوا قضاء السماوة بعد انتقال جدهم مرعي بن سيد حسن بن خضير من الموصل مع الجيش العثماني عام 1903, بحكم عمله الذي يمارسه كخطيب وأمام جامع وموجه للجيش العثماني, وسكن في الصوب الصغير (منطقة القشلة حالياً), لوجود مركز للجيش هناك, ومن عمل مرعي أخذ لقب الإماميين عليهم, وكان لهم دوراً مميزاً في لجنة التموين لحركة الجهاد, ومن هناك بدأ الإماميون التوسع والانتشار, وهم أول من ادخل الكهرباء والمكننة الزراعية للسماوة , ومن أبرزهم:

أ – **عباس بن مرعي بن حسن بن خضير الإمامي:** العضو البارز في لجنة الإغاثة عام 1914 حين داهم الطاعون المدينة, فضلاً عن مساهمته الكبيرة بدعم المجاهدين بالأموال في حركة الجهاد, توفي في السابع عشر من كانون الأول 1935[(4)].

**ب - عبد الستار بن عباس بن مرعي الإمامي**: ولد عام 1895, والده كان من الشخصيات السماوية المهمة والمعروفة, عمل مع والده في لجنة الإغاثة عام 1914, حين انتشر الطاعون في المدينة, وساهم مع والده أيضاً بجمع المال اللازم لدعم المجاهدين, الذين تجمعوا في السماوة استعداداً للذهاب إلى الشعيبة, ضمن مجموعة محمد سعيد الحبوبي, عمل عبد الستار بالتجارة, لاسيما تجارة الحبوب

---

(1) تقرير سري لدائرة الاستخبارات البريطانية, المصدر السابق, ص 83.

(2) متعب خلف جابر الريشاوي, تدريسي في كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة المثنى, مقابلة شخصية للباحث,

السماوة, 2021/7/7.

(3) حمود حمادي الساعدي, دراسات عن عشائر الفرات الأوسط , ص 157.

(4) رعد سعد عبد الستار الإمامي, عميد أسرة الإمامين في السماوة, مقابلة شخصية للباحث, السماوة, 26 /2021/4.

والأصواف, له الفضل في إدخال عدد من وسائل الحداثة للمدينة، برز بوصفه نخبة عشائرية سماوية، عرف برجاحة العقل، تربطه علاقات طيبة مع معظم رؤوساء عشائر القضاء, ساعده ذلك على الاشتراك في حل بعض مشاكل العشائر, مارس العمل الزراعي نتيجة لكثرة أراضيه, وهو تاجر معروف [1], وهو أول من أدخل الكهرباء إلى مدينة السماوة عام 1934, إذ أخذ الناس البسطاء ينسجون عنه الحكايات, وأخذوا يعظمونه ويتبركون به, توفي في الخامس من شباط عام 1958[2].

## 2- الطرف الشرقي للمدينة / آل طفار

أ - **السيد طفار**: هو السيد طفار بن جعفر آل فرج ينتهي نسبه للسادة الأعرجية[3], ولد في السماوة عام1825, تزعم محلة الشرقي فيها, يقرأ ويكتب, هاجم المفرزة العثمانية في السماوة, وصادر أثاثها قبيل الاحتلال البريطاني, وألقي القبض عليه وأمر عجمي باشا السعدون[4] بسجنه, له مواقف عديدة مع الإدارة العثمانية, التي اشترطت العفو عنه شريطة إقامته في مدينة النجف الأشرف, انتهز فرصة تعينه من قبل القوات البريطانية في عام 1916 للسيطرة على بلدة السماوة باسمهم, إذ تم دعمه بتخصيصات مالية, وهي سياسة اتبعتها بريطانيا في السماوة, لإعادة نظام المشيخة الذي كان في طريقه إلى الانهيار,

---

(1) أحمد رحيم فرهود العكيلي, الأسر العلوية نشاطها الاجتماعي والاقتصادي في لواء الديوانية 1932-1958, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية – جامعة القادسية, 2013, ص ص 39 – 40.

(2) رعد سعد عبد الستار الإمامي, المصدر السابق.

(3) السادة الاعرجية: سادة حسينيون علويون, من أعقاب أبي علي عبيد الله الأعرج بن الحسين الأصغر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عليهما السلام), وجدهم الأعرج لقب لعدة روايات, منها, لأنه اذا بدأ بالصلاة نسي ما يدور حوله وتعرج روحه إلى السماء, فلقبه جده الإمام علي السجاد بالأعرج, وفي رواية أخرى أنه سقط من اعلى السطح وكسرت ساقه, فصار يلقب بالأعرج, وفي رواية ثالثة أن هناك نقص في رجله, فسمي بالأعرج, وللسادة الاعرجية مساكن في عدة محافظات عراقية, ومنهم السادة: آل رضا, وآل رحمة الله, وآل جريو, الذين لهم عدة مساكن في السماوة, ولهم شأناً كبيراً, من خلال شخصياتهم المهمة, على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي؛ للمزيد ينظر: عبد عون الروضان, موسوعة عشائر العراق . تاريخ انساب رجالات مأثر, ج1 , ط2, الأهلية للنشر والتوزيع, بيروت, 2008, ص 34؛ عبد الله حميدي السنبلي الشمري, المصدر السابق, ص, ص 353 – 362, 371 - 387.

(4) عجمي بن سعدون بن منصور بن راشد: سمي عجمي لولادته في أراضي العجم عام 1881, تولى زعامة المنتفق بعد وفاة والده عام 1911, هو أمير اتحاد قبائل المنتفق في أثناء الاحتلال البريطاني للعراق, قاتل مع القوات العثمانية ضد

البريطانيين, وعند سقوط العراق بيد القوات البريطانية سافر إلى أنقرة وبقي هناك إلى ان توفي ودفن فيها عام 1960؛ للمزيد ينظر: نور حسن خلف العتابي, المساعي البريطانية لاستمالة عجمي السعدون 1914- 1918, مجلة دراسات تاريخية, كلية التربية للبنات – جامعة البصرة, العدد 21, كانون الأول 2016, ص 231.

وذلك لدعم سلطة الشيوخ , وجعل الشيوخ مسؤولين عن سلوك أفراد عشائرهم, له نفوذ واسع في المدينة قبل ثورة العشرين[1], توفي في شهر حزيران عام 1933[2].

ب - **راجوج طفار جعفر**: ولد في السماوة عام 1875, أحد وجهاء السماوة في محلة الشرقي, الذي له مكانة بارزة من قبل الحكومة الملكية في العراق, وكان يكرمون ويعظمون مقامه, كان من المصلحين في إيقاف المعارك التي كانت تدور بين أهالي السماوة وبعض العشائر في بعض الأحيان, تميز بعلاقات جيدة مع باقي العشائر الأخرى, لاسيما عشيرة آل غانم الذي تربطه علاقة صداقة قوية مع معظم شيوخها, اشترك في ثورة العشرين متزعما عشائر السماوة الشرقيين, وكان عضواً في المجلس البلدي خلال مدة العشرينات من القرن العشرين, تولى الزعامة بعد وفاة والده, لشخصيته القوية وعلاقاته الواسعة, اشترك في حركة السماوة عام 1937, ليصبح مطارداً من الحكومة, التي لم تتمكن من إلقاء القبض عليه, ويبتعد عن المدينة لمدة أربعة أعوام, ليتولى أخوه حسين الزعامة, توفي عام 1982[3].

ث - **حسين طفار جعفر**: ولد في السماوة عام 1855, وكان من المشاركين في مقاومة الاحتلال البريطاني ، تزعم عشائر الشرقيين بعد تنازل أخيه السيد راجوج عنها عام 1937, وأصبح عضواً في المجلس البلدي, ولأكثر من مرة خلال العقدين الثالث والرابع من القرن العشرين, توفي في السادس عشر من كانون الأول 1972, وتولى الزعامة من بعده ولده جعفر[4].

## 3- نخب عشائرية منضوية تحت لواء الطرف الشرقي للمدينة.

**أ - آل جضعان**

1- **علي حسن آل جضعان دانة**: ولد في السماوة عام 1875, تميزت هذه الشخصية بتزعمها لعائلة آل جضعان, الذي استوطن السماوة بعد انقطاع مهنة جده جضعان بنقل البضائع من الهند إلى البصرة, وقد انتمى إلى حزب النهضة[5] كبقية اقرأنه الباقين عام 1924, الذين انسحبوا من الحزب لارتباطهم بثقل

---

(1) خالد عبد العزيز القصاب, مذكرات عبد العزيز القصاب, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت, 2007, ص 95؛ حنان صاحب عبد الخفاجي, المصدر السابق, ص ص 27 - 28؛ عمار يوسف العكيدي, المصدر السابق, ص, ص 120, 156.

(2) مصطفى محمود العمري, المصدر السابق, ص 67.

(3) فيصل راجوج طفار, وجه اجتماعي, مقابلة شخصية للباحث, السماوة, 2020/8/6.

(4) زياد محمد السبعاوي, المصدر السابق, ص 557؛ فيصل راجوج طفار, المصدر السابق.

(5) حزب النهضة: أجيز فتح الحزب بزعامة محمد أمين الجرجفجي وأخرون في التاسع عشر من آب 1922, من أحزاب المعارضة الوطنية العراقية للهيمنة البريطانية, وكانت أهدافه الاستقلال, وتشكيل حكومة دستورية ملكية ديمقراطية, تم فتح

تجاري في السماوة, وللتفرغ لأعمالهم التجارية[1], عدت هذه الشخصية من النخب العشائرية في السماوة, توفي عام 1958.

**ب - الحمدانيون**: التي تعود أصولها إلى عشيرة الأكرع, ومن أبرز شخصياتها:

**1 - عبد العزيز جبر آل جياد الحمداني**: ولد في السماوة عام 1868, وكان من النخب العشائرية في تلك المدة, عمل بتجارة الأقمشة, الذي انتمى لحزب النهضة في مرحلته الثانية عام 1924, عندما فتح فرع له في السماوة, توفي عام 1953[2].

**ت – الزعيريون**: عائلة ترجع في أصلها إلى عشيرة العليليين التي ترجع بدورها إلى خفاجة, فخذ الطلاحبة, وقد انتقلت عشيرة العليليين في نهاية القرن الثامن عشر من غماس, وسكنوا السماوة, بسبب العمل التجاري, والزعيري لقب تلقب به عبد الله بن محمد العليلي الخفاجي, لخفته في الحركة, تمنياً بطائر صغير يسمى ( الدوري ), ويعد الزعيري أول من زرع الشلب في السماوة, ولقب بتاجر التجار, لتجارته بالعديد من المحاصيل الزراعية وتجارة الأصواف, ولديه ختم خاص بتجارته للأصواف مع لندن, وكان كل ليلة جمعة يوزع الأموال على فقراء المدينة[3].

**ث - آل عبيد**

تنحدر عائلة آل حاج عبيد إلى فخذ آل بو الدين من عشيرة خزاعة الطائية, التي ترجع إلى قبيلة الازد, وقد أخذوا الاسم من الجد الأكبر للعشيرة الحاج عبيد, وأصلهم من نجد[4], وتميزت عشيرة آل حاج

---

= فرع له في مدينة السماوة أواخر عام 1924, وأصدر الحزب صحيفة النهضة, وكان حسن مرزا, ومراد الكروز, من العاملين فيها في السماوة, ولكنه فشل في تحقيق أهدافه؛ للمزيد ينظر: فلاح حسن كزار عباس, حزب النهضة العراقية 1922 – 1930م, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية ابن رشد – جامعة بغداد, 2010, ص, ص 87, 167 - 176؛ إبراهيم خليل أحمد و جعفر عباس حميدي, تاريخ العراق المعاصر, دار ابن الأثير, الموصل , 2010, ص ص 52-53؛ محمد عبد الكريم أبو رغيف, الأحداث السياسية في العراق وأنعكاساتها على الوعي الاجتماعي أبان العهد الملكي (1921م – 1958م ), ط2, دار الشؤون الثقافية العامة, بغداد, 2013, ص 234.

(1) فشل الحزب بتحقيق أهدافه بسبب ضمه عدد كبير من التجار والكسبة, ولم تكن له قواعد شعبية واسعة, وكذلك لم تكن له جذور سياسية عميقة في الماضي؛ للمزيد ينظر: مصطفى كامل عبد الجنابي, المصدر السابق, ص 18؛ علي إبراهيم المصطفى الظفيري, المصدر السابق, ص 176؛ حسين جميل, نشأة الأحزاب السياسية, الدار العربية للموسوعات, بيروت, 1984, ص, ص 71, 85.

(2) علي إبراهيم المصطفى الظفيري, المصدر السابق, ص ص 172 - 173.

(3) صادق صاحب الزعيري, عميد أسرة الزعيري في السماوة, مقابلة شخصية للباحث, السماوة, 12/10/ 2020.

(4) صباح محمد إسماعيل إبراهيم آل عبيد, وجه اجتماعي, مقابلة شخصية للباحث, السماوة, 10 /2020/12.

عبيد بنخبها العشائرية, بأنها كانت بعيدة عن النزاعات العشائرية التي كانت تحدث بين عشائر السماوة[1].

**1 - إسماعيل إبراهيم الحاج عبيد علي شاهين آل بو الدين**: ولد في السماوة عام 1890, وهو أحد المشاركين في حركة الجهاد في الشعيبة, وقد انتمى إلى حزب النهضة في مرحلته الثانية عام 1924, وعمل عضواً للمجلس البلدي خلال العقدين الثالث والرابع من القرن العشرين, قتل في سوق الشيوخ عام 1955, عندما ابعد أليها بسبب نشاطه السياسي[2].

**ج – آل نايف**

عشيرة ترجع في أصلها إلى طنبة[3] من السواعد[4], تميزت بشيخها عبد الله آل نايف, وقد كونت العشيرة عدة بيوت وآسر ولكنها بقيت مترابطة فيما بينها وبين عشيرة آل طويرش بالمصاهرة وبقائهم جنباً إلى جنب دائماً, وقد تميزت العشيرة بكثرة محلاتهم التجارية في حفر الباطن, ومنطقة سماح الحدودية, ومن ثم منطقة عادن التابعة إلى ناحية بصية, وأغلب أفراد العشيرة يعملون في التجارة, لاسيما تجارة الحبوب والأصواف, لهم دور مهم في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على نطاق السماوة, وترتبط العشيرة بالقسم الشرقي من المدينة بزعامة الشيخ طفار[5].

1- **عبد الله نايف عويد غصة**: ولد في السماوة عام 1844, يتصف بدوره المهم في مقاومة البريطانيين في معركة الشعيبة مع محمد سعيد الحبوبي, وتقديم الدعم المادي للمقاتلين الذين وفدوا إلى السماوة استعداداً للذهاب إلى الشعيبة, ولم يتقرب إلى المناصب والزعامة في تلك المدة لعدم تفرغه لذلك, بسبب كثرة أملاكه وأراضيه في السماوة والخضر, له عدداً من الأبناء, أكبرهم جابر, وكان أحد ملتزمي قضاء السماوة لجمع الإيرادات لخزينة الدولة من نخيل السماوة لعام 1923[6], انتمى إلى حزب النهضة أواخر

---

(1) محمد نعيم مهدي آل عبيد, وجه اجتماعي, مقابلة شخصية للباحث, السماوة, 29 /2020/12.

(2) محسن صبيح إسماعيل آل عبيد, وجه اجتماعي, مقابلة شخصية للباحث, السماوة, 2021/4/25.

(3) عبد المنعم سعود عبد الله آل نايف, وجه اجتماعي, مقابلة شخصية للباحث, بصية, 7 /12/ 2020.

(4) السواعد: من العشائر الزبيدية التي ترجع في نسبها إلى الخزرج من قحطان, ويرى بعضهم انهم من عتيبة, فيما يرى بعضهم الأخر أنهم من غزية تسكن الغراف ومهنتهم نقل الحبوب على الابل من موطن إلى أخر, واختلف في أصلهم أنهم من شمر, ولايزال القسم الأكبر منهم يعشق الصحراء وهم في حالة البداوة, وقد نزحوا إلى جنوب العراق في بدايات القرن التاسع عشر؛ للمزيد ينظر: يونس الشيخ إبراهيم السامرائي, المصدر السابق, ج1, ص ص 304 -305؛ زياد محمد السبعاوي, المصدر السابق, ص 656- 657.

(5) حمودي سعود عبد الله آل نايف, شيخ عشيرتي آل نايف وال طويرش, مقابلة شخصية للباحث, السماوة, 7 /11/ 2020.

(6) آمنة سعدون عباس البوناشي, المصدر السابق, ص 222.

عام 1924[1] , وهو من المقربين جداً من السيد طفار وأحد المتنفذين في زعامة الشرقي عند غياب طفار عن المدينة[2], توفي عام 1940[3].

## 4- الطرف الغربي للمدينة / آل رباط

تمثلت زعامة آل رباط بثلاث خصال, إذ جمعت بين الزعامة السياسية والزعامة العسكرية والزعامة الإعلامية التي تمثلت على التوالي بكل من: الشيخ رباط السلمان يجسد القيادة السياسية، أما الشيخ بربوتي السلمان فتتجلى فيه سمات القيادة العسكرية، وكريم آل وادي السلمان كان (مهوالاً) شاعراً يمثل الجناح الإعلامي, وبهذا اكتملت في آل رباط الزعامات الثلاث (قيادة سياسية عسكرية إعلامية)[4], و أصل آل رباط من زبيد من الحلة التي ترجع جذورها إلى اليمن, وقد استوطنوا السماوة منذ زمن بعيد, وهناك عشيرة آل بهيش التي أصلها من زبيد, ولها موقف مشرف في معركة الشعيبة[5], وترتبط عشائر آل مكتوب, وآل سعود, وآل وادي التي منها بربوتي و المهوال كريم, وآل شناوة, وآل محيسن, وآل رداد الذي فرع منهم آل رباط , مع أبناء عمومتهم آل سلمان[6].

**أ - رباط السلمان**: رباط بن عكاب بن صكر آل سلمان الزبيدي, ولد عام 1830, رئيس محلة الغربي في السماوة, عرف بميله للعثمانيين, على عكس السيد طفار, الذي يميل إلى البريطانيين, وكان أهل السماوة منقسمين إلى محلتين هما الشرقي والغربي, وان العداء بين المحلتين على اشده, وكان القتال ينشأ بين المحلتين لأبسط الأسباب, تم سجن رباط آل سلمان لمدة ثلاث سنوات بعد احتلال السماوة عام 1917, واطلق سراحه في ثورة العشرين, وعند وفاته عام 1928 خلفه ابنه شنان لزعامة المحلة[7].

**ب - بربوتي آل سلمان**: هو ( بربوتي بن وادي بن عكاب بن صكر بن شوجة بن سلمان بن شوجة بن علي الزبيدي بن عم الشيخ رباط بن رداد السلمان وخال أولاده ), زعيم المجاهدين الغربيين, كون سرية من أهالي السماوة الغربيين, وعند سماعه الشطرين الأولين: (**ثلثين الجنة لهادينا, وثلث لكاكا أحمد**

---

(1) حسين جميل, المصدر السابق, ص 85 .

(2) خالد عبد العزيز القصاب, المصدر السابق, ص 75.

(3) حمودي سعود عبد الله آل نايف, المصدر السابق.

(4) عمار فالح عبد فرمان بربوتي آل سلمان, وجه اجتماعي, مقابلة شخصية للباحث, السماوة, 2020/10/14.

(5) عبد الله حميدي السنبلي الشمري, المصدر السابق, ص ص 418 – 422.

(6) زياد محمد السبعاوي, المصدر السابق, ص 589.

(7) حنان صاحب عبد الخفاجي, المصدر السابق, ص25؛ علي الوردي, لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث, ج4, ص 199؛ زياد محمد السبعاوي, المصدر السابق, ص 137.

**وأصحابه)**[1], وجد أن الجنة تنقسم بين هادي المكوطر[2] قسمين, والقسم الثالث إلى الأكراد بزعامة كاكا أحمد, دون أن يكون للشيخ بربوتي نصيب من الجنة, لذا جاء بالشطر الثالث, ( **وشوية شوية لبربوتي** )[3], إذ اقتطعوا له شيئا من حصة السيد, وشيئاً من حصة الأكراد ترضية له, له من الأولاد ( غضبان وفرحان) عرف عنه شدة بأسه ومقته للبريطانيين, واشتهر بدقة التصويب والرمي, إذ أن بندقيته لا تخطئ هدفها, ولا يعيد رميها, و كان يبرم الرهان في أي مكان من الجنود البريطانيين تكون الإصابة, وقبل أن يأتي المحتلون ويبنون جسراً ثابتاً عام 1918، كان هناك جسرٌ قديم عائم على طوافاتٍ (دوب مفردها دوبة), ترتبط وتصطف منتظمة بسلاسل يعبر عليها المحتلون, وما أن اكتظ الجسر بالجنود البريطانيين, حتى سدد بربوتي رميته على إحدى السلاسل ليقطعها, وانفرطت عقد الطوافات التي تحمل الجسر, لتتجه كل قطعة إلى جهة, بما عليها من الجنود في نهر الفرات, في مشهدٍ فوضوي ليبدأ حصاد الشيخ بربوتي لهم, وأحدث فيهم مقتلة عظيمة, على إثرها سمي الجسر **"بجسر بربوتي"**[4].

ومن مواقف الشيخ بربوتي, إذ كانت النساء تجتمع على ضفاف نهر الفرات, لغسل الملابس, ونقل مياه السقي إلى البيوت, ومع اكتظاظ الشريعة بالنساء عصراً, جاء قائم مقام قضاء السماوة[5], ليمشي متبختراً, محدقاً, ومبحلقاً بنظراته المتفحصة, تم تحذيره بأن الأمر منافي للأعراف والتقاليد, إلاّ أنه لم يراعي ذلك، وهكذا أنتدب الشيخ رباط السمان لهذا الأمر ابن عمه الشيخ بربوتي, وأبناء عمومته سلبوح آل فنجان السلمان, وجاسم آل محيسن, وجاسم آل وادي, وجاسم آل سلمان, وكريم آل وادي, فتم الإمساك بالقائم مقام ومن معه وتأديبهم، وعلى إثرها طلب نقله على الفور إثر ذلك الموقف[6].

---

(1) علي الوردي, لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث,ج4, ص 129.

(2) هادي المكوطر: ولد في الشنافية عام 1865, ويرجع نسبه إلى الإمام الحسن ( عليه السلام ), نهض هادي بزعامة آل مكوطر, ووقف إلى جانب العثمانيين في الحرب العالمية الأولى مع عجمي السعدون, احد أهم قيادات معركة الشعيبة, ثار على البريطانيين فنفوه إلى الهند في تموز 1918, ولما نشبت ثورة العشرين كان قد عاد من المنفى, وكان احد قادتها وابلى فيها بلاء حسنا, توفي عام 1924؛ للمزيد ينظر: وسن صاحب عيدان الجبوري, المصدر السابق, ص 168؛ عبد الله خير الله الركابي, المصدر السابق, ص 36.

(3) علي الوردي, لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث,ج4, ص 129.

(4) عمار فالح عبد فرمان, المصدر السابق.

(5) كان الحادث في عام 1919 ولم يكن يوجد قائمقام في السماوة بل حاكم عسكري, ورجح بعضهم ان أسباب الحادثة كانت بسبب عدم إطلاق تسمية لاحد الجسور باسم (بربوتي), ومن ثم اطلق عليه الاسم فيما بعد, سامي نافع عليوي السماوي, وجه اجتماعي, مقابلة شخصية للباحث, السماوة, 7 /2020/8.

(6) رعد شنان آل رباط , شيخ عشيرة آل رباط والسماوة الغربيين, مقابلة شخصية للباحث, السماوة, 2020/12/4.

## 5- نخب عشائرية منضوية تحت لواء الطرف الغربي للمدينة

أ- **آل حنوش:** عشيرة طائية من قبيلة شمر عبده آل جعفر, وترتبط بنسب عدي بن حاتم بن عبد الله الطائي, نزحت بسبب القحط والحروب لتستقر في مدن عديدة منها النجف الأشرف والبصرة وكربلاء والموصل فضلاً عن السماوة الذين استقر العديد منهم فيها, وللعشيرة درجة كبيرة من الوجاهة, وتقلد العديد من شخصياتها مناصب كثيرة في الدولة, وحصولهم على درجات علمية وثقافية, وامتلكت نخب وشخصيات بارزة عديدة أخرى, التي من أبرزها عزيز آل حنوش وولده حسين, الذين كانت لهم دار عالية قبالة شاطئ الفرات في منطقة الشرقي, التي تحوي على ديوان عامر, يجتمع فيه وجهاء السماوة للتشاور في أمور المدينة في تلك المدة [1], وكذلك لعشيرة آل حنوش مكتبة عامرة, تدعى مكتبة (آل حنوش)[2].

**1- كاظم حسون آل حنوش:** الذي ينتسب إلى عشيرة آل حنوش, ويعد من التجار والوطنيين البارزين في السماوة عند دخول البريطانيين للعراق, إذ اغلق متجره ومضيفه مدة واحد وعشرون يوماً, احتجاجا على تعسف البريطانيين, الذين كانوا كثيراً ما يستميلونه, لأنه ذا مركز تجاري مؤثر عليهم, ولكنه رفض التعامل معهم [3].

**2- سليمان آل حنوش:** هو سليمان مهدي علي حنوش، ولد في السماوة عام 1865, انتقلت عائلته من النجف محلة الحويش الصغير إلى مدينة السماوة, لغرض العمل بالتجارة، وارتبطت عائلته مع السادة آل طفار بقرابة نسب, ولهم علاقات واسعة مع آل طفار اشترك في مقاومة الاحتلال البريطاني, وأحد مؤسسي نادي الموظفين في السماوة في تلك المدة, وعمل عضواً في المجلس البلدي لقضاء السماوة, ولأكثر من مرة, خلال العقدين الثالث والرابع من القرن العشرين, عمل خلالها في تجارة العقارات, وشيد جامع عام 1958, عرف باسمه, وما يزال إلى الآن في منطقة الغربي من المدينة, عمل مديراً لبلدية السماوة لأكثر من ثلاثة أعوام من دون راتب نهاية العقد الثالث من القرن الماضي, خدمة لأهالي السماوة, له خمسة من الأولاد, وتوفي عام 1980[4].

---

(1) علي حسين عزيز آل حنوش, وزير البيئة سابقاً, مقابلة شخصية للباحث, السماوة, 2020/8/6.

(2) مكتبة آل حنوش في النجف: إحدى المكتبات المهمة في النجف الأشرف, وتحتوي على العديد من المؤلفات النادرة, وقد جعلت مكان للباحثين والمطلعين على مختلف العلوم العامة, وقد افتتحت في السابع من حزيران 1951؛ سامي حسين عزيز آل حنوش, وجه اجتماعي, مقابلة شخصية للباحث, السماوة, 2020/12/6.

(3) عبد الله حميدي السنبلي الشمري, المصدر السابق, ص ص 271 – 272.

(4) سامي نافع عليوي السماوي, المصدر السابق.

**3- حسين عزيز حنوش**: ولد في السماوة عام 1890, ولكن أغلب الآراء بينت أنه ولد قبل هذا التاريخ, كان من المشاركين في حركة الجهاد ومعركة الشعيبة, وكذلك في ثورة العشرين, له مكانة بارزة على نطاق السماوة, أصبح منذ بداية الأربعينات من القرن الماضي ذا ثقل كبير على مستوى المدينة, لمشاركته في العديد من اللجان المشكلة من قبل النخب العشائرية السماوية, لخدمة الواقع الإداري والسياسي للمدينة, توفي في السماوة عام 1982[1].

**ب - آل غريب**

تنتسب عشيرة آل غريب إلى فخذ آل بو خليل من قبيلة خفاجة[2], والمنتشرة في جميع أنحاء العراق, وكذلك في مصر, وقد أخذوا الاسم من جدهم الأكبر غريب بن خليل بن إبراهيم بن حمزة بن طرفة بن عبد الله بن نصيف بن جاسم بن محمد بن خليل بن سيف بن برهم بن أبو المحاسن بن حسن بن عمران بن شاهين بن نجف بن ضمد بن سليم الفدا عبد العزيز بن عوف بن ضيدان بن خفاجة, الذين ينتهون بالنسب إلى إبراهيم الخليل( عليه السلام )[3], وانحدرت عشيرة آل غريب من الكوفة, بسبب الجفاف الذي أصاب الفرات, ليستقروا في السماوة[4], وقد انتقلت للسكن في السماوة قبل حوالي ثلاثمائة عام, وكان عمل أغلب العشيرة التجارة, لاسيما تجارة الحبوب والأصواف, وينتمي آل غريب إلى القسم الغربي للمدينة, وقد يتساءل بعضهم عن عدم تولي أي شخص منها أي منصب إداري أو سياسي بارز في العهد الملكي؟, ليكون الجواب, أن أغلب عشيرة آل غريب يرون أن أجواء السياسة تبعدهم عن أعمالهم وتجارتهم التي هم ناجحون فيها.

**1- عبد الله بن محمد آل غريب**: ولد الشيخ عبد الله في السماوة عام 1844, وتولى الرئاسة بعد وفاة والده عام 1891, إذ يعد والده من الشخصيات المحبوبة في السماوة, وقد كون مع الجميع علاقات طيبة بسبب

---

(1) ماجد خالد حسين عزيز حنوش, وجه اجتماعي, مقابلة شخصية للباحث, السماوة, 9/3/ 2021.

(2) قبيلة خفاجة: بطن من بني عقيل بن كعب بن عامر بن صعصعة العدنانية الأصل, انتقلوا من الجزيرة العربية في حوالي القرن التاسع عشر إلى مدن عديدة, ومنها العراق ومدن الفرات الأوسط لاسيما الكوفة, وتنقسم خفاجة إلى ثلاثة أقسام هي: جيشه, وخفاجة الشطرة, والمكرية التي تنتمي لها فرع آل غريب من آل بو خليل, وهناك فرع من خفاجة وهم آل إبراهيم بزعامة الحاج جاسم آل جوين قد سكنوا السماوة أيضاً, وكذلك عشيرة آل مشل الخفاجية, وجميع هذه الفروع الثلاثة

تنقسم إلى عدة فروع ؛ للمزيد ينظر: طارق نافع الحمداني, المصدر السابق, ص ص 27- 29؛ عبد الله حميدي السنبلي الشمري, المصدر السابق, ص ص 325 – 329.

(3) صاحب مجيد جاسم عبد الله آل غريب, عميد أسرة آل غريب في السماوة, مقابلة شخصية للباحث, السماوة, 2020/11/6.

(4) عبد الله حميدي السنبلي الشمري, المصدر السابق, ص 329.

ارتقائه للمنبر الحسيني وقراءة التعزية الحسينية في شهر محرم, ويعد عبد الله احد تجار السماوة الكبار, ويمتلك العديد من البساتين, فضلاً عن كونه فريضة, ويمتلك ديواناً عامراً كانت تحضره النخب العشائرية في السماوة, ومنهم السيد طفار, والشيخ رباط آل سلمان, لديه توجه ديني معتدل, ويتمتع بعلاقات طيبة بعشائر السماوة وشيوخها, ويعد عبد الله متنفذاً مادياً وعشائرياً, توفي عام 1953[1].

## 6- الفضلي

أ- **محمد طاهر الفضلي السماوي**: هو محمد طاهر حبيب آل غزي[2], ولد في السماوة عام 1876, ويرجع نسبه إلى عشيرة الفضلي, التي ترجع في جذورها إلى قبيلة طي, أكمل دراسته في الحوزة العلمية في النجف الأشرف, تقلد عدة مناصب إدارياً وسياسية في المجلس العمومي لولاية بغداد, إذ أصبح عضواً فيه, بعد استدعائه من قبل الوالي حسين ناظم باشا[3] عام 1911, الذي كثرت في عهده الفوضى وكثرة عصيان العشائر, تم انتخابه نائباً عن قضاء السماوة عام 1913, وكذلك عضوا في المجلس الخاص لإدارة المجلس العمومي لولاية بغداد , لمدة أربعة أعوام قبل احتلالها من قبل البريطانيين عام 1917, وعمل في الصحافة محررا في جريدة الزوراء الرسمية, التي صدرت باللغتين العربية والتركية عام 1869, واستمرت إلى عام 1917[4], عين من خلال مرسوم ملكي حاكما مدنيا في المحاكم العراقية عام

---

(1) علاء محسن محمد آل غريب, دكتور جراح, مقابلة شخصية للباحث, السماوة, 2020/12/7.

(2) الغزي: هي أحد عشائر الفضول من بني لام, وهم من عشائر الأجود, نخوتهم أولاد محفوظ, وشيخهم حبيب آل منشد المتوفي عام 1948, ويسكنون الناصرية, ولديهم أراضي زراعية واسعة, والفضلي: نسبة إلى الفضل بن ربيعة, الذين يرجعون إلى أمارة طي؛ للمزيد ينظر: عباس العزاوي, عشائر العراق ج 3, 195, ص 228 .

(3) حسين ناظم باشا: تم تعينه من قبل الباب العالي لحكم العراق عامي (1910 – 1911), بعد أنتشار الاضطرابات والفوضى, خلفا للوالي السابق شوكت باشا, امتدت مدة حكمه من التاسع من آب 1910 إلى السابع عشر من آذار 1911, حصل خلال مدة حكمه اضطراب عشائري, حول حيازة الأراضي الزراعية, وحقوق الرعي بين سكان السماوة وعشيرة آل زياد, تمت من خلالها محاصرة السماوة, وفي مدة حكمه امر الفوج الموجود في السماوة بالانسحاب والرجوع إلى بغداد, مما ولد فوضى من عمليات سلب ونهب في السماوة, إلا أن القائمقام القصاب استطاع السيطرة على المدينة فيما بعد, يعد اقوى شخصية في عصره لكونه صارم, وقيامه بأعمال عمرانية كبيرة في البلاد؛ للمزيد ينظر: زيدان محمد زبر, المصدر

السابق, ص 58؛ علي الوردي, لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث, ج 3, المكتبة الوطنية, بغداد, 1972, ص ص 171 – 179.

(4) ياسر عبد عكال الزيادي, الشيخ محمد طاهر الفضلي السماوي حياته وأثاره 1876- 1950 . دراسة تاريخية, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية – جامعة المثنى, 2013, ص - ص 6 -68؛ عبد الرضا النجم, السماوة تاريخ ورجال , المكتبة الوطنية, بغداد, 2000, ص ص 39- 40.

1932[1].

## 7- نخب عشائرية سماوية

هذه النخب العشائرية, فضلاً عن نخب أخرى, كانت من الداعمين إلى زعامة شيخي الشرقي والغربي, إذ أن زعامة الشرقي والغربي كانت لانضواء عشائر عديدة تحت لوائهما, ومن هؤلاء الشخصيات للنخب العشائرية: **محمود الدهان**, ولد عام 1896, وينتمي لعائلة الدهان التي استوطنت السماوة أبان الاحتلال العثماني قام بدعم المجاهدين في السماوة المتوجهين إلى الشعيبة، من خلال تزويدهم بالمؤن وتوفير المأوى, وهو أحد أعضاء المجلس البلدي للسماوة لدورات عديدة[2], وتوفي عام1972[3].

من خلال التمعن بدراسة النخب العشائرية السماوية للمدة من 1914 – 1920, اتضح بروز شيوخ محلات الشرقي والغربي ( المحلتان خليط من عوائل تنحدر من عشائر شتى ) على مستوى مركز المدينة وهما طفار ورباط آل سلمان, اللذين برزا بوصفهما نخب عشائرية حسب المفهوم التاريخي للمدينة, وكانا نخباً سواء على مستوى عشيرتهم التي رشحتهم لذلك, أو على مستوى المدينة, على الرغم من وجود بيوتات وعشائر كثيرة في مركز المدينة, لم تحاول إبراز نفسها بوصفها نخب عشائرية, لاكتفائها الاهتمام بأعمالها التجارية الواسعة والمربحة لهم ولعوائلهم[4].

ومن خلال ما عرض من النخب العشائرية في السماوة قبيل ثورة العشرين, اتضح امتلاك السماوة للعديد من النخب العشائرية التي قادت عشائرها ومدينتهم نحو التوسع والتكاتف بين الأفراد جميعاً, وعلى الرغم من وجود محتل, ووجود خلافات عديدة إلا أنهم ظلوا أبناء مدينة واحدة, تجمعهم كافة الروابط الاجتماعية, والمصاهرة بين هذه العشائر, وأصبحت هذه النخب تكون علاقات طيبة مع المدن المجاورة, فضلاً عن ارتباطها الوثيق بالمرجعية الدينية في النجف الأشرف, التي هي صمام الأمان للسماوة, من خلال رجالها الموجودين في المدينة لحل النزاعات والخلافات فيما بينهم وتقريب وجهات النظر, لاسيما

---

(1) د. ك. و, ملفات البلاط الملكي - تعيين القضاة, تسلسل الملف 1465 / 311, و 34, ص 32.

(2) المصدر نفسه, ملفات وزارة الداخلية, انتخابات بلدية قضاء السماوة, العدد14في1932/1/2, تسلسل الملف 5927/ 3205904, و 14, ص 16.

(3) علي إبراهيم المصطفى الظفيري, المصدر السابق, ص 176.

(4) من خلال مقابلة شخصية للباحث مع الأستاذ صاحب مجيد جاسم عبد الله آل غريب, أكد بأن شخصيات كبيرة من عائلته عرضت عليها مناصب سياسية وإدارية في تلك المدة, تستطيع من خلالها عائلة آل غريب البروز كواجهة سماوية كبيرة, إلا أن نخب آل غريب فضلوا الأعمال التجارية المربحة, على أمور السياسة والإدارة, لاسيما أن السماوة تحكم من قبل سلطات احتلال, تتسم بالفساد والقسوة.

مع حركة الجهاد وثورة العشرين التي أصبحت هذه النخب مع عشائرها, صفاً واحد مع باقي العشائر الأخرى, لمقاومة المحتل, التي مهدت هذه النخب لأن تكون السماوة من طليعة المدن الثائرة ضد الظلم والطغيان, ومن المساهمة في العديد من الأعمال الخيرية التي تصب في مصلحة البلاد.

# الفصل الأول

# المبحث الرابع

# دراسة في المواقف السياسية للنخب العشائرية قبل ثورة العشرين وبعدها.

تمتع العراق بأهمية استراتيجية واقتصادية جعلت منه محطَّ أنظار بريطانيا, بعد أن كان تابعاً للدولة العثمانية ويدار من قبل ولاة معينين من قبل السلاطين العثمانيين, وكانت حركة الجهاد مقدمة لأحداث عديدة جراء الاحتلال البريطاني للعراق وقيام ثورة العشرين التي كانت شرارتها الأولى من السماوة.

ومهما يكن من الأمر فإن أبناء السماوة ونخبها قاتلوا إلى جانب العثمانيين, بسبب رفضهم للاحتلال البريطاني بأي صيغة, لاسيما من عدو كافر, وكذلك إفتاء علماء الدين بوجوب نصرة المسلم على غير المسلم, والدليل على ذلك تقدمهم لجموع المجاهدين من أبناء العشائر[1].

## أولاً: موقف النخب العشائرية السماوية من الجهاد ضد البريطانيين1916 -1917.

عند دراسة النخب العشائرية في السماوة والرميثة وخضر الدراجي, نجد أن هذه النخب كان بروزهم على الساحة السياسية العشائرية من خلال ترأسهم لعشائر أو فروع معروفة على صعيد السماوة, إذ امتلكت تلك النخب لصفات عشائرية عديدة, منها مبدأ الوراثة المقرونة بالكفاءة في ترأس العشيرة, أو مبدأ الشجاعة والكرم, أو امتلاك العقل الراجح الذي من خلاله تدار أمور وشؤون العشيرة, ومن ثم بروزهم بوصفهم نخب عشائرية سماوية.

عندما تلقى علماء الدين في النجف الأشرف دعوة العثمانيين وعلماء السنة للمشاركة في مواجهة القوات البريطانية المحتلة, أعلنوا الجهاد المقدس, ولهذا عقدت اجتماعات بين رجال الدين وشيوخ العشائر, وكان ممن مثل السماوة من النخب العشائرية شيخ عموم بنو حجيم الشيخ معجون حمادي آل مذكور, فضلاً عن شيخ عشيرة آل زياد بريد آل جحيل, و شيخا عشيرة الظوالم, غثيث الحرجان وشعلان أبو الجون, وكان موقف النخب العشائرية في السماوة من الجهاد ضد البريطانيين هو بسبب الواجب الديني الذي فرضته المرجعية الدينية عليهم, وكذلك هو رفض لأي احتلال جديد للعراق, وبعد عودة شيوخ بني حجيم إلى السماوة, تم تشكيل لجنة إسعاف المجاهدين, للاستعداد اللازم للجهاد والتهيؤ لاستقبال المجاهدين القادمين من المناطق الأخرى, وتحولت المدينة إلى مركز تحشد وإمداد لأفواج المجاهدين التي أعدت لذلك, كما ان المدينة أصبحت نقطة اتصال واستراحة للقطعات العثمانية المتوجهة إلى البصرة[2].

---

(1) فريق مزهر الفرعون, المصدر السابق, ص 36 .

(2) تكونت اللجنة من: إبراهيم آل عبيد وإخوانه وأولاده, فضلاً عن السيد عبد الله الحصيني, والسيد علي البهبهاني, والسيد عباس الإمامي وأبنائه, وكذلك مدير بلدية السماوة آنذاك حسن الإمامي, وأعضاء المجلس البلدي للمدينة, وواجبات هذه اللجنة جمع التبرعات وإعداد الطعام للمجاهدين المارين بالمدينة, واستمرت بممارسة أعمالها لمدة ثلاثة شهور, انتهى عملها مع هزيمة معركة الشعيبة؛ للمزيد عن أعمال اللجنة ينظر: متعب خلف جابر الريشاوي, السماوة في ظل الاحتلال البريطاني 1914 – 1920, ص 124.

أرسلت برقية إلى السيد كاظم اليزدي[1] من قبل الشيخ عبد الرضا الشيخ مهدي[2] في منتصف كانون الأول 1914 تضمنت عدم موافقة الإدارة العثمانية في السماوة على بيع المجاهدين قسم من ذخائرهم التي جلبوها معهم لتغطية تكاليف سفرهم, لاسيما أن المجاهدين عاجزون عن تغطية نفقات سفرهم, فما كان من السيد اليزدي إلا توجيه برقية إلى متصرف لواء المنتفق محمد حمزة, يطالبه بالسماح للمجاهدين ببيع بعض ذخائرهم في السماوة, التي كانت تتوسط الطريق بين بغداد والبصرة, وهو دليل واضح لما كان يعانيه المجاهدون في سفرهم, وقد استجاب متصرف لواء المنتفق لبرقية السيد اليزدي[3].

وحين انتصر البريطانيون على الجيش العثماني والمجاهدين في البصرة, ومن ثم انسحاب المجاهدين إلى ديارهم, وتقدم البريطانيين لاحتلال المدن العراقية, وعندما تم احتلال الناصرية[4], بقيت المقاومة مستمرة يقود لواءها عجمي باشا, الذي أنشأ معسكره في منطقة بين السماوة والخضر تسمى الرمله, ومنها حاول أستقطاب القبائل وحشدها للوقوف بوجه البريطانيين, قبل دخولهم للسماوة, وفعلا تم له ذلك, عندما

(1) محمد كاظم عبد العظيم اليزدي: ولد في قرية يزد عام 1831, من عائلة فلاحية, وهناك تلقى مبادئ القراءة والكتابة في الكتاتيب, وانتقل إلى مدينة مشهد المقدسة وأكمل تحصيله العلمي في حوزتها, ثم انتقل إلى أصفهان ودرس على يد العديد من العلماء لينال درجة الاجتهاد, وانتقل إلى مدينة النجف الأشرف ليدرس فيها على يد العديد من العلماء عام 1871, وأصبح فقيه الشيعة ومرجعها الأعلى, له موقف رافض لحركة الجهاد, على الرغم من تأييد أكثر العلماء لها, له مؤلفات عديدة, منها الموسوعة الفقهية, العروة الوثقى, توفي في محلة الحويش في النجف الأشرف عام 1919؛ للمزيد ينظر: كامل سلمان الجبوري, السيد محمد كاظم اليزدي سيرته وأضواء على مرجعيته ومواقفه ووثائقه السياسية, ذوي القربى, قم, 2006؛ محمد حرز الدين, المصدر السابق, ص ص 326 – 329.

(2) عبد الرضا بن مهدي بن راضي بن محمد بن محسن بن خضر الجناحي: ولد في النجف الأشرف عام 1881, وينتسب إلى أسرة معروفة بالعلم والاجتهاد, فجده الشيخ راضي من فقهاء العراق, فلا عجب أنه يرث العلم منهم, أكمل دراسته الدينية في النجف الأشرف, وكان الشيخ ملما بالسياسة ولديه الكثير من المؤلفات, وقد أرسل برقية للمرجع اليزدي عندما كان مع المجاهدين في السماوة لما شاهده من معاناتهم لتوفير تكاليف السفر, وقد تولى قيادة جبهة لواء المنتفق في حركة الجهاد, توفي في النجف الأشرف عام 1936؛ للمزيد ينظر: محمد حرز, المصدر السابق, ص ص 55 – 56؛ محسن الأمين العاملي, المصدر السابق, ص 12.

(3) لمعرفة المزيد من تفاصيل البرقية ينظر: صلاح عبد الرزاق, المرجعية والاحتلال الأجنبي: دراسة في فتاوي السيد كاظم اليزدي ضد الغزو البريطاني 1914, منتدى المعارف, بيروت, 2010, ص ص 114 – 117.

(4) عندما احتلت الناصرية من القوات البريطانية؛ هجم بعض الأهالي على مقر القائمقام عبد العزيز القصاب آنذاك, وعلى قائد القوة التركية ونهبوا أموال الحكومة, مما أدى إلى انسحاب القائمقام مع القائد العثماني إلى الرميثة, فأستقبلهم زعماء عشيرة آل بو حسان, وجندوا لهم مائة مسلح ورجعوا معهم إلى السماوة, وبعد قتال استمر ثلاثة أيام قتل فيها ثلاثة من أهل السماوة, استطاع القائمقام العودة إلى مقره؛ للمزيد ينظر: مصطفى محمود العمري, المصدر السابق, ص 73.

هزم القوات البريطانية الزاحفة عن طريق البر باتجاه السماوة في الخامس عشر من تموز1916 في منطقة العين, وكذلك تم انهزام القوات البريطانية القادمة عن طريق السفن أيضا, ولم تستطع القوات البريطانية التقدم, إلا بمساعدة الطائرات التي ضربت العشائر في منطقة الرمله[1].

رفض السيد طفار تحصين السماوة وحفر خندق حولها لصد البريطانيين, ليس ترحيباً بالبريطانيين بل ضد العثمانيين, نتيجة للضغائن القديمة ضد العثمانيين وسوء تصرف الجيش العثماني المنسحب من المعركة, ووصلت القوات البريطانية إلى ناحية الخضر بعد ستة أيام, وارتكبت مذبحة الداير في منطقة العين القريبة من ناحية الخضر( جنوب الخضر بمسافة كيلومتر واحد على ضفة الفرات اليمنى, وسميت بالداير لانحناء نهر الفرات وتغيير اتجاهه عند القرية), بعد أن قاوم أهل المنطقة القوات البريطانية, كانت نتيجتها قيام القوات البريطانية بقتل جميع أفراد القرية, سواء أطفال أو نساء أو رجال, ولم ينج منهم إلا القليل, إذ قدر عدد الضحايا بستين شخصاً, وقامت القوات البريطانية بالانسحاب إلى الناصرية بعد فشلها باحتلال السماوة, وحاولت دخول السماوة في السابع والعشرين من الشهر نفسه, إلا أنها فشلت فعادت إلى الناصرية وتوقفت محاولاتها عام 1916[2].

احتلت السماوة من قبل القوات البريطانية في السادس عشر من كانون الأول 1917, وألحقت إدارياً بولاية بغداد بعد يومين[3], وتمكنوا من الوصول إلى السماوة بالقطارات والسفن, وكانت المقاومة عنيفة من عشائر السماوة ونخبهم, لاسيما الشيخ عزارة آل معجون[4], والشيخ رباط السلمان, مما أثار ذلك

---

(1) حميد حمد السعدون, أمارة المنتفق واثرها في تاريخ العراق والمنطقة الإقليمية 1546- 1918, دار وائل, عمان, 1999, ص 255.

(2) متعب خلف الريشاوي, السماوة في ظل الاحتلال البريطاني 1914- 1920, ص ص 125 – 126.

(3) أمنة سعدون البوناشي, المصدر السابق, ص 44.

(4) عزارة بن معجون بن حمادي بن مذكور: ولد في السوير شمال شرق السماوة عام 1895, يقرأ ويكتب, وأبرز المشاركين في ثورة العشرين, كان ضمن الوفد المفاوض مع البريطانيين لوقف القتال عام 1920, ذكر في أحد التقارير البريطانية ان لديه نفوذ قوي, وكلمة مسموعة من جميع أفراد عشيرته, تمتع بالذكاء والقدرة على حل المشاكل العشائرية المعقدة, تتمتع باحترام واسع من العشائر مما جعله محكما في النزاعات بينهم و فريضة في منطقة الفرات الأوسط لتمتعه بالأمور الفقهية, تسلم الزعامة بعد وفاة أبيه معجون عام 1920, وتميز الشيخ بطوله الفارع وأناقة ملبسه, وأنه هادئ ويتمتع براحة بال, توفي عام 1958؛ للمزيد ينظر: حنان صاحب عبد الخفاجي, المصدر السابق, ص ص 30 – 31؛ حمود حمادي الساعدي, دراسات عن عشائر العراق, ص 170؛ علي صالح الكعبي, نواب لواء الديوانية في العهد الملكي, ص ص 171 – 175.

غضب القوات البريطانية فأرسلت طائراتها لتدمير بيوتهم ومضايفهم ومزارعهم[1].

مهما يكن فإن السماوة انقسمت على قسمين متعارضين: الأول اتخذ موقف المساير للبريطانيين, لضمان مصالحهم الاقتصادية, ومنهم بعض أفخاذ عشائر الظفير, والموقف الثاني كان ملتزماً بالبقاء إلى جانب العثمانيين, خشية من قوة المحتل الجديد, ومما زاد في صعوبة الأمر, انقسام عشائر بني حجيم في شمال وجنوب السماوة إلى فروع صغيرة, لا تقبل بمشيخة أحد وتتحدى السلطات البريطانية, ومن خلال الاجراءات المتبعة لدى السلطات البريطانية إرسالت حاكم عسكري للسماوة هو المقدم كولد سميث (cold smith)[2], دون أن تصحبه قوة عسكرية, إذ عرضت حياته للخطر, من خلال محاولة اغتياله, مما جعلها ترد على هذه المحاولة بقصف القلاع والقرى المعارضة للاحتلال[3].

أدرك البريطانيون أهمية العشائر وخطرها عليهم عند وصولهم للسماوة, فقاموا بمد سكة حديد بين السماوة والناصرية, وحاولوا كسب الشيوخ وإغرائهم بالأموال للحد من خطورة عشائرهم[4], وفي وثيقة بريطانية أشارت " **ان المصلحة تقضي تقديم إعانات مختلفة, فكان كل شيخ تقريبا في السماوة والرميثة, يتلقى مخصصات شهرية** "[5] لعدد من الشيوخ, تحت عنوان مساعدات مالية, وكانت رواتبهم الشهرية مماثلة لرواتب مدراء النواحي, وهو أسلوب اتبعه المحتل لكسب ود عشائر الفرات الأوسط, بتأييد وجودها في السماوة وشمالها, الذي أعانها في الاحتلال, واتباع سياسة تركهم وشأنهم مستقلين, ينعمون بمدة حكم ذاتي, معفيين من الضرائب والواردات الحكومية, وهي افضل طريقة وجدتها بريطانيا

---

(1) البيت الثقافي في السماوة, موسوعة التراث, مخطوطة محفوظة في المكتبة, 2013, الورقة 15.

(2) كولد سميث (cold smith): عين المقدم كولد سميث معاون سياسي في الحلة والمسيب في الأول من نيسان 1917, وعين فيما بعد حاكماً عسكريا للسماوة عند احتلالها في تشرين الثاني, وبقي فيها حتى الرابع من نيسان 1918, إذ تم نقله لإدارة خانقين؛ للمزيد ينظر: مؤيد الونداوي, المصدر السابق, ص 322؛ المس بيل, فصول من تاريخ العراق القريب, ص 112؛ حيدر طالب حسين الهاشمي وأخرون, المصدر السابق, ص, ص 97, 103.

(3) المؤيدون إلى بريطانيا هم الذين أرادوا تثبيت حقوق الفلاح المكتسب بحق القدم, والذين ينحنون إلى الأموال التي تدفعها لهم سلطات الاحتلال, فضلاً عن انهم لم يشتركوا بحركة الجهاد, لاسيما وان العشائر المعادية للاحتلال تلاقي قتال عنيف, وفرض غرامات مالية عليهم, أما المعادون للاحتلال فهي العشائر المرتبطة بالحوزة العلمية والتي شاركت بحركة الجهاد؛ للمزيد عن موقف العشائر ينظر: عمار يوسف العكيدي, المصدر السابق, ص ص 98- 100.

(4) حسن علي عبد الله السماك, عشائر منطقة الفرات الأوسط 1924– 1941. دراسة سياسية, دار الفرات, الحلة, 2014, ص 92.

(5) نقلاً عن: عمار يوسف العكيدي, المصدر السابق, ص 159.

Co626/2“AdministrationReportofDiwaniayDivisionFor1919”P.1.

في السيطرة على العشائر, وبذلك تحسنت الحالة الاقتصادية لشيوخ العشائر[1].

## ثانياً: النخب العشائرية السماوية و حصار النجف[2].

لم تشترك النخب العشائرية في رفع الحيف عن أهالي النجف, وعلى الرغم من ذلك لم يتخلف زعماء الرميثة عن الاشتراك عام 1918 في الحركة الوطنية, وكان السيد علوان الياسري[3] حلقة الاتصال بين شيوخ وأهالي الرميثة ورجال الحركة الوطنية, وكان من الظوالم الشيخان غثيث الحرجان و شعلان أبو الجون, و من آل بو حسان الشيخ ناصر آل حسين, من اشد رجال الرميثة تمسكا بالمبادئ الوطنية وحضور المؤتمرات والاجتماعات التي تهدف إلى رفض الوصايا البريطانية[4].

لم تكن النجف وحدها محور القتال الرئيسي للقوات البريطانية, ففي أواخر أيار عام 1918 قذف الضباط البريطانيون الطين في شوارع الرميثة, ورفض البو جريب (آل بو جياش), السماح بتخمين الحاصلات الزراعية لجباية الواردات, ومن ثم قصفت قرى في الرميثة, من قبل المحتل[5].

---

(1) فلاح محمود خضر البياتي و عبد الكريم حسين عبد, سياسة الاحتلال البريطاني للعراق في منطقة الفرات الأوسط 1917– 1920م, مجلة كلية التربية الأساسية – جامعة بابل, العدد 6, 2012, ص 428.

(2) أجهزت جماعة نجم البقال في التاسع عشر من آذار 1918 على قتل الكابتن مارشال مع طبيب ايرلندي, مما أدى إلى فرض الحصار على النجف, وكان هناك ثلاث شروط لفك الحصار هي: تسليم القتلة, وغرامة مالية كبيرة, وتسليم مائة شخص من المحلات الثائرة كأسرى حرب للمزيد ينظر: عبد الرزاق الحسني, ثورة النجف بعد مقتل حاكمها مارشال, مطبعة العرفان, صيدا, 1972, ص ص 14 – 15؛ عبد العظيم عباس نصار, ثورة العشرين في العراق عوامل الانطلاق ومظاهر السخط الجماهيري, المجلة العلمية الأكاديمية العراقية, بغداد, العدد 23, 2013, ص 99؛ جريدة العرب, بغداد, العدد 84, 9 نيسان 1918, ص 1.

(3) علوان الياسري: ولد في منطقة أم رغلة في المشخاب عام 1869, وبدأ تعلمه في الكتاتيب, أصبح ممثلا عن الشامية في مجلس الولايات العثماني, شارك في حركة الجهاد وثورة العشرين, كان من ضمن الوفد الذي التقى الشريف حسين في الحجاز لإخذ رايه بشان تعيين احد أنجاله ملكا على العراق, و توثقت علاقته بالملك فيصل الأول, أصبح مستشاره للشؤون العشائرية, وأصبح عضواً في المجلس التأسيسي عام 1924, تولى عدة مناصب, واختير رئيس لمجلس الأمة لحكومة الدفاع الوطني المؤقتة للانعقاد أبان حركة 1941, على اثرها اعتقل, توفي في المشخاب عام 1951؛ للمزيد ينظر: حميد أحمد حمدان و عكاب يوسف الركابي, السيد علوان الياسري الزعامة العشائرية والعمل الوطني . دراسة في سيرته ومواقفه الوطنية في تاريخ العراق المعاصر1875 – 1951, شركة العارف, بيروت, 2013؛ عكاب يوسف الركابي, علوان الياسري ودوره السياسي في تاريخ العراق المعاصر حتى العام 1951. دراسة تاريخية, مجلة آداب البصرة, كلية الآداب - جامعة البصرة, العدد 50, 2009, ص51.

(4) محمد علي عيسى آل كمال الدين, المصدر السابق, ص ص 118- 119.

(5) محسن جبار العارضي, المصدر السابق, ص ص 124 – 125.

دعي إلى مقر القائد العام البريطاني في بغداد في التاسع عشر من أيلول 1918عدد كبير من الشيوخ من مختلف مدن العراق, وقام الحاكم السياسي بتقديم الشيوخ إلى القائد العام وكان وفد شيوخ السماوة: من بني زريج عبد العباس آل فرهود, من آل بو جياش عجة آل دلي, من آل بو حسان بارد الجاهل, وناصر آل حسين , وكان من ضمن الموجودين خلال الحفلة قناصل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية[1].

تم تعيين ديلي ( Daily )[2], حاكماً عسكرياً جديداً للديوانية, وتم استدعاء شيوخ السماوة والرميثة لمقابلته, وعند مقابلته مارس الضغط عليهم لتسليم سلاحهم وتقديم الطاعة للبريطانيين, وأثناء عودتهم وقفوا أمام ضريح الحمزة أقسموا اليمين بمقاومة الاحتلال البريطاني, وكانت محاولات الإدارة البريطانية الضغط على عشائر السماوة لخدمة سلطات الاحتلال[3].

## ثالثاً: ثورة العشرين.

### 1- المقدمات

كان الوضع في العراق عام 1920 يزداد سوءاً, بسيطرة القوات البريطانية على البلاد, وينذر بقرب وقوع ثورة في البلاد, لاسيما أن المرجع الديني محمد تقي الشيرازي وجه العديد من الرسائل إلى عدد من الشخصيات والوجهاء و رؤوساء العشائر, ومن مذاهب دينية مختلفة في العراق, وكذلك رسائل محمد علي هبة الدين الشهرستاني[4], إلى رؤوساء العشائر وزعماء المدن العراقية, للتهيؤ للثورة[5].

---

(1) المس بيل, العراق في رسائل المس بيل, ص ص 97 – 99.

(2) ديلي ( Daily): الحاكم السياسي العسكري للديوانية, الذي عين عام 1918, ومارس أسلوب التهديد والوعيد مع شيوخ عشائر الفرات الأوسط , وأوعز إلى قواته باستخدامهم سياسة القسوة تجاه العشائر المعارضة للسلطات البريطانية, وقد امر بإلقاء القبض على الشيخ شعلان, الذي أدى إلى قيام ثورة العشرين؛ للمزيد ينظر: عبد الله الفياض, الثورة العراقية الكبرى سنة 1920, مطبعة الإرشاد, بغداد, 1963, ص, ص 227 , 263.

(3) عمار يوسف العكيدي, المصدر السابق, ص, ص 168, 194.

(4) محمد علي هبة الدين الشهرستاني: ولد في سامراء عام 1884, يرجع نسبه إلى الإمام زيد بن علي السجاد (عليه السلام), وانتقل إلى كربلاء, وبعدها إلى النجف الأشرف حوالي عام 1903 ليكمل تعليمه الديني فيها, دخل معترك الحياة السياسية عام 1906, وهو مفكر ومصلح إسلامي, وأصبح وزير للمعارف (1921- 1922), أصبح عضوا في مجلس النواب عام 1934, توفي بعد ان فقد بصره لمدة طويلة ودفن في مدينة الكاظمية عام 1967؛ للمزيد ينظر: محمد باقر أحمد البهادلي, السيد هبة الدين الشهرستاني. أثاره الفكرية ومواقفه السياسية, مؤسسة الفكر الإسلامي, بيروت , 2002؛ هبة الدين الحسيني الشهرستاني, معركة الشعيبة 1914- 1915. أسرار الخيبة من فتح الشعيبة, دراسة وتحقيق علاء الرهيمي و إسماعيل طه الجابري, ط2, مؤسسة السيد هبة الدين الشهرستاني, بغداد, 2015, ص 15.

(5) وسن صاحب عيدان الجبوري, المصدر السابق, ص ص 141-142.

وجاء في مضابط زعماء عشائر السماوة والرميثة المؤيدة حول ترشيح الأمير عبد الله بن الحسين[1], بأنهم يرحبون بمقدم الأمير, للجلوس على عرش العراق, وكانت موقعة من الأعاجيب عبد العباس أبو خشة وحسين الصندوح, من الظوالم غثيث آل حرجان وشعلان أبو الجون وساجت آل ثويني و سلطان الشبانة, من آل بو حسان ناصر آل حسين وعلي العبد الله, من بني زريج عبد العباس آل فرهود, وكانت الاجتماعات تتوالى بين رؤوساء العشائر ورجال الدين[2].

أصبحت الأحداث تأخذ طابعاً تصاعدياً, ففي السادس عشر من نيسان عقد الزعيم العشائري علوان الياسري اجتماعاً في منزله الكائن في النجف الأشرف, طارحاً فكرة الثورة المسلحة ضد البريطانيين, وقد لاقت الفكرة التأييد من بعضهم فيما عارضها بعضهم الآخر[3], وتوالت الاجتماعات في النجف الأشرف وكربلاء, وبروز حركة التوكيلات والمضابط التي أكدت على ضرورة الاستقلال, وقيام حكم ملكي مقيد بدستور ومجلس تشريعي, مما شجعت هذه الحركة بعدد من شيوخ العشائر للاتصال بالمرجع محمد تقي الشيرازي, كان من بينهم زعيما قبيلة الظوالم غثيث الحرجان وشعلان أبو الجون بواسطة الشيخ رحوم الظالمي, اللذين أصبحا حلقتي الوصل بينه وبين شيوخ عشائر الرميثة[4].

استجاب رؤوساء عشائر قضاء السماوة, ولاسيما عشائر الرميثة لدعوى كتاب الشيرازي ومضامينه, وأكدوا على إرسال من يمثلهم للاجتماع من علماء الدين و رؤوساء العشائر في النجف الأشرف, وكانت مضبطة زعماء الرميثة يوكلون بها ممثلي النجف والشامية للإنابة عنهم أمام الحكومة البريطانية, وهذا ما حفز مندوبي النجف لتحديد يوم الرابع عشر من حزيران موعداً للاجتماع مع الميجر نوربري (Norbary)[5] حاكم لواء الشامية والنجف, وتوالت الاجتماعات بين زعماء العشائر في منطقة الشامية

---

(1) الأمير عبد الله بن الحسين بن علي الهاشمي: ولد في مكة المكرمة عام 1882, وهو من جهة الأبوين من أشراف مكة, سافر عام 1891 إلى الاستانة للدراسة هناك, شارك مع والده في الثورة العربية الكبرى التي قادها والده ضد الدولة العثمانية عام 1916, و قام بتأسيس أمارة شرق الأردن عام 1921, وأصبح ملك الأردن (1946-1951) لحين اغتياله في المسجد الأقصى في القدس, لإدائه صلاة الجمعة في العشرين من تموز 1951؛ للمزيد ينظر: عبد الله بن الحسين, مذكراتي, الأهلية, عمان, 1989.

(2) فريق مزهر آل فرعون, المصدر السابق, ص ص 189 – 190.

(3) علي الوردي, لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث, ج5 , ص 125.

(4) فريق مزهر آل فرعون, المصدر السابق, ص ص 105 – 107.

(5) نوربري (Norbary): الحاكم السياسي البريطاني على الكوفة, الذي عقد اجتماعات واسعة مع شيوخ آل فتلة قبل مهاجمتهم له, دخل في مفاوضات مع الشيوخ لفك الحصار عن حامية أبي صخير, يرجع له الفضل في إدخال أرزاق كافية للكوفة والصمود أمام حصار الثوار للمدينة في العشرين من تموز 1920, وبعد يومين قتل الكابتن مان أثناء الدفاع عن

والنجف, وأرسلوا رسائل إلى رؤوساء عشائر بني حجيم, أكدوا على توحيد الصفوف والجهود لمواجهة البريطانيين, وكان في مقدمة من فاتحوا الشيخ غثيث الحرجان, والشيخ شعلان أبو الجون, وكان من ضمن مضامين الرسائل شرح موقف أهالي الشامية وتنظيم جبهاتهم والقضاء على الخلافات[1].

شارك أبو الجون في اجتماعات مؤتمر كربلاء السري في آيار1920, برئاسة الشيرازي, وعند عودته للرميثة أبلغ شيوخ بني حجيم بمقررات المؤتمر, وكان القسم على المطالبة بمقاومة البريطانيين بوصفهم كفرة واعتماد القوة ضد بريطانيا[2].

## 2- اندلاع الثورة

مهما يكن من أحداث, فإن العديد من العشائر لجأت إلى حمل السلاح قبل الثلاثين من حزيران[3], لمواجهة القوات البريطانية, وكانت هناك أحداث دامية في العديد من المدن والمناطق بما فيها بغداد والنجف والحلة, وعقد اجتماع في المشخاب قبل ذلك بيومين, بحضور عدد من شيوخ الفرات الأوسط , تقرر فيه أن يكون موعد الثورة في الثالث من تموز[4], ولكن بسبب اعتقال الشيخ شعلان أبو الجون يوم التاسع والعشرين من حزيران, ومحاولة نقله إلى الديوانية في اليوم التالي, عجل إعلان الثورة في الثلاثين من حزيران, لتنطلق الثورة من الرميثة, التي قدحت شرارتها بهجوم عدد من أفراد عشيرة الظوالم على مقر الحاكم البريطاني في الرميثة, وقيامهم بإطلاق سراح الشيخ, وهو إيذان بإعلان المواجهة ضد الوجود البريطاني في عموم البلاد[5].

---

= الكوفة بجانب نوربري؛ للمزيد ينظر: عبد الله الفياض, المصدر السابق, ص 273؛ أرنولد ويلسن, الثورة العراقية, ترجمة وتعليق جعفر الخياط , مطبعة دار الكتب, بيروت, 1971, ص ص 133 – 136.

(1) كامل سلمان الجبوري, وثائق الثورة العراقية الكبرى ومقدمتها ونتائجها 1914 – 1923, ج3, دار المؤرخ العربي, بيروت, 2009, ص, ص 118, 122, 180.

(2) حنان صاحب عبد الخفاجي, المصدر السابق , 26؛ عبد الله الفياض, المصدر السابق, ص 263.

(3) رفعت عشيرة الظوالم راية الحرب على البريطانيين في الخامس والعشرين من حزيران؛ للمزيد ينظر: حسين كامل جابر الشاهر, ثورة العشرين ثورة العراق الكبرى, في: نخبة من الباحثين, ثورة العشرين ثورة العراق التحررية الكبرى, تقديم إبراهيم سلمان الميالي, أعداد ومراجعة غانم نجيب عباس, دار السلام, النجف الأشرف, 2014, ص 256.

(4) وسن صاحب عيدان الجبوري, المصدر السابق, ص 158, كمال مظهر أحمد, صفحات من تاريخ العراق المعاصر. دراسات تحليلية, مكتبة البدليسي, بغداد, 1987, ص53 .

(5) أدت العملية في اليوم التالي إلى قيام عشيرة الظوالم والعشائر المحيطة بها لتوسيع نطاق هجماتهم على سكة الحديد المارة بمنطقة السماوة والرميثة والخضر, وحاولت القوات البريطانية فك الحصار عن الحامية البريطانية الموجودة هناك, ولكن العشائر صدت الهجوم وقطعت السكة الحديدية شمال وجنوب الرميثة, فعزلت الحامية البريطانية بصورة تامة, وانسحبت القوات البريطانية إلى الديوانية بسبب ضغط العشائر المتزايد, وقيام الثوار بالاستيلاء على ست قطارات مسلحة

## 3- أهم المعارك

سنتناول تلك المعارك حسب تسلسلها التاريخي.

### أ- معركة العارضيات الأولى

انطلق قطار محمل بالجنود البريطانيين في مساء السادس من تموز, وبإسناد من الطائرات, لفك الحصار عن القوات البريطانية في الرميثة, إذ وصلت القوة البريطانية إلى العارضيات باتجاه الرميثة, وواجهتها قوة كبيرة من العشائر قدرت بحوالي ثلاثة آلاف وخمسمائة مقاتل, كانوا مختبئين في الجداول الجافة ليعترضوا الطريق في منطقة العارضيات, وحدثت المعركة في اليوم التالي, ولولا هبوب عاصفة ترابية لكانت خسائر القوات البريطانية كبيرة, التي استغلت العاصفة للانسحاب نحو الشمال[1], كان لعشيرة بني عارض دور كبير في هذه المعركة, وكان من أبرز من شارك فيها, الشيخ سوادي آل حسون, الذي قام بالاحتماء مع أفراد قبيلته في أنهار بني عارض السبعة, التي تقع شمال الرميثة, وعليها سميت بمعركة العارضيات, وأخذت العشائر تطارد القوات البريطانية, التي انسحبت نحو الحمزة, واحتمت هناك, واشتبكت العشائر بزعامة شعلان أبو الجون بالقوات المتقدمة البريطانية في الثامن عشر من تموز, وبعد قتال تم احتلال الرميثة في العشرين من الشهر نفسه, ولكن المقاومة العشائرية كانت قوية, فتم إخلاء المدينة في اليوم التالي من قبل القوات البريطانية[2].

### ب- معركة المحطة

تمركزت سرية بريطانية في محطة قطار السماوة في الثامن من تموز, إذ كان ثوار السماوة قد فرضوا الحصار على المحطة والسرية, فتحصن الجنود بعربات القطار المدرع المتوقف في المحطة, وعندما طال الحصار ولم تستسلم السرية, صدرت الأوامر من قادة الثوار باقتحام العربات المدرعة والقضاء على السرية, وعلى الرغم من الخسائر التي لحقت بالثوار إلا أنهم انتصروا على السرية[3].

---

= وإخراجها من عن سكة الحديد بين السماوة والديوانية؛ للمزيد ينظر: محمد علي عيسى كمال الدين, المصدر السابق, ص 121؛ أرنولد ويلسن, المصدر السابق, ص ص 101 -103.

(1) محسن جبار العارضي, 90 عاماً على ثورة العراق التحررية الوطنية في 30/حزيران/1920م, دراسة تاريخية تبحث في بواعث الثورة وأسبابها مقدماتها أحداثها. عوامل انحسارها ونتائجها, مراجعة وتقديم, حميد مجيد هدو, مكتب المصادر, بغداد, 2010, ص 185.

(2) فارس محمود فرج حسين الجبوري, وقائع ثورة العشرين في ضوء مواد صحيفة العراق . دراسة تاريخية, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية – جامعة تكريت, 2002, ص 69؛ محسن جبار العارضي, 90 عاماً على ثورة العراق التحررية الوطنية, ص - ص 185- 186.

(3) متعب خلف الريشاوي, السماوة في ظل الاحتلال البريطاني 1914 – 1920, ص 131.

## ت- معركة العارضيات الثانية

وصل إلى منطقة العارضيات في التاسع عشر من الشهر نفسه, قطار محمل بالمؤن والعتاد والمواد الطبية في طريقه باتجاه الرميثة , فكانت جموع المحاربين والبالغ عددهم خمسة آلاف وسبعمائة محارب, وهم من بني عارض وبني زريج وآل بو حسان و الظوالم والأعاجيب, مما جعل القوات البريطانية في ذهول لما شاهدوه, فكانت المعركة التي بدأت ظهراً بتبادل النيران من الطرفين, واستمر القتال بين الطرفين إلى الليل, ولكن في اليوم التالي اضطرت العشائر للانسحاب, لنفاذ العتاد وكثرة القتلى والجرحى, فكان دخول الرتل إلى الرميثة في اليوم نفسه, وغادرها بعد ثلاثة أيام, ولم تنجح غارات العشائر على الرتل في الطريق[1].

كانت خسائر الطرفين كبيرة, إذ كان لعشيرة الأعاجيب دور كبير بقيادة الشيخ حسين آل صندوح, وسقط منهم خمسة وخمسون قتيلاً, وظلت عشائر الرميثة تقاتل البريطانيين وحدها لمدة أسبوعين دون مساعدة أي عشيرة أخرى لها[2].

## ث- معركة البواخر

فرض الحصار على القوات البريطانية في السماوة, وحاولت باقي القطعات البريطانية نجدة قواتها المحاصرة, وإنقاض قواتهم, فأرسلت حملة نهرية من خمس بواخر لنجدة وإمداد القوات المحاصرة البريطانية, ثلاث بواخر حربية, وباخرتين عاديتين, تحملان المؤن والإمدادات, ولكن ناحية الخضر كانت قد استعدت إلى التصدي للبواخر, وحدثت مقاومة قوية بين رجال العشائر والقوات البريطانية على البواخر في السادس من آب, مما أدى إلى غرق إحدى البواخر, وانسحاب البواخر الباقية, وأثناء الانسحاب أصيبت باخرة ثانية وغرقت[3], وتم استيلاء الثوار بقيادة شيخ الجوابر محمد آل عجيرب على مراكز الحكومة في الخضر, وقتل من فيها من الجنود البريطانيين[4].

## ح- معركة القطار المدرع

تحرك قطار مدرع من السماوة في الثاني من أيلول, لإخلاء القوات البريطانية, ولكنه بعد ابتعاده عن

---

(1) علي الوردي, لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث, ج5, ص 231؛ محسن جبار العارضي , 90 عاماً على ثورة العراق التحررية الوطنية, ص ص 187-188.

(2) أحمد الفرطوسي, المصدر السابق, ص 4.

(3) عبد الله الفياض, المصدر السابق, ص 311؛ متعب خلف الريشاوي, السماوة في ظل الاحتلال البريطاني 1914 – 1920, ص ص 131 – 132.

(4) عبد الله الفياض, المصدر السابق, ص 310.

المحطة بمسافة كيلومتر واحد تعطلت ماكنته, فتوقف في الحال, ونزل قائدا القطار لمعرفة العطل ولكنهما قتلا من قبل الثوار, ثم هاجم الثوار الحامية الموجودة فيه لمدة ثلاثة أيام, استولى بعدها الثوار عليه[1].

### خ- معركة السوير

لم تنته الثورة كما ظنت القوات المحتلة, بل كانت عشائر بني حجيم صامدة في مواقعها, وكانت مصممة على عرقلة زحف القوات البريطانية نحو الرميثة, إذ بقيت القوات البريطانية محاصرة في السماوة, وحاولت كسر الحصار بهجومها في الحادي والعشرين من تشرين الثاني على عشيرة آل بو جياش الساكنة بين السماوة وجسر السوير, والتحقت بالمعركة عشيرة الظوالم, وآل زياد وآل بو حسان وبنو زريج, ليستمر الاشتباك حتى المساء, لتعود القوات البريطانية مهزومة إلى السماوة, وحاولت القوات البريطانية بعد أربعة أيام الصلح بين الطرفين, عن طريق السيد محمد محمود الشرع[2], واتفق الجانبان على شروط الصلح, ورجعت كل عشيرة إلى مكانها, إلا أن أبو الجون خشي الغدر من البريطانيين, ولهذا تم اختيار بريس آل جياد[3], الذي اختار سبعين رجلاً, قاموا بالاحتماء بنهر جاف بالقرب من جسر جديد من أجل الصلح , إلا أن الشروط كانت صعبة التحقيق, عندما طلب كونتغهام (Contingham)[4] من ممثلي الثوار عند الاجتماع معهم شرط تسليم الفين وأربعمائة بندقية[5] عن كل

---

(1) عبد الرزاق الحسني, الثورة العراقية الكبرى, ط3, مؤسسة المحبين, قم , 1973, ص ص 262-263.

(2) محمد محمود الشرع: ولد في الرميثة عام 1886, ويعد أحد أبرز النخب العشائرية في الرميثة, لامتلاكه لمنزلة كبيرة في عموم القضاء, تم استدعاه من قبل الكونيل كونتغهام للتوسط مع الثوار من أجل الصلح, توفي عام 1968؛ للمزيد ينظر: فريق المزهر آل فرعون, المصدر السابق, ص 482؛ عبد المنعم صالح محمد الشرع, وجه اجتماعي, مقابلة شخصية للباحث, الرميثة, 2021/4/8.

(3) بريس آل جياد: من فخذ آل بو حسين من الظوالم, قائد معركة السوير مع سبعين شخصاً من أفراد عشيرته, التي كبدت القوات البريطانية خسائر كبيرة, الذين اعترفوا ببطولته, ولما زار الجنرال هالدين الرميثة بعد تنصيب الملك فيصل, أرسل على بريس وتكلم معه معترفاً بشجاعته, وأراد ان يكرمه لكن بريس رفض المال والهدايا وهو لا يملك رداء يليق بذلك المقام, وخرج من عند القائد البريطاني مرفوع الرأس, و لما سأله الناس عن سبب رفضه قالها بفطرته: **"عيب علينا بنو حجيم نبيع ثورتنا و نأخذ فلوس من عدونا "**؛ للمزيد ينظر: غايب عويز الهاشمي, لملوم الحمزة وحمزة لملوم, بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية, 2018/8/3. الموقع:

https://www.kitabat.info/print.php?id=123216.

(4) كونتغهام (Contingham): القائد البريطاني الذي كان يعتمد عليه القائد هالدين في إنقاذ المواقف, لاسيما أنه قاد رتلاً عسكرياً كبيراً من بغداد لنجدة القوات المحاصرة في السماوة في العشرين من تموز, وكان ضمن الوفد البريطاني المفاوض للثوار في أيلول 1920؛ للمزيد ينظر: أرنولد ويلسن, المصدر السابق, ص, ص 102 , 107 , 113.

(5) للمزيد ينظر جدول رقم 6.

العشائر, ومن رؤوساء السوير, لمراقبة تحركات القوات البريطانية, التي بدأت بالتحرك صباح اليوم التالي, لتجد أمامها وابلاً من النيران, التي لم تتوقعها, وحال سماع النيران جاءت باقي العشائر الأخرى للانضمام للثوار, فكانت الخسائر البشرية كبيرة بين الطرفين, التي جعلت كونتغهام يفاوض الثوار من العشائر الذين وقعوا وثيقة الصلح بشروط متبادلة وليس الاستسلام, وهم كل من: رئيس عموم عشائر بني حجيم عزارة المعجون الحمادي, ومن آل بو حسان حاجم العبد الله و ضيدان آل حسين, وعن بني زريج خوام العبد العباس وراشد الطلال, وعن بني عارض سوادي آل حسون, وعن الخزاعل موسى آل شياع أبو طبرة, وعن الأعاجيب حسين الصندوح, وعن آل بو جياش سدخان آل بو دجة وعبد آل ناهض, وعن البركات خشان آل جازع, وعن الجوابر محمد آل عجيرب, وعن آل عبس عبد آل مؤنس, وعن آل زياد هداد آل مجرم, وعن الحكومة البريطانية الجنرال هالدين ( Haldane )[(1)], والكونيل كونتغهام, وضباط أخرون, وتم التوقيع على ظهر الباخرة سيغ فلاي ( Cig Fly ) في السابع والعشرين من تشرين الثاني[(2)], ومحاولته عبر وساطات إعادة صياغة شروط الصلح, ومنها عدم اعتقال أي من شيوخ بني حجيم, ورفض بنو حجيم تسليم أسلحتهم, وخوفاً على مكانة وسمعة القوات البريطانية, فقد أعطت الأموال إلى شيوخ بني حجيم لشراء أسلحة لتسليمها لغرض الإعلان عنها أمام الرأي العام, وعلى الرغم من أن الأسلحة اشتريت بأموال بريطانية, إلا أنها لم تسلم, بل تهافت أفراد العشائر لاختطاف الأسلحة ولم يسلموا أي شيء, لأنه عند التسليم, جاءت ابنة أحد الشيوخ وهي ناثرة شعرها وهوست قائلة" **يمجاري بهيدة ويالهيبة** "[(3)].

## نتائج الثورة

بعد ان استطاعت القوات البريطانية إخماد الثورة في معظم الجبهات, اتجهت إلى جهة السماوة, إذ دخلت معركتا (السوير الأولى والثانية), ولم تنته المواجهات إلا باتفاق متبادل الشروط , وبذلك انتهت

---

(1) هالدين ( Haldane ): سر المر هولدين , ولد عام 1862, وصل إلى البصرة في العشرين من آذار1920, ومنها اتجه إلى بغداد, خلفا للجنرال ماكمون, إذ عين القائد العام للقوات البريطانية في العراق, وهو لا يعرف أي شيء عن أوضاع العراق, وهو المسؤول عن قمع ثورة العشرين والقضاء عليها بقوة السلاح, عند تعينه كان محالاً على نصف الراتب بسبب تقدمه في السن, حضر مؤتمر القاهرة عام 1921؛ للمزيد ينظر: المصدر نفسه, ص, ص 10 , 89؛ سر المر هولدين, ثورة العراق 1920, ترجمة وتقديم وتعليق فؤاد جميل, دار الرافدين, بيروت, 2010, ص 473.

(2) فريق المزهر آل فرعون, المصدر السابق, ص, ص 481- 486 , 491 – 496.

(3) مجاري: قوات بريطانية تسمى مكارون جاءت لتسلم البنادق من الشيوخ, للمزيد ينظر: محسن جبار العارضي, 90 عاماً على ثورة العراق التحررية الوطنية, ص ص 233 – 235.

حجيمية كما بدأت[(1)].

لقد نهض بالثورة العراقية أهل المذهبين الشيعي والسني في العراق, وتوحدت واستقرت الوحدة الوطنية بين أبناء الشعب الواحد, ولم تنفع محاولة المندوب السامي البريطاني من توسيع الخلاف بين المذهبين(2).

غيرت السلطات البريطانية سياستها تجاه العراق, وصرفت النظر عن الحكم العسكري, الذي كلف الإدارة البريطانية الكثير من الخسائر بالأرواح والأموال والمعدات, وأثقل خزينة الدولة البريطانية, لاسيما أن بريطانيا خرجت من الحرب العالمية الأولى مثقلة بالديون, وتم تكبيل البلاد بقيود ثقيلة بموجب معاهدة 1920, تم بموجبها الهيمنة الفعلية على جميع مقدرات العراق, وإن من أهم أسباب عدم تحقيق الثورة هدفها الأساسي والحقيقي في استقلال البلاد, هي أسباب عديدة أهمها: عدم تكافؤ القوى بين المحتلين والثوار في مجال التسليح والخبرة, وعدم وجود قيادة موحدة للثورة, وكذلك ضعف القيادة السياسية ولعب الدور القيادي بشكل صحيح, وكذلك استخدام القوات البريطانية إلى سياسة التفرقة والصدام بين العشائر, واستمالة بعض رؤوساء العشائر الكبار إلى جانبهم, سواء بالإغراء بالأموال أو المناصب, وكذلك استغلال الصراعات الدينية والمذهبية لتمزيق الوحدة الوطنية, ولم تكن ثورة العشرين على صلة من الناحية التنظيمية بالحركة التحررية في الدول الأخرى, ولم يكن للثورة إعداد جيد, إذ أنها بدأت بمبادرات عفوية من قبل الجماهير الشعبية, وكانت قيادة الثورة بالأساس مكونة من رجال الدين وشيوخ العشائر, الذين لم يستطيعوا قطع علاقتهم بالعشائر والفئات المؤيدة للبريطانيين(3).

تم إصدار العفو عن المشاركين في الثورة ولكن قرار العفو استثنى بعضهم الآخر, وكان من جملة من استثنى العفو من عشيرة الجوابر محمد آل مهوس آل شاهر ونعمة بن ضعينة, اللذين اتهما بقتل ضباط من سلاح الجو البريطاني(4), إذ عمد الطيار البريطاني إلى رفع السلاح بوجه رجال الجوابر مما اضطرهم إلى قتله, وكذلك لم يشمل العفو الشيخ فالح آل سفر آل عجيرب, بسبب إسقاطه طائرة بريطانية ببندقيته, وسقوطها في إحدى قرى الخضر, ونجاة الطيار, مما دعا السلطات البريطانية إلى إعطاء جوائز مالية وقطع أراضي للذي يدلي بمعلومة عن مكان الشيخ فالح, ونتيجة للمطاردة اضطر الشيخ إلى السكن عند

---

(1) عبد الرزاق الحسني, الثورة العراقية الكبرى, ص ص 335-338.

(2) المس بيل, العراق في رسائل المس بيل, ص 290.

(3) ل . ن . كوتلوف, ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق, ترجمة عبد الواحد كرم, مديرية الثقافة العامة, بغداد, 1971, ص ص 261 – 262؛ حامد الحمداني, المصدر السابق, ص ص 27- 28.

(4) حامد الحمداني, المصدر السابق, ص ص 30 -31.

أعمامه الجوابر في الشطرة(1).

قاد أبو الجون عدة معارك ولكنه في نهاية الثورة لجأ إلى الأهوار, لعدم شموله بالعفو وكذلك لم يشمل العفو الشيخ رحوم الظالمي, فكانت عودة الشيخ أبو الجون مع مجيء الأمير فيصل الأول ومروره بالرميثة وهو في طريقه إلى بغداد, فكانت بداية حياته السياسية[2].

سميت ثورة العشرين بالثورة العراقية الكبرى, بسبب ربطها كل الثورات في جميع المناطق بعامل مشترك, هو اتحاد أهدافها وشعارتها الداعية لإنهاء الاحتلال البريطاني, على الرغم من أن العراق لا يمتلك مواصفات الشعب والوطن الواحد, وإنه كان ولايات تابعة للدولة العثمانية, وساحة صراع بين العثمانيين والدول المجاورة, ولهذا كانت شيوخ العشائر لاسيما في الفرات الأوسط تلعب دوراً رئيسياً بالثورة, وإن العشائر مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالعتبات المقدسة, واعتياد العشائر على الاستقلال وحكم نفسها بنفسها, وشعور العشائر أن البريطانيين غير صادقين في وعودهم, وغيرها الكثير من الأسباب, وعلى الرغم من تعرض أغلب الشيوخ إلى الاعتقال أو النفي أو الإعدام[3].

## رابعاً: أبرز النخب العشائرية المشاركة في الثورة.

هناك نخب عشائرية كانت موجودة وبارزة على صعيد السماوة, ولكن قيام ثورة العشرين زادت من شعبية هذه النخب, فضلاً عن نخب عشائرية عديدة أفرزتها ثورة العشرين, وبرزت على الصعيد العشائري والسماوي, مثلما كانت لعشائر السماوة دوراً مهماً في الثورة.

كانت عشائر بني حجيم وبني عارض وبني زريج هم أبطال للثورة, وكان لهم الدور الأبرز في عشائر العراق, لأنها ظلت تقاتل المحتلين وحدها طيلة أسبوعين دون مساعدة من العشائر الأخرى, علما أن المعارك كانت هي الأشرس والأشد ضراوة والأكثر خسائر في جميع معارك الثورة, ولم تتوقف معاركها إلا بشروط اتفقت عليها مع البريطانيين[4].

وقد اتخذ الشيخ عبد العباس آل فرهود في بداية الثورة, موقف الحياد لأنه أراد عدم المواجهة مع السلطات البريطانية, ولكن إصرار رؤوساء الظوالم وآل بو حسان بالطلب منه بالانضمام للثورة والثوار, جعله ينضم لها, ويقوم هو وأفراد عشيرته بحرق إحدى القناطر لأحد القطارات البريطانية المسماة

(1) فرحان عباس فالح سفر, وجه اجتماعي, مقابلة شخصية للباحث, الخضر, 2020/12/4.

(2) حنان صاحب عبد الخفاجي, المصدر السابق, ص 26.

(3) عبد العظيم عباس نصار, ثورة العشرين الوطنية العراقية, مجلة اداب الكوفة – جامعة الكوفة, العدد 9, 2011, ص, ص 254, 257.

(4) محسن جبار العارضي, 90عاما على ثورة العراق التحررية الوطنية, ص 138.

الفزاعية[1] , كما برز ولده الشيخ خوام[2], أحد أهم قادة الثورة, و برز من الجوابر الشيخ محمد آل

عجيرب الجابري[3], ودور الشيخ شنان آل رباط[4], وحسين آل سيد طفار, وأخوه راجوج السيد طفار, وشيخ عشيرة آل بو حسان ناصر آل حسين, إذ أن الحاكم البريطاني قد أعطى الشيخ ناصر مسدسه الخاص لقتل أبو الجون, ولكنه قام بالعكس إذ هاجم القطارين الموجودين في الرميثة هو وأفراد عشيرته [5], وهناك دور كبير للشيخ هداد آل مجرم, إذ أنه أحد رؤوساء الثورة في السماوة, وكان لعشيرة الوهاميين[6], دور في المشاركة في الثورة[7], ومن آل زياد الشيخ هنين آل حنون, الذي له دوراً متميزاً فيها[8], وشيخ عشيرة آل بو جياش عجة آل دلي, الذي شارك في الثورة هو وأفراد عشيرته, وتم اعتقاله من قبل

---

(1) حنان صاحب عبد الخفاجي, المصدر السابق, ص 29؛ محمد علي عيسى آل كمال الدين, المصدر السابق, ص ص 121 - 122.

(2) خوام العبد العباس الفرهود العساف الجادر: ولد في الرميثة عام 1881, رئيس عشيرة بنو زيرج, وكان من أوائل زعماء ثورة العشرين عند انطلاقتها في الرميثة, عرف عنه أنه كان محكما في القضايا العشائرية, وكذلك التزامه الديني وذكائه ووسامته وتواضعه وسخائه, وهو لا يقرأ ولا يكتب, تولى زعامة القبيلة في حياة والده لانشغال والده بأمور السياسة , وتزعم رئاستها عام 1933, ونازعه أولاد عمه, ولكنه غلبهم وأنفرد بالزعامة, تزعم حركة 1935 في الرميثة, وكان لابنه محمود السبب المباشر لاندلاع حركة 1936, له عشرة أولاد, توفي في بغداد في السادس عشر من أيلول 1967؛ للمزيد ينظر: حليم حسن عبد علي الأعرجي, الشيخ خوام 1881-1967 الثائر الأنسان, مراجعة إبراهيم السامرائي, د. مط, بغداد , 2002؛ علي صالح الكعبي, لمحة عن شيوخ العشائر العراقية, د. مط, د. م, 2013, ص ص 50– 51.

(3) محسن جبار العارضي, بنو عارض نسب وتاريخ ومواقف, ص 264.

(4) شنان آل رباط آل رداد آل سلمان بن عكاب بن حمد بن نافع الزبيدي: ولد في السماوة عام 1902, و له دوراً كبيراً بسبب مكانة عشيرتهم الاجتماعية والإدارية في السماوة, و له دوراً ومشاركة مهمة في ثورة العشرين, واشتهر فيما بعد بأنه فريضة, توفي في الثالث والعشرين من تموز 1989؛ للمزيد ينظر: زياد محمد السبعاوي, المصدر السابق, ص ص 136 – 137؛ عبد الله حميدي السنبلي الشمري, المصدر السابق, ص ص 417 – 418.

(5) محمد علي عيسى آل كمال الدين, المصدر السابق, ص 122.

(6) الوهاميون: تنتسب عشيرة الوهاميين إلى شمر الأسلم, التي نزحت من نجد والحجاز والأحساء, إلى العراق مثل باقي العشائر الأخرى, لتستقر في الكاظمية, ومدن الفرات الأوسط , ومنها السماوة, وقد كانت قيادة العشيرة في ثورة العشرين بزعامة طناك آل علي الكلو؛ عبد الحسين مطشر آل كلو الوهامي, شيخ عشيرة الوهاميين في السماوة, مقابلة شخصية للباحث, السماوة, 2020/12/12.

(7) عبد الله حميدي السنبلي الشمري, المصدر السابق, ص, ص 185, 413 – 415.

(8) حنان صاحب عبد الخفاجي, المصدر السابق, ص 34.

السلطات البريطانية وإيداعه سجن الرميثة, ونقل بعدها إلى عدة سجون[1].

لم تشترك عشائر بادية السماوة في الثورة العراقية الكبرى ضد الاحتلال البريطاني عام 1920, لبعدها عن ساحات الأحداث, ولأنها عشائر متغيرة الموطن, ولكنها أصبحت معبرا حيويا للعناصر الوطنية التي هربت من بطش قوات الاحتلال البريطاني, فكانت العشائر التي تسكن هناك تنقل العناصر المعارضة والهاربة من المحتل إلى الحجاز التي كانت تحت نفوذ الشريف حسين, و تنقلهم بالجمال إلى هناك, وبهذا أسهمت العشائر في مساعدة العناصر الوطنية, والحفاظ على حياتهم, لاسيما أن أغلب الوطنيين هم شخصيات مهمة, وكان لهم دور بارز في مستقبل العراق فيما بعد[2].

(1) أحمد عبد الحسين حسين كروع الجياشي, المصدر السابق, ص 124؛ حنان صاحب عبد الخفاجي, المصدر السابق, ص ص 29 -30.

(2) عبد الرزاق الحسني, الثورة العراقية الكبرى, ص ص 332 – 333؛ محسن أبو طبيخ, مذكرات السيد محسن أبو طبيخ (1910- 1960). خمسون عاما من تاريخ العراق السياسي الحديث, جمع وتحقيق جميل محسن أبو طبيخ, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, 2001؛ عبد الله خير الله مسير الركابي, المصدر السابق, ص ص 34 – 38؛ توفيق التميمي, أعلام عراقيون في القرن العشرين, دار الحكمة, لندن, د. ت, ص 164.

جدول رقم (6)

الغرامات التي فرضتها بريطانيا على العشائر[1].

| العشيرة | بنادق حديثة | بنادق قديمة | الذخيرة |
|---|---|---|---|
| آل زياد | 375 | 400 | 77,500 |
| الجوابر | 350 | 350 | 70,000 |
| آل بو جياش | 150 | 100 | 25,000 |
| الصفران | 100 | 100 | 20,000 |
| البركات | 100 | 75 | 17,000 |
| آل توبة | 80 | 50 | 13,000 |
| آل عبس | 60 | 50 | 11,000 |
| المجموع | 1215 | 1125 | 2,335,000 |

الغرامات المسلمة من العشائر.

| العشيرة | بنادق حديثة | بنادق قديمة | بنادق عاطلة لم تقبل غرامات | الذخيرة |
|---|---|---|---|---|
| آل زياد | 51 | 186 | 6 | 3,46 |
| الجوابر | 22 | 345 | 9 | 14,59 |
| آل بو جياش | 81 | 74 | 14 | 9,445 |
| الصفران | 56 | 82 | 4 | 4,776 |
| البركات | 29 | 34 | 2 | 3,241 |
| آل توبة | - | 11 | - | - |
| آل عبس | 30 | 38 | 11 | 1,512 |
| المجموع | 269 | 770 | 46 | 36,79 |

(1) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: حنان صاحب عبد الخفاجي, المصدر السابق, ص ص 168- 169.

ومن خلال ما تم عرضه لهذا المبحث اتضح برز دور نخب السماوة الواضح في حركة الجهاد ومعركة الشعيبة بقيادة السيد محمد سعيد الحبوبي, الذي قاد مجاهدي السماوة لقتال المحتل البريطاني, وعلى الرغم من عدم تمكن العديد من النخب المشاركة في القتال, إلا أنهم ساهموا بشكل كبير وفعال في دعم المجاهدين مادياً ومعنوياً, بل أصبحوا المركز بين البصرة وأغلب المدن العراقية, أما عن ثورة النجف فلم يكن هناك دور واضح لعشائر السماوة جراء الأحداث السياسية في النجف, وما تحمله الأهالي من عناء الحصار الظالم على أهلها, بسبب عدم الاتفاق على انطلاقتها, إذ انطلقت شرارتها الأولى من دون علم قيادة وأعضاء الحزب وحتى عشائر وأبناء المدينة نفسها, فضلاً عن قوة وشراسة الحصار الذي فرضته القوات البريطانية على المدينة ومنعت الدخول إليها والخروج منها, وموقف المرجع الديني اليزدي الرافض للثورة, ويبقى الدور الأكبر للنخب السماوية من خلال الثورة العراقية الكبرى, التي سطرت فيها النخب سجلات حافلة بالمأثر, بقيت الأجيال تتناقلها لتستذكر هذه البطولات أمام دولة عظمى مثل بريطانيا, وبذلك أفرزت الثورة نخباً برزت على مستوى الساحة السياسية للبلاد, ولا ننسى دور نساء النخب في الوقوف مع أهلهم ومؤازرتهم وحثهم على القتال.

# الفصل الثاني

# موقف النخب العشائرية من التطورات السياسية في العراق 1921 – 1939.

## المبحث الأول

## تأسيس الدولة العراقية 1921 وموقف النخب العشائرية السماوية منها.

## أولاً: الموقف من تأسيس الدولة العراقية الحديثة.

تلقى وكيل الحاكم المدني في العراق ويلسون (I.T.Wilson)[1] في الثلاثين من تشرين الثاني 1918, تعليمات من حكومته لإجراء استفتاء[2] للشعب العراقي لمعرفة آرائهم ورغبتهم حول تحديد شكل الحكومة المقترحة للبلاد, وتقديم المستشارين البريطانيين المساعدة والمشورة, وأجري الاستفتاء في الرابع عشر من كانون الأول, واختلفت النخب العشائرية السماوية في رغبتهم في الاستفتاء, ولكن أغلب النخب كانت مع تأييد الحكومة البريطانية بشرط بقاء العراق ولاية واحدة[3], وعندما رأى الحكام البريطانيون الأجوبة المعارضة[4] لإدارتهم في العراق, قاموا بعدم تسليمها[5], ومهما يكن فإن الاستفتاء فشل في إعطاء صورة حقيقية عن رغبة العراقيين, على الرغم من استخدام أسلوب الضغط والإكراه الذي مارسته الإدارة البريطانية[6].

أدركت بريطانيا أهمية الثورة العراقية عام 1920[7], و من الصعب دمج جنوب العراق في الجسم السياسي للدولة العراقية لتمرد عشائره المستمر على الحكومة, واتجهت بريطانيا إلى شيوخ العشائر, ومنهم عشائر السماوة للسيطرة على أمن البلاد بشكل يتيح لهم تسيير أمورها, وقامت بإغواء العديد منهم بالأموال والأراضي, واتفقت معهم وجعلتهم مسؤولين أمام أفراد عشائرهم, وهو نوع من التهدئة, لاعتبار

---

(1) أرنولد تالبوت ويلسون (I.T.Wilson): ولد في بريطانيا عام 1884, عين وكيلاً للحاكم المدني في العراق عام1918 خلفا لبرسي كوكس, و اشتهر بالاستفتاء في إبقاء العراق تحت السيطرة البريطانية, كما أنه من المهتمين بالمصالح الإدارية البريطانية, وقد فشل في إدارة الحملة البريطانية ضد الثورة العراقية الكبرى, فعزل من منصبه في الحادي عشر من تشرين الأول 1920, ليعود برسي كوكس مرة أخرى للعراق لتأليف الحكومة المؤقتة, له عدة مؤلفات اشهرها بلاد ما بين النهرين بجزئين, والثورة العراقية الكبرى, توفي عام 1940؛ للمزيد ينظر: سؤدد كاظم مهدي, أرنولد ولسن ودوره في السياسة العراقية, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الآداب – جامعة بغداد,1995, ص ص 41-49.

(2) تم طرح ثلاثة أمور في الاستفتاء, أولاً: هل يرغبون في دولة عربية واحدة تحت الوصايا البريطانية, تمتد من الحدود الشمالية لولاية الموصل حتى الخليج العربي, ثانياً: هل يرغبون في رئيس عربي بالاسم يرأس هذه الدولة الجديدة, ثالثاً: من هو الرئيس الذي يريدونه؛ للمزيد ينظر: عبد الرزاق الحسني, الثورة العراقية الكبرى, ص ص 61 – 63.

(3) اختلفت إجابات النخب العشائرية السماوية عن الأسئلة الثلاثة في الاستفتاء؛ للمزيد ينظر: جدول رقم 7.

(4) كانت الحكومة البريطانية تأمل دعم المرجع الديني اليزدي لإنجاح الاستفتاء, إذ رفض أغلب علماء الشيعة إعطاء رأيهم فيه قبل اخذ رأي المرجعية؛ للمزيد ينظر: صلاح عبد الرزاق, المصدر السابق, ص200.

(5) عبد الرزاق الحسني, الثورة العراقية الكبرى, ص 81.

(6) وميض جمال عمر, المصدر السابق, ص 308.

(7) The Annual Conference for Historical Studies Seventh Session 2020 years on from the 1920 Iraq , 100 Revolution and the Struggle over Memory , March, 28-30, 2020 , p 4 .

رؤوساء العشائر كذلك قوة فعالة مع رجال الدين خلال تأسيس الحكم الملكي في العراق[1], وهو نوع من أنواع تغيير سياسة بريطانيا في العراق بعدما أحرجت على الصعيد الدولي باعتبارها دولة منتدبة على العراق, والخسائر الفادحة التي تكبدتها في العراق, لاسيما بعد ثورة العشرين, وكان أول تغيير هو إرسالها برسي كوكس (Precy cox)[2] مندوباً سامياً للعراق, ليتم تشكيل وزارة عبد الرحمن النقيب[3] الأولى (25تشرين الأول 1920- 23 آب 1921)[4].

**2- تنصيب الملك**

شغلت بريطانيا الرأي العام في العراق في قضية من سيتولى العرش في العراق, وكانت الخيارات عديدة, وكان المرشحون متفاوتين في مراكزهم وإمكانيتهم, إذ طرحت عدة أسماء لتولي العرش, فضلاً عن ظهور تيار أراد إقامة نظام جمهوري في العراق تصدره طالب النقيب[5], وبتأييد من السير ويلسون

---

(1) أحمد إبراهيم محمد آل مصطفى الظفيري, نواب لواء الديوانية ودورهم في مجلس النواب العراقي 1925 – 1946, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الآداب – جامعة الكوفة, 2012, ص 9.

(2) برسي زكريا كوكس (Precy Zachariah cox): ولد في بريطانيا عام 1864, السياسي والعسكري البريطاني, الذي ساهم في رسم السياسة البريطانية في الوطن العربي بعد أنهيار الدولة العثمانية, شغل مناصب عديدة في الخليج العربي للمدة (1899 – 1915), ودخل العراق عام 1920 وشغل المندوب السامي البريطاني في بغداد حتى عام 1923، توفي عام 1937؛ للمزيد ينظر: عباس خضير عباس, برسي كوكس ودوره بالسياسة البريطانية في الخليج والجزيرة العربية 1899 – 1915, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية – الجامعة المستنصرية, 2009 , ص, ص 2, 7؛

Charles Tripp, A History of Iraq, 3rd ed ,Cambridge UP , New York , 2007, p44.

(3) عبد الرحمن النقيب: ولد بباب الشيخ ببغداد عام 1845, وهو من أشراف بغداد وسليل الأسرة المنتمية إلى الشيخ عبد القادر الكيلاني, كان عضوا بمحكمة الاستئناف ومجلس إدارة ولاية بغداد, وتقلد منصب نقابة الأشراف في حزيران 1898 على اثر وفاة أخيه سلمان, وقد قبل ترأس الحكومة المؤقتة في الخامس والعشرين من تشرين الأول 1920 وبذلك فهو هو أول رئيس حكومة وطنية في العراق, منحته بريطانيا وسام الإمبراطورية البريطانية السامي من الدرجة الأولى لعام 1921, توفي عام 1927؛ للمزيد ينظر: رجاء حسين حسني الخطاب, عبد الرحمن النقيب رئيس الحكومة العراقية المؤقتة حياته الخاصة وأراءه السياسية وعلاقته بمعاصريه, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت, 1985؛ خالد أحمد الجوال, موسوعة أعلام كبار ساسة العراق الملكي (1920- 1958), ج 1, دار الشؤون الثقافية, بغداد, 2013, ص ص 424- 427.

(4) اعتمد الباحث لجميع مدة تولي رؤوساء الوزراء للحكومة على: عبد الرزاق الحسني, الأصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي الزائل, مطبعة العرفان, صيدا – لبنان, 1964, ص ص 4 – 6؛ المركز العراقي للمعلومات والدراسات, دليل الوزارات العراقية 1920– 2003, دار نور الشروق, بغداد, 2007, ص ص 20– 186.

(5) طالب النقيب: ولد في البصرة عام 1871, ووالده من أشراف البصرة, ويتصل نسبه إلى السيد أحمد الرفاعي صاحب الطريقة الصوفية, أصبح موضع ثقة الحكومة العثمانية عام 1900, و نائباً عن البصرة لعدة دورات برلمانية, أسس حزب

الذي أبعدته بريطانيا عن العراق, وهو ما قاومته بريطانيا بشدة, وأرادت بريطانيا أن الذي يتولى عرش العراق يفتقر إلى القوة الحقيقية, ويعتمد في بقائه عليها, وهذا ما اعتقد في شخصية الأمير فيصل بن الشريف حسين, الحليف لبريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى, الذي خسر العرش في سوريا[1], وأصبح مستعداً لقبول أي عرض عليه[2].

اقتنعت بريطانيا بإيجاد طريقة مناسبة لإظهار أن العراق هو من انتخب فيصل ملكا عليه, وتكون الحكومة البريطانية صاحبة الشأن في تهيئة أجواء الانتخاب, وإعطاء فرصة مناسبة للعراقيين في طلب الأمير فيصل[3], وكذلك قيامها بإسناد مناصب وزارية بعنوان وزير بلا وزارة إلى شيوخ العشائر, وهو بيان واضح لما شكلته العشائر العراقية في السياسة البريطانية, وبذلك حصل المستشارون البريطانيون على استفتاء صوري لتأكيد ملوكية فيصل من قبل شيوخ العشائر الموالين لهم, بينما طُرد المعارضين من شيوخ العشائر للاستغناء عن تواقيعهم, وبهذا بينت أهمية المشاركة العشائرية في الاستفتاء[4], وكانت السماوة في تلك المدة قضاء تابع إلى لواء الديوانية[5].

عقد مؤتمر القاهرة[6] في الثاني عشر من الشهر نفسه, لبحث مستقبل العراق السياسي, وحضره وفد

---

= الحرية والائتلاف في البصرة, ومن بعده جمعية البصرة الإصلاحية, أراد البريطانيين عام 1914 الاستفادة من سمعته وقابليته, وعقب مؤتمر القاهرة ابدى مواقف انفعالية وتهديدا للسلطة في حاله عدم ترشيحه للملكية, أدى ذلك لنفيه خارج العراق, توفي في ألمانيا عام 1929, ونقل جثمانه إلى البصرة ليدفن هناك؛ للمزيد ينظر: حسين هادي الشلاه, طالب باشا النقيب البصري ودوره السياسي في تاريخ العراق السياسي الحديث, الدار العربية للموسوعات, بيروت, 2002؛ صباح كريم رياح الفتلاوي و عبد العظيم عباس نصار, طالب النقيب وطموحاته لاعتلاء عرش العراق, مجلة مركز دراسات الكوفة – جامعة الكوفة, العدد 25, 2012, ص ص 136-154.

(1) للمزيد عن خسارة العرش في سوريا ينظر: حسين جميل, العراق شهادة سياسية 1908 – 1930, دار اللام , لندن, 1987, ص ص 58 – 62.

(2) لمعرفة ابرز المرشحين ينظر: جعفر عباس حميدي, تاريخ العراق المعاصر 1914- 1968, دار ومكتبة عدنان, بغداد, 2015, ص ص 41 – 42؛ صباح كريم رياح الفتلاوي و عبد العظيم عباس نصار, المصدر السابق, ص 146.

(3) محمد مظفر الأدهمي, المجلس التأسيسي العراقي, ج1, دار الشؤون الثقافية العامة, بغداد ,1989, ص 148.

(4) أسندت بريطانيا هذه المناصب لشيوخ العشائر الذين ساعدوها في ثورة العشرين؛ للمزيد ينظر: عمار يوسف العكيدي, المصدر السابق, ص, ص 325 , 328.

(5) د.ك. و, ملفات البلاط الملكي – الديوان – ملاك وزارة الداخلية لسنة 1921, تسلسل الملف 311/2544, و18, ص39.

(6) مؤتمر القاهرة: عقد مؤتمر القاهرة في الثاني عشر من آذار 1921, وحضره من العراق المندوب السامي بيرسي كوكس, وساسون حسقيل وزير المالية في الحكومة المؤقتة, وجعفر العسكري وزير الدفاع, فضلاً عن المستشارين

من المسؤولين العراقيين, فضلاً عن ممثلين عن الإدارة البريطانية في العراق, وتم في المؤتمر الاتفاق على اختيار نظام الحكم وترشيح الأمير فيصل ليكون ملكا على العراق, ومناقشة أمور عديدة خصت المستقبل السياسي للعراق, وكانت هناك معارضات عديدة لتنصيب الأمير فيصل من قبل العديد من السياسيين, وحاولت الحكومة البريطانية تهدئة الأوضاع في البلاد[1].

### 3- الموقف السياسي للنخب العشائرية السماوية من تنصيب الملك فيصل الأول.

عند مجيء الأمير فيصل الأول للعراق خلال رحلته, وصل إلى مدينة السماوة ظهر السادس والعشرين من حزيران من العام نفسه, واستقبله حشد كبير من الشيوخ ورجال العشائر, وكانت محطة القطار مزدحمة بالأهالي, وأغلقت المحلات ترحيبا بالأمير, الذي صافح شيوخ المدينة الذين تقدمهم السيد علوان الياسري, وكذلك فعل أهالي الرميثة عند مرور الأمير عليهم, وأنشدوا الأناشيد التي مجدت ثورة العشرين ودورهم الرئيسي فيها[2].

قرر مجلس الوزراء في الحادي عشر من تموز المناداة بالأمير فيصل ملكا على العراق بحكومة دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون, وأبلغت جميع الدوائر الحكومية للعمل على تحقيقه, وعدم انفصال أي جزء من العراق, وضم وإشراك المناطق الكردية, وتهيئة الوسائل الإدارية للحصول على رغبات الشعب بصورة رسمية للاستفتاء العام في بيعته ملكا على العراق[3].

وصلت وفود السماوة إلى بغداد لتهنئة الملك والسلام عليه بعد ثلاثة أيام, وكان من ضمن نخب عشائر السماوة رؤوساء محلتي الشرقي والغربي سيد طفار ورباط السلمان, وعبد الكريم الوادي, وأما نخب عشائر ووجهاء الرميثة فمثلهم شيوخ عشيرة الظوالم غثيث الحرجان وشعلان أبو الجون وساجت آل ثويني, وعن عشيرة آل بو حسان الشيوخ ناصر آل حسين و ضيدان آل حسين وعلي العبد الله, ومن عشيرة بنو زريج الشيخ عبد العباس آل فرهود, و من عشيرة الأعاجيب الشيخين عبد العباس بو خشة وسلمان الولع, و من بني عارض الشيخين حسون العباس وعناد آل شحل, و من عشيرة الخزاعل الشيخ

---

= البريطانيين, وكان المؤتمر برئاسة وزير المستعمرات البريطانية تشرشل , وناقش عدة قضايا منها تقليل المصروفات البريطانية, ومستقبل العلاقات بين البلدين, و شخص الرئيس المنتظر للعراق, وأهم قرار اتخذ هو ترشيح الأمير فيصل لتولي عرش العراق؛ للمزيد ينظر: حسين جميل, العراق شهادة سياسية 1908 - 1930, ص ص 62-64؛ جعفر عباس حميدي, المصدر السابق, ص ص 43 – 44.

(1) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج1, ط5, دار الشؤون الثقافية, بغداد, 1978, ص, ص ص 29-33, 38-39.

(2) جريدة العراق, العدد 329, السنة الثانية, 27حزيران1921, ص2.

(3) أمنة سعدون البوناشي, المصدر السابق, ص 106؛ فلاح محمود خضر البياتي, مدينة الهندية ( طويريج ) في العهد الملكي 1921-1958,ج2, مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية, جامعة بابل, 2011, ص 14.

كواك الوليد, ولم تقدم باقي العشائر وفودها لأنها أبدت بيعتها للأمير عبد الله بن الشريف حسين عندما كان مرشحا لتولي العرش[1].

من خلال مضبطة الانتخابات التي أرسلت إلى بغداد من قبل رئيس بلدية السماوة جميل افندي في العاشر من آب , حملت مضمون " **نبشركم باتفاق الجميع بانتخاب سمو الأمير فيصل ملكا على العراق, نتمنى الموفقية لسموه**"[2] .

أسفرت نتيجة التصويت العام لصالح الأمير فيصل بنسبة 97%, ولهذا تم التهيؤ لإجراء التتويج يوم السبت العشرين من آب لكنه أجل إلى يوم الثلاثاء أي بعد ثلاثة أيام, للاحتفال السنوي ليوم الغدير الأغر, فأجيب طلبه وتوج الأمير ملكاً على العراق, وتم تثمين جهود بريطانيا, وكذلك وعد الشعب العراقي لوضع دستور للبلاد والعمل بجد ونشاط[3].

قد يظهر من خلال إعداد وفود السماوة التي هنأت الملك, ان النخب العشائرية السماوية كانت موافقة على تتويج الملك فيصل الأول, لأنها تريد بقاء العراق ولاية واحدة, فضلاً عن انه احد انجال الشريف حسين, ورغبة النخب العشائرية السماوية في استقرار الوضع السياسي للبلد.

## 4- قيام النظام الملكي وموقف النخب العشائرية السماوية منه

أدى قيام النظام الملكي في العراق عام 1921 إلى الشروع بسلسلة من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة العراقية في سبيل بناء دولة المؤسسات, لاسيما بعد معاناة العراق خلال السيطرة العثمانية التي انعدمت فيها المؤسسات, وما خروجه من السيطرة العثمانية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى, ودخوله تحت السيطرة البريطانية التي فرضت عليه الانتداب, هو ما جعل البريطانيين يساعدون الحكومة العراقية لبناء مؤسسات الدولة وفق النظام الحديث, وتنصيب فيصل ملكاً على العراق, وعملت السلطات البريطانية على تغيير النظام الإداري للألوية العراقية الذي كان معمولاً به في أيام الدولة العثمانية, واستبداله بآخر[4], إذ عين أول قائمقام في قضاء السماوة في العهد الملكي, وهو ماجد بك المصلاوي في الثامن عشر من نيسان 1921[5].

(1) جريدة العراق, العدد 344, السنة الثانية, 15تموز1921, ص2.

(2) أمنة سعدون البوناشي, المصدر السابق, ص 107.

(3) فلاح محمود خضر البياتي, مدينة الهندية في العهد الملكي 1921-1958, ص 16.

(4) فاروق صالح العمر, حول سياسة بريطانيا في العراق 1913-1921, مطبعة الإرشاد, بغداد,1977, ص ص 24- 26.

(5) عبد الله خير الله الركابي, المصدر السابق, ص 78.

جرى احتفال كبير للملك فيصل الأول في الديوانية في الثامن والعشرين من حزيران 1923, حضره الكثير من زعماء عشائر الفرات الأوسط , وكانت عشائر السماوة لها دور كبير في الحضور, ومن ضمن من حضر الاحتفال: عشيرة الظوالم, والمتمثلة بشيخها شعلان أبو الجون, وكذلك حضرَ شيوخ عشيرة الصفران, وآل بو حسان, وبنو زريج, والاعاجيب, وكان القسم للملك بأن الجميع متفاني في اتباع سياسته, والامتثال إلى أوامره, وهم لا يصبرون يوماً واحداً لتأخير الانتخابات, وتحدث أبو الجون بقوله:" **أننا يد جلالتك القوية في تحقيق استقلال الأمة المطلق, بالطرق التي ترجحونها, وطوع إرادتك اليوم, وغدا كما في الأمس** "[1], وكان جواب الملك للشيوخ " **الحكم اليوم للأمة وما إنا إلا كبير خدامها, العامل على تحقيق أمانيها الحرة, اني سررت كثيرا بشعوركم الوطني في قبض الأمة على مقاليد أمورها, وان هذه البلاد التي حررت نفسها التي لو عصرنا ترابها لقطر دم الأجداد منه, لا يمكن أن تستلم لدعوة أجنبية, أو تعرض كيانها للخطر, الأمة بحاجة إلى دستور يصنعه ممثلوها طبق أرادتها وتقاليدها وشرائعها, فاشتدت الحماسة وامن الجميع على كلمات جلالته, وزادوا بأن قبائلنا بأسرها سيفك القاطع في تأييد سياستك الرشيدة, هذا عهدنا أمام الله والعالم** "[2].

## ثانياً: موقف النخب العشائرية السماوية من انتخابات المجلس التأسيسي.

هدد علماء الدين منذ آب 1922 بمقاطعة الانتخابات للمجلس التأسيسي إن أجريت, والسبب في ذلك هو استغلال المجلس غطاء لتمريره المعاهدة العراقية البريطانية عام 1922, ما لم ترفض المعاهدة الانتدابية ويضمن استقلال العراق, ولكن بعد التوقيع على المعاهدة بأيام قليلة صدر الأمر بإجراء الانتخابات للمجلس التأسيسي, وبهذا انتقلت مسألة الانتخابات من المقاطعة إلى التنفيذ الفعلي, وتعرض المعارضون للانتخابات من العشائر لمحاولة استمالتهم وفصلهم عن علماء الدين, من خلال اتباع سياسة التلطف والنصيحة مع كافة الشيوخ, حسب رأي الملك فيصل بالرسالة التي بعثها إلى برسي كوكس, وكان جواب برسي كوكس للملك فيصل أن شيوخ العشائر مستعدون للذهاب إلى علماء الدين, والطلب منهم العدول عن تلك الفتاوي, وأنهم سوف يشتركون في الانتخابات, وأن بعضهم مؤيدون لسياسة الحكومة في الانتخابات, وكانت جولة الملك فيصل للمدن وترغيب العشائر بإعطائهم امتيازات كثيرة, وأن حكومة الانتداب سوف تصفح عن دورهم السابق في العداء لها, وهو مخطط من صنع السياسة البريطانية[3].

---

(1) علي الوردي, لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث, ج 6, المكتبة الوطنية, بغداد, 1976, ص ص 233 – 234.
(2) المصدر نفسه, ص 234.
(3) محمد مظفر الأدهمي, المصدر السابق, ج2, ص, ص 23, 42-51.

تولد لدى الكثير من شيوخ العشائر الرغبة في إجراء الانتخابات, ومنهم الشيخ شعلان أبو الجون, فيما كان الرافض الوحيد من الشيوخ الذين دعوا إلى البلاط الملكي هو السيد محسن أبو طبيخ[1], الذي عرف بعدائه للسلطة البريطانية, وأعلن التزامه بفتاوي العلماء, وبذل قصارى جهده للتوفيق بين علماء الدين المقاطعين للانتخابات وبين الحكومة, إلا أن هناك فتاوى أخرى صدرت في حزيران 1923 تحرم الانتخابات[2].

## ثالثاً: المعاهدة العراقية ـ البريطانية عام 1922[3]وموقف النخب العشائرية السماوية منها.

رفضت عشائر الفرات الأوسط , ومن بينهم عشائر السماوة المعاهدة العراقية البريطانية, وقد سبب ذلك الإزعاج للسلطات البريطانية التي وجهت طائراتها لقصف مناطق زعماء العشائر الرافضين والثائرين, ومثال على ذلك عشيرة الصفران بزعامة شيخها عزارة آل معجون التي لها واقعة أليمة من هذه الهجمات, إذ قصفتها الطائرات للمدة من السابع والعشرين إلى الثلاثين من آب 1922, وقتلت الكثير من أبناء العشيرة, وأحرقت الزرع, و قتلت المواشي, وروعت الأطفال والنساء[4].

تمت الموافقة على نشر المعاهدة في الثالث عشر من تشرين الأول, مع زعمها أنها خطوة في سبيل تحقيق صداقة قوية مع بريطانيا لتحقيق الاستقلال, وتم وضع القانون الأساسي والتقدم إلى عصبة الأمم

---

(1) محسن أبو طبيخ: ولد في قرية الخرم المعروفة حاليا باسم ( غماس ) في لواء الديوانية عام 1876, ودرس على يد علماء النجف, له مضيفين مفتوحين طوال السنة في منطقة الفرات الأوسط لإطعام الفقراء والمساكين وعابري السبيل, وهو أحد قادة ثورة العشرين, عين وزيراً في وزارة جعفر العسكري الأولى, وعضو لمجلس النواب عام 1925, ومجلس الأعيان (1933 – 1937) (1939 – 1941), وانتمى إلى حزب التقدم وحزب الإخاء, توفي في بغداد في الرابع من آيار 1961, ودفن في النجف الأشرف؛ للمزيد ينظر: محسن أبو طبيخ, المصدر السابق, ص 69.

(2) لمعرفة الفتاوي الأخرى ينظر: محمد مظفر الأدهمي, المصدر السابق, ج2, ص 50.

(3) المعاهدة العراقية البريطانية: كانت الحكومة البريطانية ترى في مفهوم المعاهدة هو تحديد الانتداب في شكل معاهدة, وليس ان تحل المعاهدة محل الانتداب, وأرادت تنظيم علاقتها بالعراق بأقل كلفة وأقل احتكاك, مما قد يحدث لو كان حكمها للعراق مباشراً, ولكن من دون تبديل في موقف بريطانيا تجاه عصبة الأمم, لأن احتفاظ بريطانيا بالانتداب الذي منحته إياها العصبة يخولها البقاء في العراق بصورة شرعية, أما العراقيين فلم تكن لهم المعاهدة سوى زوال الانتداب, لأنها تدل على الاستقلال, وهي لا تعقد إلا بين الأمم المستقلة, مع إبداء مساعدة بريطانيا لها؛ للمزيد عن المعاهدة ينظر: المصدر نفسه, ج1, ص 177.

(4) صلاح هادي عبادة الحلي, الإقصاء السياسي في تاريخ العراق المعاصر 1921- 1953م, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة بابل, 2015, ص ص 20-21.

لقبول العراق في عضويتها, وتم تحديد موعد للبدء بانتخابات المجلس التأسيسي في الرابع والعشرين من الشهر نفسه[1].

كان الاعتقاد السائد بأن حركة المقاومة للمعاهدة والانتداب قد انتهت, ولكن نشر المعاهدة كان له رد فعل آخر من الشعب العراقي, ومنهم الشيخ مهدي الخالصي[2], الذي أعلن في اجتماع حاشد له في الكاظمية[3] نقض بيعة الملك فيصل الأول, وكان لهذا التصريح صدى في الأوساط المختلفة, كما أضمر الملك الحقد للشيخ الخالصي بعد استيائه من تصريح الخالصي " **بايعنا فيصل ليكون ملكاً على العراق بشروط , وقد اخل بالشروط , فلم تعد في أعناقنا وأعناق الشعب العراقي بيعة له** "[4].

واجه الملك فيصل بعد تتويجه مهام عديدة, أراد فيها تخليص العراق من الانتداب البريطاني, ومحاولة إقناعهم التخلي عن الحكم وتسليمه للوطنيين تدريجياً, والحفاظ على الموصل بعد مطالبة تركيا بها, وإنشاء حكومة قوية ووضع دستور لها, وإنقاذ البلاد مما تعانيه من جهل ومرض وخراب, ولكن موقف بريطانيا اتضح من خلال المعاهدة التي فهمها الملك بأنها صيغة تحل محل الانتداب, وتحفظ له سلطاته وكرامته بوصفه ملكاً, وتؤمن له الظهور بمظهر الملك المستقل الداخل في حلف بريطانيا, وهو ما أدى إلى الاستمرار بالمفاوضات للتوصل إلى صيغة المعاهدة التي تضمنت موادها الثمانية عشر[5] صيغة الانتداب[6].

---

(1) إبراهيم خليل أحمد و جعفر عباس حميدي, المصدر السابق, ص 37.

(2) مهدي محمد حسين الخالصي: ولد في مدينة الكاظمية عام 1859, وهو عالم فقيه درس الفقه والمنطق والحديث والمعاني في النجف الأشرف وسامراء والكاظمية, وكان من احد القادة البارزين في ثورة العشرين 1920, وافتى بالجهاد ضد القوات البريطانية عام 1914, كما انتشرت له فتاوي استوجب فيها الجهاد ضد البريطانيين, وقد صورته الوثائق البريطانية بأنه مجتهد ديني, توفي عام 1925, ودفن في المشهد الرضوي؛ للمزيد ينظر: محمد حرز, المصدر السابق, ص ص 147 – 150؛ محمد محمد مهدي الخالصي, بطل الإسلام الشهيد الإمام الشيخ محمد مهدي الخالصي, مركز وثائق الإمام الخالصي, طهران, 2008.

(3) الكاظمية: مدينة دينية مهمة في بغداد, يوجد فيها مرقدي الإمام الكاظم والجواد (عليهما السلام )؛ للمزيد ينظر: راضي آل ياسين, تاريخ الكاظمية, ج1, ديوان الوقف الشيعي, العتبة الكاظمية المقدسة , 2016 , ص15.

(4) علي الوردي, لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث, ج 6, ص 204.

(5) تضمنت المعاهدة ثمانية عشراً بندا, من أهمها: تقديم بريطانيا المشورة والمساعدة, وتعهد العراق بعدم تعيين أي موظف غير عراقي, وتعهد ملك العراق بإصدار دستور, والموافقة على المشورة البريطانية, وإدخال العراق في عصبة الأمم, وتقديم الأسلحة والمساعدات العسكرية, وتعتبر نافذة بعد مصادقتها من المجلس التأسيسي, ويعمل بها لمدة عشرون عاماً؛ للمزيد ينظر: إبراهيم خليل أحمد و جعفر عباس حميدي, المصدر السابق, ص 34.

(6) جعفر عباس حميدي, المصدر السابق, ص ص 47 – 48.

أعربت النخب العشائرية السماوية عن موقفهم الرافض لهذه المعاهدة, وطالبوا بإسقاط الوزارة, ومثلهم أبو الجون في البرقية التي أرسلت للملك فيصل الأول من قبل شيوخ عشائر الفرات الأوسط , إذ نصت " **نتضرع إلى جلالتكم بإسقاط الوزارة وإبدالها بوزارة نأتمنها ونثق بأعمالها لأجل أن يمكننا التفاهم معها, إذ أننا صممنا منذ الأن إن إلا ندخل مراكز الحكومة قبل سقوط الوزارة الحاضرة وإنجاز مطالبنا** "[1], وكانت المرجعية الدينية خلف شيوخ العشائر لإدراكها خطورة الموقف التي تمر به البلاد.

تألفت وزارة عبد المحسن السعدون[2] الأولى (18تشرين الثاني 1922- 15تشرين الأول 1923), على الرغم من موقفها الحرج من مقاطعة الانتخابات من قبل علماء الدين وفي مقدمتهم الشيخ مهدي الخالصي[3].

## رابعاً: موقف الملك فيصل الأول من الحركة الوطنية, واثره في موقف عشائر قضاء السماوة.

أراد الملك فيصل الوقوف إلى جانب الحركة الوطنية, لكي يعزز موقفه بوجه البريطانيين وكسب تأييد الحركة الوطنية, الذي لم يعجب ذلك برسي كوكس الذي وجه ضربته للحركة الوطنية, من خلال إجراءاته القمعية ضد المشاركين في المظاهرات, وإبعاد الوطنيين إلى خارج العراق, وإغلاق حزبي الوطني والنهضة, ونفي قادتهما, وقصف المناطق المضطربة, وفصل الموظفين المتعاطفين مع الوطنيين[4].

بعث الملك فيصل برسالة إلى برسي كوكس في الثلاثين من كانون الأول, يبين سياسته تجاه شيوخ العشائر ورجال الدين فيما يخص مقاطعتهم للانتخابات ذكر فيها ما نصه " **اني على يقين تام, بأننا اذا تمكنا من استمالة المشايخ وفصلهم بهذه الكيفية عن العلماء, نبلغ ما نريده من النجاح في الانتخابات,**

---

(1) علاء عباس كاظم القصير, المصدر السابق, ص ص 48- 49.

(2) عبد المحسن بن فهد بن علي بن ثامر السعدون: ولد في مدينة الناصرية عام 1879, منح والده لقب باشا من قبل الدولة العثمانية, رحل السعدون إلى استانبول برغبة السلطان عبد الحميد الثاني للدراسة في مدرسة أبناء العشائر مرافقاً للسلطان, الذي منحه ثلاثة رتب أعلى من الملازم في عام 1905, اختير نائباً في العراق عام 1910, وشغل منصب وزارة العدلية عام 1922, ثم شغل في نفس العام منصب وزير الداخلية, وكلف بتشكيل الوزارة عام 1925, وبدأ صراعه مع بعض القوى السياسية الذي اربك عمله كثيراً, التي أدت في النهاية إلى انتحاره عام 1929؛ للمزيد ينظر: عامر عبد الرزاق ضفار, التطورات السياسية في العراق (1914 – 1933), أطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية الآداب - جامعة ام درمان الإسلامية, 2016, ص170؛ لطفي جعفر فرج عبد الله, عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر, مكتبة اليقظة العربية, بغداد, 1980.

(3) المس بيل, العراق في رسائل المس بيل, ص 529.

(4) عامر عبد الرزاق ضفار, المصدر السابق, ص ص 166 – 168.

**وتصديق المعاهدة دون قلق** "[1], ولكن كان رد الفعل لبرسي كوكس هو الرفض لهذا الاقتراح, خشية تشجيع العشائر للحصول على الامتيازات نتيجة ولائهم للدولة, لاسيما أن أكثرهم يجهلون السياسة وقوانينها[2].

وصلت رسالة من بغداد إلى أبو الجون في الخامس والعشرين من كانون الثاني 1923, تطلب منه الحضور إلى بغداد لمقابلة الملك فيصل, وهي خطوة من الحكومة للتواصل مع نخب عشائر السماوة, لحضورهم إلى الديوان الملكي لتسوية الخلافات, واستبدال الدور السلبي للعشائر القائم على الغزوات والتمردات ومعاداة النظام السياسي, وأبداله بدور العشائر للمشاركة في السياسة وصناعة القرار[3].

نضراً لتجاهل مضمون الرسالة السابقة من أبو الجون والتي طلبت منه الحضور إلى بغداد, تم توجيه إنذار نهائي إلى (أبو الجون) بعد يومين, لاتهامه بتكرار اعتدائه على السلطات الحكومية, ولكنه رفض الإنذار, بل هدد بأنه سيعطل ويخرب سكة القطار, إذا اتخذ أي عمل جوي على موقع آل بو خضير, المكان الذي يتواجد فيه, والواقعة بين عشيرتي آل بو جياش وآل بو حسان, ولكن السلطات البريطانية هاجمت المنطقة وزادت من تعزيز قواتها في قضاء السماوة, وتم اتخاذ إجراءات للتضييق عليه, ولكن الإدارة البريطانية أرادت في الوقت نفسه استخدام الطرق السلمية معه, وإقناعه بالمشاركة في المجلس التأسيسي لكسب تأييده[4], وأرادت سلطات الانتداب إخضاع عشيرتي البركات بزعامة خشان آل جازع, والصفران بزعامة عزارة آل معجون, لسلطة الحكومة العراقية, لامتناعهما عن تسديد الضرائب المتراكمة بذمتها من للمدة (1921-1923) بمساعدة القوة الجوية البريطانية, وكان أسلوب الإدارة البريطانية لعشائر السماوة هو الضغط عليها في المنطقة, من خلال قصف العشيرتين يومي الثلاثين من تشرين الثاني والأول من كانون الأول 1923, وقد خلف القصف مقتل مائة وخمسين نسمة, وتدمير العديد من الأراضي الزراعية, وكان الشيخان خشان وعزارة موقوفين في القضاء عند القصف, وقد حضر وزير الداخلية في وقتها علي جودة الأيوبي[5], وأصرت العشيرتان على عدم دفع أموال الغرامة على

---

(1) علاء حسين الرهيمي, المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الأول, مراجعة كمال مظهر أحمد, ط2, دار الكتب العراقية, بغداد, 2010, ص 66.

(2) المصدر نفسه, ص 67.

(3) علي إبراهيم المصطفى الظفيري, المصدر السابق, ص 100.

(4) المصدر نفسه, ص ص 110 – 113؛ أحمد محمد مطنش الشويلي و أمنة سعدون عباس البوناشي, الحركات العسكرية ضد عشائر لواء الديوانية 1923-1934, مجلة لأرك, كلية الآداب – جامعة واسط , العدد 10, 2012, ص 126.

(5) علي جودة الأيوبي: ولد في الموصل عام 1886, وأصبح ملازم ثاني في الجيش العثماني, وأنضم إلى الثورة العربية الكبرى عام 1916, وأصبح حاكم عسكري في حلب على إثر استقالة جعفر العسكري عام 1920, عاد إلى بغداد مع

الرغم من القصف والقتل, التي قدرت بثلاثمائة بندقية, لم يجمع منها سوى سبعين بندقية, ولهذا أعفيت العشيرتين عن دفع باقي الغرامة, بينما سارعت عشائر خضر الدراجي إلى دفع ما بذمتهم من ضرائب للحكومة[1].

### خامساً: موقف المرجعية الدينية من انتخابات المجلس التأسيسي, واثرها على موقف عشائر قضاء السماوة.

تألف قانون انتخاب المجلس التأسيسي الذي صدر في الرابع من آذار 1922 من مقدمة وسبعة فصول, الذي لاقى معارضة من رجال الدين الذين اصدروا فتاوي بتحريم الانتخابات والاشتراك فيها, وكذلك معارضة رجال العشائر[2], وأصدر رجال الدين بياناً مشتركا لمقاطعة الانتخابات للمجلس التأسيسي في الثامن عشر من آيار 1923[3], الذي أزعج الحكومة, لأن أغلب العشائر ونخبها استجابت لفتاوي المرجعية بالمقاطعة, وحاولت الحكومة المتمثلة بشخصية الملك فيصل, باجتماعها مع عدد كبير من شيوخ العشائر تأييد سياسة الحكومة الجديدة, وهو ما رفضه أغلب الشيوخ, وأعلنوا عن عدم الانتخاب, إلا بوجوب استحصال فتاوي جديدة تنفي مفعول الفتاوي القديمة, ولكن علماء المرجعية الدينية أصدروا في التاسع والعشرين من الشهر نفسه فتاوي تؤكد حرمة الانتخابات, جاء نصها" **إنا قد حكمنا سابقاً بحرمة الدخول في الانتخاب, ولم يتغيير حكمنا ولم يتبدل**"[4], ولهذا استمرت العشائر في مقاطعة

---

= الأمير فيصل الأول عام 1921, تقلد مناصب وزارية عدة, وأصبح رئيسا للوزراء ثلاث مرات, ووزيراً للداخلية في الوزارة العسكرية 1923 – 1924, ووزيرا للمالية في وزارة نوري السعيد الأولى 1930, ومفوضاً للعراق في آب 1935, ورئيس مجلس النواب عام 1935, وغادر العراق بعد حركة مايس عام 1941, ثم عاد بعد ان نجح البريطانيين في سحقها, وأصبح حينها وزيرا للخارجية عام (1948-1949), ورئيسا للوزراء مرة أخرى عام 1957, واستقر في لبنان بعد ثورة الرابع عشر من تموز 1958, توفي في بيروت عام 1969, ودفن هناك؛ للمزيد ينظر: جمعة عليوي فرحان الخفاجي, علي جودت الأيوبي ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1958, أطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية التربية ابن رشد – جامعة بغداد , 1997؛ علي جودت الأيوبي, ذكريات 1900 – 1958, دار الوفاء, بيروت, 1977؛ أحمد فوزي, 12 رئيس وزراء في العهد الملكي, دار الجاحظ , بغداد, 1984, ص ص 185 – 206.

(1) حسن علي عبد الله السماك, المصدر السابق, ص 114؛ مصطفى محمود العمري, المصدر السابق, ص 73؛ أحمد محمد مطنش الشويلي و أمنة سعدون عباس البوناشي, المصدر السابق, ص ص 128 - 131.

(2) من ضمن رجال الدين المعارضين: أبو الحسن الأصفهاني, وعبد الحسين الشيرازي, ومحمد مهدي الفاطمي, ومحمد صادق الفاطمي, وإبراهيم الأعرجي, وأسد الله حيدر, ومحمد مهدي الموسوي الخرساني, وحسن الصدر؛ للمزيد ينظر: أحمد إبراهيم المصطفى الظفيري, المصدر السابق, ص 14.

(3) للمزيد عن نص فتوى البيان ينظر: علاء حسين الرهيمي، المصدر السابق، ص ص 67 – 68.

(4) للمزيد ينظر: ملحق رقم 4.

الانتخابات, وأصبحت الحكومة في وضع حرج, بعد إرسال وكيل متصرف لواء كربلاء كتاب سري بالعدد 416 في التاسع عشر من حزيران 1923, إلى وزارة الداخلية, يرفق معه عدة فتاوي من العلماء بخصوص تحريم الانتخابات[1], وعملت الحكومة على إصدار مرسوم في اليوم نفسه خولت فيه حق أبعاد غير العراقيين بسبب تجاوزهم السياسي, وهو اتهام واضح لعلماء الدين, لأن أغلب المجتهدين يحملون الجنسية الإيرانية[2].

لم تجرِ الانتخابات بموعدها المحدد بسبب مقاطعتها, ولم تكن بتلك السهولة التي يمكن إجراؤها[3], وكانت حملة الإعلانات الدعائية الكبيرة التي عملتها الحكومة من خلال الصحف, واضحة لنيتها لإكمال الانتخابات على أكمل وجه, على الرغم من الاتجاه الفوضوي من دون مناهج أو أهداف تعرض من قبل المرشحين, ومعارضة بعض الشخصيات وبعض الأحزاب لهذه الانتخابات, وسمحت باشتراك العشائر في الانتخابات لممثليهم البالغ عددهم عشرين شخصاً, ولكنها كانت لا تخلُ من التدخلات الحكومية وتزويرها[4].

وقد انتخب الشيخ أبو الجون نائبا في المجلس التأسيسي العراقي, وهو لا يجيد القراءة والكتابة, وأن من أهله للدخول إلى عضوية المجلس هي مكانته الاجتماعية وحصوله على الأصوات التي أهلته للعضوية, وقد أقسم شيوخ العشائر بأن يدعموا المعاهدة العراقية البريطانية لعام1922, وان لا يقيموا بأي عمل دون اتفاق مشترك, وحصل شيوخ العشائر على امتيازات إعفائهم من الضريبة, وكذلك نقل شيوخ العشائر المفاهيم العشائرية إلى المجلس التأسيسي[5].

---

(1) د. ك. و, ملفات وزارة الداخلية – لواء كربلاء – فتاوي علماء النجف بتحريم الانتخابات عام 1923, تسلسل الملف 32050/2619, و22, ص 34.

(2) للمزيد عن عملية الأبعاد لغير العراقيين ينظر: علاء عزيز كريم, المصدر السابق, ص ص 139- 142؛ علي الوردي, لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث, ج 6, ص, ص 215-216, 221-227؛ علاء حسين الرهيمي, المصدر السابق, 73.

(3) محمد مظفر الأدهمي, العراق . تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية تحت الانتداب البريطاني 1920 – 1932, مكتبة الذاكرة, بغداد, 2009, ص 94.

(4) فلاح محمود خضر البياتي, مدينة الهندية في العهد الملكي 1921 – 1958, ص 29.

(5) علاء عباس كاظم القصير, المصدر السابق, ص 54.

## سادساً: افتتاح المجلس التأسيسي العراقي 1924.

افتتح المجلس التأسيسي في السابع والعشرين من آذار, وقد عد هذا اليوم عطلة رسمية, وقد أقيمت المهرجانات وبدأ العمل على سن الدستور للبلاد, وحضر جلسة الافتتاح خمسة وثمانون عضواً من أصل مائة عضو, فيما تغيب الباقون بسبب عدم تمكنهم من الوصول إلى بغداد في الموعد المحدد للافتتاح[1], وألقى الملك فيصل الأول خطاباً, وقام جعفر العسكري[2] بترأس جلسة الافتتاح, وطالب الملك من خلال خطابه البت في المعاهدة العراقية البريطانية, وسن دستور للبلاد لضمان حقوق الأفراد, وسن قانون الانتخابات البرلمانية[3], ولكن الخلافات الحادة ظهرت بعد أعمال الجلسة الأولى[4], وبدأ المجلس بتشكيل اللجان, وكانت لجنة دراسة أمور المعاهدة تتكون من تسعة من الشيوخ من أصل خمسة عشر عضواً للجنة, وعلى الرغم من جهود الملك لجعل شيوخ العشائر إلى جانبه, إلا أنه ظهر جانب المعارضة من بعض الشيوخ النواب, وكان الشيخ أبو الجون من الذين نادوا بعدم تصديق المعاهدة, وفي مساء الرابع من نيسان اجتمع نواب المعارضة الشيوخ في منزل الشيخ عبد الواحد سكر[5], وقرروا التصويت على سحب

---

(1) محمد مظفر الأدهمي, تأسيس النظام الملكي, ص 133.

(2) جعفر العسكري: ولد عام 1885, وهو أول وزير دفاع عراقي في حكومة عبد الرحمن النقيب التي شكلها عام 1920, والعسكري متخرج من المدرسة الحربية عام 1904 برتبة ملازم ثاني وهو من المؤسسين للجيش العراقي, ولد في بغداد, وأبوه وصل إلى رتبة عقيد في الجيش العثماني, وأما لقبه العسكري, فهو نسبة إلى قرية عسكر في السليمانية, ولم يثبت أصله في كونه عربي أو كردي أو تركماني, تزوج من شقيقة نوري السعيد, قتل أثناء انقلاب بكر صدقي عام 1936؛ للمزيد ينظر: جعفر العسكري, المذكرات, تحقيق وتقديم نجدة فتحي صفوة, دار السلام, لندن, 1988؛ علاء جاسم محمد, جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق حتى عام 1936, مكتبة اليقظة العربية, بغداد, 1987؛ موسى علي الطيار, أضواء على مقتل الفريقين جعفر العسكري وبكر صدقي, دار أفاق عربية, بغداد, 1981.

(3) للمزيد عن الخطاب ينظر: الحكومة العراقية وزارة الداخلية, مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي لسنة 1924, ج2, ص 165.

(4) مصطفى كامل عبد الجنابي, المصدر السابق, ص 34؛ مريم بغورة, التواجد البريطاني في العراق 1914- 1932, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة محمد خيضر, 2016, ص 55.

(5) عبد الواحد سكر آل فرعون : ولد في المشخاب عام 1880، وهو شيخ عموم عشيرة آل فتلة, فضلاً عن الشيخ مبدر آل فرعون, له دور كبير في حركة الجهاد وثورة العشرين, كان عضواً في المجلس التأسيسي والنيابي لخلفيته السياسية والعشائرية, انتمى إلى حزب الإخاء عند تأسيسه, كان له خلاف مع رؤوساء العشائر حول ملكية بعض الأراضي, لكنه نفى الدوافع المذهبية وعد الحركة ذات أهداف إصلاحية, توفي عام 1956؛ للمزيد ينظر: ناجح عبد الحسين عبد علوان الرماحي, الشيخ عبد الواحد سكر ودوره السياسي في تاريخ العراق الحديث والمعاصر 1880 – 1956, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الآداب – جامعة الكوفة, 2004, ص ص 9- 10؛ أحمد ناجي الغريري, في التوجهات السياسية عند

الثقة من حكومة العسكري, وتكوين حكومة انتقالية من الشيوخ, وتقديم طلب للحكومة البريطانية للموافقة على تعديلات للمعاهدة, ودعوا إلى مظاهرات يشترك فيها شيوخ العشائر[1].

تدخل الملك فيصل لإزالة حدة الخلاف في السابع عشر من الشهر نفسه, وكان يريد الاستفسار من لندن, فيما إذا كان العراق لم ينضم إلى عصبة الأمم لسبب من الأسباب, هل أن الانتداب سوف يدوم بعد أربعة أعوام, ولكن بريطانيا شككت في نوايا الملك فيصل, لاعتبار ذلك تشجيع للوطنيين خلال الانتخابات للمجلس التأسيسي, لكن مندوبها السامي طمأنها بأن فيصل عازم على إتمام المصادقة على المعاهدة[2].

أرسلت برقية موقعة من اثنين وسبعين رئيس عشيرة وزعيماً وطنياً في السادس من آب 1922, إلى الملك فيصل جددوا من خلالها رفضهم للانتداب رفضاً باتاً, وتعيين وزارة وطنية وإطلاق حرية الصحافة, وكذلك فعل نخب شيوخ السماوة بإرسال ممثلين عنهم, إذ مثلهم عن عشيرة الظوالم الشيخ أبو الجون, ومن عشيرة آل بو حسان ناصر آل حسين ومزهر الحرجان وعلي عبد الله, و عن بني زريج عبد العزيز آل فرهود, و أرسلوا برقية حملت نفس المطاليب للبرقية السابقة, وقد عبر المندوب البريطاني بأنه ليس راضياً عن سير الأحوال في لواء الديوانية, إذ أن أبو الجون وغيره يدسون الدسائس ضد متصرفهم, وقوله أيضا أنه لا يمكن ترك سلطة المتصرف يقاومها شيوخ متبرئون من الوزراء في بغداد, ولا سيما لواء الديوانية[3].

## 1- دور النخب العشائرية في المجلس التأسيسي.

عقدت الجلسة العشرون يوم الثالث من حزيران, وتم خلالها النظر ببنود المعاهدة العراقية البريطانية بعد تأخرها لمدة طويلة, ورفع الشيخ أبو الجون تقريراً مع بعض الشيوخ النواب إلى رئاسة المجلس, وهو ما أزعج بعض النواب الآخرين, وطالبوا بالتروي والتبصر, ولكنه رد قائلاً " **كان عند أعرابي فرس وماتت, فجاءه رجل وقال له أكويها فتشفى من مرضها, فقال الأعرابي أنها ماتت ولا فائدة من الكي** "[4], وهي إشارة واضحة منه, لإعلان رفضه للمعاهدة ما لم يتم الاستجابة لمقترح تحديد الموقف تجاه ولاية الموصل العراقية, وإن دور أعضاء المجلس في التصديق على المعاهدة شكلي, من أجل كسب

---

= عشائر الفرات الأوسط. الحاج عبد الواحد سكر أنموذجاً, د. مط , النجف, 2006؛ عبد الزهرة تركي فريح الفتلاوي, عاشق العراق عبد الواحد سكر, دار الضياء للطباعة والتصميم, النجف الأشرف, 2006.

(1) للمزيد عن شيوخ المعارضة ينظر: علاء عباس كاظم القصير, المصدر السابق, ص 56.

(2) عامر عبد الرزاق ضفار, المصدر السابق, ص 173.

(3) عمار يوسف العكيدي, المصدر السابق, ص 343.

(4) م, م, ت, ج 1, الجلسة العشرون, 3 حزيران 1924, ص 328.

بريطانيا تأييد الرأي العام للمعاهدة بطريقة ديمقراطية من وجهة نظرها[1].

قدم أبو الجون مقترحاً مع بعض الشيوخ النواب, تضمن بأن يكون انتقاء مجلس الأعيان بشخص الملك فقط , وشكلت الأمية عائقا أمام دخول الشيوخ إلى معترك الحياة السياسية, إذ أن المادة الثامنة والعشرين من الدستور كانت تعد القراءة والكتابة أحد شروط عضوية مجلس النواب, ولكن بعضهم اعترض على هذا الشرط , مشيرين إلى أن هذا الشرط يعني ألا ينتخب أحد من العشائر, وقد ناقش ذلك في المجلس وكيفية أمرار تعديل القانون الأساس الذي يشترط في نواب البرلمان معرفة القراءة والكتابة, الذي ولد ضجة في المجلس, وتم تعديله إلى" **أن لا يكون عضواً في مجلس الأمة, من كان لا يجيد القراءة والكتابة ويستثنى من ذلك العشائر** "[2], وكذلك رفع أبو الجون و بعض الشيوخ الأعضاء بعريضة إلى الملك, مطالبين فيها إدخال تعديلات على المادة السابعة والثمانين الفقرة الثانية[3], وتم تعديل فقرات في الدستور العراقي ليلبي مطالب العديد من النواب في المجلس[4].

وعن عملية حل مجلس النواب, فقد قدم الشيخ أبو الجون فضلاً عن عدد من النواب, تقريراً إلى لجنة تدقيق القانون الأساس, التي شكلت من ثلاثة عشر عضواً لتدقيق لائحة القانون," **لحصر عملية حل مجلس النواب بالملك دون الأعيان**"[5], وقد تمت الموافقة على هذا الاقتراح, وكذلك طالب أبو الجون من ضمن بعض الشيوخ الأعضاء, أن يكون النواب المنتخبين في الألوية من أبناء اللواء, وليس من خارجه لضمان التمثيل الصحيح للواء, وهو ما تم رفضه من العديد من النواب, لأنهم يرون أن البلاد وحدة واحدة, والنائب لا يمثل اللواء الذي انتخبه, بل يمثل البلاد بشكل عام[6].

## 2- التصديق على المعاهدة

تحركت الحكومة العراقية والمندوب السامي بسرعة كبيرة حول عملية تصديق المعاهدة, لاسيما أن الداعمين لها من الشيوخ الأعضاء لا يتجاوز ستة شيوخ فقط , وفرضت جواً من الإرهاب على الوطنيين,

(1) م. م. ت,ج1, الجلسة الثالثة والعشرون, 10 حزيران, ص ص 433 – 437.

(2) المصدر نفسه, الجلسة التاسعة والعشرون, 23حزيران 1924, ص ص 605– 609.

(3) المادة السابعة والثمانون الفقرة ثانيا: تم تعديل المادة التي خصت القرارات الصادرة من المحكمة العليا, وعدلت عدة مواد وفقرات في القانون العراقي, وبقيت أمور تعديل مواده حتى تم التوقيع والمصادقة عليه في الحادي والعشرين من آذار 1925؛ للمزيد ينظر: عبد الرزاق الحسني, تاريخ العراق السياسي الحديث, ج1, ط7, الرافدين, بيروت, 2008, ص, ص 259, 282.

(4) م. م. ت, ج1, الجلسة التاسعة والعشرون, 23حزيران 1924, ص ص 610– 613.

(5) المصدر نفسه, ج2, ص 1071.

(6) أحمد إبراهيم المصطفى الظفيري, المصدر السابق, ص, ص 28– 30.

وعلى المجلس ليلاً, وأعطت بريطانيا الحكومة مهلة أربعة وعشرين ساعة, و إلا ستكون الموصل لتركيا, ولهذا كان الاجتماع في ليلة العاشر على الحادي عشر من حزيران, وتم التوقيع على المعاهدة على الرغم من تغيب أثنين وثلاثين عضواً(1), التي لم يحضرها أبو الجون(2).

حدثت معارضة شعبية واسعة نددت بتصديق المعاهدة, وطالبت بتحقيق استقلال البلاد وإلغاء الانتداب, ولعبت الصحف دوراً مهماً, موكداً رغبة الشعب في الاستقلال والسيادة, وتفجرت المظاهرات في عدد من المدن العراقية, وبعث قادة الحركة برقية للملك بينوا فيها مطالبهم في رفضهم للانتداب, وإسقاط الوزارة, وإطلاق حرية الصحافة, وطرد المستشارين البريطانيين, ولكن المعاهدة أصبحت واقعاً مفروضاً يجب التعامل معه, وبهذا أصبح العراق مكبلاً ببنود والتزامات ثقيلة(3).

ختم المجلس التأسيسي الذي استمرت أعماله من السابع والعشرين من آذار وحتى الثاني من آب من العام نفسه, وكان عدد جلساته تسعة وأربعين, وصدرت الإرادة الملكية بحل المجلس باليوم التالي(4).

على الرغم من الصعوبات الإدارية, لان زراع العشائر غير المشمولين كناخبين يؤلفون أغلبية سكان العراق, ولا يمكن استثنائهم من الاشتراك في الانتخابات, مما أدى إلى اتخاذ مجلس الوزراء قراره بمعاملة جميع العشائر مثل أهل المدن, والسماح لجميع أفراد العشائر بالاشتراك في الانتخابات مع أهل المدن, وضمان حقهم الممنوح لهم في الانتخابات, وكان استياء رؤوساء العشائر من قلة تمثيلهم في المجلس التأسيسي نسبة إلى عدد عشائرهم, واندفاع شيوخ العشائر لمنع عشائرهم من التسجيل, وبذلك أثرت سلبا لتمثيل شيوخ العشائر في المجلس التأسيسي ذي العمر القصير(5).

اتضح من خلال البحث أن العشائر كانت تعيش في صراع مقاطعة الانتخابات تماشياً مع فتاوى علماء الدين, وكونها ترتبط ارتباطاً وثيقاً مع مراجع الدين, فقد وقف أغلبها مع قرار المقاطعة, وكانت المشاركة في المجلس التأسيسي من خلال الشيخ أبو الجون, إلا أنه لم يكن هناك دور واضح للنائب الوحيد عن السماوة, ولم تكن مداخلاته ذات فائدة مثل مداخلات باقي نواب الديوانية الممثل عنهم, وعند التصويت على المعاهدة العراقية البريطانية 1922 كان النائب غائباً, إذ رجح الكثير من الكتاب أن سبب غياب

---

(1) لمعرفة عملية التصويت وإعداد المصوتين وإليه التصويت, والإلية التي أقرت بها المعاهدة ينظر: عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج1, ص, ص 211-212, 225-230؛ ستار علك عبد الكاظم الطفيلي, المصدر السابق, ص ص 28 – 29.

(2) م. م. ت, ج 1, الجلسة الرابعة والعشرون, 10 حزيران, ص ص 441– 446.

(3) جعفر عباس حميدي, المصدر السابق, ص 50.

(4) م. م. ت, ج2, الجلسة التاسعة والأربعون, 20 آب 1924, ص, ص 1300, 1349.

(5) محمد مظفر الأدهمي, المجلس التأسيسي العراقي, ج2, ص 83.

النواب أثناء عملية التصويت هو الخوف على مناصبهم إذا ما صوتوا ضد المعاهدة, وقد تبع تأسيس الدولة العراقية , أحداثاً عديدة على نطاق السماوة وعشائرها, لتعرض بعض من عشائرها للقصف الجوي والأساليب الحكومية التعسفية معهم, كذلك رغبة أغلب العشائر بحكومة قوية تحت حكم الملك فيصل وبعيدة عن تدخلات بريطانيا.

**جدول رقم ( 7 )**

**نتائج الاستفتاء العام الذي أجري لتحديد شكل الحكومة المقترحة في العراق في الرابع عشر والثالث والعشرين من كانون الثاني 1919[(1)]**

| المؤيدون للحكومة البريطانية بشرط بقاء العراق ولاية واحدة | المؤيدون لأحد انجال الشريف حسين بشرط البقاء تحت الحماية البريطانية | المؤيدون للحكومة البريطانية بلا أمارة عربية | المؤيدون للحكومة البريطانية بشرط أن يكون العراق ولاية واحدة تحت أمارة احد انجال الشريف حسين |
|---|---|---|---|
| 1- بنو زريج: عبد العباس الفرهود و ظاهر الدبوش و راشد الطلال وعيدان الجبر و حمود الدندح<br>2- آل جريب: حاجم آل سلطان وعبد الحسين آل عبود<br>3- الظوالم: حسن أغا و سلطان الشنابة<br>4- بنو عارض: عبد الرضا العباس<br>5- الخزاعل: كواك الوليد و حمود الباشا غا<br>6- الأعاجيب: حسين الصندوح<br>7- الصفران: معجون الحمادي<br>8- آل زياد: فهد آل جحيل وبريد آل جحيل و حمد آل شاهين وناصر الباشط<br>9- الجوابر: فهد الحاكم و إبراهيم محمد آل بوريشة و ادهام الظوجان الريشاوي و مطر آل خليف آل بو شطيط<br>10- البركات: جازع آل حسين<br>11- آل محسن: نايف آل عاجل<br>12- نخب عشائرية من ناحية الخضر: حسن العليوي<br>13- فرقة آل عنيس: مطلك اللطيف وعباس المطعوج<br>14- نخب عشائرية سماوية: السيد طفار وابنه راجوج و رباط السلمان وعبد الله آل نايف وصالح كصكيص وعلي عبد جرجيس أغا و صالح مصطفى أغا و عبد الله الحصيني و والي الحاج ناصر و عباس الإمامي و سيد باقر زين العابدين و عبد العزيز البسام ومحمد أحمد العساف و محمد الحاج عبيد وجليل الحاج جضعان و محمد آل سعودي و محمد جواد علوش و سليمان آل حنوش و حبيب آل داخل و عبد الله آل غريب وحسن عبادة وعلي حسن جضعان و خواجة صدقة وخواجة يعقوب ويوسف رجوان ومحمد علي الحميدي وحسن أبو الذهب وسيد صالح والحاج عبد الله و بهجت بك و محمد نافع افندي و عبد الحسين والاسطماني والحاج علي والحاج حسين | 1- آل بو حسان: ناصر آل حسين, وعلي آل عبد الله<br>2- الظوالم: غثيث آل حرجان وشعلان أبو الجون ومطلك آل جياد وساجت آل ثويني<br>3- آل بو جياش:عجة آل دلي<br>4- نخب عشائرية من الرميثة: علي السلمان ومجيد العلي السمان وسيد طالب وجاسم العتابي وحاج حميدي و فنجان آل شاهر و ردام الحاج عيسى وعبد الهادي وسيد ناصر و سيد هادي مكوطر وعبد النبي ولوفي وسيد خضر وسيد مهدي وثعبان السلمان | 1- نخب عشائرية من الرميثة: محسن الصراف وحميد العلي السلمان ومحسن الحاج أحمد و الشيخ عون وجاسم الحمادي الراضي وعبد بديوي وعبود السعود وحسن الكريم وخضير الحاج صياد وكاظم الحاج شنان و عبد المختار وحسين حاج علي وعباس حاج علي وصالح الجودة وعبد السادة الصايغ و حميد العبد الله و شنان الحربان وداود الحاج خلف وناصر الدلال و عمران الحمادي | 1- نخب عشائرية من الرميثة: محمود الشرع و حميد الداخل وعلى السماوي |
| المجموع 62 | 22 | 20 | 3 |

(1) الجدول من عمل الباحث نقلاً عن: حنان صاحب الخفاجي، المصدر السابق، ص ص202-206.

Self Seteermination in Iraq Copies and translation of declaration other documents relating of self determination in lraq 1918, P:41.

# الفصل الثاني

# المبحث الثاني /النخب العشائرية السماوية والهجمات الوهابية على العراق.

## أولاً: البدايات الأولى للهجمات الوهابية على بادية السماوة.

ارتبطت الهجمات الوهابية ارتباطاً وثيقاً بالدعوة الدينية التي ظهرت في بلاد نجد, التي عرفت بالدعوة الوهابية[1], قد ساعد التفكك السياسي للدولة العثمانية محمد عبد الوهاب زعيم هذه الدعوة من نشر دعوته بعد أن استطاع في عام 1745 إقناع محمد آل سعود[2] حاكم الدرعية بدعوته, فضمن بذلك أيضا دخول أهالي الدرعية والمناطق المحيطة لها, ووجد أنصار الحركة عدم وجود أي سبب يدعو إلى أن يتوقفوا عند الحدود السياسية التي كانت قائمة آنذاك[3], وفي نهاية القرن الثامن عشر تأسست حركة الإخوان[4] العسكرية, وبلغت قوتها في بداية القرن التاسع عشر في عهد عبد العزيز آل سعود[5] بهجومها

---

(1) الحركة الوهابية: هي حركة دينية سلفية, ظهرت في القرن الثامن عشر الميلادي في بلاد نجد, على يد مؤسسها محمد بن عبد الوهاب (1703- 1797), من أسرة مشرف من قبيلة تميم, الذي نشأ داخل أسرة ميسورة الحال, وحفظ القران قبل بلوغ العاشرة, ودرس الفقه على (مذهب أحمد بن حنبل, الذي كون المذهب الحنبلي احد المذاهب الأربعة), واستوحى أفكار دعوته من ابن تيمية (1263م- 1328م), وتأثر بمؤلفاته, أطلق عليه وعلى أصحابه اسم (الموحدين), في حين اطلق خصومه والباحثون اسم الوهابي, وعلى أصحابه الوهابيين؛ للمزيد ينظر: أسماء شرماط و زهور كحلوشي, الحركة الوهابية واثرها في تغيير نظام الحكم في الحجاز 1700 – 1932, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة الجيلاني بو نعامة, الجزائر, 2017, ص ص 40 – 43.

(2) محمد بن سعود بن محمد بن مقرن: الذي يرجع نسبه إلى قبيلة عنزة, ولد عام 1697, الذي استولى على أمارة الدرعية شمال الرياض بمسافة عشرون كم, بعد غدره بحاكمها زيد بن مرخان عام 1720, وينتمي محمد آل سعود إلى طبقة التجار والملاك في نجد, وكان يمول الرحلات التجارية, توفي عام 1765؛ للمزيد ينظر: المصدر نفسه, ص ص 41 – 46.

(3) علي إبراهيم المصطفى الظفيري, المصدر السابق, ص73؛ محمد حسين العطار, شعراء فاجعة البقيع, ج1, دار أبي طالب ودار أبي علي الكعبي, النجف الأشرف, د. ت, ص 6.

(4) الإخوان: هم جنود فدائيون لآل سعود, أنشاهم و شجع على قيام قرى ثابتة لهم في نجد, لكي يهاجروا إليها ويستقروا فيها, وأطلق اسم الهجر على تلك القرى, وأول هجرة ظهرت للوجود عام 1911 في منطقة الأرطاوية, وتلا ذلك هجر أخرى, حتى بلغ الهجر (المطوعين, أو الوعاظ) أعداداً كبيرة, تم تجهيزهم بما يحتاجون من مواد وأموال لتكون القرى الزراعية ناجحة, و سادت حياة لم يعدها البدو من قبل, فقد باعوا أبلهم واحترفوا الزراعة والتجارة, وتركوا سكن الخيام وسكنوا بيوتا من اللبن ولبسوا العمامة البيضاء بدلا من العقل, واطلقوا على أنفسهم الإخوان, باعتبارهم أخوة, وتشبهوا بالمسلمين الأوائل, الذي أدى بهم إلى التطرف, لعدم وجود قائد حكيم بينهم من طراز النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) يردهم إلى جادة الاعتدال, وتشربوا كثيراً من المبادئ, بأنها هي الدين وما سواها ضلالة؛ للمزيد ينظر: محمد أبو الإسعاد, السعودية والإخوان المسلمون, مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الأنسان, القاهرة, 1996, ص ص 17 – 25.

(5) عبد العزيز آل سعود: هو عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل بن تركي بن عبد الله بن محمد بن سعود, ولد في قصر الأمارة بالرياض عام 1876, وقام بتوحيد البلاد, ساعده بذلك أمير الكويت مبارك آل صباح, وقد استعاد بلاد نجد من آل رشيد, وهو مؤسس المملكة العربية السعودية, توفي عام 1953؛ للمزيد ينظر: أسماء شرماط و زهور كحلوشي, المصدر

على المدن العراقية[1].

وتم استخدام هذا التعصب الديني ليكون لصالح أل سعود لتحقيق أهدافهم, وإن غطرستهم قد شجعت على إحياء التعصب لمساعدة ابن سعود في دحر خصومه, إذ أن الإخوان كانوا يستشهدون بأقوالهم وكانوا يزعمون ان العراقيين مرتدون عن الإسلام وأعداء الله, ويجب مصادرة أرواحهم وأملاكهم لصالحهم الذين هم وحدهم المؤمنون الصالحون[2].

تمتع الإخوان بقيادة زعيم قبيلة مطير[3] فيصل الدويش[4], بالموقع الأفضل قرب الحدود العراقية, مما يجعل مهمة شن الغزو سهلة جداً, بينما القيادة الثانية بقيادة زعيم قبيلة عتيبة سلطان بن حميد[5], هي الأقوى ولكنها كانت بعيدة, إذ أن موقعها قرب الدرعية, وهو مكان بعيد عن الحدود العراقية وعن حليفتها مطير, فلهذا كانت غزوات فيصل الدويش دون انتظار العواقب, حتى لو جاء الغزو خلاف أوامر ابن سعود[6].

## ثانياً: معارك الإخوان.

لم تكن هناك قوة حكومية نظامية في البادية, إذ هاجم الإخوان في كانون الأول 1920 عشيرة الظفير العراقية وقتلت العديد ونهبت المواشي لقيامهم بتوفير الحماية لأفراد من قبيلة شمر الهاربين من نجد[7],

---

= السابق, 80.

(1) عبد الجبار الراوي, المصدر السابق, ص 200.

(2) جون غلوب باشا, حرب في الصحراء, ترجمة عطية الظفيري, مراجعة فارس غلوب, دار قرطاس, الكويت, 2001 , ص 57.

(3) المطير: احد قبائل نجد, وتنقسم إلى العلوة, والبرية, والدوشان, ومنها شيخ القبيلة وحاكمها فيصل الدويش؛ للمزيد ينظر: ديكسون, عرب الصحراء, ط 2, دار الفكر, دمشق, 1998, ص 519.

(4) فيصل الدويش: ولد عام 1882, وهو قائد قوات الإخوان الوهابية, واحد زعماء قبيلة المطير النجدية, واحد القادة التابعين إلى ابن سعود, وكان من اشهر زعماء القبائل في نجد, قدم خدمات كبيرة لابن سعود, ولكنه في ما بعد ثار عليه, بعد خلاف حدث بينهم, قبض عليه في منطقة خباري وضحة غرب الكويت عام 1929, من قبل السير تشاررلز ستيوارت قائد القوات البريطانية في المنطقة, وتم نقل الدويش إلى الرياض وسلم لابن سعود, و تم قتله هو ورفاقه عام 1931؛ للمزيد ينظر: ديكسون, المصدر السابق, ص ص 323- 332؛ محمد المعلم, نقرة السمان بين الذاكرة والنسيان, طريق المعرفة, بيروت, 2012, ص 26.

(5) سلطان بن حميد: زعيم عشيرة روكا وزعيم قبيلة عتيبة احد قبائل نجد؛ للمزيد ينظر: عبد الجبار الراوي، المصدر السابق, ص232.

(6) جون غلوب باشا, المصدر السابق, ص ص 203- 204.

(7) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج 1, ص 76.

وكان عام 1921 حافلاً بالهجمات على السلمان[1], إذ هاجموا في آذار عشيرة الأعاجيب, مما اضطرها إلى الانسحاب للداخل, وكذلك هجومهم على عشيرة آل زياد, التي أعطت أكثر من مائة وأحد عشر قتيلاً وآلاف الأغنام التي سلبت[2], أما عشيرة الجوابر لم تخلُ هي الأخرى من خطر الإخوان ففي الخامس من أيار هاجمهم الإخوان[3], إلى جانب معارك أخرى حسب تسلسلها التاريخي أعنفها هي:

## 1- معركة جريبعات الرخيمية

منطقة تقع جنوب غرب بصية[4] بحدود مائة كم, على الحدود السعودية العراقية, ضمن بادية السماوة وتوجد بها آبار ماء عديدة, حدثت فيها معركة نهاية عام 1921 وسميت بمذبحة ضبع, راح ضحيتها تسعين قتيلا من عشيرة آل غليظ العبسية, بعد قتال عنيف ضد الإخوان[5].

## 2- معركة انصاب

حدثت أكبر مجزرة للعشائر العراقية, لاسيما العشائر السماوية في المنطقة التي تقع بالقرب من فيضة رفيفات التي تبعد (مائة وخمسة وأربعين كم) عن السلمان, يوم الحادي عشر من آذار1922, عندما قتل الإخوان بقيادة فيصل الدويش ستمائة وأربعة وتسعين رجلاً من العشائر العراقية المختلفة, ونهب وقتل المواشي, ودمروا سبعمائة وواحد وثمانين بيتا[6].

---

(1) السلمان: و تعني السلم والسلامة, واختلف المؤرخون في أصل التسمية فهل هي: لجبل, أو عين ماء, أو على اسم شخص كان يرعى ابله ومات في المنطقة, والمنطقة عبارة عن منخفضاً كبيراً من الأرض لذلك سميت بالنقرة, أصبحت طيلة المدة (1921 – 1927) ضمن لواء الحلة, وتغيرت إداريا خلال المدة ( 1927 – 1968) إلى لواء الديوانية, وفق قوانين الألوية العراقية, و أصبحت السلمان تابعة إلى قضاء السماوة, وأنيطت مهمة أدارتها إلى ضباط بريطانيين ومعاونيهم, وفي ما بعد أصبحت تابعة إلى القيادة العسكرية المباشرة التي ارتبطت مباشرة بمدير الشرطة العامة, الذي يرجع إداريا إلى وزير الداخلية حتى عام 1958؛ للمزيد ينظر: عبد الله خير الله مسير الركابي, المصدر السابق, ص, ص 15-17, 79؛ محمد المعلم, المصدر السابق, ص ص 67 – 73.

(2) كان أسباب الهجوم هو لتعاون العشيرتان مع أفراد قبيلة شمر الهاربين من نجد؛ للمزيد ينظر: عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج 1, ص 76.

(3) عبد العال وحيد عبود العيساوي, الغزوات الوهابية على العراق في سنوات الانتداب البريطاني 1920 – 1932. دراسة تأريخية, مطبعة الرائد, النجف الأشرف, 2010, ص 82.

(4) بصية: هي منطقة بئر ماء قديم و محطة للقوافل العربية القادمة من نجد ومدن العراق الجنوبية, بقصد التبضع والاكتيال, حتى ان تسميتها جاءت اصطلاحا على بصيص الماء في زوايا البئر, قبل ان تكون مركز للشرطة عام 1927؛ للمزيد ينظر: أحمد الجشعمي, المصدر السابق, ص12.

(5) عبد الرزاق الحسني, تاريخ العراق السياسي, ج3, ص361؛ أحمد حمدان الجشعمي, المصدر السابق, ص 76.

(6) عبد الرزاق الحسني, تاريخ العراق السياسي, ج3, ص 361؛ عبد الجبار الراوي, المصدر السابق, ص100.

### 3- موقف العشائر من الهجمات

نظمت عشائر السماوة فضلاً عن عشائر الفرات الأوسط مضابط في كربلاء المقدسة ضد هجوم الإخوان عام 1922, وتم التوقيع عليها من قبل رؤوساء عشائر العراق, بأن لا يخالفوا بعضهم خدمة للبلاد وحفظ مشاهده المقدسة, ودفع خطر الخوارج الإخوان ومقاتلتهم, وكذلك مطالبة الملك فيصل الأول باسترداد الأموال المنهوبة وتأدية ديات القتلى, ونظمت بنسختين ( للملك , ولعلماء الدين )[1].

طالب شيوخ عشائر السماوة الحكومة للعمل على إيقاف هذه الهجمات عسكرياً أو دبلوماسياً, من خلال تدخل بريطانيا للتأثير على ابن سعود, وهو ما نبه الملك فيصل عليه, وعلى ضرورة وضع خطة عسكرية تتألف من العشائر مزودة بالسلاح, ولكن القوات البريطانية صرحت بأن حدود العراق لا تؤمن دون قواتهم العسكرية, ولكن الملك فيصل حاول تقوية الجيش العراقي وإعطائه الحرية للدفاع عن العراق من العدوان الخارجي, بطلبه من البريطانيين ذلك, وهذا الأمر عزز شعبيته لدى غالبية العشائر ومن ضمنها عشائر السماوة, لتجديد أملها بصد العدوان الخارجي على بلادهم[2].

### 4- هجمات 1924

لم تتوصل المراسلات بين الأطراف المعينة بمشكلة الحدود بين نجد والعراق وبريطانيا سوى إلى زيادة التوتر بين تلك الأطراف, إذ أن موقف الحكومة العراقية التي لم تكن في مقدرتها العمل دون مساعدة بريطانية على درء خطر هذه الهجمات, إعتبار ذلك نتاج العداء التقليدي بين العائلتين الهاشمية والسعودية, وان الدفاع موكل إلى بريطانيا, وهو ما أثبته عجز الحكومة لمعالجة الهجمات[3], واتهم خمسة وعشرون شخصاً من قبيلة الظفير التي تقع مضاربها بالقرب من السماوة في الثاني عشر من آب 1924, بمسؤوليتهم عن قتل الطيارين اللذين اصطدمت طائرتهما يوم الرابع والعشرين من تموز بالقرب من بئر شقرة (منطقة تقع شمال بصية بمسافة سبعين كم, فيها أثار حصن بناه ناصر الأشقر, وكانت قديماً مقر سكن له), وقد استند الجانب البريطاني في ذلك الاتهام على شهادة من كان حاضراً هناك, وواجهت عشائر السماوة التي كانت تقطن البادية الجنوبية في السادس والعشرين من كانون الأول هجوماً آخر عنيفاً, قاده الوهابيون على تلك العشائر, المتمثلة بفرق آل غليظ العبسية وال أديم وال عصيدة من عشيرة

---

(1) د. ك. و, ملفات البلاط الملكي, هجوم الإخوان عام 1922, تسلسل الملف 311/871, و 6, ص 6.

(2) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج 1, ص ص 84 -85؛ علي الوردي, لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث, ج 6, ص ص 132 – 134.

(3) غانم نجيب عباس, سجن نقرة السلمان. دراسة في ضوء وثائق وزارة الداخلية العراقية 1942 – 1943, دار أديان, السماوة, 2016, ص ص 31-32.

آل زياد, وكذلك عشيرة آل فرطوس, إذ قتل اثنان وأربعون شخصاً, ونهبوا مائة وثمان وستون خيمة, وتم سلب ثلاثة آلاف رأسٍ من الماشية من عشيرة آل أديم وحدها, وتعرضت السلمان لعدة هجمات ف نهاية عام 1924, وأصدرت الأوامر بتوجيه عدة طائرات إلى نكرة السلمان لقصف الإخوان بالقنابل في التاسع والعشرين من كانون الأول, وقتلت أثنين وأربعون شخصاً, وجرحت الكثير منهم, فضلاً عن خسائر لحقت العشائر العراقية[1], وهنا طالب شيوخ عشائر السماوة من الملك فيصل الأول لاتخاذ موقف حازم لمنع تكرار هذه الهجمات[2].

قد يظهر من خلال مجريات الأحداث ان العشائر السماوية كانت يد واحدة مع العشائر الأخرى لصد هجمات الإخوان التي اتسمت بالوحشية, لإعداد مهاجمي الإخوان المدعومين من ابن سعود, قياساً بعشائر السماوة التي تبحث عن الأمان والمرعى الجيد في باديتها, لهذا برزت عشائر السماوة خلال هذه المرحلة.

## ثالثاً: أحداث عام 1925.

### هجمات 1925

تعرضت بادية السماوة إلى هجمات الإخوان في الخامس من كانون الثاني 1925, إذ تعرض بعض رعاة الأغنام من عشيرة آل زياد في منطقة تخاديد (منطقة تقع غرب السلمان بمسافة اثنين وثمانين كم, وتوجد فيها ثمانية وعشرون بئراً للماء, أغلبها ذات ماء عذب, وعمق الماء لا يتجاوز خمسون متراً), أما منطقة السلمان فقد تعرض أفراد من عشيرة البركات و آل بو جياش لهجوم الإخوان, فالقت تلك الغزوات بظلالها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي لتلك العشائر, مما حفز ذلك الوضع أن يطلب من وزير الداخلية عبد المحسن السعدون بعد عشرة أيام من الهجوم, صرف مبلغ مائة وثمانية وأربعين روبية أجور نقل لأثنين وخمسين شخصاً من نساء وأطفال العشائر العراقية المتضررة من غزو الوهابيين, ليتم نقلهم إلى قضاء السماوة[3].

أخذت الهجمات بالاستمرار على العشائر العراقية، واستمرت حالة التوتر والاضطراب بين العشائر التي تقطن بادية العراق الجنوبية، فأخذت الواحدة تغزو الأخرى, من أجل رد ولو الجزء اليسير من الذي سلبه الوهابيون, ففي الثالث من شباط قدمت إحصائية لخسائر العشائر جراء هجمات بداية هذا العام إذ تكبد كلاً من فخذ آل أديم وال عصيدة والدراوشة وال بو حمد وآل بلحة خسائر كبيرة, وبلغ عدد القتلى

---

(1) عبد العال وحيد عبود العيساوي, المصدر السابق, ص108؛ علي إبراهيم المصطفى الظفيري, المصدر السابق, ص 81؛ أحمد حمدان الجشعمي, المصدر السابق, ص 50.

(2) سامي نافع عليوي السماوي, المصدر السابق.

(3) عبد العال العيساوي, المصدر السابق, ص ص 108- 109؛ عبد الجبار الراوي, المصدر السابق, ص 97.

اثنين وخمسين شخصاً, وعدد الأغنام المسلوبة أربعة آلاف وخمسمائة وبلغت خسائر عشيرة البركات ثمانية قتلى, والف وثلاثمائة رأس من الغنم المسلوبة، كما استهدفت تلك الهجمة فخذ البو ماجد من عشيرة إل عبس, فخسرت ستة قتلى وسلبت منها ألف ومائتي رأساً من الغنم[1], وقد دفعت الهجمات المتكررة والقاسية على العشائر العراقية إلى تحرك عشيرة الظفير غرباً في تموز باتجاه منطقة الخضر في السماوة, ووردت الأخبار من مراكز عديدة, ومنها الكويت بشأن جمع الجمال التي أسرها الوهابيون في غزوة حزيران من الظفير التي قدر عددها بألف وسبعمائة بعير, لإعادتها للعراق, وتم جمعها بواسطة ابن سعود[2].

## رابعاً- أحداث عام 1926.

### 1 – هجمات 1926 .

لم تمنع إجراءات الحكومة العراقية من تواصل الهجمات على بادية العراق الجنوبية, فقد أرسل الإخوان في السادس من شباط 1926 وكيل مأمور جباية الضرائب للعشائر العراقية التي ترعى جنوب غرب السماوة, يدعوهم إلى عبور الحدود ووضع أنفسهم في حماية ابن سعود, إلا أن تلك العشائر رفضت ذلك العرض مؤكدين لهم أن الحكومة العراقية وعدت بحمايتهم[3], وبعد ثلاثة أيام دخل الحدود العراقية ستين رجلاً, لغرض جباية الضرائب من العشائر العراقية التي كانت ترعى في المنطقة, وهددوا وتوعدوا العشائر بإنزال العقاب بهم بسبب رفضهم دفع الضرائب، كما رفضت عشائر بني حجيم التي كانت ترعى في جنوب غرب السماوة من الامتثال ودفع الضرائب لهم, فتعرضت هي الأخرى للتهديد بعد ثلاثة أيام, وهاجم الظفير الإخوان, وغنموا مجموعة كبيرة من الجمال بعد يومين من التهديد[4], وشن الوهابيون في الحادي عشر من نيسان هجوماً تكون من أربعمائة جمل وثلاثين خيالاً على موقع أبو خويمه الذي يقرب مسافة ستة وتسعون كم جنوب غرب السماوة، فنهبوا جميع الجمال والخيام وجردوا النساء من الملابس[5], وهذا ما ولد ردود فعل لدى نخب وشيوخ عموم عشائر السماوة, لاسيما هداد أل مجرم وبريد آل جحيل من آل زياد, فضلاً عن شيوخ عشائر الأعاجيب والبركات وآل عبس التي طالبت الحكومة الضغط على ممثلي بريطانيا في العراق لاستخدام الوسائل الدبلوماسية في الضغط على ابن سعود لإيقاف هذه

---

(1) عبد العال العيساوي, المصدر السابق, ص 113.
(2) المصدر نفسه, ص ص 120 – 121؛ جون غلوب باشا, المصدر السابق, ص ص 165 – 166.
(3) عبد العال العيساوي, المصدر السابق, ص ص 127 – 129.
(4) علي إبراهيم المصطفى الظفيري, المصدر السابق, ص ص 89- 90.
(5) عبد العال العيساوي, المصدر السابق, ص ص 129 -130.

الاعتداءات[1], وطلب المعتمد السامي في بغداد على إثر ذلك من القنصل البريطاني في جدة إعلام ابن سعود بذلك, فأعرب الأخير عن استعداده إلى إعادة تلك الجمال[2].

**2- الهجمات في مناقشات مجلس النواب العراقي**

جلبت سعة الحدود العراقية النجدية المشاكل بين الدولتين, بفعل العوامل المذهبية والصراعات الأسرية, لاسيما أن العشائر الساكنة هناك متعددة[3], لكن على الرغم من أن عام 1926 كان مميزاً بإجراء مفاوضات بين الجانبين العراقي والبريطاني, لتنتج عن المفاوضات المعاهدة العراقية البريطانية 1926[4], وكانت مدتها خمسة وعشرين عاماً وترتب على هذه المعاهدة ضم الموصل إلى العراق, وتثبيت الحدود بين تركيا والعراق, ووقعت المعاهدة الجديدة من قبل مجلس الوزراء العراقي في الثالث عشر من كانون الثاني, وقدمت إلى مجلس العصبة بعد توقيعها مباشرة[5], إلا أن المجلس كان له اهتمام كبير بالهجمات على العراق من خلال جلساته, وناقش النواب مسألة قيام ابن سعود بأخذ الزكاة من عشائر بني حجيم مقابل السماح لهم بالرعي على الحدود العراقية, التي رفضتها الحكومة العراقية, مقدمة احتجاجاً لحكومة ابن سعود[6].

## خامساً - أحداث عام 1927.

**1– هجمات 1927 .**

بدا ابن سعود في مأزق عاجز عن كبح جماح الإخوان, الذين استفحل أمرهم ، فبعدما أثارهم بنفسه من أجل التخلص من منافسيه من العرب، أضحى غير قادر على الحد من هجماتهم على العشائر العراقية, فقد كثف الإخوان هجماتهم على عشائر السماوة عام ١٩٢٧[7].

---

(1) ساجت عطشان آل هداد, المصدر السابق.

(2)عبد العال العيساوي, المصدر السابق, ص 130.

(3) حيدر غانم عبد الحسن, موقف المجلس النيابي العراقي من السياسة العسكرية العراقية 1925 – 1958, أطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية الآداب – جامعة الكوفة, 2015, ص 184.

(4) للمزيد عن بنود المعاهدة ينظر: محمد مظفر الأدهمي, العراق. تأسيس النظام الملكي, ص ص 213 – 217؛ إبراهيم خليل أحمد و جعفر عباس حميدي, المصدر السابق, ص ص 61 – 64.

(5) عبد الرزاق الحسني, العراق في ظل المعاهدات, الرافدين, بيروت, 2013, ص ص 139 – 140؛ عامر عبد الرزاق ضفار, المصدر السابق, ص ص 179 – 180؛ جعفر عباس حميدي, المصدر السابق, ص ص 64 – 69.

(6) م. م. ن, الدورة الانتخابية الأولى, الاجتماع الاعتيادي لسنة 1925, الجلسة الثلاثون, 5 نيسان 1926, ص ص 4– 6, ملحق بالعدد 436 من الوقائع العرقية، لسنة 1926.

(7) جون غلوب باشا, المصدر السابق, ص 202.

قررت الحكومة العراقية تشييد مخفر للشرطة في منطقة بصية، التي كانت منطقة التقاء القوافل وسكناً مناسباً للكثير من البدو والأعراب فيها, فأرسلت لها في أيلول 1927 اثنى عشر عاملاً لإنجاز ذلك[1], وكانت التوصيات ببنائه قبل ثمانية عشر شهراً, فضلاً عن العمال, كان هناك أيضا سبعة مرافقين من الشرطة معهم، مما ولد احتجاج ابن سعود على الفور، لوجود مادة في برتوكول العقير[2]، والملحق بمعاهدة المحمرة والموقعة في الثاني والعشرين من كانون الثاني 1922, وكانت احتجاجاتهم من الناحية الظاهرية معقولة, ولكن في المقابل العراق كان مستنداً على أن بصية كانت تبعد مسافة مائة وثلاثون كم من حدود نجد, وليس كما نص البرتوكول بجوارها, فضلاً عن إن استناد العراق بأنها ليست قلعة عسكرية, بل هي مخفر شرطة بملاك عشرة رجال فقط ، ولكن كانت نظرة ابن سعود بأنه لا فرق بين الشرطة والجيش, ولكنها نقطة مهمة بالنسبة للعراقيين والبريطانيين، وكان يمكن حل الموضوع بالمفاوضات بالأوقات العادية, ولكن حكومة نجد لم تنتفع من وجود خرائط للمنطقة لحساب المسافة بين حدودها و بصية, ولهذا هاجم الإخوان بصية لكي تمنع بناء المخفر[3], مما دفع الحكومة العراقية بعد عدة

(1) يعد موقع أبي غار دون أي فائدة للحكومة العراقية في ذلك الوقت, لأنه متراجع كثيراً للخلف, إذ يبعد مسافة أربعون ميلاً عن سكة الحديد, وأنه استحالة السيطرة على القبائل من خلال هذه المنطقة في ذلك الوقت, لبعده عن الحدود وعن مركز بادية السماوة, إذ يتطلب ذلك أنشاء مركز يتوسط البادية, ويكون قريب للحدود, وهذا ما تبين فيما بعد, من خلال أنشاء مركز بصية, وذلك لقيام مجموعة من شمر الكبيرة العدد بالنزول في منطقة بصية للإرواء من الآبار هناك, وخلال نزولهم, قامت هذه المجموعة بسلب عدداً كبيراً من الجمال من قبائل كويتية كانت تروي جمالها من آبار الماء هناك, وان هذا العمل لم يكن من غزو آل سعود أو الإخوان للمنطقة, إلا أنه كان الدافع الكبير الذي جعل من أنشاء مخفر شرطة بصية لوجود الآبار المهمة للرعي, ولحد ومنع القبائل العراقية من غزو نجد والكويت, وأجيز المقترح عام 1927 ؛ للمزيد ينظر: جون غلوب باشا, المصدر السابق, ص ص 194-196؛ أحمد حمدان الجشعمي, المصدر السابق, ص ص 58- 59.

(2) تنص الفقرة الثالثة: تتفق الحكومتان بالتبادل بأن لا تستخدم الآبار ومواقع المياه الواقعة جوار الحدود لأية أغراض عسكرية, كبناء القلاع , وان لا تحتشد قوات بجوارها؛ للمزيد ينظر: عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج1, ص149-156؛ عامر عبد الرزاق ضفار, المصدر السابق, ص 149؛ عبد الجبار الراوي، المصدر السابق، ص 270.

(3) في ليلة الخامس / السادس من تشرين الثاني1927 هاجم خمسين رجل من المطير خيام العمال في بصية, و ذبحوا جميع العمال ورجال الشرطة باستثناء شرطي واحد نجا, تركه الإخوان على أساس أنه ميت, ان الهجوم بالعدد الكبير لقبيلة مطير بقيادة شخص متمرس بفنون الحرب مثل فيصل الدويش, وقوة المهاجمين قياسا إلى ان العمال هم عزل باستثناء الشرطة السبعة الذين لا يستطيعون الدفاع أمام هذا العدد والعدة, فضلاً عن ذلك ان هجومهم كان ليلا, فكان لابد ان تكون الكفة الراجحة في الانتصار هي لمطير؛ للمزيد ينظر: علي الوردي, لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث, ج2/6, المكتبة الوطنية, بغداد, 1980, ص 326 ؛ جون غلوب باشا، المصدر السابق، ص ص 196 – 199.

أيام إلى إرسال الكابتن السير جون باغوت غلوب (Sir John Bagot Glubb )[1] واختياره نقرة السلمان مقراً له[2].

جاء غزو الإخوان بتعداد مقداره خمسمائة مقاتل ليكون هجومهم على عشائر آل غليظ[3], والمشاعلة والظفير, في التاسع من كانون الأول, علما أن هذه العشائر قد أخذت الأمان والوعود من ابن سعود والدويش للرعي على الحدود في بادية السماوة, ولكن يبدوا أنه لا أمان مع الإخوان[4].

منحت الحكومة البريطانية أذنا لطائرات سلاح الجو الملكي بملاحقة الإخوان عبر حدود نجد في الرابع عشر من كانون الأول, واكتمل بناء مخفر بصية بعد يومين, وشغل القلعة الجديدة فصيل من الجيش العراقي, بعد إخلاء موقع أبي غار, وقد وضعت في بصية تسعة طائرات ورعيلان من العجلات المدرعة, وفي الوقت نفسه أرسلت سرية من الجيش العراقي إلى السلمان, و أسندت بتسعة طائرات ورعيلين من العجلات المدرعة, فيما أنذرت جميع العشائر العراقية بالانسحاب خلف خط بصية والسلمان دون الأخذ بعدم وجود مراعي كافية هناك[5].

عند نجاح الهجمات الجزئي بقيادة فيصل الدويش, لم يعد إلى موطنه, بل تقدم بالاتجاه الغربي نحو الجميمة (منطقة تقع على الحدود السعودية العراقية, غرب السلمان), وبقي جنوب الحدود العراقية ليعاود هجومه ثانية على منطقة بين أنصاب والجميمة في التاسع عشر من كانون الأول, وأخذه الزهو بالانتصارات التي حققها, لمعاودة هجومه هذه المرة على قبيلتي رعاة الأغنام لبني حجيم وعشيرة آل زياد من قبائل السماوة, قتل الإخوان خلالها أربعين عراقيا ونهبوا المواشي والخيام, علما أن هؤلاء لم يتحركوا

---

(1) جون غلوب باشا (Sir John Bagot Glubb ): هو السير جون فردريك اولاندوا مانيلي جون ماتيوا غلوب, ولد في بريطانيا عام 1897, ودخل الكلية العسكرية, وتخرج علم 1915, وأصيب بطلقة حطمت فكه الأسفل فلقب أبو حنيك, دخل إلى العراق عام 1920 لعمل مع القوات البريطانية, وعام 1927 أصبح مسؤول البادية العراقية, وقام بتأسيس فرق الهجانة في البادية, غادر العراق عام 1930 للعمل بحفظ الأمن في بادية الأردن, وبقي هناك إلى عام 1956, توفي عام 1986؛ للمزيد ينظر: جون كلوب باشا, المصدر السابق, ص ص 10 – 11.

(2) غانم نجيب عباس, سجن نقرة السلمان. دراسة في ضوء وثائق وزارة الداخلية العراقية 1942 – 1943, ص 45.

(3) كان من ضمن من قتل في المعركة: حيال آل عويد, وجبر آل عاجل, وسماوي آل عبيد وابناه دبيان وعكلة, وكاظم آل دويج آل خافور, وعبد الحسين آل كعير, قامت بدفنهم فطيم آل عاجل, وأما قبر حسابة آل حربي واخوه مذري فيقع إلى الغرب من بيدر جداع شرق أم العبيد, ومعهم الكثير من آل عبس من آل بو نواد وآل عزام آل عذال وآل حندل ؛ محمد عايد شيال الغليظاوي, وجه اجتماعي, مقابلة شخصية للباحث, السلمان, 17 /2021/2.

(4) للمزيد عن وعود الأمان للعشائر العراقية ينظر: عبد العال العيساوي, المصدر السابق, ص 137.

(5) جون غلوب باشا, المصدر السابق, ص 199.

نحو الحدود إلا بعد أن كانت نيتهم دفع الضرائب لابن سعود لتأمين سلامتهم, أي أن هذه الغارات هي خلاف رغبة ابن سعود, الذي عده تمردا على السلطة, إذ أن الأخبار كانت تتردد إليه بأن الإخوان مستاؤون من حكمهم, فلهذا اعتبرت هذه الغزوات تحدياً لسلطتهم[1].

## 2- الهجمات في مناقشات مجلس النواب العراقي

نتيجة الضغط الوهابي المستمر على الحدود العراقية, أولى مجلس النواب العراقي من خلال ما تم مناقشته لهذه الهجمات في اجتماعات المجلس, وإصرار نواب الديوانية والمنتق, اهتماماً بالغاً في أحداث الغزوات الوهابية المتكررة على البادية والمناطق القريبة منها, مما دفع الحكومة العراقية وبمساعدة بريطانيا للضغط على حكومة ابن سعود لعقد اتفاقية مع العراق, إذ تم تصديق قانون الغزو والنهب لعام 1927[2], لإعطاء الحق للعشائر العراقية للدفاع عن نفسها, ولكي يمنعها من اجتياز الحدود, وارتكاب عمليات سلب ونهب[3].

ناقش مجلس النواب اعتداء فيصل الدويش على بادية السماوة في الرخيمية وقتل عدداً كبيراً من النفوس, إذ ذكر تنصل ابن سعود من مسؤولية الهجوم, واعقب وكيل رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني[4] ان الأخبار التي ترد من بلاد نجد تؤكد ان الدويش قد شق عصا الطاعة, ومع هذا كله فأن ابن سعود لا يمكن ان يتنصل من المسؤولية[5].

---

(1) جون غلوب باشا, المصدر السابق, ص197؛ عبد الجبار الراوي, المصدر السابق, ص 96.

(2) للمزيد عن القانون ينظر: عبد الجبار الراوي, المصدر السابق, ص ص 295 – 296.

(3) م. م. ن, الدورة البرلمانية الأولى, الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1927, الجلسة التاسعة والأربعون, 20نيسان1927, مطبعة دار السلام، 1927, ص ص 678– 685.

(4) رشيد عالي الكيلاني: ولد ونشأ في بغداد عام 1892, ساهم بثورة العشرين, درس الحقوق وعمل بتدريس القانون, عرف بميوله العربية والقومية, عين وزير للعدل عام 1924, واشترك مع ياسين الهاشمي في تأسيس حزب الإخاء الوطني عام 1930, ومن المعارضين لمعاهدة 1930, عين نائب في البرلمان ورئيس للوزارة العراقية لثلاث مرات, شارك في حكومة ياسين الهاشمي عام 1935, واشتهر بحركة مايس 1941 التي تعاون فيها مع أربعة ضباط مثلوا الحركة القومية في الجيش العراقي, وكانت برئاسته, إلا أنها لم تنجح, توفي في بيروت عام 1968, ودفن في بغداد؛ للمزيد ينظر: عثمان كمال حداد, حركة رشيد عالي الكيلاني سنة 1941, المكتبة العصرية, صيدا, د. ت؛ حسين جميل, الحياة النيابية في العراق 1925 – 1946.موقف جماعة الأهالي منها, مكتبة المثنى, بغداد, 1983, ص ص 230 -231؛ أحمد فوزي, المصدر السابق, ص ص 103 – 140.

(5) م. م. ن, الدورة البرلمانية الأولى, الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة 1927, الجلسة السادسة, 27 كانون الأول 1927, مطبعة دار السلام, بغداد, 1928, ص ص 45- 46.

## سادساً: أحداث عام 1928.

### 1- هجمات 1928.

شجعت الغنائم والمجد التي اكتسبتها قبيلة مطير, وسلبية ابن سعود إزاء تجاهلهم لأوامره, قبائل نجد على التمرد, إذ أعلن في شباط رئيس قبيلة عتيبة سلطان بن حميد لواء الحرب, ونيته الزحف على العراق, ودعا جميع قبائل نجد للالتحاق به, مما سبب ذعرا شديد لدى العشائر العراقية, حتى القوية منها, فتراجعت جميع العشائر خلف السلمان و بصية, وارتعبت العشائر وماتت مواشيهم بسبب نقص المراعي وشحة الأمطار, وإن التغيير الحقيقي للأحداث هو ان ابن سعود لم يعد يسيطر على الموقف, وأن انتصارات الإخوان في الحجاز هي التي جعلت ابن سعود قويا, وأنهم العمود الفقري في جيشه فكان همهم الرئيسي بعد قوتهم هو إسقاط ابن سعود وتقسيم الغنائم بينهم[1].

قد يبدو من ذلك أن عهد الإخوان شكل رعباً لسكان بادية السماوة, وأدى إلى ضائقة مالية شديدة لدى سكان السماوة, حتى على الحكومة نفسها, فضلاً عن ذلك كانت دوافع الإخوان بسبب ما تنعم به خيرات هذه البادية الغنية بالتنوع العشبي والمراعي الواسعة والكثيرة, لاسيما في موسم الأمطار, وإن أكثر القبائل النجدية كانت تأتي للرعي فيها لوجود العديد من الآبار العذبة والغزيرة المياه, التي أصبحت ملتقى للأعراب ومكاناً مناسباً لسكن أكثرهم, فضلاً عن طلب ابن سعود الضرائب على الأعراب والبدو الذين يريدون الرعي بأمان قرب الحدود السعودية.

### 2- الهجمات في مناقشات مجلس النواب العراقي.

اخذ موضوع الهجمات وتحركات الإخوان بالقرب من الحدود العراقية عام 1928 يجد طريقه في جلسات مجلس النواب العراقي, إذ تم تقديم أسئلة عديدة إلى رئيس الوزراء جعفر العسكري حول إجراءات الحكومة لصد الغارات من قبل عشائر نجد ضد العراقيين, لاسيما حادثة بصية, كذلك مهاجمة الإخوان لعشائر آل زياد في الحدود العراقية واستباحتها النفوس والنفائس, وهل فكرت الحكومة بإعطاء تعويضات للمنهوبين لكي تسد رمقهم, لاسيما أن اغلبهم فقد كل ما يملك ومن ضمن الكلام الموجه لرئيس الوزراء **"ماهي إلا بضعة أيام من حادثة بصية ليهاجم الإخوان عشائر آل زياد في منطقة جميمة, فذبحوا رجالهم وقتلوا نساءهم وأطفالهم, ونهبوا أموالهم ومواشيهم والحكومة ساكتة "**[2], أما نائب

---

(1) جون غلوب باشا, المصدر السابق, ص ص 201 – 202.

(2) الكلام كان موجه من قبل نائب المنتفق محمد رضا الشبيبي ذاكراً تكرار حالات الهجوم على الأراضي العراقية؛ للمزيد ينظر: م. م. ن, الدورة الانتخابية الأولى, الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة 1927, الجلسة الثامنة, 2 كانون الثاني 1928, ص 75.

السماوة محمد نافع الملاك[1] فقدم سؤال إلى وزير الخارجية[2]لإعطاء الجواب عليه شفهياً أمام المجلس عن التدابير التي اتخذتها الحكومة بعد هجوم الإخوان على عشائر آل زياد في بادية السماوة وكيفية الخلاص من حصار الإخوان على عشيرة الأعاجيب, وتأمين العشائر الأخرى[3], وقد أوضح رئيس الوزراء جعفر العسكري ان هناك قوة كافية في بصية ومحاطة بالأسلاك الشائكة والقلاع, بالاشتراك مع الحكومة البريطانية العظمى لتأديب هؤلاء, وأوضح العسكري قائلاً " **واذا يريد فيصل الدويش أو الإخوان ان يجربوا أنفسهم فليتقدموا نحن هناك قاعدون**", " **وأما عن مسألة التعويضات فالحكومة أعطت الأوامر المشددة لإعانة الأطفال والأرامل من المنكوبين ومساعدتهم**", " **وان ملك نجد تنصل عن أعمال الدويش**"[4], وتم طرح الأسئلة على وزير الداخلية عبد المحسن السعدون, عن عمل وزارته تجاه تلك التجمعات[5], إذ سببت القبائل البدوية الرحالة مشاكل للحكومة العراقية, التي تنقلت بحثا عن الماء والكلأ بين مناطق العراق والكويت والسعودية, لعدم تحديد الحدود بينهم في بداية عقد العشرينات, إذ كانت تلك العشائر تدين بولائها لشيوخها المنتشرين في تلك المناطق, وهذا ما دعا النخب الحاكمة لاتخاذ جميع الإجراءات لكي تزيل شكوك تلك العشائر ومحاولة استرضائها وكسب ولائها[6].

---

(1) محمد نافع بن مصطفى بن حسن بن عبد الرحمن الملاك: ولد عام 1895, ذكر أغلب الكتاب أنه يمثل أشهر بيوت قضاء السماوة, بحكم وظيفته في اللواء مديرا للبرق والبريد في بداية الحكم الملكي, ولأنه كثير التنقل بين المدن العراقية, إلا أنه أغلب أفراد عائلته يسكنون السماوة, بل حتى ان سجل نفوسهم تابع إلى قضاء السماوة, فلهذا عد على أهالي السماوة, و ينتهي نسبه إلى الإمام علي السجاد (عليه السلام ), منح لقب المقتدر من قبل الملك فيصل الأول, ولقب بالملاك لكثرة أملاكه من البساتين والأملاك والأراضي في السماوة, وحتى في شارع الرشيد ببغداد. تقلد عدة مناصب خلال حياته السياسية والإدارية خلال العهد الملكي, استطاع مصاهرة عشيرة الإماميين وال قدوري, وبذلك زادت مكانته الاجتماعية وزاد مركزه وتواجده في السماوة, توفي في مكة عام 1961وتم دفنه بالبقيع أثناء تأديته موسم الحج؛ علي عبد المحسن محمد نافع الملاك, وجه اجتماعي, مقابلة شخصية للباحث, السماوة, 2020/10/29.

(2) للمدة من 1924 إلى 1930 كان يشغل رئيس الوزراء منصب وزير الخارجية, وأول وزير خارجية للعراق هو عبد الله الدملوجي, شغل المنصب في 18 تشرين الأول 1930؛ للمزيد ينظر: عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج3, ص 78.

(3) م. م. ن, الدورة الانتخابية الأولى, الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة 1927, الجلسة الثامنة, 2 كانون الثاني 1928, ص 75.

(4) المصدر نفسه, الجلسة التاسعة, 5 كانون الثاني 1928, ص, ص 86, 95 – 96.

(5) المصدر نفسه, الدورة الانتخابية الثانية, الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1928, الجلسة الثانية والعشرون, 1آب 1928, مطبعة دار السلام, بغداد, 1928, ص 37.

(6) مأمون أمين زكي, المصدر السابق, ص 57.

إن تأسيس مراكز شرطة البادية الجنوبية للمدة ما بين 1925- 1928, وبناء مراكز للشرطة في

السلمان و بصية, هي لصد غارات البدو الوهابيين على هذه المدن[1].

ويبدو أن ارتباط بصية بالسلمان, بسبب أن كلاهما واجهة البادية الجنوبية, وباقي مناطق بادية السماوة تابعة لهما, فعند الاطلاع على المساحة والمناطق التابعة لكل واحدة, تتضح المساحة الكبيرة والمهمة التي تشغلها كلا المنطقتان معا منذ تلك المدة ولحد الأن, لتواجد القبائل الرعوية ليكونوا قريبين على الأماكن التي توجد فيها المياه[2].

## سابعاً: المعاهدات والاتفاقيات.

أصبح من الضروري وجود معاهدات واتفاقيات بين البلدين من أجل وقف الهجمات وعودة الهدوء والأمان للبلدين, وإلزام كل طرف بالحفاظ على أمنه وحدوده, لاسيما أن الحكومة العراقية قد شرعت ببناء المخافر والحصون على الحدود لوقف الهجمات على عشائرها, وتعيين مفتشين بريطانيين للبادية اتسموا بالحنكة والتجارب الواسعة في وظائفهم السابقة, وكذلك علاقاتهم مع العشائر[3], ومن أهمهما:

**1- معاهدة مكة (معاهدة صداقة وحسن جوار)**[4]: تكونت من ست عشرة مادة, وقعها من طرف العراق رئيس وزرائه نوري السعيد[5], ومن طرف السعودية فيصل بن عبد العزيز آل سعود[6], وحررت في مكة المكرمة في السابع من نيسان1931, شملت حسن الجوار والتمثيل السياسي والدبلوماسي

---

(1) غانم نجيب عباس, سجن نقرة السلمان. دراسة في ضوء وثائق وزارة الداخلية العراقية 1942 – 1943, ص 39.

(2) أهم مصادر المياه هي الجلبان, وهي الآبار القديمة التي يستخرج منها الماء؛ للمزيد ينظر: متعب خلف جابر الرويشاوي, نبذة تاريخية عن البادية الجنوبية والأحداث التي رافقتها, في: مجموعة باحثين, ص32.

(3) غانم نجيب عباس, سجن نقرة السلمان. دراسة في ضوء وثائق وزارة الداخلية العراقية 1942– 1943, ص ص 45 – 46.

(4) للمزيد عن المعاهدة ينظر: عبد الجبار الراوي, المصدر السابق, ص ص 272- 276.

(5) محمد نوري السعيد: ابن محاسب موصلي, ولد عام 1888, رئيس الوزراء لأربعة عشر مرة, ووزير سابق سبعة وأربعون مرة, أتم دراسته الإعدادية العسكرية عام 1903, وتخرج برتبة ملازم ثاني من مدرسة إسطنبول الحربية عام 1906, تم نفيه للهند عام 1914, وعاد للعراق عام 1921, عين أول مدير شرطة في بغداد عام 1922, عين نائب للقائد العام للجيش عام 1924, ورئيس للوزراء لوزارته الأولى ( 23 آذار 1930 – 19 تشرين الأول 1931), وشغل مناصب عديدة, ولكن نهايته كانت فاجعة عام 1958, لم يسجل لها التاريخ, إذ سحبت جثته في الشوارع والميادين؛ للمزيد ينظر: سعاد رؤوف شير محمد, نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1945, مراجعة كمال مظهر أحمد, مكتبة اليقظة العربية, بغداد, 1988؛ حامد الحمداني, نوري السعيد رجل المهمات البريطانية الكبرى, مكتبة يوسف الرميض, د. م, 2003 ؛ محسن جبار العارضي, نوري باشا السعيد بين الموالين والمناوئين والواقع التاريخي. دراسة تاريخية تبحث في سياسة الباشا من منظور وطني, د. مط, بغداد, 2014.

(6) فيصل بن عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود: ولد عام 1906, رافق والده عند تأسيس المملكة عام 1932, وقاد

بين البلدين, ومنعت الغزو وأعادت الاستقرار لبادية السماوة[1].

**2- بروتوكول تحكيم بين ملك العراق وملك الحجاز ونجد**[2]: وقعه عن العراق رئيس وزرائه نوري السعيد, و نائب ملك الحجاز ونجد وزير الخارجية فيصل بن عبد العزيز, وحرر في السابع من نيسان1931, شمل عشر مواد, وتحسن في العلاقات بين البلدين .

**3- معاهدة تسليم المجرمين**[3]: وقعت بين نوري السعيد وفيصل بن عبد العزيز في السابع من نيسان1931, شملت ثمان مواد, أهمها تسليم المجرمين بين البلدين, أي تسليم أي مجرم موجود في حدود البلد الأخر إلى بلده.

**4- معاهدة أخوه عربية وتحالف بين العراق والمملكة العربية السعودية**[4]: تكونت من أربعة عشر مادة, وكتبت في بغداد في الثاني من نيسان 1936, تضمنت حسن الجوار بين البلدين.

**5- اتفاق إدارة المنطقة المحايدة بين العراق والمملكة العربية السعودية**[5]: كتب في بغداد في التاسع عشر من آيار 1938, شمل ثمانية مواد, شرحت الاتفاق لإدارة المنطقة المحايدة بين البلدين[6].

قد يظهر من ذلك أن صمام أمان السماوة هي باديتها, فهي التي تحيط بها من جهة السعودية وتعزلها عن الهجمات, فكان لابد من تأمينها, وتامين مصادر المياه فيها, لأنها الشريان الحيوي لها, كما جاء في قوله تعالى ((وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ۖ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ))[7], فبناء مركزي السلمان و بصية في مناطق حساسة, وعلى مفرق طرق, ووجود موارد رئيسية للمياه العذبة هو القاعدة الأساسية لأمانها واستقرار

= حملات عسكرية في حياة والده, وكان والده يعتمد عليه في الأمور الخارجية مع الدول الأخرى, وأصبح ملك المملكة العربية السعودية الثالث عام 1964, وهو الابن الثالث لعبد العزيز آل سعود, وتم اغتياله عام 1975؛ للمزيد ينظر: عبد الرحمن عبد العزيز سليمان الحصين, فيصل بن عبد العزيز آل سعود وجهوده في القضايا العربية والإسلامية 1906-1975, مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية, الرياض, 2001, ص, ص 11-39, 339.

(1) عبد الله خير الله مسير الركابي, المصدر السابق, ص ص 75 – 76.

(2) للمزيد عن البروتوكول ينظر: عبد الجبار الراوي, المصدر السابق, ص ص 277- 279.

(3) للمزيد عن المعاهدة ينظر: المصدر نفسه, ص ص 280- 282.

(4) للمزيد عن المعاهدة ينظر: جريدة الوقائع العراقية, العدد 1507, 23 نيسان 1936, ص 1.

(5) للمزيد عن الاتفاق ينظر: المصدر نفسه, العدد 1725, 16 آب 1939, ص 1؛ جريدة أم القرى, مكة المكرمة, العدد 802, 3 آيار 1940, ص 1.

(6) عبد الجبار الراوي, المصدر السابق, ص ص277 – 291.

(7) سورة الأنبياء, الآية 30.

عشائرها البدوية والرعوية, التي تشكل خط الدفاع الرئيسي لتسلل الإخوان إلى المدينة.

إن غالبية سكان بادية السماوة من البدو, الذين هم من خليط متجانس من العشائر, الذين استوطنوا في السلمان قبل بناء المركز عام 1927, ولكن عند بناء المركز واستقرار الحالة الأمنية استقرت عشائر وبيوت عديدة في السلمان لتكون الواجهة الجنوبية للسماوة في باديتها, ومن ضمن ما استقر هم عشائر (آل زياد والجشعم[1] وآل غليظ[2] ), وأصبحت السلمان منطقتهم الأساسية التي يعيشون فيها[3].

قد يظهر من ذلك أنه لم يتم إحصاء أو تدوين كل الأحداث والتواريخ التي حدثت في هذه المنطقة الكبيرة عموماً, لعدم تدوين هذه الشواهد والأحداث, بل بقيت تتناقل على المسامع بين الأجيال, وكانت الكتب والمصادر قليلة التي كتبت عن تلك المدة التي رافقت الأحداث, بل إن أكثر الذين كتبوا هم من عملوا هناك, وكذلك ذكر جون كلوب باشا, إن بناء مركز شرطة بصية هو لحماية القوافل, وهو أمان للمنطقة كلها, وبالمقابل شكلت قوة وشراسة تلك الهجمات والأعداد الكثيرة للغزاة رعباً للكثير من السكان, ولكن في النهاية استطاعت السماوة بعشائرها وأهلها صد الهجمات الشرسة, وبقى سكان المدينة يتناقلون القصص والحكايات عن آبائهم وأجدادهم الذين تصدوا للهجمات.

---

(1) الجشعم: أو القشعم, لها عدة معاني في اللغة منها: المسن الضخم من كل شيء, أو اسم للنسر الكبير أو للعقاب, أو المعروف بالعراك, وقيل ان قشعما هو ربيعة بن نزار من العدنانيين, وينقسمون إلى: الشيوخ, الناصر, آل بندر, اللهيب, آل جنعان, آل شليهم, المخالي, الشهبان, البرطمانيون, الجلو, آل علي, الجنابيين, الخطيب, العبيد, السعيد, الرملي, الجفيل, الخمام, العران, الشويرد, ال مذيخ, ونخوتهم عبد المشورب, وفي نخوة أخرى عصاة, من أنهم عصيون على الحكم العثماني؛ للمزيد ينظر: يعقوب سركيس, مباحث عراقية, تقديم محمد رضا الشبيبي, ج 1, شرطة التجارة والطباعة المحدودة, بغداد, 1948, ص 92؛ محمد منير عبد المجيد الكود, لكود القشعم. بحث في التاريخ والأدب والجغرافية البشرية, ج1, ط 2, وزارة الأعلام السورية, دمشق, 2003, ص ص 22-26؛ احمد حمدان جبر الجشعمي, وجه اجتماعي, مقابلة شخصية للباحث, بصية, 2020/12/18.

(2) تعد عشيرة آل غليظ العبسية, من أوائل من سكنوا السمان, وكان في طليعتهم علوان آل حمادي ( ت 1968), الذي يعد من شيوخ السلمان ورجالها المعروفين, وتميز بمضيفه العامر والمرحب بالضيوف دائماً, لاسيما وقوفه مع السجناء الوطنيين وشيوخ العشائر, عندما وصلوا إلى السلمان عقب فشل حركة مايس 1941, إذ أن سجنها كان لا يصلح لاحتواء السجناء, وقام هو وأبنائه وأبناء عشيرته بتوفير الماء والطعام لهم, لتسجل عشيرة آل غليظ أروع موقف مع السجناء, فضلاً عن موقفها في الدفاع عن بادية السماوة؛ محمد عايد شيال الغليظاوي, المصدر السابق.

(3) أبرز من سكن من عشيرة آل زياد هم: كونان آل عذافة آل حنون من مواليد 1900 وعمل هجانا في مخفر نقرة السلمان عام 1927, و مسير راضي علي آل كواعة من مواليد 1916, وشهاف جبار حاشي من مواليد 1931, وعودة عذافة غليص, وأما عشيرة الجشعم فمنهم: كطامي عفات دبلان من مواليد 1901, ومن عشيرة آل غليظ: زوين حمود؛ للمزيد ينظر: عبد الله خير الله مسير الركابي, المصدر السابق, ص 125.

إن تنقل العشائر الرعوية السماوية بين لواء المنتفق وبادية السماوة بحثا عن الكلأ, جعل هذه العشائر

تستبسل في الدفاع ليس عن السماوة فقط , بل حتى عن لواء المنتفق, لأنها ترعى في أراضي هذه المناطق, وحماية أنفسهم وهذه المناطق واجب لديها, وكذلك العلاقات الاجتماعية والصداقات القوية مع نواب المنتفق[1] وارتباطهم الكبير مع عشائر السماوة.

اتضح من خلال دراسة الهجمات الوهابية, أن أول الهجمات على السماوة كانت عام 1798, بدعم من عبد العزيز بن سعود بن مقرن الذي يعد المؤسس الفعلي للدولة السعودية الأولى, وكان من يقود الهجمات ابنه سعود, ولم تقف العشائر السماوية مكتوفة اليد بل استبسلت في الدفاع عن أنفسهم وأموالهم, ولكن قوة الهجمات وشراستها جعلتهم في موقف ضعيف تجاههم, وعندما ظهر عهد الإخوان كانت شراسة الهجمات أقوى وأخطر على السماوة بسبب كثرتها ودمويتها, على الرغم من عدم بروز دور للنخب العشائرية السماوية خلال الهجمات, بل برزت عشائر السماوة متوحدة في صد هذه الهجمات, وقد كان رد فعل عشائر السماوة من خلال تصريح نائبها محمد نافع الملاك, فضلاً عن نواب بغداد والمنتفق والديوانية خلال مناقشات مجلس النواب, ودورهم الكبير بإجبار الحكومة على اتخاذ المواقف التي أجبرت حكومة ابن سعود على توقيع الاتفاقيات والمعاهدات للحد من الهجمات, ولكن في النهاية بقيت عشائر السماوة صمام الأمان لمدينهم لصد خطر هذه الهجمات, مستلهمة حافز القتال من فتاوي مراجع الدين, ولا ننسى كذلك الدور البارز الذي لعبه جون كلوب باشا في استقرار الأوضاع في البادية, وأدى الأمن والاستقرار الذي عم بادية السماوة, بأن تفكر الشرطة بجلب عوائلهم للسكن قرب محل عملهم في البادية.

---

(1) من خلال مقابلة للباحث مع الدكتور علاء محسن محمد آل غريب, اكد ان الشيخ محمد آل غريب تربطه صداقة قوية وقرابة مع الشيخ صكبان العلي(1892 – 1966), شيخ عشيرة خفاجة و عضو مجلس نواب المنتفق لعشر دورات انتخابية, وأن النائب كان كثير التواجد في السماوة.

# الفصل الثاني

# المبحث الثالث

# أثر نواب قضاء السماوة في المجلس النيابي العراقي 1925 - 1939.

نشرت حكومة ياسين الهاشمي[1] الأولى (2آب1924- 21حزيران1925) في الثاني والعشرين من تشرين الأول 1924 قانون الانتخابات, الذي حدد إجراء أول انتخابات نيابية في تاريخ العراق, وصدرت الإرادة الملكية في الثاني عشر من الشهر التالي بتحديد موعد لها في الخامس عشر من الشهر نفسه, ولكنها لم تنتهِ إلا في الثامن من حزيران 1925[2], وان القوة العشائرية في العراق كانت هي المحرك الأساس للأحداث التي شهدها العراق أبان مدة الدراسة, ولهذا عملت الحكومة العراقية ومن ورائها بريطانيا على ضرورة استمالة العشائر وكسبهم إلى جانبهم وإشراكهم في الحكم في ظل عدم توفر البديل من الطبقة الواعية والمثقفة, حتى ان وصول شيوخ العشائر إلى المجلس التأسيسي بنسبة 41% بعد انتخابات عام 1924[3], وجرت انتخابات المجلس النيابي على مرحلتين, الأولى استمرت إلى الثالث من كانون الثاني1925, وتضمنت مبالغات طارئة على أعداد المنتخبين الأولين , مما دعا إلى تشكيل لجنة لفحص جداول المنتخبين الأولين, وتثبيت إحصاء النفوس بصورة أقرب للحقيقة, والثانية من الثاني عشر من شباط حتى حزيران, وتضمنت اتخاذ إحصاء رسمي لألوية الموصل والسليمانية وأربيل وكركوك , بناءاً على التخمين الأخير, مع تفحص جداول المنتخبين الأولين[4], إذ رافقتها أمور سلبية, منها ضعف الأحزاب, وتدخل البلاط والحكومة لإيصال شيوخ العشائر المؤيدين لها, إذ تدخل الملك في اختيار مرشحين مرتبطين به شخصياً, واستخدام أساليب التزوير وتقييد الحريات للتأثير على الناخب[5], وقد انعكست سلبا عليها, لاسيما أنه لم تتوفر إحصاءات دقيقة لسكان العراق[6].

---

(1) ياسين الهاشمي: ولد في بغداد عام 1884, وأكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها, وتم إرساله إلى الاستانة لدراسة العلوم العسكرية, وتخرج برتبة ملازم ثاني عام 1902, وفي الخامس من آيار1922, عين وزيراً للأشغال والمواصلات في وزارة عبد المحسن السعدون الأولى , شكل وزارته الأولى في آب 1924, وأسس حزب الشعب عام 1925, ووزيراً للمالية في وزارة جعفر العسكري الثانية (21تشرين الثاني 1926- 8 كانون الثاني 1928), ووكيل وزارة المعارف, ثم وزيراً للمعارف في وزارة عبد المحسن السعدون الرابعة (19 أيلول 1929 – 13تشرين الثاني 1929), الف حزب الإخاء الوطني عام 1930, أطيح بوزارته من قبل بكر صدقي في التاسع والعشرين من تشرين الأول 1936, توفي في منفاه ببيروت في الحادي والعشرين من كانون الثاني1937؛ للمزيد ينظر: سامي عبد الحافظ القيسي, ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية, ج2, مطبعة العاني, بغداد , 1975.

(2) للمزيد عن الانتخابات البرلمانية ينظر: محمد مظفر الأدهمي, تأسيس النظام الملكي, ص 193؛ علاء حسين الرهيمي, المصدر السابق, ص 131.

(3) كمال مظهر أحمد, المصدر السابق, ص 39؛ علاء حسين الرهيمي, المصدر السابق, ص 133.

(4) للمزيد عن مراحل الانتخابات ينظر: عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج1, ص ص 256 – 257.

(5) محمد مظفر الأدهمي, تأسيس النظام الملكي, ص ص 193 – 194.

(6) حدد نسبة المرشحين في المجلس بواحد عن كل عشرين الف نسمة من الذكور, وبواقع أربعة اجتماعات للعام, ويعد

## أولاً: الدورة البرلمانية الأولى (16 تموز1925- 18كانون الثاني 1928).

أسفرت الانتخابات البرلمانية في الدورة الانتخابية الأولى, بفوز عشرة نواب عن لواء الديوانية هم:( علوان الياسري, محسن أبو طبيخ, رشيد خطاب, سلمان الظاهر, عبادي آل حسين, قاطع العوادي, مصطفى السنوسي, مظهر صكب, ناجي صالح, فضلاً عن نائب السماوة محمد نافع الملاك)[1].

صدرت إرادة ملكية بتعيين سبعة عشر عيناً[2] في السابع من تموز 1925 من أعضاء مجلس الأعيان, وقد عقد المجلس اجتماعه الأول في السادس عشر منه, وتم تعيين ثلاثة أعيان بعد تسعة أيام من الانعقاد, ليصبح المجموع عشرين عضواً في المجلس[3], وتم ذلك وفق المادة الثامنة والعشرين لعام 1925 من الدستور العراقي[4].

افتتح البرلمان يوم الخميس السادس عشر من تموز 1925, وبحضور النواب الذي أخذوا مواقعهم في الساعة الثامنة, وكان هناك احتفال كبير في بغداد من قبل الجيش والشرطة, واستقبل النواب الملك فيصل الذي وصل البرلمان بلباسه العسكري, وألقى خطاباً بالمناسبة, ووضعت آلية اختيار رئيس المجلس ونائبيه, وتم انتخاب رئيس المجلس رشيد عالي الكيلاني بحصوله على أكثرية الأصوات[5].

شهدت الدورة وجود ممثل واحد عن قضاء السماوة, ويرجع قلة تمثيل السماوة لقلة مشاركة أبناء العشائر لتلك الدورة, إذ بلغت نسبة مشاركتهم 19,3%, والسبب لأن قانون الانتخاب لم يسمح لمن كان عضو في المجلس التأسيسي أن يرشح للمجلس النيابي, وتحفظ رؤوساء العشائر أمام مؤسسات الدولة الجديدة عندما تسلم الملك فيصل الأول مقاليد الحكم, لاعتقادهم بأن ذلك يضعف منزلتهم ويسلب نفوذهم, لاسيما ان المرجعية الدينية قد أصدرت فتاوي سابقة بحرمة الانتخابات, وان هذه تجربة جديدة لم يألفها العراقيين من قبل, ومثال على ذلك ان جوامع بغداد بقيت حتى العام 1924 تدعوا المصلين إلى الصلاة

---

= النائب مستقيلاً اذا غاب أكثر من شهر؛ للمزيد ينظر: علي صالح الكعبي, نواب لواء الديوانية في العهد الملكي, ص 17.

(1) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج10, ص 298.

(2) الأعيان: لغة جمع عين, ومن معاني العين شريف قومه وسيدهم, وقد وضعت لائحة ضمن الدستور العراقي لتأليف المجلس, ويرى بعضهم ان المجلس هو زيادة في السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية, لأن أعضاءه يعينهم الملك, وهم من قوميات واديان مختلفة, وقد حددت المادة الحادية والثلاثون من الدستور عددهم عشرون عضواً, وإعطاء الدستور الملك الحق في تعينهم وقبول استقالتهم, ومدة عضوية العضو ثماني أعوام, ويجب ان يكون عراقي الجنسية بالولادة أو التجنس؛ للمزيد ينظر: رشا جميل علوان عزوز, المصدر السابق, ص ص 83 – 84.

(3) للمزيد عن أسماء الأعيان ينظر: عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج2, ص 6.

(4) المصدر نفسه, ج 1, ص 335.

(5) للمزيد عن افتتاح المجلس ينظر: المصدر نفسه, ج 2, ص ص 6 -11.

من أجل الخليفة العثماني بصفته الروحية والزمنية, على الرغم من احتجاجات فيصل الأول على إبقاء الخطبة بهذه الصيغة يعد إهانة له[1], وقد وصف تقرير بريطاني الشيخ شعلان أبو الجون عام 1927بأنه رجل له كلمة نافذة, على الرغم من عدم وجوده في البرلمان العراقي, لكنه تمتع بعلاقات طيبة مع نواب لواء الديوانية, ليكون الواجهة السياسية للمدينة للاتصال مع نواب اللواء[2].

**مداخلات النائب محمد نافع الملاك:**

**1- موقفه من القضايا المالية.**

سؤاله في احد الجلسات قائلاً " **الزملاء سألوا وزير الداخلية عن أجور الزوارق والسيارات, ولكن يوجد فضلة من السنة الماضية (1000) روبية, أسال وزير الداخلية عنها من أين أتت والى أين تصرف**"[3].

**2- موقفه من رسوم النفط ومشتقاته.**

تحدث النائب الملاك قائلاً " **لا أود ان ادخل في تفصيلات كثيرة وطويلة, حيث ان الإخوان الذين تقدموني أغنوني عن البيان, وارحب تماماً بهذه اللائحة, وأقول ان الحكومة ساعية وساهرة على مصالح الأمة, ولكن تعلمون سادتي ان الأهالي على اختلاف طبقاتهم يرحبون بتنزيل أسعار النفط وينتظرون تخفيضها, وهم يعلقون على ذلك أمالاً كثيرة, تأتيهم الحكومة بضريبة جديدة تقع على بلادنا, وأطلب من مندوب الحكومة العراقية لدى شركة النفط ناجي بك السويدي للحضور للمجلس لإعطاء**

---

(1) عبد الله حميد العتابي, المصدر السابق, ص, ص 28, 37, 42؛ حنا بطاطو, العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية, ترجمة عفيف الرزاز, ج1, ط2, مؤسسة الأبحاث العربية, بيروت, 1995, ص 359, سامي نافع عليوي السماوي, المصدر السابق.

(2) عندما قام الضابط البريطاني غلوب باشا بمرافقة الشيخ أبو الجون في عام 1927, وعند وصولهم إلى منطقة العارضيات التي شهدت إحدى أهم معارك ثورة العشرين, امر أبو الجون سائق السيارة بالوقوف, ورفع سقف السيارة, ثم قام وسط السيارة, وسأل غلوب باشا عن هذه الأراضي, وكانت الإجابة بأنها العارضيات, فقال أبو الجون نعم هي كذلك واخذ يمجد أبطال العشائر في هذه الأرض, الذي جعل غلوب باشا ساكتا, وعندما انتهى أبو الجون من الكلام, تكلم غلوب باشا " **لقد تم لكم ذلك يا شعلان, فلكم الأن حكومة ودستور وبرلمان ووزراء وموظفون فماذا تريدون غير هذا ؟**" فأجابه أبو الجون " **ولكنهم يرطنون "!**, وهو ما دل على ان العشائر قدمت تضحيات كبيرة في سبيل العراق من دون مقابل؛ للمزيد ينظر: محسن جبار العارضي, بنو عارض نسب وتاريخ ومواقف, ص ص 149 -150.

(3) كان السؤال موجه إلى وزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني, الذي أجاب بأن وزير المالية ياسين الهاشمي قد أجاب على السؤال سابقاً؛ للمزيد ينظر: م. م. ن, الدورة البرلمانية الأولى, الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة 1927, الجلسة السادسة, 9 آيار 1927, مطبعة دار السلام, 1927, ص, ص 899, 911- 912

**الإيضاحات الكافية عن المسألة لنطلع ونتمكن من إقناع الأمة** "[1], على الرغم من معارضة النائب للقانون إلا أنه اقر بجلسة التصويت بالأغلبية[2].

## 3- موقفه من قضايا الصحة.

تحدث النائب قائلاً" **الحق يقال ان الصحة قائمة بواجبها حق القيام, سيما اني شاهدت في العام الماضي الأمراض التي تولدت من الملاريا, فعالجوا يومياً (1600) مريضاً, واني من الذين يرحبون بالأطباء الذين كافحوا هذه الأمراض وقاموا بالمهمة وحسنوا الحالة فوق ما يرام, وأشارك الزملاء القائلين بوجوب تعيين أطباء سيارين لمداواة الفلاحين وهذا هو المطلوب, واني اؤمل من وزير الداخلية أنه سوف يلاحظ هذه النقطة ويوافينا بالمطلوب** "[3].

## 4- موقفه من القضايا العدلية في قضاء السماوة.

قدم النائب سؤالاً وطلبا إلى وزير العدلية رؤوف الجادرجي, وقد سانده نائب الموصل عبد الله المفتي في هذه القضية من خلال مداخلة له, إذ تحدث النائب الملاك قائلاً " **أسال معاليه عن قضاء السماوة, فهو ليس فيه دائرة طابو, وفي كل شهر يأتي إلى القضاء مأمور طابو الديوانية ليسجل بعض المعاملات, وأضن ان هذا غير كافي لقضاء السماوة الكبير, والذي دائماً تجرِ فيه معاملات بيع أملاك وتمليك, وعليه أرجو من معاليه ان يهتم في تعيين مأمور هناك**"[4].

## 5- موقفه من قضايا الأشغال والمواصلات.

وجه النائب سؤال إلى الوزير محمد أمين زكي حول أعمال وزارته إلى سدة الدغارة والدغفلية, إذ كان جواب الوزير " **بأن سد الدغارة قد رصد له 527 الف روبية, وأما سدة الدغفلية فالحكومة ليست مستعدة لأي عمل فيها, لان التدقيقات بخصوصها لحد الأن لم تكتمل** "[5].

وكذلك وجه النائب سؤال لوزير الأشغال والمواصلات " **لماذا تعطي الديوانية واردات كثيرة يعلم بها الله, وعندنا نهر السوير دائماً تنهدم سداده, وكذلك نهر الصقلاوية, واضن ان الحكومة عالمة بما أصاب الزراعة في العام الماضي من الأضرار, فهل للديوانية نصيب من هذه الأرقام لبعض السداد** ", وكان

---

(1) م. م. ن, الدورة البرلمانية الأولى, الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة 1927, الجلسة السابعة, 10 آيار 1927, ص, ص 925, 931- 932.

(2) المصدر نفسه, ص ص 949 – 950.

(3) المصدر نفسه, الجلسة الثامنة, 11 آيار 1927, ص, ص 951, 965.

(4) المصدر نفسه, الجلسة الحادية عشر, 16آيار 1927, ص, ص 1029, 1037.

(5) المصدر نفسه, الجلسة الرابعة عشر, 19 آيار 1927, ص ص 1119 – 1120.

جواب الوزير" **بأن دائرة الري مسؤولة عن سداد العاصمة وان ما تفضل به النائب هو ترميم وتعود مخاطبتها لوزارة الداخلية "**, وقد عقب النائب محسن أبو طبيخ" **بأن النائب الملاك سماوي, أي أنه ممثل عن لواء الديوانية قضاء السماوة, ويتكلم عن أوضاع السماوة فقط "**, لكن النائب الملاك رد بقوله " **إنني لم اقصد قضاء السماوة, بل شمل كلامي جميع لواء الديوانية, ويوجد تقرير لقائمقام السماوة عن هذه القضية, وأن النائب المحترم لم يكن منتبها لكلامي**"[1].

## 6- موقفه من قضايا الزراعة.

وجه النائب خطبة طويلة للنائب خصت أمور الزراعة, طالب النائب باتخاذ تدابير قوية بخصوص ذلك, اقتطفنا منها ما يلي " **سادتي كلكم تعلمون ان حالة الزراع الحاضرة لا تكفي القيام بواجب الزراعة, فيأتي الزراع إلى التاجر ويأخذ منه العشرة بأربعة عشرة, وهو على امل النجاح في مزروعاته من جهة, ومن الجهة الأخرى له الأمل بإنصاف الحكومة** ", وقد أعطى النائب مثال لعشيرة بني عارض إذ قال عنهم " **يزرعون مقاطعة خاصة في كل سنة وهي لا تزيد ولا تنقص, وهو إجحاف بحق الزراع** ", وأما عن عشيرة آل بو حسان فتحدث " **فهم يبيعون وزنة الشعير بثلاث روبيات, والحكومة قدرتها عليهم باثنا عشر روبية, وانا أقول حاشا الوزير ان يعطي مجالاً لهكذا أمور, ولكن هذه الأمور تصدر عن أشخاص لا علاقة لهم بمصالح الزراعة** ", وأما عن ضريبة الأغنام فتحدث النائب قائلاً " **قيام الجابي بمطالبة صاحب الأغنام بضعف الرسم المطلوب, وهو مخالف للقوانين** "[2].

## 7- موقفه من اللوائح والقوانين.

صوت النائب على عدة لوائح وقوانين منها: الميزانية العامة لعام 1927[3], وعلى لائحة قانون تسجيل النفوس لعام 1927[4], وعلى لائحة قانون ميزانية الأوقاف لعام 1927[5], والتصويت على انضمام العراق إلى الاتفاقية المتعلقة بتقديم تسهيلات للمراكب التجارية لمعالجة المصابين منهم بالأمراض الزهرية, الموقع عليها ببروكسل في الأول من كانون الأول لعام 1924, والتصويت على لائحة قانون انضمام العراق إلى معاهدة البرق الموقع عليها بسانت بطرسبورغ في 10- 22 تموز 1875, والتصويت

---

(1) م. م. ن, الدورة البرلمانية الأولى, الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة 1927, الجلسة الرابعة عشر, ص, ص 1103, 1119- 1123 ؛ ملحق رقم 6.

(2) المصدر نفسه, الجلسة الخامسة عشر, 21 آيار 1927, ص, ص 1127, 1134-1135.

(3) المصدر نفسه, الجلسة السابعة عشر, 25 آيار 1927, ص, ص 1166, 1188.

(4) المصدر نفسه, الجلسة التاسعة عشر, 30 آيار 1927, ص, ص 1213, 1220.

(5) المصدر نفسه, الجلسة الحادية والعشرون, 4 حزيران 1927, ص, ص 1248, 1261.

على لائحة قانون انضمام العراق إلى المعاهدة الدولية المتعلقة بمنع تداول النشرات البذيئة والإتجار بها[1].

كان مجموع الاجتماعات خمسة, وعدد الجلسات مائة واثنان وتسعون[2], وصدرت الإرادة الملكية بحل المجلس وفق المادة السادسة والعشرين من الدستور في الثامن عشر من كانون الثاني 1928[3], والاستعداد للبدء بانتخاب مجلس جديد[4].

## ثانياً: الدورة البرلمانية الثانية (19 آيار 1928 – 1 تموز1930).

أصدرت وزارة الداخلية تعليماتها في الثاني والعشرين من كانون الثاني 1928 إلى متصرفي الألوية للاستعداد بالشروع لانتخابات جديدة, وأعلن عن موعدها في الثامن من شباط من العام نفسه, وقد اكتمل انتخاب النواب في التاسع من آيار[5], وجرت الانتخابات في عهد وزارة عبد المحسن السعدون الثالثة (14كانون الثاني 1928 – 20 كانون الثاني 1929), واستمرت فيها التدخلات الحكومية لضمان المؤيدين لسياستها, إذ مثال على ذلك فوز النائب عطا الخطيب بمقعدين في لواء ديالى ولواء الكوت, علما أنه من أهل ديالى, ولم يرشح نفسه في لواء الكوت, والأغرب أنه فضل البقاء بفوزه في لواء الكوت وإلغاء فوزه في لواء ديالى, وهي ظاهرة واضحة لعملية تزوير الانتخابات لصالح مؤيدي الحكومة والملك التي أثرت على عملية الانتخابات في لواء الديوانية [6].

مثل قضاء السماوة في هذه الدورة الثانية نائب واحد هو شيخ عشيرة بني زريج في الرميثة عبد العباس الفرهود, وبلغ مجموع أعضاء لواء الديوانية عشرة أعضاء هم: ( ناجي شوكت, خالد سليمان, إسماعيل الصفار, مجيد علاوي, محسن مكوطر, شعلان السلمان, محسن شلاش, مظهر الحاج صكب, علوان الياسري, فضلاً عن عبد العباس)[7], وافتتح المجلس في الثالث عشر من آيار, وألقى الملك خطاب

---

(1) م. م. ن, الدورة البرلمانية الأولى, الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة 1927, الجلسة الثامنة, 2 كانون الثاني 1928, ص ص 73-84.

(2) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج10, ص 298.

(3) للمزيد عن المادة السادسة والعشرون من الدستور ينظر: المصدر نفسه, ج 1, ص ص 333 – 334.

(4) م. م. ن, الدورة الانتخابية الأولى, الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة 1927, الجلسة الثالثة عشر, 19 كانون الثاني 1928, ص 126.

(5) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج2, ص ص 173 – 174.

(6) صلاح هادي عبادة الحلي, الإقصاء السياسي في تاريخ العراق المعاصر 1921- 1953, ص 53.

(7) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج 10, ص 300.

العرش[1], وبدأت أعمال الدورة بالاجتماع غير الاعتيادي بعد ستة أيام[2].

كان من ضمن الموقعين على بيان رفع إلى رئيس مجلس النواب في الأول من تموز 1928, تمت فيه المطالبة بإرجاع حصة الحكومة إلى سابق عهدها في مجال الزراعة, وذلك لقيام وزارة الزراعة بتغيير حصة الحكومة, ولارتباطه بامتلاك الأراضي الزراعية الكثيرة, فكان من أوائل الموقعين على البيان[3].

كان للنائب مداخلة في قضايا نواب لواء الديوانية بخصوص الفلاح والأرض[4], وكانت ضمن ما واجهت عمل الدورة البرلمانية الثانية هي مسألة الحدود مع نجد, والهجمات الوهابية, التي لم يبد نائب السماوة أي رأي في مناقشة مذكرة صرف مبالغ إضافية للدفاع عن الحدود العراقية, لاسيما أنها تمس السماوة بالدرجة الأساس لما لحق بها من قتل وانتهاك لحدودها, التي بيناها في مبحث سابق, وكان حضوره للجلسة للاستماع فقط , وكذلك كان لدخوله إلى جلسة البرلمان التي تم فيها النظر والتصويت على قضية ضريبة الأرض التي كان فيها غير حاضر, ولكن عند التصويت دخل ليصوت بالمخالفة على لائحة قانون تقدير ضريبة الأرض, ويرى بعضهم أن هذا دل على أنه لم يكن يتطلع للوصول للبرلمان من أجل أهالي لواء الديوانية بشكل عام, وأهالي السماوة بشكل خاص, بل لأجل منفعة شخصية وحماية ممتلكاته وأراضيه الواسعة[5], إذ عدت أمنية معظم شيوخ العشائر هي ان يكونوا احد أعضاء مجلس النواب العراقي لاعتقادهم ان المساهمة في البرلمان تحقق لهم الوجاهة الاجتماعية باعتبارهم رجال السلطة, إلى جانب المصالح الشخصية من خلال التصويت على تشريعات تخدم هذه المصالح[6].

عارض النائب عبد العباس التصويت على لائحة شركة نفط العراق, ضمن أحد عشر نائب معارض للتصويت مقابل ستة وأربعين نائباً صوتوا لصالحها, التي أقرت هذه اللائحة لحصولها على أصوات الأغلبية[7].

---

(1) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج2, ص 176.

(2) م. م. ن, الدورة الانتخابية الثانية, تقرير سكرتير المجلس عن أعمال اللجان الدائمة في الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1928, العدد 1050, 30 كانون الثاني 1929, مطبعة الحكومة, بغداد, 1929, ص 1.

(3) علي إبراهيم المصطفى الظفيري, المصدر السابق, ص ص 153 -154.

(4) أحمد إبراهيم المصطفى الظفيري, المصدر السابق, ص 122.

(5) علي إبراهيم المصطفى الظفيري, المصدر السابق, ص ص 154 -155.

(6) حسن علي عبد الله, عشائر السماوة بين القبلية وبناء الدولة1931-1936, مجلة القادسية للعلوم الإنسانية, كلية الآداب - جامعة القادسية, مج 7, العدد2, حزيران 2004, ص ص 192 – 193.

(7) إياد إبراهيم عبد الكريم, دور نواب الديوانية في مجلس النواب من 1925 – 1958, رسالة ماجستير غير منشورة, معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا – بغداد, 2011, ص 36.

أهم ما تم مناقشته في هذه الدورة, هو معاهدة عام 1930[1], التي نصت على حلف مدته خمسة وعشرون عاماً بين العراق و بريطانيا, وكذلك عزم بريطانيا على دخول العراق عصبة الأمم المتحدة عام 1932, التي وقعت في عهد وزارة نوري السعيد الأولى (23آذار1930-19تشرين الأول 1931)[2].

تميز عام 1930 بتعرض معظم مناطق العراق للجفاف, وشحة مياه دجلة والفرات, وانتشار أسراب الجراد والآفات الزراعية, وحدوث أزمة اقتصادية, بررها مجلس النواب بأنها امتداد للأزمة العالمية[3], ولم يكن لممثلي عشائر الفرات الأوسط , دوراً ملحوظاً في أعمال هذه الدورة[4], وبلغ مجموع الجلسات مائة وأربعة وأربعين, وعدد الاجتماعات ثلاثة, أحدها اجتماع غير الاعتيادي[5], وصدرت إرادة ملكية بحل البرلمان في الأول من تموز1930, أي بعد يوم واحد من توقيع معاهدة عام 1930 بين العراق وبريطانيا, ومهما تكن الأسباب والمبررات إلا أن البرلمان قد حل[6].

## ثالثاً: الدورة البرلمانية الثالثة (1 تشرين الثاني1930- 8 تشرين الثاني1932).

صدرت التعليمات إلى متصرفي الألوية من قبل وزارة الداخلية للشروع في إجراء الانتخابات للمدة من ( العاشر من تموز 1930 ولغاية العاشر من أيلول ), وتم إكمال المنتخبين الثانويين في معظم الألوية, وتقلد نوري السعيد وزارة الداخلية في العاشر من تشرين الأول ليقود الانتخابات, التي حددت في العشرين من الشهر نفسه[7], وكعادة الانتخابات السابقة, استمر التدخل الحكومي في الدورة البرلمانية الثانية, في ظل عهد حكومة نوري السعيد الأولى, وهي محاولة من الحكومة لضمان الموالين لها حتى تحصل على

---

(1) ألغت بريطانيا بموجب المعاهدة الانتداب, ومنحت العراق استقلالاً شكلياً, وسحبت معظم قواتها العسكرية من البلاد, واكتفت بعدد من القواعد الجوية العسكرية, ولكنها في الحقيقة جردت استقلال البلاد, إذ فرضت هيمنتها التامة على المقدرات السياسية والعسكرية والاقتصادية, وبقي المستشارون العسكريون والسياسيين يمارسون عملهم وسلطتهم في البلاد من وراء الستار, مستعينين بملاكين وإقطاعيين, فضلاً عن الضباط الذين خدموا في الجيش العثماني؛ للمزيد عن بنودها ينظر: عبد الرزاق الحسني, تاريخ العراق السياسي, ج 2, ص ص 233– 263؛ حامد الحمداني, المصدر السابق, ص 9.

(2) مصطفى كامل عبد الجنابي, المصدر السابق, ص ص 36 – 37؛ جعفر عباس حميدي, المصدر السابق, ص 98.

(3) عملت الحكومة لتسديد الضرائب عينا بدل النقد اذا لم يتوفر ذلك, مع تخفيضها؛ للمزيد عن الأزمة الاقتصادية وإجراءات الحكومة لمواجهتها ينظر: عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج 3, ص 238؛ كمال مظهر أحمد, المصدر السابق, ص ص 93 – 115؛ فلاح محمود خضر البياتي, مدينة الهندية في العهد الملكي 1921 - 1958, ص 44.

(4) حسن علي عبد الله السماك, عشائر منطقة الفرات الأوسط 1924– 1941. دراسة سياسية, ص ص 175 – 177.

(5) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج10, ص 299.

(6) محمد مظفر الأدهمي, تأسيس النظام الملكي, ص ص 284 – 285.

(7) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج 3, ص ص 68 – 69.

أغلبية نيابية موالية للحكومة في تصديق معاهدة 1930, وكان هدف الانتخابات الجديدة هو تمرير المعاهدة مع بريطانيا, التي سعى لها نوري السعيد, وقد مارست أنواع عديدة من حملات الاعتقال والقسوة لكل من يعارض مقاطعة الانتخابات[1].

أصبحت هناك مقاطعة شعبية للانتخابات لهذه الدورة, بسبب تدخلات الحكومة المتكررة في الانتخابات, وقد امتدت المقاطعة إلى رقعة واسعة من البلاد, وأخذت واقعاً إقليمياً ودولياً, إذ استقالت الهيأة التفتيشية في قضاء الشامية التابع إلى لواء الديوانية, احتجاجاً على الإجراءات الحكومية في الانتخابات, وأعلن عدد من مشايخ اللواء مقاطعتهم للانتخابات, وأصبح شيوخ العشائر سببا لمشكلة إحصاء أعداد الناخبين من قبل اللجان لقيامهم بزيادة أعداد تابعيهم[2].

مثل قضاء السماوة في هذه الدورة نائبان هما الشيخ عزارة آل معجون, والشيخ مخيف آل محمد[3], من مجموع عشرة نواب يمثلون لواء الديوانية هم: ( سعد صالح, شعلان الشهد, مجيد فؤاد, عبد الهادي الجلبي, شعلان الظاهر, علي رضا العسكري, ناجي الصالح, نجيب الراوي, فضلاً عن نائبي السماوة ), وقد افتتح المجلس اجتماعه الاعتيادي الأول في الأول من تشرين الثاني 1930[4].

امتازت هذه الدورة البرلمانية بأن العضوين الممثلين للسماوة هما من عشيرة واحدة وهي الصفران, وقد يكون هو نوع من أسلوب الحكومة لجعل العشيرة تؤيد حكومة نوري السعيد الأولى والثانية ( 23 آذار1930– 27 تشرين الأول 1932), ولكن بالمقابل أبدت عشائر آل زياد والأعاجيب وبنو زريج تذمرها لعدم ترشيح أي شخص منها لكرسي النيابة[5].

---

(1) من خلال المضابط المرسلة إلى بغداد أصبحت نسبة مقاطعة الانتخابات ثمانون % في لواء الديوانية؛ للمزيد ينظر: جريدة صدى الاستقلال, بغداد, العدد 9, 26 أيلول 1930, ص 2.

(2) أحمد إبراهيم المصطفى الظفيري, المصدر السابق, ص ص 45 – 48.

(3) مخيف آل محمد آل شخير الغانمي: ولد في الرميثة عام 1873, تعلم القراءة والكتابة في الكتاتيب, لقب بالشيخ الأكرع ( سلف الأكرع وسلف آل سعيد وسلف عفك ), وهو عضو مستقل لم ينتم لأي حزب سياسي, وهو أول الشيوخ الذين اعتقلوا قبل ثورة العشرين وكان سبباً في اندلاعها, نفي إلى جزيرة هنجام, و تم إصدار العفو عنه بعد اخذ التأمينات اللازمة في كتاب المندوب السامي 31947/11 في الثامن عشر من تشرين الثاني 1920, وقد سكن أخر أيامه النجف الأشرف, له علاقات واسعة مع أعيان العراق وزعماء العشائر الفراتية, تمتع بعلاقات قوية مع مرجعية النجف الأشرف, اطلق عليه لقب " الشيخ السياسي والند الصعب " من قبل المس بيل, توفي عام 1942؛ للمزيد ينظر: عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج 1, ص ص 23 – 24؛ محمد حسين الزبيدي, العراقيون المنفيون إلى جزيرة هنجام, ط2 , دار الحرية, بغداد, 1989, ص 54؛ علي صالح الكعبي, نواب لواء الديوانية في العهد الملكي, ص ص 206 – 209.

(4) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج 10, ص302.

(5) أحمد إبراهيم المصطفى الظفيري, المصدر السابق, ص ص 151- 152.

حصلت الموافقة على تأسيس حزب الإخاء الوطني(1), بكتاب وزارة الداخلية المرقم 15435 في الخامس والعشرين من تشرين الثاني 1930, وانضم إليه سياسيون عدة, فضلاً عن الشيخ عجة آل دلي من السماوة, وقد وقع وثيقة التآخي للوقوف مع حكومة نوري السعيد(2).

صوت النائب عزارة آل معجون على قانون البلديات لعام 1930, ورفع الرسوم الكمركية(3), وكذلك التصويت على معاهدة 1930(4), وانضمام العراق إلى اتفاقية الأفيون(5), ولائحة الرواتب والمخصصات(6), وكذلك لائحة قانون انضمام العراق إلى برتوكول تحريم الطائرات السامة في الحرب(7), وتصديق قانون معاهدة الصداقة وحسن الجوار المنعقدة بين العراق ومملكة الحجاز(8), بينما تغيب النائب مخيف عن الحضور عن جلسات التصويت هذه, فيما صوت النائبان على لوائح الكمارك وبيع المشروبات الكحولية(9), كذلك لائحة قانون انضمام العراق إلى الاتفاقية الدولية الصحية في باريس في حزيران 1926(10), وتصديق قانون انضمام العراق إلى الاتفاقية الدولية لتنظيم الملاحة الجوية عام

---

(1) حزب الإخاء الوطني: تأسس في الخامس والعشرين من تشرين الثاني 1930 برئاسة ياسين الهاشمي وعضوية ناجي السويدي ورشيد عالي الكيلاني وحكمت سليمان وغيرهم الكثير, والحزب عبارة عن اندماج أعضاء الحزب الوطني وأعضاء حزب الشعب, لتأسيس هذا الحزب؛ للمزيد ينظر: عبد الرزاق الحسني, تاريخ الأحزاب السياسية, دار الرافدين, بيروت, 2013, ص ص 114 -121؛ فاروق صالح العمر, الحياة الحزبية في العراق بين الحربين. وثائق وزارة الداخلية, دار ومكتبة البصائر, بيروت, 2013, ص ص 115- 146؛ زكي صالح, مقدمة في دراسة العراق المعاصر, مطبعة الرابطة, بغداد, 1953, ص 99.

(2) علي إبراهيم المصطفى الظفيري, المصدر السابق, ص 174؛ حسن علي عبد الله السماك, عشائر منطقة الفرات الأوسط 1924– 1941. دراسة سياسية, ص 222.

(3) صوت النائب عزارة على هذا القانون, بينما تغيب النائب مخيف عن الجلسة؛ للمزيد ينظر: م. م. ن, الدورة الانتخابية الثالثة, الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة 1930, الجلسة الرابعة, 9 تشرين الثاني 1930, مطبعة الحكومة, بغداد, 1931, ص ص 32 – 46.

(4) كان تغيب النائب مخيف بحسب تقرير أرسله إلى لجنة المجلس تبين أصابته بكسر في رجله اليسرى, وقد صوت بالأغلبية على إعطاء إجازة لمدة شهر للنائب حسب طلبه؛ للمزيد ينظر: المصدر نفسه, الجلسة السابعة, 16 تشرين الثاني 1930, ص ص 57– 94.

(5) المصدر نفسه , الجلسة الثامنة, 20 تشرين الثاني 1930, ص ص 95– 101.

(6) المصدر نفسه, الجلسة العاشرة, 27 تشرين الثاني 1930, ص ص 108– 134.

(7) المصدر نفسه, الجلسة السابعة والثلاثون, 28 شباط 1931, ص ص 481– 486.

(8) المصدر نفسه, الجلسة الرابعة و الستين, 13 آيار 1931, ص ص 963– 967.

(9) المصدر نفسه, الجلسة الثامنة عشر, 22 كانون الأول 1930, ص ص 210– 220.

(10) المصدر نفسه, الجلسة الحادية والعشرون, 1 كانون الثاني 1931, ص ص 253 – 264.

1919[1], والتصويت على لائحة إبرام معاهدة بين العراق وبريطانيا والولايات المتحدة[2], والتصويت على تصديق الاتفاقية العدلية المنعقدة بين العراق وبريطانيا في الرابع من آذار 1931[3], و قانون ضريبة الأرض[4].

لم يكن موقف عزارة من خلال المطالبة بإجراء إصلاحات وتحسين الوضع المتردي في الأقضية والنواحي المجاورة لقضاء السماوة, موقفاً يحسب له, لأنه كان من ضمن الحضور ولم يتكلم بأي كلمة على عكس المجهود الكبير الذي بذله نواب المنتفق والديوانية, وكذلك كان لسكوت النائب دور سلبي, على الرغم من مما يقوم به نواب المنتفق من عملية تصويت حول بقاء مخصصات تأمين الحدود مع بلاد نجد والحجاز, إذ كان لهم دور كبير فيها[5].

لم تخلُ جلسات البرلمان من تغيب واضح للنائبين في جلسات عديدة, منها جلسة المصادقة على لائحة قانون الميزانية العامة لعام1930[6], وكذلك التصديق على لائحة قانون الاتفاقيات المعدلة لامتياز شركة النفط التركية لعام 1931[7], على الرغم من وجود نائبين عن قضاء السماوة, إلا أن هناك سلبية واضحة لنشاطهما داخل البرلمان, لاسيما فيما يتعلق بشؤون السماوة, ومهما يكن إلا أن عزارة كان أكثر حضوراً للجلسات من مخيف, من خلال إصدار قائمقامية النجف الأشرف كتاباً يحمل رقم 5049 في الحادي والثلاثين من تشرين الأول1931 إلى متصرفية لواء الديوانية, حول عدم تبليغ مخيف بالحضور إلى العاصمة, لاسيما أن الغيابات كانت متكررة [8].

كان تأييد عزارة لرسوم البلديات من خلال طرحها للتصديق في جلسات مجلس النواب لدورته الثالثة, التي تغيب عنها مخيف, ليس بسبب رغبة أهالي السماوة تجاه الرسوم, ولكن بسبب ان الطريقة التي تم بها اختيار النواب لم تكن ديمقراطية, واعتبار عملية الانتخاب باطلة, وكان موقف قضاء السماوة نقيض موقف عزارة, إذ حصل إضراب تجاه رسوم البلديات في الثاني عشر من تموز1931, إذ أضربت فيه

(1) م. م. ن, الدورة الانتخابية الثالثة, الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة 1930, الجلسة الرابعة والعشرون, 12 كانون الثاني 1931, ص ص 287– 294.

(2) المصدر نفسه, الجلسة الثالثة والعشرون, 8 كانون الثاني 1931, ص ص 274– 278.

(3) المصدر نفسه, الجلسة السادسة والخمسون, 14 نيسان 1931, ص ص 832– 845.

(4) المصدر نفسه, الجلسة الثامنة والخمسون, 21 نيسان 1931, ص ص 876– 878.

(5) المصدر نفسه, الجلسة الثامنة والأربعون, 28 آذار 1931, ص 656– 672.

(6) المصدر نفسه, الجلسة الثالثة والثلاثون, 28 كانون الثاني 1931, ص ص 419– 437.

(7) المصدر نفسه, الجلسة السادسة والستون, 17 آيار 1931, ص ص 1002– 1012.

(8) أحمد إبراهيم المصطفى الظفيري, المصدر السابق, ص 51.

الرميثة وأصبح حالها متوتراً بسبب تأييد العشائر له, وقد أضرمت النار لتنبيه العشائر الأخرى عن حدوثه, الذي استمر أياماً عديدة, وهذا دليل واضح على موقف السماوة المخالف لموقف عزارة[1].

وعندما عرضت الاتفاقيات الثلاثة على المجلس النيابي, التي خصت أمور الأمن والتجارة بين العراق وتركيا وهي خطوة للتقارب بين البلدين, التي أجراها الملك فيصل خلال زيارته لتركيا في السادس عشر من تموز 1931, كان النائبان عزارة ومخيف من ضمن المصوتين عليها[2].

عام 1931 كان مميزا, إذ تم تأسيس مخفر الدراجي لأهميته, كونه الحد الفاصل بين قضاء السماوة ولواء المنتفق, ولتردد العشائر الرحالة عليه, وكذلك وجود عشائر كثيرة هناك, وهو ما رحب به نواب السماوة[3].

فيما تميز عام 1932 بأن الملك فيصل أخفق مرة أخرى في كسب تأييد المؤسسة الدينية الشيعية وشيوخ العشائر لإصدار قانون التجنيد الإلزامي, وأن القانون لم تتمكن الحكومة العراقية من إصداره في عهده[4].

وخلال حكومة نوري السعيد الثانية عام 1932, كان هناك تضييق من قبل الحكومة على شيخ بني زريج خوام آل عبد العباس, وشيخ بني عارض سوادي آل حسون, إذ أرسلت برقية من قبل مدير شرطة الرميثة إلى متصرفية لواء الديوانية بإرسالهما لقضايا في القضاء, كان جوابها أنهما موجودان في مركز اللواء[5],وتم إرسال برقية أخرى[6] لنفس الغرض خصت خوام, كان جوابها أنه موجود في بغداد[7].

---

(1) د. ك. و, ملفات وزارة الداخلية – الديوان – التقرير السنوي للشرطة العراقية لعام 1931, تسلسل الملف 8520 / 32050, و 2, ص 68؛ البيت الثقافي في السماوة, موسوعة التراث, مخطوطة محفوظة في المكتبة, 2013, الورقة 153؛ المركز العراقي للمعلومات والدراسات، العراق وقائع وأحداث 1914 – 1958, القسم الأول , ط2, د. مط , بغداد, 2010, ص 157.

(2) للمزيد عن الاتفاقيات الثلاثة ينظر: إياد إبراهيم عبد الكريم, المصدر السابق, ص 146.

(3) د. ك. و, ملفات وزارة الداخلية – الديوان – التقرير السنوي لعام 1931, تسلسل الملف 8420 / 32050 , و2, ص 19.

(4) إخلاص لفته حريز الكعبي, سياسة بريطانيا تجاه المؤسسة الدينية في العراق 1921 – 1933, أطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية التربية – الجامعة المستنصرية, 2014, ص 178.

(5) د. ك. و, ملفات وزارة الداخلية – لواء الديوانية - دعاوي العشائر الجزائية والخاص بقضاء السماوة – رقم الكتاب 14283 في 28 آب 1932, تسلسل الملف / 3205907/6107, و22, ص 103.

(6) المصدر نفسه, رقم الكتاب 2871 في10 تشرين الثاني1932, تسلسل الملف / 6107/ 3205907, و2, ص 42.

(7) المصدر نفسه, و19, ص 39.

لم تخلُ نهاية العام من النزاعات العشائرية, إذ حدث نزاع عشائري بين عشيرة آل غانم وعشيرة الشنابرة (آل بو حسين) وحسب الكتاب المرسل من قائمقامية قضاء السماوة بالعدد 6575 في الثالث عشر من تشرين الثاني 1932[1].

بلغت جلسات الدورة الثالثة مائة وتسعة وثلاثين, وعدد الاجتماعات أربعة, أحد هذه الاجتماعات غير اعتيادي[2], وقامت وزارة ناجي شوكت[3] (3 تشرين الثاني 1932 – 18 آذار1933) بحل المجلس النيابي بعد خمسة أيام, بعد تقديم نوري السعيد لاستقالة حكومته الثانية, التي سيطر عليها أنصار نوري السعيد[4].

## رابعاً: الدورة البرلمانية الرابعة (8 آذار1933- 4 أيلول1934).

أصدرت وزارة الداخلية أوامرها إلى متصرفية الألوية لتحديد يوم العاشر من كانون الأول 1932 لبدء الانتخابات للدورة الرابعة[5], وتم إجراء الانتخابات, ولكن بعد انتهاء الانتخابات قدم ناجي شوكت استقالته في الثامن من آذار1933[6], ومثل قضاء السماوة في هذه الدورة الشيخ عجة آل دلي من أصل عشرة نواب يمثلون لواء الديوانية هم: ( رابح العطية, شعلان العطية, صادق البصام, عبادي الحسين, عبد الواحد سكر, عباس مهدي, محمد عبطان, منير عباس, علاء الدين النائب, فضلاً عن الشيخ عجة آل دلي), وبدأت أعمال الدورة بعقد الاجتماع غير الاعتيادي في الثامن من آذار1933[7].

---

(1) د. ك. و, ملفات وزارة الداخلية – لواء الديوانية - دعاوي العشائر الجزائية والخاص بقضاء السماوة – رقم الكتاب 2871 في10 تشرين الثاني1932, تسلسل الملف / 6107/ 3205907, و 11, ص 39.

(2) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج 10, ص 301.

(3) ناجي شوكت: ولد في الكوت عام 1893, ووالده كان قائمقام فيها, أكمل دراسته الإعدادية في بغداد, وسافر مع والده لإسطنبول لإكمال تعليمه الجامعي عام 1909, وفي الحرب العالمية الأولى عين ملازم ثاني احتياط , تقلد عدة مناصب إدارية وسياسية في العراق وخارجه, منها وزارة العدلية عام 1929, ووزارة الداخلية 1931, ورئاسة الوزراء 1932-1933؛ للمزيد ينظر: ناجي شوكت, أوراق ناجي شوكت. رسائل ووثائق, تقديم محمد حسين الزبيدي ومحمد أنيس, بغداد, 1977؛ ناجي شوكت, سيرة وذكريات ثمانين عاماً 1894 – 1974,ج1, ط2, مكتبة اليقظة العربية, بغداد, 1990؛ توفي عام 1980؛ حسن لطيف الزبيدي, موسوعة السياسة العراقية. مفاهيم. أحداث. أحزاب. شخصيات, ط2, شركة العارف للأعمال, بيروت, 2013, ص 615.

(4) جعفر عباس حميدي, المصدر السابق, ص 101.

(5) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج3, ص 225.

(6) أكدت حكومة ناجي شوكت ان لدخول العراق عصبة الأمم هو بداية عهد جديد؛ للمزيد حول الاستقالة ينظر: جعفر عباس حميدي, المصدر السابق, ص 101.

(7) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج 10, ص 303.

تميزت الدورة السابقة بخضوع مجلس النواب إلى الحكومة وضعف المعارضة, والدليل على ذلك تمريرهم لعدة لوائح قانونية, منها لائحة قانون منع الدعايات المضرة في العراق لعام 1932, التي تم إلغاءه لانتفاء الحاجة اليه في الدورة الرابعة, فضلاً عن قضايا أخرى مخالفا للقانون, كان النائب عجة آل دلي من ضمن المصوتين على هذه القوانين(1).

كان النائب عجة من ضمن المصوتين على عدة قوانين ولوائح, منها: لائحة قانون انضمام العراق إلى البروتوكولين المعدلين لاتفاقية تنظيم الملاحة الجوية, ولائحة قانون انضمام العراق إلى الاتفاقية الدولية المتعلقة بتسهيل المراسيم الكمركية والبروتوكول المرفق بها, ولائحة الصداقة المعقودة بين العراق وأفغانستان, وأما عن المساجلات فلم يدخل النائب في مساجلات مع الحكومة العراقية فيما يخص قانون التجنيد الإلزامي ومناقشة لائحة قانون الميزانية العامة لعام1933 المالية, وقد التزم جانب الصمت فيما يخص مناقشة قانون الدفاع الوطني, ومناقشة الجانب الصحي المتردي وإجراءات إصلاحات سريعة له, لاسيما مع ما يعانيه قضاء السماوة, وقد تغيب ثلاث عشرة مرة من عدد الاجتماعات, منها مناقشة لائحة قانون انضمام العراق إلى الاتفاقية لتحديد صناعة الأدوية المخدرة, وتنظيم توزيعها لعام 1931, و مناقشة لائحة قانون انضمام العراق إلى الاتفاقية الدولية لتشكيل مكتب دولي للصحة العامة, وحصل على أربع اجازات, وصوت على اثنتي عشر لائحة وقانون بالموافقة وله مداخلة واحدة فقط , وبهذا فإنه لم يحقق فاعلية كبيرة لدوره عن لواء الديوانية, وتحقيق مصلحة قضاء السماوة للنهوض بالواقع الخدمي(2).

وأما عن مداخلة النائب من مصلحة شخصية فيما يتعلق لعرض البرلمان لائحة قانون حقوق وواجبات الزراع لعام 1933, التي خرج النائب فيها عن صمته وكان رده على مداخلة نائب المنتفق صالح جبر(3), حول ما يقوم به ملاك الأراضي من نصب واحتيال وسلب لحقوق الفلاح الذي يجبر على أن يوقع شروط الملاك وتكلم النائب عجة آل دلي قائلاً" **سادتي إن الحقائق التي يعرفها المشتغلون في الزراعة, لا**

---

(1) أحمد إبراهيم المصطفى الظفيري, المصدر السابق, ص ص 159 – 160.

(2) علي إبراهيم المصطفى الظفيري, المصدر السابق, ص ص 159 -161.

(3) محمد صالح جبر: ولد في الناصرية عام 1895, ودرس في المدرسة الرشيدية ثم الجعفرية في بغداد, بعدها نال شهادة كلية الحقوق, وعين كاتبا, وثم قاضيا بالمحكمة, وانتخب نائبا عن لواء المنتفق في مجلس النواب ثلاث مرات, وأصبح متصرفا لكربلاء 1935، ووزيرا للعدلية, وأيضاً وزيرا للشؤون الاجتماعية 1940, تولى رئاسة الوزراء ( 29 آذار 1947 – 27 كانون الثاني 1948) وفيها عقد معاهدة بورتسموث أو جبر –بيفن , أسس حزب الأمة الاشتراكي , توفي عام 1957؛ للمزيد ينظر: فاطمة صادق عباس السعدي، صالح جبر ودوره السياسي حتى 1957، سلسلة رسائل جامعية, دار الشؤون الثقافية العامة, بغداد, 2008؛ أحمد فوزي, المصدر السابق, ص ص 251 – 282؛ علي صالح الكعبي, شخصيات عراقية, دار الينابيع, السويد, 2011, ص 36.

**يعرفها غير المشتغلين بها, وإن المسائل الزراعية تؤخذ من الزارع, وليس من أناس لا علاقة لهم بالزراعة, وهم يتناقشون في قاعة هذا المجلس فقط , فأرجو من النواب لا يلتفتوا إلى هذا الكلام الذي يصدر عن أغراض شخصية** "[1], ولهذا تتضح أن مداخلة عجة لتشريع قانون خدم ملاك الأراضي فقط.

شهدت هذه الدورة البرلمانية وفاة الملك فيصل الأول في السابع من أيلول 1933في سويسرا, وتنصيب نجله الأمير غازي[2] ملكاً على العراق, وقد تميز عهد الملك فيصل بتشكيل خمس عشرة وزارة, أفرزت عن ممارسة الحكومة العراقية ودار الاعتماد البريطاني لسياسة الإقصاء والقمع بشدة تجاه عشائر ومناطق وسط وجنوبي العراق, ولم يكن هناك تمثيل عادل لمكونات الشعب العراقي, لاسيما لعدد المناصب الوزارية[3].

أصبح الوضع في البلاد في عهد الملك غازي يسوده اختفاء الملك و السماح للعشائر باقتحام ميدان السياسة, ولهذا فإن غياب الملك فيصل الأول أخل في التوازن السياسي لقلة تجربة الملك غازي في شؤون الدولة ومفاهيم الحياة العامة[4], ورفض الملك غازي طلب رشيد عالي الكيلاني في أواخر تشرين الأول عام 1933 لحل المجلس النيابي, للسير على خطط جديدة تختلف عن الماضي, وكان من جراء هذا الرفض تقديم الكيلاني استقالة وزارته الثانية في الثامن والعشرين من الشهر نفسه[5].

---

(1) م. م. ن, الدورة الانتخابية الرابعة, الاجتماع غير الاعتيادي الأول لسنة 1933, الجلسة التاسعة عشر, 25 آيار1933, مطبعة الحكومة, بغداد, 1934, ص ص 153– 158.

(2) الملك غازي بن فيصل بن الحسين بن علي الهاشمي: ولد في مكة المكرمة عام 1912, من أشراف مكة, وسميا غازي تمنيا لغزوة والده في عسير في محاربة محمد الإدريسي المتمرد على الدولة العثمانية, جاء إلى بغداد مع أمه وأخواته عام 1923, وأصبح ولي للعهد عام 1924, وتخرج ملازم ثاني من الكلية العسكرية العراقية, على الرغم من أنه كان طالب ضعيف في العلوم العسكرية, أصبح ملكاً على العراق بعد وفاة والده الملك فيصل الأول عام 1933, واختلف في طريقة حكمه عن والده كثيراً, تميز عهده بسرعة تبدل الوزارات, عرف عنه عدائه الشديد لبريطانيا ومهاجمتها بسبب تشجيعها للهجرة إلى فلسطين وتهجير العرب, يرجح سبب مقتله عام 1939 لخلافه مع البريطانيين والوصي عبد الإله؛ للمزيد ينظر: نجدة فتحي صفوة, العراق في الوثائق البريطانية سنة 1936, مركز دراسات الخليج العربي – جامعة البصرة, 1983, ص 51؛ رجاء حسين حسني الخطاب, المسؤولية التاريخية في مقتل الملك غازي, مكتبة أفاق عربية, بغداد, 1985؛ لطفي جعفر فرج, الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي 1933 – 1939, مكتبة اليقظة العربية, بغداد, 1987.

(3) صلاح هادي عبادة الحلي, الإقصاء السياسي في تاريخ العراق المعاصر 1921- 1953, ص, ص 35, 47.

(4) علاء عباس كاظم القصير, المصدر السابق, ص ص 69 – 70.

(5) جعفر عباس حميدي, المصدر السابق, ص 108.

تم تأسيس حزب الوحدة الوطنية[1] في السابع والعشرين من آب 1934 بزعامة علي جودة الأيوبي لإسناد وزارته التي تشكلت في السابع والعشرين من آب 1934, وقد انضم إلى الحزب العديد من الشخصيات الوطنية والسياسية, وكذلك نخب عشائرية عديدة, ومن هذه النخب مطلك آل جياد[2] وموسى آل ثويني[3] من زعماء عشيرة الظوالم[4], وكذلك عزارة آل معجون و خوام العبد العباس[5], ويعد الحزب أول حزب سياسي بعد دخول العراق عصبة الأمم في عهد الاستقلال[6].

بلغت جلسات الدورة الرابعة ثمانية وثمانين, واجتماع واحد اعتيادي[7], وحل المجلس بإرادة ملكية من خلال خطة علي جودة الأيوبي لإبعاد معارضيه وأنصارهم من زعماء العشائر من المجلس النيابي, بعد توليه وزارة الداخلية في الرابع من أيلول 1934.

---

(1) حزب الوحدة الوطنية: أسسه علي جودة الأيوبي لإسناد وزارته المشكلة في السابع والعشرين من آب 1934 وتنفيذ مشاريعه, إذ أنه كان سابقاً رئيس للديوان الملكي في العشرين من آذار من العام نفسه, الأمر الذي جعله من المعارضين لحزبه السابق الإخاء, وانتمى لحزب الوحدة زعماء العشائر والمثقفين وكبار رجال السياسة, واصدر منهاج لاستقلال العراق التام وتحسين سياسة الدولة المالية, والعديد من الأهداف, وكان من ضمن المؤسسين العديد من رؤوساء العشائر الذين يخشون من السلطة؛ للمزيد ينظر: فاروق صالح العمر, الحياة الحزبية في العراق بين الحربين. وثائق وزارة الداخلية, ص ص 76 – 101؛ عبد الرزاق الحسني, تاريخ الأحزاب السياسية, ص ص 122 – 126.

(2) مطلك آل جياد آل ضيدان آل سلمان آل بو حسين الظالمي: ولد في الرميثة قرية آل بو شويط عام 1888, وهو شقيق بريس آل جياد, وهو احد قادة ثورة العشرين ومن المخططين البارزين لها, الذي اعتمد عليه الشيخ غثيث آل حرجان, إذ انه كان ملازم له, وكان من ضمن الحضور في المفاوضات عقب انتهاء ثورة العشرين, تمتع مطلك بأن له ارض واسعة, وأصبح بيته ديوان يقصده العديد من الناس, اشهر بكونه صاحب حكمة ودراية قصده المتخاصمون على اثر ذلك, توفي عام 1968؛ هيثم ناجح كامل آل غثيث, شيخ عشيرة الظوالم, مقابلة شخصية للباحث, الرميثة – منطقة الظوالم, 2021/9/6.

(3) موسى آل ثويني: احد شيوخ عشيرة الظوالم, وشقيق الشيخ ساجت آل ثويني, وقد اهدى الشيخ ساجت آل ثويني سيف نادر جدا إلى خزانة الإمام علي (عليه السلام) في النجف الأشرف, مما دل ذلك على ارتباط شيوخ عشائر الظوالم بالمرجعية الدينية في النجف الأشرف؛ للمزيد ينظر : د. ك. و, ملفات وزارة الداخلية – لواء الديوانية - دعاوي العشائر الجزائية والخاص بقضاء السماوة, تسلسل الملف / 3205907/6107, و 124, ص 294.

(4) علي إبراهيم المصطفى الظفيري, المصدر السابق, ص 174.

(5) حسن علي عبدالله السماك, عشائر منطقة الفرات الأوسط 1924– 1941. دراسة سياسية , ص 226.

(6) قابل محسن كاظم الركابي, الحياة الحزبية في العراق 1958-1968. دراسة تاريخية, أطروحة دكتوراه غير منشورة, جامعة سانت كليمنتس – بريطانيا, 2011, ص 31.

(7) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج 10, ص 302.

## خامساً: الدورة البرلمانية الخامسة (29 كانون الاول1934 – 9 نيسان 1935).

أصدرت وزارة الداخلية أوامرها إلى متصرفي الألوية في الخامس عشر من أيلول 1934 للشروع بالانتخابات, وتم إجراء الانتخابات في السادس من كانون الأول1934[1].

كان تمثيل لواء الديوانية من خلال عشرة نواب هم: ( شعلان الظاهر, داخل الشعلان, رابح العطية, مظهر الحاج صكب, مرزوق العواد, صادق البصام, رشيد الخوجه, علي رضا العسكري, عبد الحسين الأزدي, فضلاً عن نائب السماوة ضيدان آل حسين[2])[3].

افتتحت الجلسة في التاسع والعشرين من الشهر نفسه وتميزت هذه الدورة من خلال حديث للسيد علوان الياسري الممثل عن لواء الديوانية, أن هذه الدورة البرلمانية اتسمت بتدخل الحكومة, وإن ضعف وقلة خبرة الملك غازي السياسية, جعلت منه يتخذ مواقف مختلفة, وأن انتخابات هذه الدورة في لواء الديوانية حسب تصريحه " **إن متصرفية لواء الديوانية لم تسمح للناخبين الثانويين بالتصويت, وإنما اكتفت بإلقاء أوراق بعددهم في الصناديق, كتب عليها أسماء النواب الذين رشحتهم السلطة** "[4], وبهذا تتضح أنها لا تمثل مكونات المجتمع العراقي بصورة عادلة.

كان اختيار النائب عن لواء الديوانية بسبب شعور حكومة رئيس الوزراء علي جودة الأيوبي بضرورة تحجيم دور الأحزاب المعارضة في البرلمان, وإيجاد نواب أكثر طاعة وانصياعا لأوامر الحكومة من غيرهم, لاسيما ان النواب المعارضين شكلوا ثقلاً كبيراً في الدورات السابقة, وكان تصويت النائب لعدة قوانين ولوائح قانونية مهمة من الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية, منها تأسيس مصرف زراعي, ولائحة قانون انضمام العراق إلى اتفاقية نقل القوة الكهربائية بطريق الترانزيت, التي حصلت على الموافقة الجماعية, ولم تكن هذه الدورة ذات فعالية كبيرة بسبب عمرها القصير[5].

---

(1) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج 4, ص ص 37-38؛ جعفر عباس حميدي, المصدر السابق, ص 113.

(2) ضيدان آل حسين آل عريعر بن ثجيل بن حمد بن محمود: ولد في الرميثة عام 1887, وينتهي نسبه إلى حسان جد عشيرة آل بو حسان, واحد زعماء العشيرة من فرع آل خميس ( آل عريعر), تعلم القراءة والكتابة في الكتاتيب, تولى الزعامة بعد وفاة والده, ويعد من الشيوخ القلائل الملتزمة ديناً, وغير منتمي لحزب سياسي, توفي عام 1952؛ للمزيد ينظر: علي صالح الكعبي, نواب لواء الديوانية في العهد الملكي, ص ص 136 – 137؛ عبد الله حميدي السنبلي الشمري, المصدر السابق, ص ص 268- 269.

(3) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج 10, ص 304.

(4) المصدر نفسه , ج4, ص 38.

(5) حسن علي عبد الله السماك, عشائر منطقة الفرات الأوسط 1924– 1941. دراسة سياسية, ص ص 118 – 192.

لعل ذلك يوحى أن لعملية الإقصاء السياسي والبرلماني لعدد من رؤوساء العشائر المتنفذين, لاسيما في ألوية الفرات الأوسط والجنوب, والمعارضين لتوجهات سياسة حكومة الأيوبي, واستبدالهم بشيوخ أقل شأناً, الإثر الكبير لقيام الثورات العشائرية ضد الحكومة.

وازداد الوضع خطورة بتوسع الاضطرابات العشائرية, مما ولد خلافاً بين رئيس الوزراء جميل المدفعي[1] لوزارته الثالثة المشكلة في الرابع من آذار1935 ورئيس أركان الجيش طه الهاشمي[2], حول استخدام القوة ضد العشائر, لاسيما القوة الجوية, فكانت الأوامر لرئيس الوزراء المدفعي بتنحية رئيس أركان الجيش واستبداله بآخر, واستمر الخلاف حول استخدام القوة, الذي تدخلت فيه وساطات من علماء الدين, ومن ثم قدم المدفعي استقالته لوزارته الثالثة بعد أحد عشر يوماً من تشكيل حكومته التي تم قبولها يوم السابع عشر من الشهر نفسه, وتشكلت حكومة ياسين الهاشمي الثانية (17 آذار 1935 – 29تشرين الأول 1936)[3], لتعطى الأوامر لتقدم قطعات عسكرية من الجيش نحو الرميثة يسندها القصف المدفعي

---

(1) جميل محمد عباس المدفعي: ولد في الموصل عام 1890, وتربى تربية عسكرية, درس الهندسة في استانبول والتحق بالجيش العثماني, وانضم إلى جمعية العهد السرية, عمل مستشارا عسكريا للأمير فيصل بن الحسين في دمشق عام 1918, عاد إلى العراق عام 1923 بعد ان والى البريطانيين فعين حينها حاكما إدارياً, وتولى المناصب العليا أبان الحكم الهاشمي, وأصبح وزير للداخلية في وزارة عبد المحسن السعدون الثالثة عام 1925, ومرة ثانية عام 1930 في عهد وزارة نوري السعيد الأولى, ورئيس مجلس النواب عام 1930, شكل خمس وزارات, وبعد قيام الثورة العراقية عام 1941 اضطر إلى الفرار للأردن مع عبد الإله الوصي على العرش ونوري السعيد, ثم عاد للعراق معهما, عين رئيسا لمجلس الأعيان للمرة الثانية (1955-1958), إلا أنه لاقى حتفه في ثورة الرابع عشر من تموز عام 1958؛ للمزيد ينظر: طارق يونس عزيز السراج, جميل المدفعي ودوره في السياسة العراقية 1890 – 1958, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الآداب – جامعة بغداد, 1991, ص 13؛ أحمد فوزي, المصدر السابق, ص ص 167 – 184.

(2) طه الهاشمي: ولد عام 1888, وهو شقيق ياسين الهاشمي, خدم في الجيش العثماني وعمل في الجزيرة العربية واليمن خلال الحرب, عين في وظيفة رئاسة الأركان الحربية في استانبول عام 1920, وعاد إلى بغداد عام 1922 وانتمى إلى الجيش العراقي فعين قائداً للقوات في الموصل, عام 1923 عين رئيس لإركان الجيش, وعمل عام 1924 مدرساً لولي العهد الأمير غازي, تقلد عدة مناصب حتى وصل إلى منصب رئيس أركان الجيش وترقى إلى رتبة فريق, تولى وزارة واحدة من الأول من شباط 1941 إلى الأول من نيسان 1941, وغادر إلى إيران بعد حركة مايس 1941, وتوفي بلندن عام 1961؛ للمزيد ينظر: نجدة فتحي صفوة, العراق في الوثائق البريطانية سنة 1936, ص 77؛ خلدون ساطع الحصري, مذكرات طه الهاشمي 1919 – 1943, ج2, دار الطليعة, بيروت, 1967 ؛ أحمد فوزي, المصدر السابق, ص ص 207 – 228.

(3) إبراهيم خليل أحمد و جعفر عباس حميدي, المصدر السابق, ص ص 84 -85؛ المركز العراقي للمعلومات والدراسات, المصدر السابق, 184؛ حامد الحمداني, المصدر السابق, ص ص 129 - 130.

من البر والطائرات من الجو[1], وكانت هذه الدورة ذات عمر قصير, وذلك لأن اجتماعاتها لم تستمر أكثر من عشرين جلسة, واجتماع واحد اعتيادي[2], تم تعطيل مجلس النواب في التاسع من نيسان 1935, لمدة ثلاثين يوماً, بسبب تخلص الحكومة من مناقشة المجلس لقضية الرميثة, ثم تلاها تعطيل لمدة خمسة وأربعون يوماً أخرى[3].

## سادساً: الدورة البرلمانية السادسة (8 آب1935 – 31 تشرين الأول 1936).

أدى حل الدورة السابقة إلى تعثر في تنفيذ وعودها ومماطلاتها في إجراء الإصلاحات, ليعود التوتر من جديد على الوضع السياسي للبلاد وتصاعد الدعوات بين العشائر للثورة على الحكومة وإسقاطها[4].

أرسلت وزارة الداخلية كتابا إلى متصرفي الألوية في السابع من حزيران 1935للشروع بالانتخابات, بناءً على أوامر الحكومة, إذ تم انتخاب الممثلين الثانويين في السابع من تموز, ولم تختلف الوزارة الهاشمية عن اتباع الطرق التي اتبعتها الوزارات السابقة في التدخلات في الانتخابات, وفي الرابع من آب جرى انتخاب نواب الألوية, وكان التمثيل العشائري أفضل من الدورة السابقة[5].

زاد عدد نواب العراق من ثمانية وثمانين إلى مائة وثمانية, بمعدل عشرين نائباً, بسبب الزيادة التي طرأت على النفوس في المملكة العراقية بموجب تقديرات عام 1934, وكانت حصة لواء الديوانية باقية على عشرة نواب, ولم يتم زيادة عدد نوابها[6] , وإن زيادة أعداد الناخبين حسب رأي السفير البريطاني, هو لضمان دخول أكثر عدد من المساندين للحكومة, لاسيما رؤوساء عشائر الفرات, الذين لعبوا دوراً كبيراً في تقويض ثورات الفرات الإصلاحية, وبذلك هو ضمان أن تكون الأغلبية داخل المجلس مؤيدة للحكومة, ومهما يكن فإن الانتخابات لم تكن حقيقية, وإنما حكومة عينت أعضاءها لغرض التصويت لصالحها, وهو تدخل واضح لضمان نواب قائمة الحكومة, وهو ما طمحت به حكومة ياسين الهاشمي الثانية, التي جاءت النتيجة لصالحها[7], وكان أحد زعماء بني عارض في الرميثة هو من مثل السماوة في هذه الدورة, وهو الشيخ سوادي آل حسون, ليكون نائباً عن لواء الديوانية من مجموع عشرة نواب هم: (

---

(1) وميض سرحان ذياب الربيعي, حركة العشائر في الفرات الأوسط والأدنى 1935 – 1936, مجلة ادأب المستنصرية, الجامعة المستنصرية, مج 38, العدد 66, 2014, ص 7.

(2) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج 10, ص ص 303 – 304.

(3) إبراهيم خليل أحمد و جعفر عباس حميدي, المصدر السابق, ص 86.

(4) حامد الحمداني, المصدر السابق, ص 131.

(5) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج 4, ص 147.

(6) المصدر نفسه, ج 10, ص 305.

(7) صلاح هادي عبادة الحلي, الإقصاء السياسي في تاريخ العراق المعاصر 1921 - 1953, ص 109.

سعدون الرسن, فريق المزهر, شعلان الظاهر, عبد الواحد سكر, مرزوك العواد, محمد العبطان, موجد الشعلان, عبد السادة الحسين, مظهر الحاج صكب, فضلاً عن ممثل السماوة), وبدأت الدورة باجتماع غير اعتيادي في الثامن من آب 1935[1].

صوت النائب سوادي آل حسون على عدة لوائح وقوانين من أهمها: لائحة انضمام العراق إلى اتفاقية استثمار القوة المائية, وكذلك لائحة تصديق قانون معاهدة التجارة المعقودة بين مملكتي العراق وألمانيا في الرابع من آب 1935[2], والمصادقة على لائحة قانون الميزانية العامة المؤقتة لشهر شباط لعام 1936, ولائحة قانون إعفاء بدل إيجار الأراضي لعام 1936, وقانون تصديق اتفاقية المرافعات المدنية المعقودة بين حكومتي العراق وبريطانيا الموقع في بغداد في الخامس والعشرين من تموز 1930[3], وقانون التعديل الثالث لقانون التقاعد المدني رقم 12 لعام 1930, وقانون تصديق معاهدة تسليم المجرمين المعقودة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية الموقع عليها في بغداد في السابع من حزيران 1934, وقانون العقاقير الخطرة والمخدرة[4], فيما عارض النائب التصويت على قانون ضريبة الأرض لعام 1936, سانده عدد من النواب من شيوخ العشائر الذين دفعتهم مصالحهم الشخصية الزراعية إلى المعارضة على القانون[5].

صوت النائب سوادي على لائحة اتفاقية السكك الحديد, التي لاقت معارضة شديدة من العديد من النواب, لأضرارها من وجهة نظرهم, لإدارتها من قبل الأجانب, فيما رأى الموافقون على اللائحة أنها شريان حياة المجتمع الاقتصادي[6].

والتزم النائب جانب الصمت في مناقشة ميزانية وزارة الأشغال والمواصلات وكان من ضمن ما ناقشته إصلاح طريق رميثة – ديوانية, إذ أن الطريق يمر بمنطقة العارضيات محل سكن النائب, إذ أن المبادرة كانت من الواجب ان تكون من النائب سوادي[7], وكذلك التزم النائب جانب الصمت, فيما يخص

---

(1) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج 10, ص 306.

(2) م. م. ن, الدورة الانتخابية السادسة, الاجتماع الاعتيادي لسنة 1935, الجلسة التاسعة, 11 كانون الأول 1935, مطبعة الحكومة, بغداد, 1936, ص ص 84– 96.

(3) المصدر نفسه, الجلسة الرابعة والعشرون, 25 كانون الثاني 1936, ص ص 359– 374.

(4) المصدر نفسه, الجلسة السادسة والعشرون, 1 شباط 1936, ص ص 399– 412.

(5) حسن علي عبد الله السماك, عشائر منطقة الفرات الأوسط 1924– 1941. دراسة سياسية, ص ص 194 – 196.

(6) إياد إبراهيم عبد الكريم, المصدر السابق, ص 101.

(7) تميزت هذه الدورة بمداخلات النائب فريق مزهر الفرعون من لواء الديوانية في أغلب جلسات الدورة, إذ لا تخلُ جلسة من مناقشات عديدة للنائب, لاسيما اذا تعلق الأمر بأمور اللواء, ولعله المدافع الوحيد عن قضاء السماوة في المجلس؛ للمزيد

عرض لائحة قانون صرف تعويضات للمتضررين ما سمي بـ (حركات التمرد ) عام 1936, وطالب عدد من نواب المجلس إنصاف جميع المتضررين من غير المشتركين في تلك العمليات وتعويضهم عما خسروا[1].

ولهذا تتضح أن عملية اختيار الحكومة لنواب لواء الديوانية جاءت لإرضاء أناس لهم مشاركة واسعة في دعم موقفها, لاسيما أن جهود رؤوساء العشائر في المجلس انصب على الناحية الزراعية لدعم مصالحهم وما عداها لا شأن لهم بها[2], وقد طرحت للتصويت في إحدى جلسات هذه الدورة لائحة قانون تصديق معاهدة الأخوة العربية والتحالف المنعقدة بين مملكة العراق والمملكة العربية السعودية, إلا أن النائب سوادي كان غائبا عن الجلسة, وهي تكرار أحداث الغيابات كسابقتها من الدورات لنواب السماوة لجلسات المجلس[3].

وعن القضايا العربية أيد النائب سوادي المناشدة, بأن تقوم الوزارة بلفت نظر عصبة الأمم لما تعانيه سوريا من أساليب السلطات الفرنسية المحتلة لها, داعين رئيس الوزراء للتوسط لدى الحكومة الفرنسية لرفع الحيف عن الشعب السوري[4], وقد عارض النائب على لائحة قانون التعديل الثاني لقانون التقاعد العسكري رقم 10 لعام 1930, وعلى الرغم من معارضته وعدداً كبيراً من النواب, إلا أن القانون حصل على الأكثرية ليتم تمريره[5], على الرغم من الأحكام بالحبس والإعدام والأبعاد على الثوار على ضوء خلفية ثورة الرميثة, كانت اجتماعات المجلس مستمرة[6].

خلال مناقشة ميزانية عام 1936, تحدث النائب سوادي عن لائحة الأعمال العمرانية الرئيسية, إذ قدم النائب انتقاداً مباشراً للمسؤولين المشرفين على اللائحة, واصفاً إياهم بعدم نزاهتهم وأمانتهم, لاسيما في مسألة القروض التي يجب ان تقدم إلى المشاريع الرئيسية, مطالباً الحكومة ان تكون المشاريع إنتاجية

---

= ينظر: م. م. ن, الدورة الانتخابية السادسة, الاجتماع الاعتيادي لسنة 1935, الجلسة الثانية والعشرون, 18 كانون الثاني 1936, ص ص 316 – 322.

(1) م. م. ن, الدورة الانتخابية السادسة, الاجتماع الاعتيادي لسنة 1935, الجلسة الخامسة والأربعون, 22 آذار1936, ص ص 786 – 787.

(2) حسن علي عبد الله السماك, عشائر منطقة الفرات الأوسط 1924– 1941. دراسة سياسية, ص 194.

(3) م. م. ن, الدورة الانتخابية السادسة, الاجتماع الاعتيادي لسنة 1935, الجلسة الثانية والخمسون, 9 نيسان 1936, ص ص 931– 933.

(4) المصدر نفسه, الجلسة الرابعة والثلاثون, 23 شباط 1936, ص 577.

(5) المصدر نفسه, الجلسة الخمسون, 4 نيسان 1936, ص ص 903– 905؛ ملحق رقم 7.

(6) صلاح هادي عبادة الحلي, الإقصاء السياسي في تاريخ العراق المعاصر 1921 - 1953, ص 109.

مباشرة, كفتح أنهر جديدة ومؤسسات اقتصادية عمرانية لها مردود اقتصادي على البلاد, وناشد النائب الوزارة باللجوء إلى سياسة منح القروض للأعمال العمرانية الرئيسية والمهمة خدمة للبلاد[1].

وجه النائب سوادي سؤالاً إلى وكيل وزارة الداخلية حول السياسة الكيلانية السابقة عام 1933, التي كان احد أهدافها انتعاش الطبقة العاملة وتخفيف معاناتها, ولكن السلطات المحلية في لواء الديوانية خالفت تلك السياسة بفرضها ضرائب جديدة وهي حالة طبقت في اللواء فقط , ولم تكن موجودة في باقي مناطق العراق, وأراد النائب معرفة التدابير التي اتخذتها الحكومة تجاه هذه التصرفات والممارسات في اللواء, التي أساءت للطبقة العاملة[2].

على الرغم من عدم وجود موقف حقيقي من قبل النائب سوادي, وقائمقام السماوة في النهوض بالواقع العمراني والإداري للمدينة, ووجود الحركات العشائرية عام 1936, إلا أن يد الإعمار للسماوة كانت موجودة, وأعطت فيه شكلاً آخر للمدينة رحب بها الأهالي لوجود نهضة حقيقة لإعمار المدينة[3].

كان عدد جلسات المجلس تسعة وستين, واجتماعين أحدهما غير اعتيادي[4], وتم حل المجلس بعد قيام الانقلاب الذي قاده بكر صدقي[5], بحل المجلس النيابي للدورة الانتخابية السادسة وفق إرادة ملكية صادرة

(1) إياد إبراهيم عبد الكريم, المصدر السابق, ص 60.

(2) المصدر نفسه, ص 71.

(3) لم يقدم نواب السماوة نهضة عمرانية من خلال عملهم, بالضغط على الحكومة بتخصيص مبالغ مالية لاعمار المدينة, بل جاءت نهضة الأعمار على يد مدير شرطتها عبد الرزاق الفضلي الذي عين عام 1936, بعد ان كان مدير شرطة لواء المنتفق عام 1934, والذي حققه من أعمار خلال شهر واحد فقط , لم يستطيع غيره من تحقيقه خلال أعوام؛ للمزيد ينظر: حميدة مكي فرهود السعيدي, تاريخ الشرطة في لواء المنتفق 1921 – 1958, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة ذي قار , 2017, ص 290؛ جريدة العراق, بغداد, العدد 4201, 11 حزيران 1936, ص 2.

(4) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج 10, ص 305.

(5) بكر صدقي: ولد لأبوين كرديين عام 1890, ودرس في المدارس العثمانية في بغداد, وواصل دراسته في الاستانة وتخرج من كليتها الحربية عام 1908, وعين في الجيش العثماني, شارك في معارك العثمانيين في الحرب العالمية الأولى, ثم درس في مدرسة الأركان البريطانية عام 1932, وبعد تخرجه عاد إلى العراق ودخل الجيش العراقي برتبة فريق عام 1936, دبر الانقلاب العسكري الذي أطاح بوزارة ياسين الهاشمي, ومجيء وزارة حكمت سليمان التي حكمت البلاد حكم عسكري صارم, فساد البلاد اضطراب سياسي, وله مؤلفات مطبوعة منها دروس تعبوية 1930, والحروب الجبلية ضد عدو غير منتظم وغيرها, وقتل عام 1937 أثناء ذهابه إلى مطار الموصل لغرض سفره إلى تركيا ودفن في بغداد؛ للمزيد ينظر: نجدة فتحي صفوة, العراق في الوثائق البريطانية سنة 1936, ص 60 ؛ موسى علي الطيار, المصدر السابق, ص ص 37 – 38 ؛ حازم المفتي, العراق بين عهدين. ياسين الهاشمي وبكر صدقي, تقديم عماد عبد السلام رؤوف, مكتبة اليقظة العربية, بغداد, 1990.

بالعدد 512 في الحادي والثلاثين من تشرين الأول 1936, أي بعد يومين من الانقلاب, وقد برر موقف الحل بأنه خطوة لإصلاح ما خلفته حكومة الهاشمي الثانية, والحقيقة هو إقصاء النواب المساندين لحكومة الهاشمي الثانية ومجيء نواب جدد لمساندة حكومة الانقلاب(1).

## سابعاً: الدورة البرلمانية السابعة (27 شباط 1937 – 26 آب1937).

قدمت حكومة ياسين الهاشمي الثانية استقالتها, وكان للحركات العشائرية المتتالية التي حدثت في الفرات الأوسط الإثر البالغ بتقديم الاستقالة, ليشكل حكمت سليمان(2) وزارته (29تشرين الأول 1936-17 آب 1937), إذ بدأت الوزارة تنفيذ خطتها الرامية إلى تهدئه العشائر, وصدرت إرادة ملكية في العاشر من كانون الأول 1936 بالشروع بالانتخابات الجديدة(3), ومهما يكن فإن الانتخابات جرت وفق قاعدة إرضاء بكر صدقي وأنصاره من كتلة الجيش, وبهذا فإن النتائج جاءت كما أرادت الحكومة التي مارست الضغط على مدراء الشرطة للتأثير على المرشحين والناخبين لصالحها, وشملت عملية التزوير جميع الألوية والأقضية والنواحي والقرى, ولهذا تم العزوف عن الانتخابات لأن الشعب أدرك عملية التلاعب الحكومي في الانتخابات(4).

تم انتخاب النواب الجدد في العشرين من شباط من العام التالي(5), وكان تمثيل قضاء السماوة لنائبين هما دلي الراضي(6) وفهد آل جحيل(7), مرشحين عن لواء الديوانية المكون من ثلاثة عشر عضواً هم: (

---

(1) صلاح هادي عبادة الحلي, الإقصاء السياسي في تاريخ العراق المعاصر 1921 - 1953, ص ص 111 – 112.

(2) حكمت سليمان: ولد في بغداد عام 1886, وتخرج من مدرستها الإعدادية الملكية عام 1907, ثم غادر إلى اسطانبول وانتمى إلى المدرسة الملكية الشاهانية, ليتخرج منها عام 1911, ودخل بعد ذلك مدرسة المشاة وتخرج ملازم ثاني احتياط في تشرين الأول 1911, عاد بعد ذلك إلى بغداد ليتقلد عدة مناصب إدارية وسياسية, رفض الاشتراك بوزارة ياسين الهاشمي الثانية, له نفوذاً كبيراً في الأوساط السياسية, توفي عام 1964؛ للمزيد ينظر: نجدة فتحي صفوة, العراق في الوثائق البريطانية سنة 1936, ص 62؛ عكاب يوسف عليوي الركابي, حكمت سليمان ودوره في السياسة العراقية حتى العام 1964. دراسة تاريخية, أطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية الآداب – جامعة البصرة, 2005, ص ص 3 – 9.

(3) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج4، ص, ص 241 – 243, 274 – 275.

(4) صلاح هادي عبادة الحلي, الإقصاء السياسي في تاريخ العراق المعاصر 1921 - 1953, ص, ص 113, 115.

(5) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج4، ص 275.

(6) دلي بن راضي بن حاجم بن سلمان بن جاسم بن سلطان بن حمد آل بو حسين: احد شيوخ عشيرة الظوالم, ولد في الرميثة عام 1873, وهو لا يقرأ ولا يكتب, وهو أول شخص يمثل الظوالم في المجلس النيابي, ويلقب بـ أبو صحن لكرمه, توفي عام 1938؛ للمزيد ينظر: علي صالح الكعبي, نواب لواء الديوانية في العهد الملكي, ص ص 90 – 91.

(7) فهد آل جحيل آل خليف: المولود في منطقة الداحرة شمال السماوة عام 1874, رئيس عشيرة آل زياد, تسلم الرئاسة بعد وفاة أخيه بريد آل جحيل عام 1937, وهو لا يقرأ ولا يكتب, يعد صاحب قرار عشائري فاق اقرأنه, لتمتعه بعقل راجح

مرزوك العواد, رابح العطية, داخل الشعلان, عبد السادة, شعلان الشهد, عبد الواحد سكر, تكليف المبدر, مظهر الحاج صكب, سلمان داود, موجد الشعلان, شعلان الظاهر, فضلاً عن نائبي السماوة), وبزيادة ثلاثة أعضاء عن الدورات السابقة[1], وبهذا أصدرت الإرادة الملكية دعوة للمجلس لعقد اجتماعه غير الاعتيادي في السابع والعشرين من الشهر نفسه[2].

صوت النائب فهد على عدة قوانين ولوائح منها انضمام العراق إلى الاتفاقية لمكافحة الأمراض المعدية في الحيوانات لعام 1937, وكذلك لائحة قانون تصديق الاتفاقية الدولية رقم 41 حول تشغيل النساء ليلاً الموقع عليها في جنيف في التاسع من آب 1934, وكان غياب النائب دلي في هذين الجلستين, وقد أثيرت مناقشة الغيابات المتكررة للنواب في إحدى جلسات المجلس[3].

لم يكن هناك دور واضح للنائبين خلال هذه الدورة, قد يكون ذلك بسبب عمر الدورة القصير, أو بسبب الغيابات الكثيرة للنواب, أو أن عملية الاختيار للنواب كانت غير موفقة لتمثيل السماوة.

على الرغم من عمر الدورة البرلمانية القصيرة إلا أنها أسفرت عن ثلاثة وثلاثين جلسة, واجتماع غير اعتيادي واحد[4].

## ثامناً: الدورة البرلمانية الثامنة ( 23 كانون الأول 1937- 22 شباط 1939).

أصدرت وزارة الداخلية أوامرها بانتخاب أعضاء لمجلس النواب الجديد في نفس تاريخ حل الدورة السابقة, وقد تمت الانتخابات في جو من الريبة, جراء الحركات التي عصفت بالبلاد, وجرت الانتخابات في الثامن عشر من كانون الأول 1937, واستطاعت وزارة المدفعي إبعاد العناصر غير الموالية لها من النواب[5].

أسفرت الانتخابات النيابية عن فوز ثلاثة عشر نائباً عن لواء الديوانية هم: ( داخل الشعلان, مرزوك العواد, رستم حيدر, رابح العطية, سلمان العبطان, صلال الفاضل, موجد الشعلان, حسين مكوطر,

---

= وحكمة كبيرة, يعرفها جميع من عاصروه, اشترك في معارك الشعيبة مع محمد سعيد الحبوبي, وكذلك في معارك ثورة العشرين هو وأفراد عشيرته, وقد تمتع بصداقة قوية مع الملك فيصل الأول, شارك في قتال الهجمات الوهابية على السماوة, عضو في البرلمان العراقي للدورة السابعة عام 1937, توفي في نيسان 1961, وبعدها بأربعين يوماً توفي اخوه الشيخ شخاط ؛ ريسان مطشر فهد آل جحيل, المصدر السابق.

(1) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج10, ص 307.

(2) المصدر نفسه، ج4، ص 275.

(3) علي إبراهيم المصطفى الظفيري, المصدر السابق, ص 165.

(4) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج10, ص 306.

(5) المصدر نفسه, ج 5, ص ص 18 – 19.

حسين النقيب, تكليف المبدر, فضلاً عن ثلاثة نواب عن السماوة هم: عزارة آل معجون[1] وخوام العبد العباس, ومحمود آل ساجت[2]), وصدرت الإرادة الملكية بدعوة المجلس للانعقاد لاجتماعه الاعتيادي الأول, في الثالث والعشرين من الشهر نفسه[3].

ناقش النواب من خلال جلسات هذه الدورة التجنيد الإلزامي, وظروف الهروب من أدائه, وظاهرة استخدام الجيش في القضاء على الاضطرابات الداخلية, واختلف نواب الفرات الأوسط ومنهم نواب السماوة, بين مؤيد ومعارض ونواب غائبين, لاسيما أن المدة السابقة شهدت تصعيدات وحركات عشائرية كانت محور القضايا السياسية للبلاد[4].

عندما عرض قانون تصديق معاهدة الحدود بين مملكة العراق وإمبراطورية إيران, كذلك لائحة التصديق على ميثاق سعد أباد, وتصديق معاهدة الصداقة بين مملكة العراق وإمبراطورية إيران, خالفهن النائب خوام وتغيب النائبان عزارة ومحمود عن الجلسات[5].

خرج النائب محمود آل ساجت من جلسة التصويت على لائحة معاهدة حل الخلافات بالطرق السلمية بين العراق وإيران والموقع عليها في طهران في الرابع من تموز 1937 ليكون ضمن أسماء الغياب, التي صوت النائبان الأخران عليها, وهي رغبة من قبل النائب بعدم توطيد العلاقات مع إيران, لاسيما أن هناك الكثير من المشاكل الحدودية واختلاف وجهات النظر بين البلدين[6], وكان عمر الدورة الانتخابية المتكون من واحد وخمسين جلسة واجتماعين اعتيادين[7], واستصدرت إرادة ملكية بحل المجلس في الثاني

---

(1) يبدو ان علاقة الشيخ عزارة آل معجون كانت قوية مع نخب وشيوخ مركز المدينة, وهو ما ساعده ان يكون ممثلاً لمركز المدينة؛ للمزيد ينظر: جريدة العراق, بغداد, العدد 4210, 22 حزيران 1936, ص 2.

(2) محمود ساجت آل ثويني بن وزير بن سلمان بن حمد آل بو حسين الظالمي: ولد في الرميثة عام 1900, لا يقرأ ولا يكتب, والده احد أبرز رجالات ثورة العشرين, فضلاً عن أنه من النخب العشائرية المميزة لعشيرة الظوالم, منح وسام من قبل الملك فيصل الأول, انتخب النائب محمود عضواً لهذه الدورة الوحيدة له ممثلاً عن عشيرته, لم ينتمي لأي حزب سياسي, ولم يتولى أي منصب سياسي, توفي عام 1943؛ للمزيد ينظر: عباس العزاوي, عشائر العراق, ج4, ص125؛ حسن علي عبد الله, عشائر السماوة بين القبلية وبناء الدولة 1931 – 1936, ص 199؛ حاكم خميس عبد الظالمي, مقابلة شخصية للباحث, وجه اجتماعي, منطقة الظوالم في الرميثة, 2021/5/26.

(3) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج 10, ص 308.

(4) حسن علي عبد الله السماك, عشائر منطقة الفرات الأوسط 1924– 1941. دراسة سياسية, ص 206.

(5) إياد إبراهيم عبد الكريم, المصدر السابق, ص 126.

(6) المصدر نفسه, ص 142.

(7) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج 10, ص 308.

والعشرين من شباط 1939[1].

جسدت مدة الثلاثينات من القرن الماضي فشل المجالس النيابية, لعدم النزاهة فيها والتزوير الذي ساد معظمها, ومن ثم أصبحت هذه المجالس طوع بنان كل حكومة لتحلها وتأتي بمجلس آخر موالي لها, وهو ما دعا الجيش العراقي إلى التدخل أحياناً فتحول من قوة تحمي الوطن إلى قوة تقيه شر الفتن الداخلية[2].

**جدول رقم (8)**

**مشاركة نواب قضاء السماوة في مجلس النواب العراقي(1925- 1939)وعدد المشاركين[3]**

| الدورة البرلمانية | المدة | العشيرة التي مثلت السماوة واسم النائب | عدد النواب |
|---|---|---|---|
| الأولى | السادس عشر من تموز 1925- الثامن عشر من كانون الثاني 1928 | محمد نافع الملاك | 1 |
| الثانية | التاسع عشر من آيار 1928 – الأول من تموز 1930 | بنو زريج / عبد العباس الفرهود | 1 |
| الثالثة | الأول من تشرين الثاني 1930 – الثامن من تشرين الثاني 1932 | الصفران آل غانم /عزارة آل معجون<br>الصفران آل غانم / مخيف آل محمد | 2 |
| الرابعة | الثامن من آذار 1933 – الرابع من أيلول 1934 | آل بو جياش / عجة آل دلي | 1 |
| الخامسة | التاسع والعشرون من كانون الأول 1934 – التاسع من نيسان 1935 | آل بو حسان / ضيدان آل حسين | 1 |
| السادسة | الثامن من آب 1935 – الحادي والثلاثون من تشرين الأول 1936 | بنو عارض / سوادي آل حسون | 1 |
| السابعة | السابع والعشرون من شباط 1937 – السادس والعشرون من آب 1937 | الظوالم / دلي آل راضي<br>آل زياد / فهد آل جحيل | 2 |
| الثامنة | الثالث والعشرون من كانون الأول 1937 – الثاني والعشرون من شباط 1939 | الصفران آل غانم /عزارة آل معجون<br>بنو زريج / خوام آل عبد العباس<br>الظوالم / محمود آل ساجت | 3 |
| المجموع | السادس عشر من تموز 1925- الثاني والعشرون من شباط 1939 | | 12 |

من خلال ما تم عرضه لهذا المبحث, اتضح أنه لم يكن هناك دور مميز لنواب السماوة في المجلس للدورات أعلاه, قد يكون السبب في أن الحكومة هي من تحاول السيطرة عن انتخاب النواب, ليكونوا لصفها والقضاء على المعارضة البرلمانية, ولم يناقش نواب السماوة القضايا التي خصت مصالح القضاء ولم يتطرقوا إلى أحداث الحركات العشائرية, أو اتخاذ مواقف معارضة للحكومة, وقد بين معظم الكتاب ان أغلب النواب لم يدخلوا في مساجلات أو نقاشات حادة مع الحكومات السابقة, خوفاً على مناصبهم

(1) ناجي شوكت, المصدر السابق, ص 344.

(2) صادق حسن السوداني, لمحات موجزة من تاريخ نضال الشعب العراقي 1914-1958, ط2, دار الحداثة, بغداد, 2018, ص 61.

(3) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على: عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج 10, ص ص 297-309.

والامتيازات التي حصلوا عليها من جراء دخولهم المجلس, فضلاً عن حالات تكرار غياب نواب السماوة في العديد من الجلسات, وعدم تمكن نواب السماوة للنهوض بالجانب الخدمي للسماوة, من خلال المجلس أو من خلال انتمائهم للأحزاب السياسية أو علاقاتهم الواسعة مع قيادات الدولة, وأطراف الحكومة بإدخال إصلاحات أو زيادة واردات المدينة من الموازنة, لأنهم ممثلون عن مدينتهم, والواجب عليهم الاستفادة من علاقاتهم بالحكومة لصالح مدينتهم.

# الفصل الثاني

## المبحث الرابع

## المعارضة السياسية للنخب العشائرية السماوية 1935-1937.

## أولاً: حــركــة خـــوام 1935 ودورها السياسي.

شهدت ثلاثينيات القرن الماضي سلسلة من الحركات العشائرية في وسط وجنوب العراق ضد السلطة الحاكمة, وكان الفرات الأوسط نواة ميادينها, وذلك لفقدان شيوخ العشائر اغلب مقاعدهم في مجلس النواب, إذ استغلت النخبة السياسية الحاكمة العشائر في صراعها على السلطة, التي تعاقبت ثلاث وزارات بين عامي 1934 - 1935, " وزارتا جميل المدفعي الأولى (9تشرين الثاني1933- 12شباط 1934), والثانية (21 شباط 1934- 25اب1934), ووزارة علي جودة الأيوبي الأولى ( 27 آب 1934 – 23 شباط 1935) "[1], وكان الشيخ خوام من المؤيدين[2] لوزارة الأيوبي الأولى, وعند تكليف جميل المدفعي بوزارته الثالثة, لم تخلُ في جوهرها من الإجراءات القاسية لقمع المعارضة الشعبية والحزبية والعشائرية, وبعد يوم من تشكيلها أرسل شيوخ العشائر برقيات استنكار تطالب بإسقاط الحكومة, وعدت أن هذه الوزارة كسابقتها في الشكل والمضمون, وقرر مجلس الوزراء استخدام القوة ضد العشائر في اليوم نفسه, الأمر الذي أدى إلى شن الحكومة حملة ضد العشائر, لاسيما التي وقفت ضد الحكومات السابقة, واستغلت العشائر حالة الفوضى في البلاد وقيامها بالتسلح واستعدادها لمجابهة الحملة, مما دعا الحكومة بعد أربعة أيام أن تطالب العشائر بإلقاء السلاح والعودة إلى أعمالها, حتى تتمكن من سحب قواتها والبدء بالإصلاح, ولكن الحكومة ترددت بسبب تقديم رئيس أركان الجيش طه الهاشمي تقريراً بالعدد 7135 في العاشر من الشهر نفسه عن الأوضاع العشائرية, إذ دعا هذا الأمر إلى قيام وزير الداخلية عبد العزيز القصاب[3] بزيارة لواء الديوانية في اليوم نفسه, واجتمع مع رؤوساء العشائر

---

(1) رشا جميل علوان عزوز, المصدر السابق, ص186-187.

(2) ذكر ان خوام كان مؤيد لحكومة علي جودة الأيوبي (1934-1935), بينما ذكر مرة أخرى أنه و عزارة آل معجون كانا من المعارضين لحكومة الأيوبي, ويرجع ذلك لانتمائه لحزب الوحدة الوطنية في بداية تشكيله, ومع مرور الوقت وتغيير سياسة الأيوبي أصبح من المعارضين له؛ للمزيد ينظر: أحمد أبو طبيخ, السيد محسن أبو طبيخ سيرة وتاريخ, تقديم عبد الرزاق الحسني, ط2, مطبعة الزمان, بغداد, 2005, ص 234؛ حسن علي عبد الله السماك, عشائر منطقة الفرات الأوسط 1924– 1941. دراسة سياسية, ص 226.

(3) عبد العزيز محمد الجشعمي الراوي: ولد في بغداد عام 1882, لقب بيتهم بالقصاب نسبة إلى جده الأكبر لإقامته مأدبة نحر على اثرها العديد من الأغنام والابل في راوه, سافر إلى إسطنبول لإكمال دراسة الطب عام 1901, وبعد عام ترك دراسة الطب ليلتحق بالمدرسة الشاهانية, عاد إلى العراق بعد تخرجه عام 1905, عمل قائمقام للسماوة أبان الإدارة العثمانية للمدة (1909– 1910),( 1914- 1916), أثرت مرحلتي الاحتلال العثماني ومن بعده البريطاني في سلوكه السياسي والإداري والشخصي, عمل متصرفا لعدة ألوية وأقضية, وشغل وزارة الداخلية 1926, تقلد عدة وزارات, ترأس مجلس النواب 1947, توفي في بغداد عام 1965؛ للمزيد ينظر: وصال عبد العزيز محمد, عبد العزيز القصاب واثره

والمسؤولين في محاولة منه لحل الأزمة, وعاد الوزير في اليوم التالي إلى بغداد دون حل للأزمة, فما كان من الحكومة إلا أن وجهت بعد يومين إنذاراً للعشائر[1].

كانت مهام الوزارة لمعالجة مسألة العشائر, قيامها بإصدار بلاغ وزعته على العشائر الثائرة بواسطة الطائرات, تدعوها إلى الهدوء والسكينة ومزاولة أعمالهم واعدة إياها بإجراء الإصلاحات وسحب القوات العسكرية إلى ثكناتها, وأرسلت وفوداً للعشائر الثائرة مع توجيه إنذار لهم بإلقاء السلاح خلال ثلاثة أيام, والا لجأت إلى استخدام القوة ضدهم, وهكذا تراجع شيوخ العشائر عن موقفهم وطلبوا من العشائر الثائرة إلقاء السلاح[2].

بعد اجتماع زعماء عشائر الفرات الأوسط في النجف الأشرف, مع المرجع الديني محمد حسين كاشف الغطاء[3] في الرابع من نيسان, تم الاتفاق على جميع المطالب التي قدمت ووضعت بميثاق الشعب والذي تكون من اثنى عشر مادة يتم التوقيع عليه من قبل الشيوخ, وقد انقسمت العشائر على إثر ذلك على قسمين, الأول: الموالي للميثاق المخالف لحكومة الهاشمي, أما القسم الثاني: فهم المخالفون للميثاق الموالون لحكومة الهاشمي, والذين ارسلوا برقيات التهنئة إلى الملك غازي لتولي ياسين الهاشمي وزارته الثانية في السابع عشر من آذار 1935, وفي إحدى البرقيات المرسلة مفادها " **الشعب يشكر جلالة ملكنا المعظم بثقته التي أدلاها لفخامة الهاشمي نسئله التوفيق لجلاله** "[4], وقد مثل القسم الأول شيوخ عشائر السماوة كلا من ( شيخ عشيرة بنو زريج خوام العبد العباس, الذي ارسل برقية إلى الديوان الملكي مفادها " **ان الوزارة التي شكلت لا يمكن الركون لها كما هو معلوم لأغراضها الشخصية والحالة الحاضرة**

---

= الإداري والسياسي في العراق 1882– 1965. دراسة تاريخية, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية للبنات – جامعة بغداد, 2012, ص ص 9- 10؛ خالد عبد العزيز القصاب، المصدر السابق.

(1) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج4, ص ص 76- 77؛ المركز العراقي للمعلومات والدراسات, المصدر السابق, ص ص 182– 184.

(2) حامد الحمداني, المصدر السابق, ص 131.

(3) محمد حسين كاشف الغطاء: احد أبرز علماء الإصلاح والتجديد في القرن العشرين, ولد في النجف عام 1876, ونشأ في أسرة عرفت بالتقوى والعلم, ودرس على يد كبار علمائها, وكان من المشاركين بالقتال ضد البريطانيين في بداية احتلالهم للعراق, ولكنه لم يشارك في ثورة النجف عام 1918, كان مصلحاً اجتماعياً مؤثراً وسياسياً محنكاً وخطيباً مفوها, له مؤلفات عديدة, افتى بحرمة الشيوعية عام 1948, ورفض التعاون مع البريطانيين لمحاربة الشيوعية عام 1953, توفي في إيران عام 1954, ونقل جثمانه إلى النجف و دفن هناك؛ للمزيد ينظر: انتصار محمود عبد الخضر الدربندي, المصدر السابق, ص 27 ؛ جواد شبر, أدب الطف, ج 10, ط2, دار المرتضى, بيروت , 1988, ص ص 46-50.

(4) د. ك. و, ملفات البلاط الملكي - برقيات التهنئة 1935, تسلسل الملف 1116 / 311, و 64, ص 96.

**تتطلب حكومة بعيدة عن التحيز لفريق دون أخر, لهذا نكون من المقاومين لها بكل قواتنا وعلى كل أنا من المفادين لعرشك** "[1]؛ ورئيس عشيرة آل بو حسان ضيدان الحسين, الذي ارسل برقية هو الأخر عارض فيها حكومة الهاشمي[2], وشيخ عشيرة الظوالم جياد آل شعلان[3])[4], أما القسم الثاني مثله من عشيرة بني زريج شنشول حسن آغا[5] و رئيس عشيرة آل بو جياش عجة الدلي, و رئيس عشيرة بني عارض سوادي الحسون[6], وكان من أبرز الخلافات بين العشائر, هو الصراع بين عجة و خوام, إذ أن الأول طلب من عشيرة آل بو حسان استخدام أراضيها لأجل ضرب الثاني, إلا أنها رفضت الامتثال لطلبه بسبب التحالف المعقود بينها وبين الثاني, واستطاعت حكومة الهاشمي استغلال الخلاف على عائدية الأراضي بين خوام وابن عمه شنشول الحسن آغا من تسخير الأخير لصالحها لضرب خوام والتخلص من معارضيه, مقابل إعطائه الأراضي التي فرض عليها الأخير سيطرته بعد إلقاء القبض على خوام ومصادرة أراضيه[7].

---

(1) د. ك. و, ملفات البلاط الملكي/ التمرد والغزوات عام 1935, تسلسل الملف 1116 / 311, (وثيقة غير منصفة ).

(2) ارسل شيوخ عشيرة الظوالم مطلك آل جياد, و دلي آل راضي و عبد السادة الشنابه, فضلاً عن الشيخ ضيدان برقية عارضوا فيها حكومة الهاشمي؛ للمزيد ينظر: المصدر نفسه.

(3) جياد آل شعلان: احد رؤوساء عشيرة الظوالم والمولود في أرياف الوركاء في مقاطعة الشيوخ عام 1919, وهو لا يقرأ ولا يكتب, تزعم رئاسة العشيرة بعد وفاة أخيه الشيخ عناد عام 1932, تربطه صداقة قوية مع الملك غازي, انتمى إلى حزب الاتحاد الدستوري للمدة ( 1949- 1954 ), توفي يوم التاسع عشر من نيسان 1980؛ للمزيد ينظر: م. م. ن, الدورة الثالثة عشر, الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953, تقرير مدير مجلس النواب العام عن أعمال اللجان الدائمة خلال الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953, مطبعة الحكومة, بغداد, 1954, ص ص 10 – 16؛ علي صالح الكعبي, نواب لواء الديوانية في العهد الملكي, ص 86؛ امر جياد شعلان أبو الجون, احد شيوخ عشيرة الظوالم, مقابلة شخصية للباحث, منطقة الظوالم في الرميثة, 2020/12/23.

(4) أحمد أبو طبيخ, المصدر السابق, ص 235.

(5) شنشول حسن أغا بن فرهود بن عساف: ولد في الرميثة عام 1905, تولى مشيخة بنو زريج بعد وفاة عبد العباس الفرهود عام 1933 مع أخيه كمال وابن عمه خوام, القي القبض عليه في الكاظمية عام 1937 وتم نفيه إلى شمال العراق, وكان ممثلاً للسماوة في البرلمان للدورتين الرابعة عشر التي مثلها منتمياً لحزب الأمة الاشتراكي, والسادسة عشر, توفي عام 1981؛ للمزيد ينظر: م. م. ن, الدورة الثالثة عشر, الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953, تقرير مدير مجلس النواب العام عن أعمال اللجان الدائمة خلال الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953, ص ص 10 – 16؛ محسن أبو طبيخ, المصدر السابق, ص 332؛ علي صالح الكعبي, دراسات تاريخية عن العشائر, ص 51؛ علي صالح الكعبي, نواب ألوية الحلة والديوانية والمنتفق في مجلس النواب العراقي في العهد الملكي 1925- 1958, دار الينابيع, السويد, 2011, ص 101.

(6) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج 4, ص ص 104 – 106.

(7) المركز العراقي للمعلومات والدراسات, المصدر السابق, ص 186؛ علي إبراهيم المصطفى الظفيري, المصدر

في برقية أخرى مرسلة من نخب عشائرية لمركز القضاء إلى الملك غازي, حملت توقيع عبد الستار الإمامي, علي آل جضعان, سيد باقر زين العابدين, شاكر الزعيري, مصطفى أبو ركيبة, تهنئه لتسلم الهاشمي الوزارة مفادها " **نعرض بإخلاصنا وتشكراتنا لصاحب الجلالة بإسناده رئاسة الوزارة لفخامة الهاشمي باشا وزملائه لما لهم من الكفأة المنتظرة لتوطيد كل شيء يخص مصلحة البلاد** "[1].

على الرغم من فشل الوزارة بأستقطاب شيوخ العشائر المعارضة, إلا أنها حققت نجاحا جزئيا لعودة الهدوء, وبعد أربعة أيام أصدرت الإدارة الملكية بياناً بإعفاء كل شخص ارتكب جريمة في لواء الديوانية, وقد اجتمع فهمي سعيد[2] بالشيخ خوام في أواخر نيسان, بعد ما حصل على وعد من الملك غازي بإصدار عفوٍ عن العشائر التي تلقي سلاحها, ولكن سرعان ما تعثرت المفاوضات بين خوام و رؤوساء العشائر المتضامنة معه, وبذلك فشلت الجهود السلمية لجمع رؤوساء القبائل في المنطقة وحل الخلافات[3].

إن أكثر أمرٍ أثار هياج العشائر مع السلطة هو إلقاء القبض على الشيخ أحمد أسد الله[4] في السادس من آيار بدعوى أنه كان يحرض عشائر الرميثة على عدم احترام السلطة, فاعتقدت العشائر في هذه الناحية أن هذا الاعتقال جرى بتحريض من رسل الحكومة وأعوانها, فما كان منها إلا أن هاجمت سراي الحكومة في اليوم التالي بقيادة خوام, وحاصرت الحامية العسكرية , وقاموا بنهب سوق القصبة وجميع ما مخزون في محطة القطار من بضائع وأموال وحبوب وأثاث وكل ما كان معداً للشحن, وقاموا بتخريب سكة

---

= السابق, ص ص 128 – 129.

(1) د. ك. و, ملفات البلاط الملكي - برقيات التهنئة عام 1935, تسلسل الملف / 1116 / 311, و 66, ص 100.

(2) محمد فهمي سعيد: احد العقداء الأربعة لحركة مايس 1941, ولد في بعقوبة عام 1898, درس في المدرسة العسكرية في

اسطنبول وحارب في صفوف الجيش العثماني, انضم إلى الجيش العراقي عام 1921, تولى قيادة الفرقة الثالثة, وكان امر القوة التي حاصرت الحبانية, فر إلى إيران بعد فشل الحركة, والقي القبض عليه وسلم للحكومة العراقية التي أعدمته؛ للمزيد ينظر: مير بصري, أعلام السياسة في العراق الحديث, ج2, دار الحكمة, لندن, 2004, ص 615؛ حسن لطيف الزبيدي, المصدر السابق, ص ص 459 - 460.

(3) التزم خوام جانب الحياد من حركة الفرات الأوسط الحزبية التي تزعمها عبد الواحد سكر ومحسن أبو طبيخ وعبود هميص وغيرهم من أعضاء حزب الإخاء الوطني الذي يتزعمه ياسين الهاشمي؛ للمزيد ينظر: علاء عباس كاظم القصير, المصدر السابق, ص101-102؛ حمود حمادي الساعدي, بحوث عن العراق وعشائره, ص ص 189 – 190.

(4) وكيل المرجع كاشف الغطاء في الرميثة, الذي حاول تهدئة العشائر واعتبار ذلك التصعيد العشائري مخالف للشريعة الإسلامية, وقد اتصل الشيخ أحمد بقائمقام السماوة طالبا منه التصرف بحزم ضد تصرفات مدير ناحية الرميثة ضد العشائر, وادعت حكومة الهاشمي فيما بعد بأنه إيراني وأنه المحرض للعشائر ضد الحكومة؛ للمزيد ينظر: عز الدين عبد الرسول

عبد الحسين علي خان المدني, الاتجاهات الإصلاحية في النجف الأشرف 1932 – 1945, أطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية الآداب – جامعة الكوفة, 2004, ص 46.

القطار الواصلة بين بغداد والبصرة في منطقة الرميثة, وقامت مجموعات عشائرية أخرى بمحاصرة مخفر الرميثة, وتقدمت قطعات عسكرية نحو الرميثة يسندها القصف المدفعي من البر والطائرات من الجو[1].

ويبقى السؤال الذي يطرح نفسه, هل الشيخ خوام كان ثائراً على الحكومة أم على الأهالي؟, لأن في حركته تم إحراق سوق الرميثة وهاجموا البيوت ونهبوا ما فيها وسلبوا أثاثها, وتعدى ذلك إلى هتك الأعراض المصونة, ونهبوا أموال التجار المكدسة في محطة قطار الرميثة, وتقاسموها بينهم[2].

قد يبدو أن كل حركة أو عصيان ضد الحكومة تتخلله العديد السلبيات الغير مقصودة, فحرق سوق الرميثة, قد يكون من أفراد دخيلة على الحركة, أو محاولة من البعض لتشويه صورة الحركة, التي كانت ضد الحكومة.

وبعد ثلاثة أيام أسقط مجلس الوزراء الجنسية العراقية عن الشيخ أحمد أسد الله, حسب المادة الأولى من مرسوم إسقاط الجنسية العراقية رقم 63 لعام 1933[3], وبعد يومين أصدر البلاط الملكي قراره بالرقم مائة وتسعة وستين بإعلان الأحكام العرفية[4] في الرميثة والمناطق المجاورة لها[5], وأرسلت وثيقة من ثلاثة عشر[6] من نخب شيوخ العشائر في السماوة إلى الشيخ كاشف الغطاء يوم الحادي عشر من

(1) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج 4, ص ص 114 – 116؛ انتصار محمود عبد الخضر الدربندي, الأحكام العرفية في العراق 1935 – 1958. دراسة تاريخية, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية – جامعة البصرة, 2009, ص ص 39 - 40؛ وميض سرحان ذياب الربيعي, المصدر السابق, ص7.

(2) محسن أبو طبيخ, المبادئ والرجال, مطبعة ابن زيدون, دمشق, 1938, ص 174.

(3) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج 4, ص 115؛ المركز العراقي للمعلومات والدراسات, المصدر السابق, ص 187؛ حامد الحمداني, المصدر السابق, ص 132.

(4) الأحكام العرفية: هو نظام تلجأ إليه الدول لمجابهة الظروف الاستثنائية التي تكون خطرة, وتهدد كيان وسلامة الدولة, وهي لوائح تلجأ إليها السلطة التنفيذية تحت ظروف حالة الطوارئ, إذ تسمح بتعطيل بعض أحكام الدستور لتلافي الأخطار, والمغزى من الأحكام العرفية المحافظة على سلامة البلد من الاعتداء المسلح, أو قيام الاضطرابات والثورات الداخلية, وقد صدرت في عهد حكومة ياسين الهاشمي, بسبب أحداث حركة الرميثة, وتكونت من فصلين, الفصل الأول تكون من تسعة مواد, والفصل الثاني تكون من ثمان مواد, وهو تصريح باستخدام الأحكام العرفية لبسط الأمن والنظام في العراق؛ للمزيد ينظر: جريدة الوقائع العراقية, العدد 1420, 14 آيار1934, ص ص 1-3.

(5) د. ك. و, ملفات البلاط الملكي – التمردات في الفرات 1935, تسلسل الملف 1117 / 311, 11/ آيار/1935 و 40, ص 56.

(6) الشيوخ الثلاثة عشر هم: من بني زريج خوام العبد العباس, من الظوالم جياد آل شعلان, دلي آل راضي, موسى آل ثويني, مصطفى آل جبار, محمود آل ساجت, حسين آل حاجم, كامل آل غثيث, من آل بو جياش عبد بهاض, محمد آل عزيز,

آيار, ووقعت الوثيقة من العديد من نخب عشائر السماوة نصت:" **بعد أعراض إخلاصنا لديكم, مولانا نخبركم لا أخبرتم بمكروه, من خصوص المدة الماضية نحن دعوتنا سلمية وفي مخابرتكم ولم تزل تأمرونا بالهدوء والسكون, وفي يوم السادس من آيار الساعة11 نهاراً, اخذ الشيخ الفاضل أحمد أسد الله خديعة على حين غفلة من الناس جميعاً, وحاصروا سراي الرميثة, وأيضا أتت طيارة وضربت رشاش, فضربوها وقتلوا أهلها فيها, فوقعت وأهلها ميتين, والان نحن مستعدين للحرب, وفي تمام الاتحاد, وان شاء الله هذا أول نصر ببركات دعائكم, و نرجو من لطفكم تشرفونا بجواب, وعموم عشائر بنو حجيم, وبنو زريج, وجميع العشائر مستعدين وممتثلين إلى أمركم, ونسال الله النصر بوجودكم, ومتعنا الله ببقائكم آمين, واننا ما تحركنا حتى اعتدوا علينا, وسلام عليكم ورحمة الله وبركاته** "[1].

انقسمت النخب العشائرية السماوية بين مؤيد ومعارض لحركة خوام, وحاول أبو طبيخ تهدئة الأوضاع بذهابه إلى الرميثة ولقائه خوام, إلا أن محاولاته بائت بالفشل[2].

أرسلت قطعات الجيش إلى لواء الديوانية للقضاء على حركات الفرات الأولى, وتم تعيين عقيد الجيش عبد الحميد الشالجي[3] متصرفاً للواء, الذي لم تكن إدارته ناجحة ولم يقدم إلى وزارة الداخلية التقارير

---

= من الأعاجيب علي الطشاش, حبيب آل زغير, مطلك آل حسين؛ للمزيد ينظر: عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج 4, ص ص 115-116.

(1) المصدر نفسه, ص114-116.

(2) أوفدت الحكومة السيد محسن أبو طبيخ لتهدئة الأوضاع العشائرية في الرميثة, وإقناع خوام بالعدول عن حركته, وعند وصوله الرميثة, وجدها محتلة من قبل عشائر بنو حجيم المسلحين, مرددين شعارات ضد السيد, ومنها " **صبية جدك مدفونة** " إشارة إلى مقتل سيد علاوي, أقارب السيد في العهد العثماني, لأنه كان قائمقام قاسي لقضاء السماوة, وعند وصوله إلى مضيف خوام لم يستقبله, ليعود إلى الرميثة ويلبي دعوة احد نخبها الحاج سليمان آل حسين على الغذاء, وتم لقائه للعديد من النخب العشائرية, واقنعهم بالعدول عن الحركة, ولكن عشيرة بني زريج حاصرت الدار وطلبت منه المغادرة, وإلا تقتل كل من في الدار, فتم استنجاد الحاج سليمان بأخواله إحدى عشائر آل بو حسان, برئاسة سلمان آل ناصر, الذين أوصلوا السيد إلى حدود عشيرة بنو عارض حليفته, وهو يبين انقسام النخب العشائرية السماوية بين مؤيد ومعارض, وأهم حليف لخوام هو جياد آل شعلان؛ للمزيد ينظر: أحمد أبو طبيخ, المصدر السابق, ص ص 244- 249.

(3) عبد الحميد الشالجي: ولد في بغداد عام 1887, تخرج من الكلية الحربية في إسطنبول برتبة ملازم ثاني عام 1908, استلم إدارة لواء الديوانية في الثاني عشر من آب1935, وكانت مدته في اللواء سبعة اشهر, و تم نقله بسبب عجزه عن السيطرة على اللواء لاسيما ناحية الرميثة, وعندما أراد الاجتماع مع شيوخ الرميثة رفضوا ذلك, بحجة عدم الاجتماع مع

موظفي الحكومة حتى تحقيق مطالبهم الأربعة, وهي: سقوط الوزارة الهاشمية و رجوع خوام إلى أهله و حرية الأديان و ألغاء قانون التجنيد الإلزامي, توفي عام 1977؛ للمزيد ينظر: وداي العطية, المصدر السابق, ص 183؛ ملحق رقم 3؛ منتدى أيامنا؛ شخصيات وطنية من العراق. عبد الحميد باشا الشالجي, بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية, 8/3/

الكاملة عن الوضع العشائري, إذ كادت تتوقف الإدارة بالمعنى الصحيح في عهده, فقد أدى الوضع إلى التفاقم منذ بداية الحركة لخوام, مما اضطر الحكومة إلى إعطاء إنذارٍ مدة أربعة وعشرين ساعة بعد أن تحشدت القطعات العسكرية في اللواء لإعادة الأمن والاستقرار في المنطقة, تألفت قوة عسكرية قوامها تسعة أفواج مشاة, وسرية رشاشات وكتيبة خيالة وبطاريتا مدفعية وسرب طائرات وقوة نهرية مرتبة, تحركت من البصرة, وقد عهد قيادتها إلى آمر اللواء بكر صدقي, فكان منها التقدم عند إعطاء الإنذار, فقامت الطائرات الجوية العراقية بقصف الرميثة[1], كما تقدم الجيش نحو مقر خوام وعشيرته واستخدمت المدفعية الثقيلة في تقدمها, إذ قامت بحرق القرى المقاومة لها, وقامت بنسف المضخات الزراعية المنصوبة على النهر العائد لخوام وتدميرها[2], وعندما وصلت القوات إلى المنطقة الثائرة طوقتها وكانت العشائر تساعدها بذلك التي بقيت على ولائها للسلطة, وإخلاصها للحكومة, لاسيما من بني عارض الشيخ سوادي آل حسون وإخوته فأخذوا يشتتون شمل الثوار, فاشترك الفريقان في معركة قالت الحكومة عنها أنها كانت مقاومات طفيفة, وقال الثوار أنها كانت حامية الوطيس, أصيب خوام على إثر ذلك بطلق ناري[3].

استخدمت الحكومة سياسة لضم العشائر إلى جانبها, من خلال ممارسة الإغراءات المالية بتخصيصها رواتب للموالين من الشيوخ, مما جعل الشيوخ غير المنتفعين منهم إلى أن ينقسموا على الحكومة, وبذلك استطاعت الرشوة ان تأخذ دورها الاعتيادي والبارز في عملية استتباب الأمن, من خلال تحجيم القوة العشائرية المعادية للحكومة[4].

تم حصار قوات خوام عندما قام آمر الرتل إبراهيم الراوي[5] بعملية التفاف بكتيبته والإحاطة بالقلاع

---

= 2016.الموقع: http://ayamina.com/viewtopic.php?f=8&t=4380.

(1) نضال أبو جواد أمانة, موقف الفرقة الأولى من لواء الديوانية من التطورات السياسية في العراق من عام 1936م-1958م, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية – جامعة القادسية,2011, ص142؛ صلاح هادي عبادة الحلي, الإقصاء السياسي في تاريخ العراق المعاصر 1921- 1953م , ص 72.

(2) أحمد أبو طبيخ, المصدر السابق, ص 250.

(3) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج4, ص120.

(4) علي إبراهيم المصطفى الظفيري, المصدر السابق, ص 131.

(5) إبراهيم بن أحمد حمدي الرواي: ولد في الرمادي عام 1895, ودرس الإعدادية فيها وأكمل دراسة الحقوق في إسطنبول عام 1914, التحق بالجيش العثماني بالحرب العالمية الأولى برتبة ملازم, وشارك في معركة الكوت, عاد إلى بغداد وأكمل دراسة الحقوق عام 1921, عمل في منصب سلك الشرطة وشغل منصب مدير شرطة ومتصرف لواء لعدة مدن وألوية ومنها لواء الديوانية, شغل منصب وزير الشؤون الاجتماعية في وزارة أرشد العمري الثانية, توفي عام

التي استخدمها الثوار للاعتصام, وقد تخلى الكثير من الثوار عن خوام في اللحظة الحرجة, وأصبح الجنوب محاطاً بقوة تمنعه من الاتصال بالرميثة والحصول على الإمدادات, وحاصره رتل من الغرب, ومن الشمال حاصره رتل عبد الحميد الشالجي متحصنا في أفواج مشاته, التي فتحت نيرانها وكذلك مدافعها التي كانت مستمرة بإطلاق قنابلها, وبقي لقوات خوام الجناح الشرقي, فتم إرسال فصيل من الجيش بأمر إبراهيم الراوي, وتم إلقاء القبض على مجموعة من الثوار, وقد أمر بكر صدقي بقتل جميع الأسرى والجرحى, إلا أن الراوي كان الوحيد الذي لم ينفذ أمره, لأنه يعد أهل الجنوب أهله وعشيرته, فقام بالإحسان في معاملة الأسرى, وحصل على معلومات منهم عن مكان خوام, فأرسلها إلى الشالجي, الذي أرسل الأخير بدوره قوة تمكنت من إلقاء القبض على خوام[1] في السادس عشر من آيار, الذي كان مصاباً بجروح بليغة, ونقل إلى مقر قوة الفرات في الديوانية, وقد كرمت كتيبة أبراهيم الراوي بوسام الرافدين لما أبدته من شجاعة في تنفيذ الواجبات الموكلة لها[2], وحكم على الشيخ خوام بالإعدام ثم أبدل إلى السجن المؤبد[3], ومصادرة جميع أمواله وأراضيه[4].

ولم تكن عشيرة بنو زريج وحدها التي تعرضت إلى مضايقات, بل كانت عشيرة الصفران تتحمل العبء الثقيل من المضايقات جراء إجراءات الحكومة في إخضاع أبنائها للتجنيد الإلزامي, ولهذا بدأ التضييق عليها وملاحقة أبنائها من تاريخ الثامن عشر من تموز1935, وتبع ذلك ملاحقة لعشائر الظوالم وآل بو جياش, وإن سبب الملاحقة ارتبط ارتباطاً وثيقاً بحادثة الشيخ خوام وإصدار الأحكام العرفية

---

= 1986؛ للمزيد ينظر: مير بصري, المصدر السابق, ص ص 607 – 608؛ منار محمد شهاب, إبراهيم الراوي نشأته ودراسته ونشاطه العسكري (1895 – 1923), مجلة مداد الآدب, كلية الآداب – الجامعة العراقية, العدد 16, 2019, ص ص 447 – 468.

(1) أرسل أبو طبيخ رجال من اتباعه للتفتيش عن خوام, وتم القبض عليه وتسليمه فيما بعد إلى بكر صدقي, وجاء رؤوساء العشائر الثائرة إلى أبو طبيخ الذي أخذهم إلى الوزير لإظهار الطاعة والولاء, الذي بدوره قبل دخالتهم, وأخذهم فيما بعد إلى مقر بكر صدقي, فرافقوا الجيش حتى ادخلوه الرميثة؛ للمزيد ينظر: محسن أبو طبيخ, المبادئ والرجال, ص 178.

(2) نضال أبو جواد أمانة, المصدر السابق, ص143؛ المركز العراقي للمعلومات والدراسات, المصدر السابق, ص 188.

(3) حكم المجلس العسكري خوام وفق مرسوم الإدارة العرفية رقم 18, المادة الحادية عشر لسنة 1935؛ للمزيد ينظر: د. ك. و, البلاط الملكي, قرار المجلس العرفي العسكري بحق خوام بن عبد العباس ومصادرة أمواله والصادر من رئيس

المجلس العرفي العسكري في الديوانية إلى وزارة الداخلية, بالعدد خ3, في 6/تموز /1935, تسلسل الملف 110/234, (وثيقة غير منصفة ).

(4) المصدر نفسه, البلاط الملكي, قرار المجلس العرقي العسكري بحق خوام العبد العباس ومصادرة أمواله لجانب الخزينة, بالعدد 1 في 6/ تموز/1935, تسلسل الملف 32110/332, ( وثيقة غير منصفة ).

ومصادرة أمواله[1].

لم يجتمع البرلمان إلا في الثامن من آب, بعد أن تمكنت وزارة الهاشمي الثانية من القضاء على الحركات, وقد جاء في خطاب العرش الذي ألقي في اليوم نفسه ذكر الحركات العشائرية التي قامت بوجه وزارة ياسين الهاشمي الثانية, واضطرار الحكومة إلى استعمال الجيش للقضاء عليها[2], وكانت المحصلة النهائية للحركة هو فشلها, لعدة أسباب أهمها عدم اشتراك المدن مع القرى والأرياف في الحركة, فضلاً لأسلوب القوة والبطش التي استخدمته الحكومة لإيقافها[3].

## ثانياً: حركة الرميثة عام 1936.

بعد عودة الشيخ محمود خوام العبد العباس[4] قادماً من بغداد في تشرين الأول 1935, ووصوله الرميثة, تلقى خبراً من كبار النخب العشائرية في الظوالم وهم كلا من (دلي آل راضي, كامل آل غثيث, وموسى آل ثويني, وجياد آل شعلان, منشد آل محمد, عباس آل عبود, راضي الطرار, محمد آل حمود, حسون العلي, كشيش آل وادي, كدوش آل حبيب, علوان الهوسان, مطرود آل حميد), ومن عشيرة الصفران مزهر آل ناهي, ومن عشيرة آل بو جياش فرقة آل جريب وسهر آل مفتن, ومن بني زريج راشد الطلال, يبلغونه أن شنشول الحسن آغا قد بث دعاية ضده حول إقصائه من الرميثة, وعدم إعطائه شيئاً من الأراضي له ولعائلته, وعلى أثر ذلك التجأ إليهم محمود وطلب منهم كسر نفوذ شنشول واسترجاع الأراضي التي فرضتها الحكومة له, بعد أن صادرها رشيد عالي الكيلاني بتوجيه من ياسين الهاشمي ومنحها لهم, وبناءً على أمر وزارة الداخلية تم الإيعاز إلى متصرفية لواء الديوانية لإعطاء الشيخ محمود مقداراً من محاصيل الحبوب المحجوزة لديها والعائدة له, التي تم مصادرتها بموجب ما صدر من أحكام عرفية بحقه وحق والده بسبب الأحداث التي اندلعت في آذار 1935[5], وكان تنفيذ قانون الدفاع

---

(1) علي إبراهيم المصطفى الظفيري, المصدر السابق, ص ص 134 – 135.

(2) م. م. ن, الدورة الانتخابية السادسة, الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة 1935, الجلسة الأولى, 2 تشرين الثاني 1935, ص ص 1-3.

(3) جريدة كفاح الشعب, بغداد, العدد 1, تموز 1935, ص 1.

(4) محمود خوام العبد العباس: ولد عام 1910, اكبر أولاد الشيخ خوام, تسلم قيادة الحركة في الرميثة عام 1936, بعد ان تم اعتقال والده عقب حركة 1935, وقد دعمه عمه حاشوش, وقاد الحركة فضلاً عن شيوخ عشيرتي الظوالم وآل بو حسان, القي القبض عليه من قبل متصرف الديوانية بعد إعطاء عهد الأمان إلى شيخا الظوالم كامل آل غثيث وجياد آل

شعلان لأصحاب الشيخ محمود معهم إلى لقاء المتصرف, إلا أنه اخلف وعده, ليتم إلقاء القبض عليه ونفيه إلى مدينة حلبجة شمال العراق, تسلم رئاسة العشيرة بعد وفاة والده عام 1967, توفي عام 1979؛ للمزيد ينظر: حليم حسن الأعرجي, المصدر السابق, ص, ص 54, 176-177, 185؛ علي صالح الكعبي, لمحة عن شيوخ العشائر العراقية, ص 50.

(5) علي إبراهيم المصطفى الظفيري, المصدر السابق, ص ص136 – 137.

الوطني[1] هو السبب الرئيسي للحركة[2].

ومن خلال فرض قانون التجنيد الإجباري, الذي أصر ياسين الهاشمي على تنفيذه بكل قوة وصرامة, الذي استغلته المعارضة لتنشر بذور كراهية العشائر للتجنيد, لتزيد من حراجة الموقف الوزاري, ووجد خصوم الوزارة من السياسيين و رؤوساء العشائر في الأرياف مرتعا خصبا في قبيلة الظوالم, لنشر بذور الفتنة التي واجهتها وزارة ياسين الهاشمي, مما ولد إيذاناً ببدء الحركة في ليلة الحادي والعشرين من نيسان, وهي حركة الرميثة الثانية[3].

تمثلت الحركة, في أن الوزارة قد أعلنت ضرورة تجنيد الصالحين لخدمة العلم مهما كانت ظروفهم وجنسياتهم, وكانت العشائر في جملة من عاندهم من هذا الإعلان, فعمدت المعارضة إلى استغلال مقت القبائل للتجنيد لتزيد حراجة الموقف الوزاري, وبينما كان القطار الصاعد يسير بين بغداد والبصرة بعد منتصف الليلة المذكورة, أطلقت عليه بعض الطلقات النارية من جوار الرميثة, ثم صادف أن مرت سيارة بالقرية المذكورة تحمل أثاث أحد الموظفين المنقولين من الحلة إلى البصرة فنهبت, فعدت الحكومة هذين الحادثين إيذاناً باندلاع لهيب حركة جديدة من الرميثة وأطرافها[4].

أرسلت الحكومة سرباً من الطائرات لتهديد العشائر القاطنة بالقرب من الرميثة للمدة من الرابع والعشرين إلى الثامن والعشرين من الشهر نفسه, مما ولد استنكار رؤوساء العشائر, وتحرشات الحكومة

---

(1) تم تطبيق قانون الدفاع الوطني في الثاني من حزيران 1936, في عهد حكومة ياسين الهاشمي الثانية, التي دعت المكلفين إلى الخدمة الإلزامية وهو ما رفضته العشائر, واعترضت دائرة الاعتماد البريطاني على تكوين الجيش على أساس التجنيد الإلزامي العام, وأخبرت الحكومة العراقية ان هذا الأمر سيؤدي إلى عصيان العشائر, وعند الطلب منا بإخمادها لم تتدخل الجيوش البريطانية في الأمر, ولكن الحكومة أكدت للجانب البريطاني ان العشائر لم تثور, وكان تشويق العشائر للعصيان هو معارضة البريطانيين للمشروع, ولهذا نرى ان الجيش العراقي والقوة الجوية العراقية هي من تدخلت في إخماد الحركات؛ للمزيد ينظر: ساطع الحصري, مذكراتي في العراق. 1927 – 1941, دار الطليعة للطباعة والنشر, بيروت, 1968, ص 576؛ انتصار محمود عبد الخضر الدربندي, المصدر السابق, ص 62.

(2) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج 4, ص ص185-186؛ المركز العراقي للمعلومات والدراسات, المصدر السابق, ص195؛ محمود أحمد عزت البياتي, دور العسكر في السياسة, بيت الحكمة, بغداد, 2012, ص177.

(3) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج 4, ص 186؛ حليم حسن الأعرجي, المصدر السابق, ص ص 184 – 185؛ أنوار حسن ناصر, موقف العشائر العراقية من قانون التجنيد الإجباري, مجلة كلية الآداب, جامعة بغداد, العدد 102, 31 كانون الأول2012, ص180.

(4) عبد الرزاق الحسني, تاريخ العراق السياسي الحديث, ج 3, ص ص 144-145؛ حمود حمادي الساعدي, بحوث عن العراق وعشائره, ص 191.

بهم, وتم قلع سكة الحديد على يد العشائر الثائرة وتغريق الطرقات بالمياه وتقطيع أسلاك الاتصالات[1], وفي الثامن والعشرين من الشهر نفسه ومن خلال رسالة بعث بها رؤوساء عشيرة الظوالم وهم كلا من: كامل آل غثيث, موسى آل ثويني, جياد الشعلان, دلي الراضي جاء ردهم على ما أعلنته الحكومة من تهديد سريع, ذكروا في الرسالة أنهم على أتم الاستعداد لضرب الحكومة إن أرادت ذلك, مشيرين إلى أنهم لم يكلفوا في أيام الدولة العثمانية فيما يتعلق بالتجنيد بمثل ما وقع عليهم من الحكومة الحالية, وقد ذكروا في الوقت ذاته أنهم يعملون جاهدين للمحافظة على سكة الحديد وطريق السيارات لمنع قيام الجهلاء من العبث بهما, مضيفين إلى ما تقدم طلبهم السماح لهم بحرية ممارسة طقوسهم الدينية المتعلقة بعاشوراء, وإلغاء التجنيد الإجباري[2].

أوقفت سيارة لوري بالقوة في جنوب الرميثة في اليوم نفسه, ووصلت في أثناء عملية السلب دورية شرطة فوقعت مناوشة مع رجال العشائر ولم تقع إصابات بين رجال الشرطة, ودل الحادث على أن رجال العشائر كانوا في حالة غضب, وقد أوقفت سير القطارات بين الرميثة والسماوة كإجراء تحفظي, وإن الأشخاص المسؤولين عن هذا ينتسبون إلى عشيرة الظوالم التي ساندت خوام وعاضدته في ثورته الأولى, وقد أشيع في اليوم نفسه بأن رئيس الظوالم جياد بن شعلان أبو الجون قد اتفق مع رؤوساء عشائر آل بو جياش وال زياد وآل بو حسان والصفران وغيرهم من عشائر اللواء بالهجوم ونهب مزارع أبو طبيخ الذي عينته الحكومة رئيساً عوضاً عن خوام بعد نفيه انتقاماً منهما[3].

رفض رؤوساء عشائر الرميثة إيقاف العنف, وأقدموا على جملة من المطالب تضمنت ثلاثة شروط هي: إلغاء الديون, والإعفاء من التجنيد الإجباري, والتعهد من الحكومة بعدم فرض ارتداء القبعات البهلوية[4], وتمرد رئيس عشيرة الظوالم جياد الشعلان, و من رؤوساء عشيرة الصفران مجهول الحمادي, وأخوه ناهي, ونزلوا عند عشيرة آل توبة بعين المعروف, وتحالف المجتمعون على عدم إلقاء السلاح, وعدم تسليم أبناءهم للتجنيد الإجباري, ولكن الحكومة عندما أهملت طلبات العشائر الرافضة لقانون الدفاع الوطني, تركت المجال لعشائر الرميثة لتتوحد بينها, ولتعقد اتفاقية مساندة مع عشائر الدغارة (آل عمر, الهلالات, آل زياد, آل حمد)[5], الذين قاموا بإرسال أشخاص إلى ناحية الرميثة,

(1) المركز العراقي للمعلومات والدراسات, المصدر السابق, ص 195.

(2) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج4, ص 187.

(3) علاء عباس كاظم القصير, المصدر السابق, ص118.

(4) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج4, ص ص 184 – 186.

(5) للمزيد عن حركة الدغارة ينظر: علاء عباس كاظم القصير, المصدر السابق, ص, ص 123-129, 155.

وقضاء الشامية يدعونهم إلى عدم تسليم الأفراد الخاضعين لقانون الخدمة الإلزامية[1].

شرعت الحكومة في اليوم التالي مساءاً بتسيير قوة عسكرية للرميثة, وزيادتها من القطعات العسكرية هو تأكيد من الحكومة بأن العمليات العسكرية ستكون صعبة, ورغبة منها باستخدام وسائل قاسية ضد العشائر, ولأجل نجاح الحركات ضد المنتفضين بسرعة, أضيفت التدابير السياسية لحصر ساحة التمرد في منطقة الظوالم, وجلب المنتفضين إلى جانب الحكومة, وتأييد العشائر الموالية للحكومة[2].

أصدرت وزارة الداخلية كتابها بالعدد 1524 في الخامس من الشهر التالي بإعلان الأحكام العرفية في ناحية الرميثة والمناطق المجاورة لها[3], وفي اليوم نفسه قدمت مسودة بشأن إعلان الأحكام العرفية داخل لواء الديوانية, وتوقيف تنفيذ بعض القوانين وكيفية الإدارة في تلك المنطقة, وجاءت مسودة الطلب **"نظراً إلى ما حدث من قلاقل في ناحية الرميثة, فقد أصبح من الضروري إعلان الإدارة العرفية في ناحية الرميثة وفي المحلات المجاورة لها, التي يعلن قائد القوات العسكرية المرابطة في لواء الديوانية أنها تابعة للحركات العسكرية, إلى ان يعاد الأمن إلى نصابه في اللواء المذكور, وتوقيف تطبيق القوانين"**[4].

وقد حصلت معارك شديدة بين الجيش والعشائر بالعارضيات في اليوم نفسه, واستطاع الجيش تفريق تجمع كبير للعشائر على بعد خمسة أميال شمالي الرميثة, وأوقع الجيش مائتي إصابة بأبناء العشائر أما خسائر الجيش, فهي مقتل ضابطين, وثمانية أشخاص من رتب أخرى وأربعين جريحا[5], وقد أسقط الثوار ثلاثة طائرات عسكرية, وأمر الفريق بكر صدقي قائد الجيش في لواء الديوانية بقتل أسرى الثوار[6].

ادعت المصادر الحكومية أن الثوار يحاولون دائما القضاء على الجرحى من القوات العسكرية, وقد وصل إلى مستشفى بغداد بعض الجرحى وفي جسمهم آثار الضرب, لذلك صدرت الأوامر السرية إلى قيادات الجيش بعدم الرأفة والتسامح مع الثوار ومعاملتهم بأشد الإجراءات العسكرية, وقد توجهت القوات نحو الظوالم لغرض معاقبة من يشتبه به بالتحريض ومقاومة الحكومة, وكانت الخسائر التي تكبدها

(1) حسن علي عبد الله السماك، عشائر منطقة الفرات الأوسط 1924– 1941. دراسة سياسية، ص ص 278-279.

(2) علاء عباس كاظم القصير, المصدر السابق, ص ص 118 – 119.

(3) د. ك. و, ملفات البلاط الملكي – التمردات والغارات, تسلسل الملف1120 / 311, و 25, ص 39.

(4) علاء عباس كاظم القصير, المصدر السابق, ص ص 119-120.

(5) نضال أبو جواد أمانة, المصدر السابق , ص ص 148- 149.

(6) المركز العراقي للمعلومات والدراسات, المصدر السابق, ص 196.

الفريقان كبيرة ليومي الخامس والسادس من آيار[1], وبعد ثلاثة أيام وفي ناحية الخضر قامت العشائر بقطع الأسلاك الهاتفية وخربت سكة القطار وأحرقت أحد المخافر[2].

قسمت القوات العسكرية التي تحشدت خلال مدة الحادي عشر إلى الرابع عشر إلى ثلاثة أرتال, مرابطة على التوالي في الرميثة, و العارضيات , ومنطقة أبو طبيخ التي تبعد عشرة أميال شمالي الرميثة, وقد قامت القوات بعمليات تأديبية صغيرة ضد رجال العشائر الثائرة, ولم تكن هناك أية مقاومة تقريبا لعدة أيام, ودمرت قرى عديدة, وأشعلت النيران في كثير من الغلال, وظهرت القسوة التي استخدمها الجيش ضد السكان, وهي منسجمة مع ما اشتهر به بكر صدقي من قسوة, وما كان يفعله للحيلولة دون التحاق العشائر المجاورة للرميثة[3], ليتم القضاء عليها في الرابع عشر من آيار[4].

أدت تلك الأوضاع لاسيما فيما يتعلق بأساليب بكر صدقي الشرسة في قمع تلك الحركة, إلى قوة داخل الحكومة, فضلاً عن أن ابتداء العمليات العسكرية والتعقب الذي أصاب أبناء عشيرة الظوالم, حتمت عليه القيام بحركة ضد الحكومة, التي ما كان عليها أن تعامل تلك الحركة بنفس الأسلوب السابق, و في السادس من الشهر التالي أعلنت العشائر المحيطة بالسماوة عن حركة أخرى استهدفت بها العشائر سكة الحديد وإغراق الطرق بالمياه وقطع أسلاك الاتصال, لاسيما في المنطقة المحصورة بين مركز السماوة ومنطقة الدراجي الواقعة جنوب السماوة[5] .

تم اجتياح الجيش للرميثة في العشرين من الشهر نفسه, وارتكب مجازر وحشية بحق الثوار, وأصدرت المحكمة العسكرية حكم الإعدام على شيوخ آل بو حسان محمد آل علي السيود, حبتور آل مايح آل مارد وهم من قادة الحركة, وكذلك حكم السجن المؤبد بالشيخ معجون آل مارد الحساني, وأحكام بالسجن متعددة بحق العديد من الثوار, فضلاً عن الذين تم رميهم بالرصاص ودفنهم في مقابر جماعية من عشيرة بنو زريج, وقد طلب أبو طبيخ أن تنصب المشانق في بغداد[6].

وتم القضاء على الحركة, ولم يسمح للجرائد العراقية[7] أن تنشر أخبارها ومصادرة أي جريدة

---

(1) علاء عباس كاظم القصير, المصدر السابق, ص ص120-121.

(2) حسن علي عبد الله السماك, عشائر منطقة الفرات الأوسط 1924– 1941. دراسة سياسية, ص 279.

(3) نضال أبو جواد أمانة, المصدر السابق, ص ص 149 – 150.

(4) حليم حسن الأعرجي, المصدر السابق, ص 185.

(5) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج 4, ص ص 198 – 200.

(6) صلاح هادي عبادة الحلي, الإقصاء السياسي في تاريخ العراق المعاصر 1921- 1953م, ص, ص 79 , 81 – 82.

(7) يبدو ان التي منعت, هي صحف المعارضة التي تستهدف الحكومة, فمن خلال مقال كتب في جريدة العراق بعنوان **"علة مزمنة يجب حسمها "**, ذكرت فيه عملية قمع حركة التمرد في الرميثة, وان الجيش انتزع العارضيات واحتلها واخذ

وتعطيلها في حال نشرها لأي خبر عن أحداث الرميثة وما جرى فيها, وقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في الثلاثين من حزيران مكافأة بكر صدقي الذي قام بقمع الحركة, وذلك بمنحه مكافأة نقدية قدرها راتب شهري واحد, والموافقة على معالجته خارج العراق على نفقة الدولة, على الرغم من أن ذلك جاء على حساب تدمير مزارع الفلاحين وحرقها في الرميثة, فضلاً عن أعداد القتلى من أبناء العشائر وغيرهم من غير المحاربين الذين تم رميهم بالرصاص دون محاكمة, وقصف الطائرات للقرى وتدمير البيوت والمضخات الزراعية وغيرها من الأعمال التعسفية[1].

تم إلغاء الأحكام العرفية في الرميثة في السادس عشر من تموز, ولكن الهدوء لم يعد بسهولة إلى السماوة, ففي السادس من آب قامت العشائر المحيطة بالسماوة بقطع سكة الحديد بينها وبين خضر الدراجي, مما أدى ذلك إلى تعطيل قطار بغداد - بصرة[2].

بدا أن سياسة الهاشمي باستخدام الجيش في قمع الحركات العشائرية, وإقحام الجيش بالسياسة, قد أودت بوزارته إلى انقلاب عسكري قاده الفريق بكر صدقي في التاسع والعشرين من تشرين الأول 1936, وكانت أسباب الانقلاب عديدة, كان أبرزها بقاء دائرة الحكم ضيقة ومقصورة على الساسة الذين زاملوا الملك فيصل الأول, ولم يضف الانقلاب أي تغيير على الشخصيات الجديدة إلى الفئة الحاكمة, بل استمر سرعة تبدل الوزارات الأمر الذي أثر على سير ماكنة الدولة ووقف عجلة التقدم إلى الأمام, و كذلك عدم الاستقرار السياسي والمنافسة والصراع الحاد بين الساسة القدماء[3].

حاول الملك غازي معالجة الأوضاع التي خلفتها الحركات, لذلك أصدر عفواً عن القائمين بالأحداث خلال عامي 1935 – 1936, ومنهم الشيخ خوام, وقرر زيارة الرميثة عام 1937, إذ نزل ضيفاً على شيوخها والتقى بالشيخ خوام واستمع لمطالبهم, وأمر بتسوية كافة الخلافات والمشاكل بين العشائر

---

= يطارد قوات المتمردين التي أخذت تلوذ بالفرار بعد خسارتهم لإعداد كثيرة, وان القطارين بين الرميثة والديوانية استؤنفا سيرهما, وسلم المتمردين أنفسهم للقوات الحكومية, ولكن هذه القوة كان الأفضل استخدامها لرد أي اعتداء خارجي يقع على البلاد, وليس للقتال مع العشائر الثائرة, لأن الطرفين هم عراقيون وإراقة الدماء من الطرفين هي خسارة للبلد, والأمر الأصعب هو ان أغلب المتمردين لا يعرفون لماذا تمردوا, بل ان شيوخ عشائرهم هم من قذفوهم إلى هذه التهلكة, و خلفوا ورائهم نساء ثكلى وأبناء يتامى وحالة اضطراب للبلد جعله متأخراً عن باقي الدول, وانشغال الحكومة بالتمردات دون النظر إلى إصلاح البلد؛ للمزيد ينظر: جريدة العراق, بغداد, العدد 4173, 8 آيار1936, ص 1.

(1) علاء عباس كاظم القصير, المصدر السابق, ص123.

(2) المركز العراقي للمعلومات والدراسات, المصدر السابق, ص ص197 - 198.

(3) مصطفى كامل عبد الجنابي, المصدر السابق, ص ص 38 – 39؛ صلاح هادي عبادة الحلي, الإقصاء السياسي في تاريخ العراق المعاصر 1921- 1953م, ص ص 85- 86 ؛ جعفر عباس حميدي, المصدر السابق, ص ص 119-120.

والحكومة[1].

## ثالثاً: حركة السماوة عام 1937.

كانت مواقف النخب العشائرية السماوية منقسمة بين مؤيد ومعارض[2] لحكومة الانقلاب, وكان موقف الشيخ عزارة هو الوقوف مع الملك غازي في انقلاب بكر صدقي[3], وابتدأت بوادر المصالحة نحو العشائر التي عانت من الانتقام العسكري على أيدي الحكومة السابقة, وتم العفو عن عدد كبير من الذين صدرت بحقهم أحكام عسكرية[4], و لم تكن الحالة طبيعية في السماوة, إذ أعطيت الوعود برفع المظالم التي تعاني منها عشائر منطقة الفرات الأوسط وإعادة التحقيق فيها وصار في نية الوزارة كما جاء في منهاجها الاهتمام بحل المنازعات بين العشائر كافة ومحاولتها في خطوة أولى لتهدئة العشائر, وإسكان الرحل من أفراد العشائر المستوطنة و حل مشاكلهم, وكان قادة الانقلاب ينظرون بارتياب تام إلى أنصار الوزارة الهاشمية من زعماء الفرات الأوسط , وفي خطوة لجس نبض رؤوساء العشائر الفراتية التي شكلت ثقلاً سياسياً وقتالياً[5], فقد سافر رئيس أركان الجيش بكر صدقي إلى لواء الديوانية في العاشر من شباط 1937, وبحضور اثنين وثلاثين شيخاً من رؤوساء عشائر السماوة الذين جاءوا إلى مركز لواء الديوانية واستمعوا إلى الخطاب الذي ألقاه رئيس الوزراء في النادي العسكري بالديوانية بعد ثلاثة أيام, وأخذ حكمت سليمان يفكر باستخدام طريقة يستطيع من خلالها ضمان عدم حصول حركات عشائرية في السماوة مشابهة للتي حصلت سابقاً, لذلك أخذ يوزع الأموال والهدايا على رؤوساء عشائرها, والفقراء والمؤسسات الخيرية, ضناً منه أنه الحل الأمثل لخلود العشائر إلى الهدوء والسكينة, و أشار حكمت إلى أن الحكومة ستقوم بحملة من الإصلاحات داعيا رؤوساء العشائر إلى التعاون الجاد مع الحكومة الجديدة, وفي اليوم التالي ألقى خطبة في قضاء السماوة, لا تختلف عن خطبته السابقة[6].

بعد أن وزعت الأموال على العشائر في لواء الديوانية, التي عدت ذلك ناتجاً عن ضعف الحكومة وعدم مقدرتها في ضمان هدوء وسكينة تلك العشائر, فقد أخذت الأموال التي وزعت على عشائر السماوة طريقها إلى أماكن بيع الأسلحة, إذ اخذوا يبتاعون الأسلحة والعتاد, بدلاً من استثمار الأموال في استصلاح

---

(1) حليم حسن الأعرجي, المصدر السابق, ص 191.

(2) كان من المعارضين لحكومة حكمت سليمان هم: الشيخ جياد آل شعلان, والشيخ عزارة آل معجون, والشيخ سوادي آل حسون؛ للمزيد ينظر: أحمد أبو طبيخ, المصدر السابق, ص 235.

(3) علي صالح الكعبي, نواب لواء الديوانية في العهد الملكي, ص 173.

(4) من ضمن من صدر العفو عليهم خوام, وارجع إلى الرميثة؛ للمزيد ينظر: أحمد أبو طبيخ, المصدر السابق, ص 257.

(5) علاء عباس كاظم القصير, المصدر السابق, ص133- 134.

(6) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج4, ص ص 333 – 334.

أراضيهم أو كري الأنهار المارة بأراضيهم, ووصل الأمر بهم إلى أن يدخلوا إلى مركز القضاء بأسلحتهم متحدين بذلك سلطة الحكومة[1].

ألقى الملك غازي خطاباً في أول جلسة للدورة السابعة للبرلمان العراقي في السابع والعشرين من شباط 1937, تحدث فيه عن نية الحكومة توزيع الأراضي للمزارعين الحقيقيين, وقررت وزارة حكمت سليمان إحالة قضية رد أملاك خوام إلى لجنة حكومية للنظر في القضية, ولكنها لم تحل بأسلوب سلمي[2].

شرعت الحكومة بإرسال قوات من الشرطة والجيش إلى السماوة, بعد قرارها في آيار, اتخاذ إجراءات رادعة للحيلولة دون اندلاع حركة أخرى في لواء الديوانية, كما تم توجيه متصرف لواء الديوانية ماجد مصطفى[3], وقائم مقام السماوة رشيد الصوفي[4] بالطلب إلى العشائر تقديم أبنائها للخدمة الإجبارية, وتسليم أسلحتهم ودفع الضرائب في وقت واحد, وهو إيذان ببدء القيام بحركة في السماوة[5], وكانت خطة الصوفي جمع رؤوساء العشائر في السماوة في دار الحكومة بحجة النظر في مدى ما أصابهم من أضرار وتعويض المتضررين بالأموال, وإلقاء القبض عليهم[6].

تم استدعاء قائم مقامية الأقضية من متصرفي لواء الديوانية في اليوم الأول من آيار من العام نفسه, بناءاً على الأوامر الصادرة من الحكومة, التي تخبرهم بقرارها القاضي بإلقاء القبض على رؤوساء العشائر كافة, وإبعادهم عن اللواء, ونتيجة لتلك المواقف و دعما لتلك القوة, حددت يوم الخامس منه موعدا لتنفيذ ذلك, إذ سيلقى القبض على الرؤوساء دفعة واحدة مستغلين تواجدهم في مركز القضاء لتعقيب معاملات التعويضات التي قدمت للسلطات الإدارية على الأضرار التي لحقت بهم جراء أحداث

(1) علي إبراهيم المصطفى الظفيري, المصدر السابق, ص ص145-146.

(2) علاء عباس كاظم القصير, المصدر السابق, ص ص 137 - 138.

(3) ماجد مصطفى: متصرف لواء الديوانية, الذي عين في الثامن من كانون الأول 1936 إلى أوائل أيلول 1937, وفي عهده كان رشيد الصوفي قائمقام قضاء السماوة, ولم يرضى ماجد مصطفى عن كثير من تصرفات الصوفي, له خلافات كثيرة مع السيد محسن أبو طبيخ ؛ للمزيد ينظر: وداي العطية, المصدر السابق, ص 185؛ سليم عبد الرزاق الحسني, أحداث العراق السياسية والاجتماعية والإدارية في رسائل المؤرخ عبد الرزاق الحسني, مكتبة النهضة العربية, بغداد, 2019, ص ص 211 - 212؛ ملحق رقم 5.

(4) رشيد عبد الله الصوفي: قائمقام قضاء السماوة عام 1937 الذي تميز بارتكابه ابشع الجرائم ضد الشيوخ وأهالي السماوة, وإرسالهم مخفورين إلى بغداد في عهد وزارة حكمت سليمان, وعند انتهاء عمله كقائمقام عمل في المحاماة في

بغداد, وافتتح مكتب له في شارع المأمون؛ للمزيد ينظر: وداي العطية, المصدر السابق, ص 185؛ جريدة البلاد, بغداد, العدد 2434, 15 شباط 1945, ص 2؛ ملحق رقم 2.

(5) محسن أبو طبيخ, مذكرات السيد محسن أبو طبيخ (1910- 1960), ص ص 365 - 366.

(6) علي إبراهيم المصطفى الظفيري, المصدر السابق, ص ص 145 – 146.

1935-1936, ولم تنفذ الحكومة قرارها, وذلك بسبب حدوث الانهيارات في سدود العاصمة, الأمر الذي أدى إلى انقطاع طرق المواصلات, ليؤدي ذلك الانقطاع إلى تأجيل تنفيذ القرار, وفي اليوم الثاني من آيار جمع متصرف الديوانية قائممقامية الأقضية مرة ثانية, واخبرهم بأن الحكومة سترسل القوات الاحتياطية اللازمة استعدادا للطوارئ, فيما لو أرادت العشائر أن تهاجم مقرات الحكومة, وأن الحكومة قررت القبض على رؤوساء العشائر مرة واحدة, وأنها حددت يوم السابع من الشهر نفسه موعداً لتنفيذ القرار, وعاد القائمقامية إلى مقرهم وأخذوا يستعدون لتنفيذ القرار[1].

عملت الحكومة في اليوم نفسه على إجراءات لمنع الاضطرابات المتوقعة في منطقة الفرات, بعد ازدياد حدة التوتر عندما علمت الحكومة بأن الأسلحة كانت توزع على سكان العشائر, إذ ألقي القبض على اثنين من الأعيان وملاكي الأراضي, وهما علوان الياسري, و محسن أبو طبيخ, ونائب واحد هو عبدالواحد الحاج سكر, بحجة جلب الأسلحة وتحريض العشائر على عدم اتباع القوانين بقصد القيام بحركة مسلحة, وقد اشعل ذلك شرارة عصيان عشائري جديد, واجتمع رئيس الوزراء في اليوم التالي بمجلسي النواب والأعيان, مطالبا منهم إسقاط الحصانة[2] عن الأعضاء الثلاثة, والمعتقلين لدى الحكومة قبل ستة أيام, ووافق مجلس النواب في نفس الجلسة برفع الحصانة عنهم[3], وقد صدرت الإرادة الملكية في الثاني والعشرين من الشهر نفسه, بفصل الياسري و أبو طبيخ من مجلس الأعيان[4].

اتخذت الإجراءات بحق علوان الياسري وأبو طبيخ العضوين في مجلس الأعيان, والشيخ عبد الواحد سكر العضو في مجلس النواب, بنفي الثلاثة إلى الألوية الشمالية, وعلى الرغم من ضعف الحجة القانونية في إبعاد النواب ورفع الحصانة عنهم, إلا أن الأمر قد نفذ, مما أدى إلى قيام النخب العشائرية في السماوة

---

(1) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج 4, ص ص 336 – 337.

(2) قدم رئيس الوزراء حكمت سليمان كتاباً إلى رئيس مجلس النواب, يطالب برفع الحصانة عن النائب عبد الواحد سكر, بسبب قيامه بالتحريض لعشائر السماوة على عدم دفع الضرائب, والقيام بحركة مسلحة ضد الحكومة, وقد تمكنت الحكومة في قضاء السماوة من اكتشاف كمية من الأسلحة المهربة إلى القضاء, واتهام النائب بالمشاركة بعملية التهريب, وكذلك رفع الحصانة عن الأعيان: الياسري, وأبو طبيخ بدعوى التحريض؛ للمزيد ينظر: المصدر نفسه, ص ص 337 – 338؛ وداي العطية, المصدر السابق, ص 232.

(3) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج 4, ص ص 237 – 238؛ محسن أبو طبيخ, المبادئ والرجال, ص 139؛ صلاح هادي عبادة الحلي, الإقصاء السياسي في تاريخ العراق المعاصر 1921- 1953م , ص 88 ؛ وقد تم ذكر هذه الأحداث في اليوم نفسه من شهر نيسان في كتاب المركز العراقي للمعلومات والدراسات, المصدر السابق, ص 204.

(4) أحمد إبراهيم المصطفى الظفيري, المصدر السابق, ص 158.

بالقيام بالحركة[1] , لاسيما أن من ضمن المنفيين نخب من عشائر السماوة, وهم: الشيخ عزارة آل معجون و سوادي آل حسون و جياد آل شعلان, وكمال الحاج حسن آغا, وناهي آل حمادي[2] آل مذكور وابنه مزيهر, و شيخ الجوابر رحيم آل حاج صفر[3].

بعد أن وصل رؤوساء العشائر إلى منافيهم في الألوية الشمالية, أدخلوا السجون بعد أن رفضوا قرار الحكومة بأن يسلم كل رئيس مبلغا يتراوح بين الألف والخمسة آلاف دينار نقداً, كفالة عن حسن السلوك, ولأنه لم يكن لدى الرؤوساء هذه المبالغ, فضلوا السجن على الكفالة, وحكم عليهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات, ولكن يبدو أن الحكومة لم تكتف بالسجن فقد أشاعت السلطة في قضاء السماوة أن الحكومة بالمرصاد لمن تحدث له نفسه بالإساءة إليها, وأنها أعدمت هؤلاء الرؤوساء, فعلى من بقي في القضاء أن يحافظ على السكينة وينصرف إلى أعماله, فلهذا تمردت عشيرة آل بو جراد الجياشية, فأرسلت الحكومة قواتها العسكرية لإخضاعهم, فاستنجدت العشيرة بباقي العشائر, فكانت المعارك بين الطرفين غير متكافئة, إذ هاجمت الطائرات مكان تواجد العشيرة في منطقة السوير في السماوة, وقتلت العديد من النساء والأطفال, وعند نقل جثمانهم إلى النجف, حدثت مظاهرات كبيرة هناك وتصادم مع الشرطة[4].

على أثر تلك الأوضاع قام وجهاء مركز مدينة السماوة بالدعوة للاجتماع في جامع شباب الغربي, بسبب سيطرت الشرطة على الطرق المؤدية للبلدة وقيامهم بالرمي العشوائي طيلة اليوم, بعدما تم الاتفاق من قبل وجهاء السماوة الذين ذهبوا لمواجهة القائم مقام رشيد الصوفي على ضرورة إخراج من تم

---

(1) عكاب يوسف عليوي الركابي, حكمت سليمان ودوره في السياسة العراقية حتى العام 1964, ص 325.

(2) ناهي آل حمادي آل مذكور الغانمي: ولد في قرية آل غانم في السوير عام 1873, توفي والده عام 1914, وتولى اخوه الأكبر معجون زعامة بنو حجيم إلى عام 1920, ليتولى بعدها ابن أخيه عزارة المشيخة بعد وفاة والده, إلا أن تفرغ الشيخ عزارة للعمل السياسي, جعل الشيخ ناهي يتولى أمور العشيرة مع ابن أخيه, لقب الشيخ ناهي بأبو مزيهر نسبة إلى اسم ولده, والتي سميت حركة السماوة عام 1936, باسم حركة أبو مزيهر, تم نفيه وابنه مزيهر إلى شمال العراق عام 1937, التي قامت على اثرها حركة السماوة, وكانت الخطة تهدف إلى إلقاء القبض على شيوخ العشائر, وعلى الرغم من معارضته للحكومة, إلا أنه كان من المعارضين لحكومة رشيد عالي الكيلاني عام 1941, لأنه يرى أنها غير جديرة بالمساندة لعدم قدرتها على وقف التدخل البريطاني في العراق, توفي في تشرين الثاني 1958؛ موازي ناهي آل حمادي, احد شيوخ آل غانم, مقابلة شخصية للباحث, قرية آل غانم – السوير, 2021/4/8؛ صاحب حامد حمادي آل معجون, وجه اجتماعي, مقابلة شخصية للباحث, السوير, 2021/3/27.

(3) صلاح هادي عبادة الحلي, الإقصاء السياسي في تاريخ العراق المعاصر 1921- 1953م, ص 89؛ وداي العطية, المصدر السابق, ص 231.

(4) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج4, ص341؛ محسن أبو طبيخ, المبادئ والرجال, ص ص 132 -136؛ صلاح هادي عبادة الحلي, الإقصاء السياسي في تاريخ العراق المعاصر 1921- 1953م, ص 89.

احتجازه في السراي من رؤوساء ووجهاء السماوة, ولكن الصوفي كان الأسرع بقيامه بإرسال المحتجزين وتكبيلهم بالحديد و إركابهم إحدى عربات الحمل المخصصة لنقل الحيوانات في القطار الصاعد باتجاه بغداد, ومنع إعطائهم المياه بعد أن مر القطار في متصرفية اللواء, التي حالت دون تخليصهم, وبعد وفاة أحد المحتجزين بسبب الحر, ونتيجة لتهديد عشائر المنطقة, أمر متصرف اللواء ماجد مصطفى, بفك قيودهم وانتزاع الحديد من أيديهم وأرجلهم معتذراً لما جرى معهم, تاركا إياهم مواصلة سيرهم إلى بغداد وعند وصولهم لها, تم تسفيرهم إلى شمال العراق واحتجازهم لسبعة أشهر إلى أن تألفت وزارة جديدة[1].

كان قرار مجلس الوزراء إرسال تلك القوة لضرب العشائر والتنكيل بها من الأعمال المفزعة التي قام بها المتصرف والقائم مقام, إذ تم قتل السجناء رميا بالرصاص في ثكنة الخيالة, وضرب مدينة السماوة وقتل الأطفال والنساء في البيوت والشوارع, وهذه الأفعال زادت الثوار عزما على الانتقام, ونتيجة لتطور الموقف وخوف الحكومة من فقدان السيطرة على الأمور, أرسلت الحكومة طائرات القوة الجوية العراقية, التي حلقت حول العشائر الثائرة, وألقت قنابلها على البيوت والأراضي الزراعية, مما تسبب بقتل العديد من الرجال والأطفال والشيوخ والنساء, وتمكنت العشائر من إسقاط طائرة تابعة للقوة الجوية الملكية, قتل على أثرها اثنان من ضباط الجيش وجندي آخر, كذلك إرسالها لحملة عسكرية كبيرة مجهزة بأحدث الأسلحة والعتاد التي طوقت العشائر[2].

ردت عشائر السماوة ونخبها على تلك الإجراءات رداً سريعاً وقوياً, إذ اصطدمت على أثر ذلك عشائرها مع القوة التي أرسلت لإخماد الحركة في الحادي عشر من حزيران1937, واستطاعت أن ترجع قوات الجيش المتقدمة باتجاهها, بعد أن ألحقت بتلك القوات هزيمة كبيرة, وبعد سبعة أيام, عاودت العشائر الاصطدام مع قوات الجيش ملحقة خسائر كبيرة بتلك القوات[3], فاستقال أربعة وزراء هم: وزير المعارف يوسف عزالدين, (ووزير الاقتصاد و المواصلات كامل الجادرجي, وهو من المحرضين على استعمال القسوة ضد عبد الواحد سكر), ووزير العدلية صالح جبر, (ووزير المالية محمد جعفر أبو التمن, الذي كان من المحرضين على ضرب السماوة, وقدم استقالته لدرء الشبهة), وقد قدموا استقالتهم بسبب تصرفات الحكومة الخاطئة[4] بعد أن اطلعوا على طبيعة الإجراءات القائمة في السماوة, ومدى ما لحق بأهلها من

(1) وداي العطية, المصدر السابق, ص 185؛ حمود حمادي الساعدي, بحوث عن العراق وعشائره, ص ص 192-193.

(2) علاء عباس كاظم القصير, المصدر السابق, ص ص 139 – 140.

(3) محسن أبو طبيخ, المبادئ والرجال, ص ص 261 – 264.

(4) للمزيد عن الوزراء الأربعة ينظر: عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج4 , ص 343؛ صلاح هادي عبادة

ضرر في الأرواح والممتلكات, ولذلك أخذت الانشقاقات مأخذها في حكومة سليمان, وازداد الوضع سوءاً وأخذ بالتدهور, لاسيما بعد ان شرعت الحكومة بالإيعاز إلى السلطات الإدارية في اللواء للقيام بإنشاء مخافر للشرطة, وتحشيد قوات عسكرية في الديوانية والبصرة, والمبادرة بفرض غرامات على بعض العشائر, فأشعلت تلك الإجراءات غضب العشائر, التي تمثلت بمهاجمة عشيرة آل بو جياش قوات الشرطة الذاهبة لتأسيس مخفر الغليظة شرق الرميثة, ونتج عن ذلك مقتل عشرين وجرح أربعة أشخاص من الشرطة[1].

كان صباح يوم الثاني عشر من آب 1937 مختلفاً على السماوة, إذ تم اغتيال بكر صدقي في مطار الموصل قبل توجهه إلى تركيا, قد جاءت عملية الاغتيال لتخرج السماوة من معركة لا تعرف نتائجها, وأن الحكومة بقيت مترددة في إعلان الأحكام العرفية, في وقت أخذت فيه عشائر السماوة تواصل تحشدها وتديم اتصالها بباقي عشائر الفرات الأوسط في الشامية وغماس وأبو صخير والمهناوية والمشخاب, من أجل الاشتباك مع الجيش في معركة كبرى, وباغتيال بكر صدقي أعلنت نهاية مأساوية لحكومة حكمت سليمان, بعد أن قدم استقالته بعد خمسة أيام[2], وكانت مشكلة الأراضي وسياسة الحكومة اتجاهها أهم المشاكل التي واجهت حكومة سليمان, فأخذت الدعايات طريقها فعارضها شيوخ العشائر حفاظاً على أملاكهم[3] , وأخذ بعض أعضاء البرلمان يفضلون حركة عشائرية على أخرى, في حين أن الحركات العشائرية التي حدثت للمدة 1935-1937 لا تختلف في أسبابها وأهدافها, وإن اختلفت في محتواها, وبسبب الأخطاء التي ارتكبها نظام بكر صدقي في السياسة الداخلية[4].

كان مشاركة مركز السماوة في الحركة من خلال نخبها العشائرية, ومثال على ذلك راجوج آل طفار, الذي اشترك بالحركة واستطاع قتل اثنين من الشرطة جاءوا لغرض إلقاء القبض عليه في سوق السماوة, ولكنه استطاع الفرار والابتعاد عن السماوة مدة أربعة أعوام[5].

= الحلي, الإقصاء السياسي في تاريخ العراق المعاصر 1921- 1953 م, ص 90.

(1) علي إبراهيم المصطفى الظفيري, المصدر السابق, ص148.

(2) محسن أبو طبيخ, المبادئ والرجال, ص ص 263 – 264؛ مصطفى كامل عبد الجنابي, المصدر السابق, ص 40.

(3) عمار يوسف العكيدي, المصدر السابق, ص 310.

(4) عندما القي قادة الانقلاب عام 1936 خطابات تحدثوا فيها عن الانقلاب, ذكروا أنهم أرادوا إنقاذ البلاد من ظلم الوزارة الهاشمية, ووعدوا بالإصلاح, والحقيقة أنه ما وعدوا الشعب به هو دعاية للانفراد بمنصة الحكم, لأن حكمت سليمان قد فتح باب لكل جريمة أخلاقية, والسماح لمومسات موسكو وباريس بالمجيء للبلاد؛ للمزيد ينظر: محسن أبو طبيخ, المبادئ والرجال, ص 181.

(5) علي إبراهيم المصطفى الظفيري, المصدر السابق, ص 152.

إن الاعتقاد بأن الإجراءات التأديبية هي استخدام قوة مؤلفة من صنوف مختلفة من الجيش والقصف الجوي, تؤدي إلى تحقيق الغاية هو خطأ كبير عملته الحكومة, ويمكن إعطاء فكرة معتدلة عن مقدار القوة التي استخدمت ضد العشائر في السماوة, بأنها قوة كبيرة جداً, إذ عزمت الحكومة على إقامة قوات كافية على اختلاف صنوفها في مراكزها, وفي الأماكن الأخرى اللازمة احتياط يستخدم في حالة فشل قوات الشرطة, وأما المباغتة سبق لقوات الشرطة أن قامت بهذا النوع من الإجراءات ولم تفلح فيه[1].

كانت للصراعات العشائرية ووقوع الصدامات المسلحة بين العشائر والدولة الدور السياسي الكبير في إسقاط العديد من الوزارات ومجيء وزارات أخرى[2], وتم اعتقال الشيخ عجة آل دلي عام 1937, وأودع سجن الحويجة في لواء كركوك, ثم نقل إلى السلمان في السماوة, وأطلق سراحه فيما بعد[3].

وتبين من خلال متابعة الأحداث أن الحركات والانتفاضات كانت متشابهة فيما بينها من حيث المبدأ, فالحكومة تريد فرض هيمنتها على العشائر وفرض النظام لكي تتمكن من قمع أي حركة أو انقلاب, أما العشائر فكانت أيضاً تريد فرض سيطرتها, لكي تحصل على الأراضي والأموال, وتتمكن من الوصول إلى مجلس النواب والأعيان, وكانت كل حكومة تأتي أضعف من سابقتها, يديرها أشخاص محددون, فكانت الانتفاضات والحركات قائمة في منطقة الفرات الأوسط لكثرة عشائره وتنوعها, وكان بعض شيوخ العشائر همهم جمع الأموال والمناصب والأسلحة والاستحواذ على الأراضي و ضمها إلى أملاكهم لكي تقوي شوكتهم, وإن هناك تبايناً واضحاً للمواقف السياسية للنخب العشائرية السماوية بين مؤيد و معارض للحكومة, وقد يكون السبب الخوف على المال والجاه, أو الخوف من ضياع الامتيازات التي يمتلكونها في حال معارضتهم, أو هو الخوف من بطش الحكومة والجيش إذا حاولت إبراز رأيها السياسي المعارض لها, ومثال على ذلك قيام الحكومة بقصف القرى والبيوت لعشائر تلك النخب السماوية المعارضة لها, وقد برز دور الشيخ خوام وابنه محمود, وكذلك الشيخ جياد آل شعلان وناهي آل حمادي كنخبة عشائرية معارضة لسياسة الحكومة, أقلقت السلطات الحاكمة في لواء الديوانية, والتي بدأت عام 1935 وأخذت تتزايد بمرور الوقت ولم تتراجع إلا بالقضاء على حركة السماوة عام 1937, وسوف نتناول في الفصل القادم المواقف السياسية للنخب العشائرية في العراق 1940- 1958.

(1) علاء عباس كاظم القصير, المصدر السابق, ص147.

(2) حامد الحمداني, المصدر السابق, ص17.

(3) علي صالح الكعبي, نواب لواء الديوانية في العهد الملكي, ص 169.

# الفصل الثالث: المواقف السياسية والدور التشريعي للنخب العشائرية السماوية في العراق 1940 – 1958.

## المبحث الأول: مواقف النخب العشائرية السماوية من الأحداث السياسية 1940 – 1948.

قد يظهر من خلال الاطلاع على مجريات الأحداث, انه لم تكن هناك ردة فعل قوية من النخب العشائرية السماوية تجاه مقتل الملك غازي, لأن عشائر السماوة قد لاقت القسوة المفرطة في قمع الحركات العشائرية في عهده.

## أولاً:الدور السياسي للنخب العشائرية السماوية 1940 – 1941.

## النشاطات السياسية في السماوة 1940 – 1941.

ظهر من خلال متابعة مجريات أحداث العراق نشاط التنظيم السياسي لدى نخب عشائرية سماوية, التي انضمت إلى أحزاب بعضها مؤيد للحكومة، والبعض الأخر يعارضها, لاسيما أن هذه النخب لها ثقلها الاجتماعي والعشائري في القضاء, وفي عام 1938 أرسل رؤوساء دوائر القضاء وعدد من النخب في السماوة, ومنهم شاكر الإمامي[1], وشاكر الزعيري[2], فضلاً عن محمود الدهان, وعبد الستار الإمامي, و حسين آل سيد طفار, و سليمان آل حنوش, طلبا إلى وزارة الداخلية, لتأسيس نادي موظفي السماوة, بعد امتناع قائمقامية السماوة عن تشكيل النادي لخروجه عن برنامجه المعلن[3].

أما عن قضايا التجنيد التي رافقت الأحداث السابقة, ومن خلال كتاب معاونية شرطة الرميثة عام 1939, تبين فيه أن كل من النخب العشائرية: من بني زريج خوام عبد العباس, من الخزاعل كواك آل وليد, من الأعاجيب مطلب الحسن, و حسين الصندوح, وعلي الطشاش, من آل بو حسان سلمان الناصر, ومحسن العلي, من بني عارض سوادي الحسون, وعناد الشحل, وريكان المحسن علي, لا تنطبق عليهم قوانين وأنظمة التجنيد الإجباري, وهي إشارة واضحة أن القانون لم يسرِ مفعوله عليهم[4].

---

(1) شاكر عباس مرعي الإمامي : ولد عام 1918, واسهم في تأسيس نادي الموظفين, وقد انتخب عام 1941 محاسب في الهيئة الإدارية لنادي السماوة, وحاز على أربعة وأربعين صوت, مارس مهنة التجارة, توفي عام 1971؛ للمزيد ينظر: د. ك. و, ملفات وزارة الداخلية – نادي السماوة, تسلسل الملف 32050/10428, و9, ص 11؛ رعد سعد عبد الستار الإمامي, المصدر السابق.

(2) شاكر الزعيري محمد الخفاجي: ولد في السماوة عام 1900, وعمل في التجارة, وانتخب عضو مجلس بلدي لأكثر من مرة, كان من المرحبين بحكومة ياسين الهاشمي عام 1935, شارك في لجان عديدة لجمع التبرعات للشعب الفلسطيني عامي 1947 – 1948, توفي عام 1962؛ للمزيد ينظر: صادق صاحب الزعيري, المصدر السابق.

(3) للمزيد عن برنامج النادي ينظر: علي إبراهيم المصطفى الظفيري, المصدر السابق, ص 176.

(4) د. ك. و, ملفات وزارة الداخلية - تقارير التفتيش - الديوان, تسلسل الملف 32050/8013, 29 آب 1939 و 14, ص 26.

وفي ما يخص قضايا الفلاحين, فقد قدم نوري السعيد استقالة وزارته الخامسة ( 22 شباط 1940 – 31 آذار1940)[1], ليكلف رشيد عالي الكيلاني بتشكيل وزارته الثالثة (31 آذار 1940- 31 كانون الثاني 1941) التي حاولت حكومته الاهتمام بهذا الجانب لاسيما وأن قضاء السماوة قد ابتلي بمرض الطاعون كباقي مدن العراق[2], والتي حاولت الحكومة إنجاز مشاريع إسكان لهم, مهدت له بلائحة قانونية لتأمين السكن المناسب[3],بعد أن بلغ عدد نفوس العراق عام 1940 خمسة ملايين نسمة[4].

## ثانياً: الدورة البرلمانية التاسعة ( 12 حزيران1939- 31 آذار 1941).

أصدرت وزارة الداخلية في الثامن عشر من آذار 1939 أوامرها إلى متصرفي الألوية, للشروع بانتخابات جديدة للدورة التاسعة, وقد جرت انتخابات الهيئات التفتيشية في التاسع والعشرين من الشهر نفسه[5], وهو كسابق عهده من المجالس البرلمانية لم يلبِّ طموح وتطلعات الشعب العراقي, لأن الانتخابات جرت في أجواء الأحكام العرفية التي أعلنت, فضلاً عن ذلك قيام الحرب العالمية الثانية 1939-1945, التي أدت إلى تقييد الحريات بإصدار القوانين المجحفة, وكان التدخل الحكومي واضحاً من خلال التزوير في العملية الانتخابية, لتكون النتيجة فوز أعضاء موالين للسلطة الحاكمة[6], وكان التمثيل البرلماني لقضاء السماوة في هذه الدورة بثلاثة نواب هم: عزارة آل معجون, وجياد آل شعلان, وعجة آل دلي المنتمي إلى حزب الاتحاد الدستوري بزعامة نوري السعيد[7], ومن مجموع ثلاثة عشر نائباً يمثلون لواء الديوانية, هم: ( عبد الواحد سكر, علوان الياسري, محسن أبو طبيخ, داخل الشعلان, صالح جبر, مرزوك العواد, رابح العطية, باقر سر كشك, سعدون الرسن, شعلان الظاهر, فضلاً عن ممثلي السماوة )[8], وتم إبعاد خوام العبد العباس عن هذه الدورة, وقام بتقديم احتجاج حول ذلك[9].

---

(1) محمد حمدي الجعفري, بريطانيا والعراق حقبة من الصراع 1914 – 1958, دار الشؤون العامة, بغداد, 2000, ص 100.

(2) زياد محمد السبعاوي, المصدر السابق, ص 575.

(3) جريدة العراق, العدد 5918, 2 تموز 1940, ص 2.

(4) المصدر نفسه, العدد 5906, 17 حزيران 1940, ص 2.

(5) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج5, ص 89.

(6) مصطفى كامل عبد الجنابي, المصدر السابق, ص ص 41 – 43؛ صلاح هادي عبادة الحلي, الإقصاء السياسي في تاريخ العراق المعاصر 1921- 1953م, ص ص 202 – 203.

(7) علي صالح الكعبي, نواب لواء الديوانية في العهد الملكي, ص 170.

(8) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج 10, ص 310.

صدرت إرادة ملكية لانعقاد الاجتماع غير الاعتيادي الأول في الثاني عشر من حزيران, وافتتحت الجلسة الأولى في اليوم المعلن, وألقى الوصي عبد الإله[1] خطاب العرش[2], إذ أن تشكيل هذا المجلس جاء في عهد الوصي, وهو أحد خمسة مجالس نيابية خلال مدة وصايته[3].

تميزت هذه الدورة بأحداث حركة مايس[4] /آيار 1941, التي أدى فشلها إلى مناقشات عديدة في مجلس النواب لإسقاط عضوية النواب الذين ساندوا الحركة, وأخذت مساحة كبيرة في مناقشات المجلس,

---

= (9) حسن علي عبدالله السماك, عشائر منطقة الفرات الأوسط 1924– 1941. دراسة سياسية, ص 207.

(1) عبد الإله بن الملك علي بن الشريف حسين الهاشمي: ولد في الطائف عام 1913, والده شقيق الملك فيصل الأول, تزوج عبد الإله من ابنة فيصل الأول, وعند وفاتها تزوج بسيدة مصرية من العائلة المالكة في مصر, عام 1941 اختير وصيا على العراق لغاية 1953, بعد تتويج فيصل الثاني ملكا على العراق, وبعدها أصبح احد مستشاريه, لم يجد تأييدا من النخب السياسية الوطنية بسبب ميله الكبير نحو السياسة البريطانية, تم قتله مع الأسرة المالكة يوم 14 تموز 1958؛ للمزيد ينظر: طارق الناصري، عبد الإله الوصي على عرش العراق 1939 – 1958.حياته ودوره السياسي، ج1, دار الشؤون الثقافية, بغداد, 1990؛ عبد الهادي الخماسي, الأمير عبد الإله 1939 – 1958, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت, 2001؛ غزوان محمد غناوي, الأمير عبد الإله بن علي الهاشمي الوصي على عرش العراق. حياته ودوره السياسي حقائق تنشر لأول مرة, دار زهران للنشر والتوزيع, عمان, 2017.

(2) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج5, ص, ص 89- 90.

(3) مصطفى كامل عبد الجنابي, المصدر السابق, ص ص 41 – 43؛ صلاح هادي عبادة الحلي, الإقصاء السياسي في تاريخ العراق المعاصر 1921- 1953م, ص ص 202 – 203.

(4) اختلف الكثير من الكتاب في وصف أحداث نيسان / آيار 1941 في العراق, فبعضهم أطلق عليها اسم حركة, لأن شروط الحركة تنطبق على أحداثها, إذ كانوا يقصدون بدايتها عندما شكلت حكومة الدفاع الوطني, واطلق بعض الكتاب اطلق عليها اسم حركة رشيد عالي الكيلاني عام 1941, أما بعضهم فاعتبرها انتفاضة لأنها ردة فعل ضد السياسة البريطانية, وبعضهم الأخر اطلق لقب الحرب العراقية البريطانية عام 1941, بناء على الحركة, فالحرب هو اجراء لمواجهة الحركة وليس الحركة بحد ذاتها, وأما بعض الكتاب فاطلق عليها اسم ثورة, لأنهم يرونها بكل المقاييس لاصطلاح الثورة وذلك لتشكيل حكومة الدفاع الوطني وعزل الوصي وتحدت السلطات البريطانية في العراق, ومهما يكن من مسميات فقد اعتبرت الطريق الذي مهد لثورة الرابع عشر من تموز1958؛ للمزيد ينظر: عبد الرزاق الحسني, الأسرار الخفية في حركة مايس 1941 التحررية, ط4, مطبعة دار الكتب, بيروت, 1976؛ محمد مظفر الأدهمي, الأبعاد القومية لثورة مايس 1941 في العراق, دار الجاحظ , بغداد, 1980؛ وليد محمد سعيد الأعظمي, انتفاضة رشيد عالي الكيلاني والحرب العراقية البريطانية 1941, دار واسط , بغداد, 1987؛ عثمان كمال حداد, المصدر السابق؛ جفري ورنر, العراق وسوريا 1941 دراسة وثائقية في الأبعاد القومية والعسكرية والسياسية لثورة نيسان. مايس في العراق خلال الحرب العالمية الثانية, ترجمة وتقديم محمد مظفر الأدهمي, دار الحرية للطباعة, بغداد, 1986.

لتؤدي في النهاية إلى إسقاط العضوية عنهم[1].

غاب عن جلسة التصويت على قانون تصديق البروتوكول المتعلق بعصبة الأمم لعام 1940, النائبان عزارة آل معجون وعجة آل دلي[2], فيما كان النائب جياد آل شعلان مجازاً[3], وغاب النواب الثلاثة عن جلسة التصويت على الميزانية العامة لعام 1940[4], وحضر النائبان عزارة وعجة للتصويت على لائحة قانون ضريبة الأملاك لعام 1940, وانضمام العراق إلى الاتفاقية الدولية رقم تسعة عشر المتعلقة بمعاملة العمال الوطنيين والأجانب بالتساوي, التي كان النائب جياد مجازاً فيها[5]. وصوت النائبان عزارة وعجة على لائحة قانون العرصات لعام 1940, وقانون ضريبة الأرباح المفرطة لعام 1940, ومناقشة قانون العقوبات العسكري, وقانون الطوارئ, وتأسيس مصرف زراعي وصناعي, و قانون العفو العام عن القائمين بتنفيذ الأحكام العرفية, قانون التعديل الثاني لقانون الإدارة العرفية رقم 18 لعام 1935, قانون ميزانية الأوقاف العامة لعام 1940, فيما غائب النائب جياد عن التصويت[6], وصوت النواب الثلاثة على لائحة قانون ضريبة الطوارئ لعام 1940[7], وغاب النائب عزارة عن جلسة التصديق على قانون حسابات الأوقاف النهائية لعام 1936, وجلسة مناقشة إعادة النظر في رواتب التقاعد, التي حضرها النائب عجة وصوت على القانون, فيما كان النائب جياد مجازاً[8], وقد غاب النائب عزارة عن جلسة التصويت على لائحة قانون الميزانية المؤقتة لشهر نيسان 1940, التي صوت عليها النائب جياد, فيما كان النائب عجة مجازاً, وكذلك التصويت على لائحة قانون ميزانية الأوقاف المؤقتة لشهر نيسان 1940, التي غاب عنها النائب عزارة, إلا أن النائب عجة دخل الجلسة وصوت عليها على الرغم من أنه كان

---

(1) للمزيد عن النواب الذين اسقطت العضوية عنهم ينظر: ستار علك عبد الكاظم الطفيلي, المصدر السابق, ص 70.

(2) م. م. ن, الدورة البرلمانية التاسعة, الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة 1939, الجلسة السادسة, 30 كانون الثاني 1940, مطبعة الحكومة, بغداد, 1940, ص ص 85 -86.

(3) أرسل النائب جياد كتاب في الثالث والعشرين من كانون الثاني, طالبا فيه تمديد أجازته واعتباراً من الخامس والعشرين من الشهر نفسه, بسبب كثرة انشغاله في الرميثة, وقد صوت المجلس لمنحه الإجازة؛ للمزيد ينظر: المصدر نفسه, الجلسة الخامسة, 25 كانون الثاني 1940, ص 82.

(4) المصدر نفسه, الجلسة السادسة والعشرون, 17 نيسان 1940, ص 403.

(5) المصدر نفسه, الجلسة السابعة, 5 شباط 1940, ص, ص 99- 100, 103.

(6) المصدر نفسه, الجلسة الثالثة عشر, 2 أذار 1940, ص, ص 178, 198 – 207؛ الجلسة الثامنة والعشرون , 21 نيسان 1940, ص ص 429– 439.

(7) المصدر نفسه, الجلسة الثانية عشر, 28 شباط 1940, ص, ص 165, 174- 176.

(8) المصدر نفسه, الجلسة الثامنة, 8 شباط 1940, ص, ص 111, 115- 117.

مجازاً, فيما خرج من القاعة النائب جياد ولم يصوت عليها[1], أما التصويت على قانون انضمام العراق إلى الاتفاقية البيطرية والبروتوكول الموقع عليها في بغداد في السابع والعشرين من كانون الثاني 1938, فقد صوت عليه النائبان عزارة وجياد[2], فيما كان النائب عجة مجازاً[3].

قد يبدو ان كثرة غيابات نواب السماوة هي الميزة الغالبة على هذه الدورة, إذ لا توجد مداخلات أو اعتراضات من قبل نواب السماوة, وعند التصويت على قانون الموازنة العامة لعام 1940 كان النواب غياب, ولم يطالبوا بزيادة حصة قضاء السماوة من الميزانية, ولهذا لا تجد أي دور بارز لهم في هذه الدورة.

## ثالثاً: موقف النخب العشائرية السماوية من حركة مايس

تمتعت حكومة رشيد عالي الكيلاني بدعم كبير من أبناء الشعب العراقي, ومن رؤوساء العديد من العشائر وقد أيد العديد من النخب العشائرية السماوية حكومة الكيلاني, لعلاقاتهم الوثيقة معه, ومنهم نائبا السماوة الشيخ عزارة آل معجون, والشيخ عجة آل دلي, أما النائب الثالث للسماوة الشيخ جياد آل شعلان فلم يكن من مؤيدي حركة الكيلاني, وأيد الحركة كذلك الشيخ خوام آل عبد العباس, والشيخ سوادي آل حسون[4], ولعل أبرز المناصرين لحكومة الكيلاني هو الشيخ عزارة, الذي أيد الحركة, وقاطع الحكومة, واعتصم في مضيفه في الزريجية, مما أدى فيما بعد إلى استبعاده من مجلس النواب والحكومة, ولكن الوصي عبد الإله أرسل قائمقام قضاء السماوة بدور الوسيط للصلح معه[5], بل أن بعضهم تبرع بالمال والتسابق للتضحية في النفس, وهو عكس ما سعت إليه السلطات البريطانية التي أرادت تحريض شيوخ العشائر ضد هذه الحكومة, ولكنها فشلت في ذلك, لاسيما بعد إصدار فتاوي من علماء الدين في النجف الأشرف ومختلف المدن لمساندة هذه الحكومة, إذ أن تأثير المرجعية ومواقفها تطابقت مع قناعات معظم

(1) م. م. ن, الدورة البرلمانية التاسعة, الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة 1939, الجلسة السابعة عشر, 21 آذار 1940, ص, ص 229, 235– 239.

(2) المصدر نفسه, الجلسة الخامسة عشر, 14 آذار 1940, ص, ص 219, 221.

(3) قدم النائب عجة طلباً لرئاسة المجلس يروم الحصول على إجازة لمدة عشرين يوماً, وحصلت الموافقة على ذلك؛ للمزيد ينظر: المصدر نفسه, الجلسة الرابعة عشر, 7 آذار 1940, ص 209.

(4) أحمد أبو طبيخ, المصدر السابق, ص 235؛ حسن علي عبد الله السماك, عشائر منطقة الفرات الأوسط 1924– 1941. دراسة سياسية, ص 227.

(5) علي صالح الكعبي, نواب لواء الديوانية في العهد الملكي, ص 173 .

قطاعات الشعب[1].

قام السيد محسن أبو طبيخ بتنظيم مضابط لتأييد الوصي عبد الإله, وكانت المساعي بين أوساط عشيرة الظوالم التي ذهبت نخبهم العشائرية إلى بغداد لتسلم حصصهم من الأموال التي وزعت على العشائر المؤيدة للوصي, وعند رجوع هذه النخب إلى السماوة أصبحوا هم رسلاً إلى عشائر بني حجيم لاسيما آل زياد والأعاجيب لضمهم إلى الجبهة المؤيدة للوصي[2], وألقي القبض على السيد أبو طبيخ, وأرسل مخفوراً إلى بغداد[3].

أيد العديد من النخب العشائرية السماوية الحركة, وجاء ذلك من خلال البرقيات التي أرسلوها إلى رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني, ومن هؤلاء النخب من شيوخ عشيرة الجوابر تركي فهد آل حاجم [4] الذي خاطب الكيلاني " **نفدي أرواحنا وأموالنا تجاه الإخلاص الذي قدمتموه إلى وطنكم في مثل هذه الظروف العصية ونعزز جيشنا الباسل الساهر, حيا الله المخلصين** "[5], ومن الرميثة رئيس عشيرة بني سلامة مريعي آل حمود, الذي أرسل في برقيته " **رئيس حكومة الدفاع الوطني لكل الشعب أحراراً, وانتم أحرار الشعب الراقي يؤيدكم بكل قوة** "[6], ومن الرميثة كذلك رؤوساء آل بو حسان محسن العلي وسليمان الناصر, ورئيس عشيرة بني زريج شنشول حسن أغا, ومن عشيرة الأعاجيب منشد الأمين وشعلان الزين, إذ جاء ببرقية التأييد إلى حكومة الكيلاني " **إلى الكيلاني نؤازر بقوة الجيش الباسل**

---

(1) مهند عبد الكريم أبو رغيف, الأحداث السياسية في العراق وانعكاساتها على الوعي الاجتماعي أبان العهد الملكي (1921- 1958), ط2, دار الشؤون الثقافية العامة, بغداد, 2013, ص ص 182– 183.

(2) عمار يوسف العكيدي, المصدر السابق, ص 365.

(3) توسطا ياسين الخضيري ويونس السبعاوي للسيد أبو طبيخ, لإطلاق سراحه, إذ أخذ إلى المجلس النيابي ليصوت على عزل الوصي عبد الإله وتعيين الشريف شرف بدلاً عنه, وتم إطلاق سراح السيد بعدها؛ للمزيد ينظر: محسن أبو طبيخ, مذكرات محسن أبو طبيخ 1910 – 1960 خمسون عاما من تاريخ العراق السياسي الحديث, ص ص 393 – 394.

(4) تركي فهد حاجم الجابري: ولد في الخضر عام 1914, عرف بالشجاعة والكرم, وتميز بشخصية قوية جداً ومؤثرا في الوسط الذي يعيشه, له دور كبير في المجتمع الذي عاش فيه, كان من المساندين إلى حكومة رشيد عالي الكيلاني عام 1941, وتعرض لمضايقات عديدة من الحكومة نتيجة فشل الحركة, وامتلك الشجاعة ليكون قائدا للفرسان في إحدى المعارك عام 1966, مع رحيم عجة آل دلي, وجياد آل شعلان, في عهد حكومة عبد الرحمن عارف, له علاقة صداقة واسعة مع العديد من النخب العشائرية ومنهم الشيخ مهلهل عزارة آل معجون, توفي في الرابع والعشرين من أيلول 1969؛ مهاوش تركي فهد حاجم, شيخ عشيرة الشريدات من عشائر الجوابر, مقابلة شخصية للباحث, الخضر, 2021/3/15.

(5) علاء عباس كاظم القصير, المصدر السابق, ص 155.

(6) المصدر نفسه, ص 156.

**وحارس الوطن الأمين ونؤيد منشوركم الدال على الروح السليمة "**[1], ومن بني زريج كذلك حاشوش العبد العباس الفرهود واخيه مجبل أبرقا " **نؤيد منشور الجيش المعبر عن رغباتنا الوطنية وسياسة فخامتكم المرسومة في بيانكم, سيروا على بركة الله "**[2], وفي برقية أخرى " **نؤيد بأرواحنا جيشنا الباسل الحارس الأمين على كيان الوطن وحافظ مصالحه "**[3], أرسلت من قبل رؤوساء الأعاجيب علي الطشاش ومنشد آل حسين وشعلان الزين أبرقا, كما توجه وفد من الرميثة إلى بغداد مكون من خمسة وعشرين شيخاً في الثالث عشر من نيسان1941, وهنأ الوفد الحكومة الجديدة, وكذلك كان لهم حضور لتهنئة الشريف شرف[4] الوصي الجديد, وقدم نخب عشائر بني عارض بزعامة شيخهم عبد الحسن آل حسون شقيق النائب السابق سوادي تهانيهم للوزارة الكيلانية " **نهنئ البلاد بكم ونسأل الله النجاح "**[5], وعلى الرغم من برقيات التأييد الواسعة وحضور الوفود لتأييد حكومة الكيلاني, إلا أن رجال العشائر انقلبوا بين مؤيد ومعارض للحركة والحكومة[6].

## فشل حركة مايس وتأثيرها على النخب العشائرية السماوية

أدى فشل الحركة إلى الاهتمام بسجن نقرة السلمان, الذي يقع في أطراف بادية السماوة, إذ أنه لم يكن مستخدماً بوصفه سجناً رسمياً عام 1941, مما جعل الحكومة تقوم بإنشاء سجن ثاني جديد يتصل بالسجن القديم, بل إن الدخول إليه يتم من خلال السجن القديم, وقد وصلت أول وجبة من شيوخ العشائر, وأعضاء من مجلس الأعيان العراقي, وكبار السياسيين المعروفين عام 1942إلى السجن, وكان من ضمن السجناء

---

(1) عمار يوسف العكيدي, المصدر السابق, ص 366.

(2) علاء عباس كاظم القصير, المصدر السابق, ص 156.

(3) المصدر نفسه.

(4) الشريف شرف بن راجح بن عون: ولد في الطائف عام 1881, ينتهي نسبه إلى الإمام الحسن ( عليه السلام ), وأبوه كان أمير الطائف وما جاورها, شارك في الثورة العربية الكبرى, وجاء مع الملك فيصل الأول إلى العراق, تم تعينه وصياً للملك فيصل الثاني بعد هروب الوصي عبد الإله, وقام بطلب تشكيل الوزارة الجديدة من رشيد عالي الكيلاني بعد استقالة وزارة الهاشمي, بعد فشل حركة مايس حكم عليه بالسجن لمدة ثلاثة سنوات في العراق, بعد انتهاء المدة غادر إلى عمان وبقي هناك إلى وفاته عام 1954؛ للمزيد ينظر: علي محافظة, الشريف شرف بن راجح, من الثورة العربية الكبرى إلى ثورة العراق القومية 1941, مركز دراسات الوحدة القومية, بيروت, 2013؛ محمد مظفر الأدهمي, الأبعاد القومية لثورة مايس 1941في العراق, ص ص 79 – 80؛ خالد أحمد الجوال, المصدر السابق, ص 309.

(5) علاء عباس كاظم القصير, المصدر السابق, ص 156.

(6) محسن أبو طبيخ, مذكرات محسن أبو طبيخ 1910 – 1960 خمسون عاما من تاريخ العراق السياسي الحديث, ص 391.

عضو مجلس الأعيان علوان الياسري, وكذلك من النخب العشائرية السماوية الذين تم احتجازهم في سجن نقرة السلمان شيخ عشيرة بني عارض والنائب السابق في البرلمان العراقي للدورة السادسة سوادي آل حسون[1], الذي نقل إلى سجن العمارة في العام نفسه[2].

أدى فشل حركة مايس إلى القضاء على آمال الشيوخ المناصرين للحركة, على الرغم من المساهمة العشائرية لها, إلا أنها لم يكن لها دور قوي لمقاومة حركة الزحف البريطاني كما حدث سابقاً في ثورة العشرين, وكان موقف بعض عشائر الجنوب, ومنهم الشيخ عجة آل دلي النائب في الدورة التاسعة للبرلمان في وقتها مؤيداً لحكومة الكيلاني والوصي الجديد, الذين انقلبوا فيما بعد إلى تأييد حكومة الوصي عبد الإله, بعد فشل الحركة وتعرضهم للسجن, وكذلك حصول الوصي عبد الإله على فتاوي جديدة من علماء الدين بدل الفتاوي القديمة المؤيدة للكيلاني, وكذلك قيامه بدعوة العشائر إلى العاصمة لعرض الطاعة للحكومة, فضلا عن إغداق الهبات والمخصصات عليهم[3].

قد يظهر من خلال مجريات الأحداث, تغيير موقف الشيخ عجة آل دلي, بعد عودة الوصي عبد الإله, ولم تحل الدورة التاسعة, بل على العكس بقي الشيخ عجة نائباً فيها, ولم يفصل على الرغم من غيابه المستمر, وهو نوع من مسايرة الأحداث للحفاظ على المنصب, وهذا الموقف ليس مع الشيخ عجة وحده بل حتى مع الشيوخ الذين دعموا حركة الكيلاني ومنهم الشيخ عزارة, والشيخ خوام, والشيخ سوادي, إلا أن الوصي عبد الإله تصالح مع الشيخ عزارة آل معجون, الذي كان في وقتها نائباً, وأدى ذلك لعودته إلى الحياة البرلمانية, وكان حاضراً لجلسات البرلمان, وهذا يبين لنا ثقل وأهمية النخب العشائرية السماوية في الحياة السياسية.

أرسلت بعض النخب العشائرية في السماوة ببرقيات تأييد للوصي عبد الإله بعد عودته للعراق وفشل الحركة, والنخب العشائرية السماوية هم: رئيس الطرف الشرقي لمركز المدينة راجوج السيد طفار, ومن آل بو جياش رحيم الحاج عجة آل دلي[4], ومن آل غانم ناهي آل حمادي, وجاء في برقية التأييد " **الشعب**

(1) غانم نجيب عباس, سجن نقرة السلمان. دراسة في ضوء وثائق وزارة الداخلية العراقية 1942 – 1943, ص 65.

(2) علي صالح الكعبي, نواب لواء الديوانية في العهد الملكي, ص 169.

(3) عمار يوسف العكيدي, المصدر السابق, ص ص 371 – 372.

(4) رحيم عجة آل دلي: ولد في السماوة عام 1916, وأصبح شيخ آل بو جياش في حياة والده الشيخ عجة, لالتزام والده بالعمل السياسي والنيابي في بغداد, يعد الشيخ رحيم من المعارضين لحكومة رشيد عالي الكيلاني عام 1941, وقد وجه برقية تهنئة إلى الوصي عبد الإله عقب فشل الحركة, على الرغم من ان والده الشيخ عجة كان من ضمن الشيوخ السجناء في نقرة السلمان, وعندما اطلق سراح الشيخ عجة عاد ليزاول عمله كنائب عن السماوة في البرلمان العراقي, وليبقى الشيخ

**مبتهج وموازركم لتقودوه لحراسة العرش المفدى وحفظ كيان العراق, وعودتكم الميمونة أثلجت صدورنا سيروا على بركة الله لخير البلاد "**[1].

حاولت بريطانيا أن تعيد علاقتها مع أبناء الشعب العراقي من خلال أستقطاب شيوخ عشائر العراق, ولكن الفجوة كانت كبيرة لم تستطع السلطات البريطانية محو تأثير الحركة لدى أبناء الشعب العراقي[2].

## رابعاً: استئناف عمل مجلس النواب العراقي للدورة التاسعة ( 1 تشرين الثاني 1941- 9 حزيران 1943).

### 1- مناقشات مجلس النواب.

تم استئناف عمل مجلس النواب العراقي لدورته التاسعة بعد التوقف بسبب تداعيات أحداث حركة مايس/آيار, لينعقد المجلس مرة أخرى في الأول من تشرين الثاني1941[3], وفي جلسة العشرين من الشهر نفسه صادق المجلس بالأغلبية على مرسوم الإدارة العرفية رقم 18 لعام 1935, بقراره المرقم 60 في السابع عشر من حزيران1941, وكان أبرز ما ميز هذا القرار هو عدم اعتراض النواب عليه[4].

ناقشت هذه الدورة الطويلة قوانين عديدة, ولم يكن هناك دور لمداخلات نواب السماوة بل كان دورهم مقتصراً على التصويت فقط, وكان هناك استياء من عشائر آل زياد و الجوابر والأعاجيب وبني زريج من ترشيح هؤلاء النواب[5], وانتقد صالح جبر وزير المالية كثرة الإجازات والغيابات, لأنها تعطل التصويت على لوائح قانونية مهمة للبلد[6].

صوت النائبان عزارة وجياد فيما تغيب النائب عجة على لائحة قانون انضمام العراق إلى تصريح الأمم المتحدة[7], وعلى لائحة قانون ميزانية الأوقاف العامة لعام 1943 المالية[8], وعلى لائحة قانون

---

(1) عمار يوسف العكيدي, المصدر السابق, ص 373..

(2) مهند عبد الكريم أبو رغيف, المصدر السابق, ص 185.

(3) م. م. ن, الدورة الانتخابية التاسعة, الاجتماع الاعتيادي لعام 1941, الجلسة الأولى, 1 تشرين الثاني 1941, ص1.

(4) المصدر نفسه, الجلسة الرابعة, 20 تشرين الثاني1941, ص ص 48-49.

(5) علي إبراهيم المصطفى الظفيري, المصدر السابق, ص ص 170- 172.

(6) م. م. ن, الدورة الانتخابية التاسعة, الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة 1942, الجلسة الثالثة والعشرون, 23 آذار 1943 مطبعة الحكومة, بغداد, 1942, ص 194.

(7) المصدر نفسه, الجلسة التاسعة, 20 كانون الثاني 1943, ص, ص 71, 78 – 79.

(8) المصدر نفسه, الجلسة الرابعة والعشرون, 29 آذار1943,ص, ص 206, 214-215.

المقاولة المعقودة بين الحكومة العراقية وشركة بي أو دي المحدودة وشركة نفط البصرة[1], وغاب النائبان عجة وجياد, فيما صوت النائب عزارة على قانون الميزانية العامة المؤقتة لشهري نيسان وآيار 1943, ومناقشة ميزانية عام 1943[2], والتصويت على تقرير اللجنة المكلفة بلائحة التعديل الثاني للقانون الأساسي لعام 1925[3], والتصويت على لائحة التعديل الثاني لقانون الملاك رقم 30 لعام 1940[4], وغاب النواب الثلاثة عن جلسات التصويت على لائحة قانون ضريبة الدخل الإضافية[5], والتصويت على قانون الميزانية العامة لعام 1943[6], والقراءة الثالثة والتصويت على لائحة قانون تعديل ضريبة الدخل رقم 36 لعام 1936[7], وصدرت الإرادة الملكية بإنهاء هذه الدورة أعمالها في التاسع من حزيران 1943, وكان عمر الدورة كبيراً قياساً بباقي الدورات السابقة, إذ تضمنت أربعة اجتماعات اعتيادية ومائة وتسعة وتسعين جلسة, واجتماع غير اعتيادي واحد[8].

على الرغم من أن النخب العشائرية السماوية قد أصبحوا ثلاثة نواب, وقد اختلفت عن باقي الدورات السابقة, ولكنهم في الوقت نفسه لم يحققوا شيئاً ملموساً للسماوة, وكذلك استياء باقي العشائر من تمثيل هؤلاء النواب لمدينتهم, وأما الغياب فهي صفة ملازمة للنوائب مثل باقي الدورات السابقة.

كانت ظاهرة وجود الغيابات الكثيرة لنواب السماوة, التي صارت مألوفة لدى الأعضاء الباقين, فخلال طلب للنائب جياد آل شعلان, لتمديد إجازته لمدة عشرة أيام أخرى[9], كان السبب لطلب الإجازة هو الانشغال بالأعمال الزراعية حسب ما قرأ في الجلسة, التي طرحت للتصويت, وكان التصويت بالرفض من النواب, على الرغم من موافقة المجلس على عدة إجازات مرضية لنواب كانت بتقارير طبية, وهو ما يبين الاستهانة بعمل المجلس لأن مصلحة البلاد في تشريع القوانين فوق مصلحة الفرد الشخصية, وحين

---

(1) م. م. ن, الدورة الانتخابية التاسعة, الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة 1942, الجلسة السادسة والعشرون, 10 نيسان1943, ص, ص 218, 223-225 .

(2) المصدر نفسه, الجلسة الثالثة والعشرون, 23 آذار1943, ص, ص 193, 199-203.

(3) المصدر نفسه, الجلسة الثانية والأربعون, 27 ايار1943, ص, ص 374, 416-417.

(4) المصدر نفسه, الجلسة الثامنة والأربعون, 8 حزيران 1943, ص, ص 436, 450-451.

(5) المصدر نفسه, الجلسة الثانية والثلاثون, 3 ايار1943, ص ص 266-267.

(6) المصدر نفسه, الجلسة الخامسة والثلاثون, 8 ايار1943, ص, ص 311, 318-319.

(7) المصدر نفسه, الجلسة السابعة والثلاثون, 15 ايار1943, ص ص 329- 332.

(8) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج 10, ص 309.

(9) م. م. ن, الدورة الانتخابية التاسعة, الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة 1942, الجلسة السابعة, 30 تشرين الثاني 1942, ص 62؛ ملحق رقم 8.

طرح قانون الموازنة العامة لعام 1943[1], والمهمة للعراق عامة, كان نواب السماوة غائبين عن الجلسة, وهي إشارة إلى أن النواب لم يكونوا موفقين في هذه الدورة.

## خامساً: الدورة البرلمانية العاشرة (9 تشرين الأول 1943– 21 تشرين الثاني 1946).

أصدرت وزارة الداخلية أوامرها إلى متصرفي الألوية للشروع في الانتخابات للدورة البرلمانية العاشرة في التاسع من حزيران 1943, وجرت انتخابات هذه الدورة في عهد وزارة نوري السعيد السابعة (8 تشرين الأول 1942- 19كانون الأول 1943), وكانت البلاد تعيش سيطرة الأحكام العرفية واستمرار الحرب العالمية الثانية وانعكاسها على الوضع الداخلي على العراق, لاسيما أن معاقبة القائمين على حركة مايس ما زالت مستمرة وامتلاء السجون بالوطنيين, فكان هناك اعتراض من بعضهم على موعد إجراء الانتخابات بسبب ما يعيشه الواقع السياسي من الجمود, ولكن على الرغم من الاعتراضات جرت الانتخابات, ولم تلتفت الحكومة لهذه الاعتراضات لتكون النتيجة لصالح مرشحيها[2], واكتمل انتخاب النواب في الخامس من تشرين الأول, وصدرت إرادة ملكية لانعقاد الجلسة الأولى للاجتماع غير الاعتيادي في التاسع من الشهر نفسه[3].

مثل قضاء السماوة النائبان خوام العبد العباس وجياد آل شعلان, في العضوية من أعضاء اللواء الثلاثة عشر وهم: (عبد الرزاق الأسدي, سعدون الرسن, مظهر صكب, سلمان الجبار, رابح العطية, مرزوك العواد, داخل الشعلان, عبد العباس المزهر, شعلان الظاهر, عبد الأمير الشعلان, هاشم الصدر, فضلاً عن نائبي السماوة)[4].

صوت النائبان على لائحة القانون الثاني للقانون الأساسي العراقي لعام 1925[5], وغاب النائبان عن جلسة التصويت على قانون تعديل مرسوم الدفاع المدني ضد الخطر الجوي رقم 51 لعام 1942[6], فيما حضر النائب خوام جلسة مناقشة قانون التجنيد الإجباري, والمطالبة بإجراء الإصلاح على القانون,

---

(1) م. م. ن, الدورة الانتخابية التاسعة, الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة 1942, الجلسة الخامسة والثلاثون, 8 ايار1943, ص, ص 311, 318-319.

(2) صلاح هادي عبادة الحلي, الإقصاء السياسي في تاريخ العراق المعاصر 1921- 1953م, ص ص 207 – 208.

(3) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج6, ص 163.

(4) المصدر نفسه, ج10, ص 313.

(5) م. م. ن, الدورة الانتخابية العاشرة , الاجتماع غير الاعتيادي الأول لسنة 1943, الجلسة الرابعة, 17 تشرين الأول 1943, مطبعة الحكومة, بغداد, 1944, ص ص 27– 38.

(6) المصدر نفسه, الجلسة الرابعة والعشرون, 16 آيار 1944, ص ص 289- 291.

وإطلاق سراح المعتقلين وإلغاء القوانين الاستثنائية, التي غاب عنها النائب جياد[1].

تميزت هذه الدورة بالضغط على الحكومة من قبل نواب المعارضة, وطالبوها بالاستقالة لفسح المجال لوزارة جديدة للقيام بالمهام الموكلة لها من قبل الوصي عبد الإله, وهو ما اضطرها إلى الاستقالة في التاسع والعشرين من كانون الثاني1946, وقد صدرت إرادة ملكية بحل المجلس في الحادي والعشرين من تشرين الثاني 1946 [2], وخلال مدة عمر الدورة البرلمانية أسفر عنها مائة وثلاثة وعشرون جلسة, منها إحدى عشرة جلسة غير اعتيادية, وخمسة اجتماعات , منها اجتماعان غير اعتياديان[3].

**سادساً: الدورة البرلمانية الحادية عشرة (17 آذار1947 – 22 شباط 1948).**

صدرت إرادة ملكية لإجراء الانتخابات للدورة البرلمانية العاشرة في اليوم الأول لوزارة نوري السعيد التاسعة (21 تشرين الثاني1946- 11 آذار 1947), وهو اليوم نفسه لحل الدورة السابقة, وتم إجراء الانتخابات في الكثير من المناطق تحت تأثير القوات المسلحة, وتمثلت هذه الدورة بوجود أحزاب[4] مجازة, مارست عملها في الميدان السياسي, ولكن الحكومة كعادتها مارست سياسة الإقصاء عن المسرح السياسي للمعارضين لها, وتقريب من تراه مناسباً لها, بعيداً عن الكفاءة أو اللياقة[5].

مثل السماوة في هذه الدورة ثلاثة نواب عن لواء الديوانية من مجموع ثلاثة عشر نائباً هم: ( محمد فاضل الجمالي, صالح المرسول, شعلان الظاهر, عبد الأمير الشعلان, عبد المهدي السيد نور, عبد العباس المزهر, زيدان الصكب, أركان عبادي, جعفر مكوطر, عبد الكاظم المرزوق, فضلاً عن نواب السماوة خوام العبد العباس و عزارة آل معجون و كامل آل غثيث [6])[7].

---

(1) م. م. ن, الدورة الانتخابية العاشرة , الاجتماع غير الاعتيادي الأول لسنة 1943, الجلسة السادسة والثلاثون, 21 آيار 1945, ص ص 449 – 453.

(2) للمزيد عن نواب المعارضة ينظر: عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج7, ص, ص 134, 135.

(3) المصدر نفسه, ج10, ص 313.

(4) الأحزاب المجازة هي: الحزب الوطني الديمقراطي, حزب الاستقلال, حزب الأحرار, حزب الشعب, حزب الاتحاد الوطني, التي أجيزت في الثاني من نيسان 1946 أيام حكومة توفيق السويدي الثانية (23 شباط 1946- 30 آيار1946) ؛ للمزيد ينظر: إسماعيل أحمد ياغي, تطور الحركة الوطنية العراقية 1941 – 1952, مطبعة الإرشاد, بغداد, 1979, ص ص 91 – 127.

(5) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج7, ص, ص 135– 138, 159.

(6) كامل آل غثيث الحرجان: ولد عام 1913, وتوفي والده وهو صغير, وتولى الشيخ زعامة العشيرة في صباه, وهو ما كان يطمح اليه والده, الذي عد احد النخب العشائرية السماوية المهمة, فضلاً عن أنه شيخ عشيرة الظوالم ( آل بو حسين), لم ينتمي لأي حزب سياسي, تمتع بنفوذ سياسي وأراء محترمة لدى الجميع, وله صلة قوية بمرجعية النجف, وكثير السفر

يبدو أن مشكلة غياب النواب عن الجلسات ليست مشكلة نواب السماوة فقط, بل هي مشكلة للعديد من النواب, والدليل على ذلك تميز هذه الدورة بكثرة تأجيل الجلسات[1] لعدم اكتمال النصاب لعقدها, وفي ما يخص التصويت على الاستيضاح حول تعديل النظام الداخلي للمجلس, كان النائب عزارة آل معجون ضمن الغير مصوتين عليه, أي أنه خالف هذا الاستيضاح, في حين أن النائبين الآخرين كانا غائبين عن هذه الجلسة[2], وصوت النائبان عزارة و خوام على الصيغة المقترحة من قبل لجنة العريضة الجوابية على خطاب العرش, فيما كان النائب كامل غائباً عن الجلسة[3], وصدرت إرادة ملكية بحل المجلس في الثاني والعشرين من شباط 1948, وبلغ عدد جلسات الدورة ست وستون, واجتماعان أحدهما غير اعتيادي من مجموع عمر الدورة[4].

## سابعاً: التطورات السياسية في العراق واثرها على النخب العشائرية في قضاء السماوة 1944- 1948.

يبدو ان عجز نواب السماوة للدورة العاشرة والحادية عشر عن تحقيق الأعمار لمركز قضاء السماوة, من خلال زيادة التخصيصات المالية للقضاء من الحكومة المركزية, حققه غيرهم من النخب العشائرية السماوية, فقد تم انتخاب مجلس بلدي السماوة عام 1947 برئاسة الحاج سليمان أل حنوش, وعضوية عبد الرزاق الإمامي[5], وحسن الخليلي[6], وعبد العزيز آل حمود[7], الذين شكلوا مجلس إدارة السماوة

= إلى النجف الأشرف, وكذلك يتمتع بعلاقات اجتماعية مع زعماء عشائر الفرات الأوسط والأعيان, أصبح عضواً في مجلس النواب لدورتين, الحادية عشر, والسادسة عشر, ممثلاً عن السماوة, توفي عام 2001؛ للمزيد ينظر: علي صالح الكعبي, نواب لواء الديوانية في العهد الملكي, ص ص 195 – 196.

(7) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج 10, ص 314.

(1) م. م. ن, الدورة الانتخابية الحادية عشر, الاجتماع الاعتيادي لسنة 1947, الجلسة العاشرة, 19 كانون الثاني 1948, مطبعة الحكومة, بغداد, 1948, ص 135؛ الجلسة الحادية عشر, 21 كانون الثاني 1948, ص 136؛ الجلسة الثانية عشر, 25 كانون الثاني 1948, ص 137.

(2) المصدر نفسه, الجلسة الرابعة, 23 كانون الأول 1947, ص, ص 9, 15 – 17.

(3) المصدر نفسه, الجلسة السابعة, 4 كانون الثاني 1948, ص, ص 106, 109 – 111.

(4) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج 10, ص 313.

(5) عبد الرزاق عباس آل مرعي الإمامي: ولد عام 1891, وكان احد الأعضاء البارزين إلى جانب اخوه عبد الستار في لجان عديدة خدمت المدينة, فضلا عن اشتراكه في بناء سينما في مركز المدينة عام 1948, وهو أول صرح ثقافي في المدينة, وقدم خدمات كبيرة للمدينة, توفي عام 1958؛ رعد سعد عبد الستار الإمامي, المصدر السابق.

(6) المرزا حسن رضا الخليلي: ولد في السماوة عام 1895, ووالده سكن السماوة قادماً من النجف الأشرف قبل خمسة

(المجلس البلدي) لغرض تخطيط مركز القضاء[1], كذلك تم تشكيل لجنة لجمع التبرعات لفتح أول متوسطة في السماوة في منطقة القشلة في العام نفسه, من قبل النخب: عبد الستار الإمامي, والشيخ شنان آل رباط , وشاكر الزعيري, وعباس آل هرو[2], ومحمد آل غريب[3], وهو ما لم يستطع نواب المدينة من توفير الأموال اللازمة من الدولة لبناء المدارس, وفعلاً تم أنشائها في العام نفسه, من خلال التبرعات[4].

وتميزت هذه المدة بنشاط الأحزاب السياسية في السماوة وعلى رأسها الحزب الشيوعي[5], وكذلك برز نشاط الحزب الوطني الديمقراطي[1] عام 1948.

---

= أعوام من ولادته, سكنوا الطرف الغربي للمدينة, عمل في التجارة وطب الأعشاب, وامتلك العديد من العقارات في المدينة, وعمل عضواً في المجلس البلدي للمدينة في مرحلة الخمسينات من القرن الماضي, وكان احد أعضاء لجنة التبرعات لبناء متوسطة السماوة عام 1948, امتلك ديوان عامر في بيته يقصده العديد من شخصيات المدينة ونخبها, وقد قصده العديد من الأهالي عام 1949 لزيارة سجنائهم في نقرة السلمان, الذي هيأ لهم المرزا ذلك مع تزويدهم بكافة المواد الغذائية اللازمة, وساهم في إيصال الماء الصالح للشرب للبيوت عبر الأنابيب عام 1954, تم ترحيله عام 1979, توفي في قم المقدسة عام 1986 ودفن هناك؛ حسن مندل عبد الله, وجه اجتماعي, مقابلة شخصية للباحث, السماوة, 2021/4/14.

(7) عبد العزيز حسين آل حمود الجياشي: ولد في السماوة عام 1902, جده الحاج حمود الوسيط بين العشائر والحكومة المحلية في المدينة, انتخب عبد العزيز عضو مجلس بلدي للسماوة عام 1947 فضلاً عن نخب عشائرية أخرى, انتقل إلى مدينة بغداد عام 1953 ليعمل في التجارة في سوق الشورجة, وانتخب عضواً لغرفة تجارة السماوة عام 1972 بعد عودته للسماوة, توفي في الرابع والعشرين من آيار 1985؛ سامي عبد العزيز حسين آل حمود, وجه اجتماعي, مقابلة شخصية مع الباحث, السماوة, 2021/7/20.

(1) زياد محمد السبعاوي, المصدر السابق, ص ص 522 – 523.

(2) عباس هرو حسين الهلالي: ولد في السماوة عام 1910, وتعلم في الكتاتيب القراءة والكتابة, وأصبح من النخب العشائرية المطلعة على الأحداث العربية والإقليمية, فضلاً عن متابعة مجريات أحداث الساحة السياسية العراقية, ولاسيما في قضاء السماوة, لديه ديوان يجتمع فيه العديد من النخب العشائرية السماوية, تميز بطلاقة اللسان وقدرته الفائقة على التكلم باللهجة البدوية, من خلال تعامله التجاري مع البدو في محل بيع الأقمشة, توفي عام 1986؛ حارث عباس هرو, وجه اجتماعي, مقابلة شخصية مع الباحث, السماوة, 2021/7/19.

(3) محمد عبد الله محمد آل غريب: ولد في السماوة عام 1900, ويعد من تجار السماوة الكبار وله أملاك واسعة, اشترك في لجان عديدة لجمع التبرعات لخدمة مركز المدينة, توفي عام 1989؛ علاء محسن محمد آل غريب, المصدر السابق.

(4) أحمد رحيم العكيلي, المصدر السابق, ص 83.

(5) الحزب الشيوعي العراقي: أدى حدوث الكساد العالمي عام 1930 إلى نشاط الأفكار الشيوعية في العراق, لاسيما بين شباب البصرة والناصرية, وأصبح عدد المنتمين لأفكاره لا يقل عن ستون عضواً, وتأسست الجمعية ضد الاستعمار في الحادي والثلاثين من آذار 1934, الذي عده الشيوعيين بداية لتأسيس حزبهم, فيما يرى بعضهم أنه ظهر لأول مرة في تموز 1935, وتعرض الحزب إلى حملات اعتقالات واسعة, وأحكام عديدة بالسجن والإعدام, وكانت حملة الاعتقالات تتم

## سابعاً: القضية الفلسطينية.

اقترح حزب الاستقلال[2] تعاون الأقطار العربية, ومقابلة القوة بالقوة, وفتح مكاتب للتطوع للدفاع عن فلسطين, ومنع بيع الأراضي وإيقاف الهجرة الصهيونية نحو فلسطين[3].

عقد زعماء العشائر مؤتمراً في الحلة في الثاني والعشرين من تشرين الأول 1947حضره زعماء عشائر العراق, ومثل السماوة نوابها الثلاثة, وصرح رئيس الوزراء صالح جبر أن في وسع العشائر العراقية أن تجند نصف مليون من رجالها للقتال في فلسطين, ولكن نائب الديوانية سليمان البراك أسرع إلى الإغراق في المبالغة أن العشائر ستجند مليونين من خيرة مقاتليها للقتال في فلسطين, في الوقت الذي كان عدد سكان العراق آنذاك لا يتجاوز الخمسة ملايين, وقد رفض المؤتمر تقسيم فلسطين وأن فلسطين

---

= على مختلف عمر الوزارات المشكلة, وعلى الرغم من ذلك لم يتأثر الحزب, بل على العكس أخذت قاعدته بالاتساع, بل أنها قررت مغادرة العمل السري والاتجاه للعمل المباشر في الثامن والعشرين من حزيران 1946, إذ نظمت الرابطة المضادة للصهيونية مظاهرة في بغداد للتنديد ضد الظلم في فلسطين؛ للمزيد ينظر: صلاح الخرسان, صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق, دار الفرات, بيروت, 1993, ص ص 17 – 21؛حنا بطاطو, العراق. الحزب الشيوعي, ترجمة عفيف الرزاز, ج2, ط 2, مؤسسة الأبحاث العربية, بيروت, 1996, ص, ص 61, 83 , 190.

(1) الحزب الوطني الديمقراطي: فسح المجال توفيق السويدي لوزارته الثانية في الخامس من آذار 1946 لتأسيس الأحزاب السياسية, ولهذا قدم طلباً من قبل كامل الجادرجي, ومحمد حديد, وحسين جميل, ويوسف الياس, وعبد الكريم الأزدي, وعبد الوهاب مرجان, وعبود الشالجي, وصادق كمونة لتأسيس الحزب في اليوم نفسه, وتم تقديم منهاج الحزب مع الطلب, وأجيز الحزب في الثاني من نيسان, إذ أصبح كامل الجادرجي رئيساً له في السادس والعشرين من الشهر نفسه؛ للمزيد عن أهداف الحزب ومنهاجه ينظر: سجل الحركة الوطنية ضد معاهدة جبر- بيفن ودور الحزب الوطني الديمقراطي فيها, مطبعة الأهالي, بغداد، 196، ص ص125- 130؛ فاضل حسين, تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي 1946 – 1958, مطبعة الشعب, بغداد, 1963, ص ص 30 – 43؛ كامل الجادرجي, مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي, دار الطليعة, بيروت, 1970, ص ص 19 – 25.

(2) حزب الاستقلال: حزب قومي عربي, وهو امتداد إلى نادي المثنى في مرحلة الثلاثينات, ضم مؤيدين لحركة مايس 1941, رئيس الحزب هو محمد مهدي كبه, وأما مؤسسيه وقادته فهم: خليل كنه, وإسماعيل الغانم, وصديق شنشل, وفائق السامرائي, أهدافه تحرير واستقلال البلاد, والدعوة إلى الإصلاح على أسس ومبادئ تقدمية واشتراكية, واصل الحزب عمله بعد ثورة الرابع عشر من تموز 1958؛ للمزيد ينظر: عبد الرزاق الحسني, تاريخ الأحزاب السياسية العراقية, ص ص 136 – 148؛ عبد الأمير هادي العكــام, تاريخ حزب الاستقلال العراقي 1946-1958، دار الرشيد، بغداد ,1980, ص ص 11- 16.

(3) فلاح محمود خضر البياتي, مدينة الهندية ( طويريج ) في العهد الملكي 1921-1958, ص 114.

قلب البلاد العربية[1].

تمثل الموقف الرافض من تقسيم فلسطين من خلال نخبها العشائرية النائبان عزارة آل معجون وكامل آل غثيث, وكذلك الشيخ جياد آل شعلان, الذين كانوا مساندين لنخب مركز المدينة, ولاسيما شيخي الشرقي حسين آل طفار, وشنان آل رباط في موقفهم الرافض للتقسيم[2], وكانت قصائد عبد الحسين الشيخ موسى تلهم الشارع السماوي لرفض التقسيم[3], وقد شكلت لجان عديدة لدعم الشعب الفلسطيني من قبل نخب عشائرية سماوية كان ابرزهم عبد الستار الإمامي وسليمان آل حنوش وحسين آل حنوش, وسعود آل نايف[4] ومحمد آل غريب, والمرزا حسن الخليلي[5].

خرجت مظاهرة ضد المعاهدة العراقية البريطانية[6] في الخامس من كانون الثاني 1948, وانضم

(1) بلغ عدد سكان العراق 4,814,122 في الإحصاء العام للسكان في 19 تشرين الأول 1947؛ للمزيد ينظر: عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج7, ص 198؛ محسن أبو طبيخ, مذكرات السيد محسن أبو طبيخ 1910-1960, ص 379.

(2) سامي نافع عليوي السماوي, المصدر السابق.

(3) عبد الحسين الشيخ موسى الخطيب: ولد في السماوة عام 1924, ووالده رجل دين وخطيب معروف, تعلم في الكتاتيب حفظ القرآن الكريم, واكمل دراسته الابتدائية في مدينة السماوة, والمتوسطة في مدينة الديوانية, نظم أول قصيدة عام 1941, واكمل تعليمه المهني في إعدادية الزراعة بابي غريب في بغداد عام 1945, وتميز شعره عام 1948 بهموم العراق والشعب العربي, توفي عام 1991؛ للمزيد عن قصائده ينظر: زياد محمد السبعاوي, المصدر السابق, ص 411.

(4) سعود عبد الله آل نايف: ولد في السماوة عام 1914, وكان من الداعمين لعدة قضايا وطنية, ومن المساهمين في حملة التبرعات للعديد من المشاريع الخيرية, ومنها جمع التبرعات للقضية الفلسطينية, تميز بعلاقات صداقة مميزة مع االنائب جياد آل شعلان, توفي عام 1998؛ للمزيد ينظر: حمودي سعود عبد الله آل نايف, المصدر السابق.

(5) سامي نافع عليوي السماوي, المصدر السابق.

(6) معاهدة بورتسموث: وقعت في مساء الخامس عشر من كانون الثاني 1948, وقد نشرتها الصحف في اليوم التالي, تضمنت المعاهدة سبعة مواد, ومن هذه المواد هو سيادة الأمن والسلام للعراق, وان تصبح نافذة لمدة عشرون عاماً من تاريخ تنفيذها, وبعد مرور خمسة عشر عاماً, يحق لأي الطرفين تعديل بنودها بموافقة الطرف الأخر, ويعد ملحقها جزء لا يتجزأ منها, الذي تكون من عشرة مواد, تضمنت أهمها شأن القواعد الحربية في الحبانية والشعيبة؛ للمزيد عن المعاهدة ينظر: عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج7، ص ص 235 – 247؛ صالح عبد العالي خليف وجعفر عبد الدائم المنصور, اثر معاهدة بورتسموث 1948 في إثارة العنف السياسي, مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية, العدد 54, مج 44, كانون الأول 2019, ص ص 40 – 48؛ Phebe Marr and Ibrahim al-Marashi , The Modern History Of Iraq , Fourth Edition , California State University, New York, 2017 , p p 51 – 52.

طلاب الكليات والمعاهد والمدارس الثانوية إلى المظاهرات[1].

## 1- موقف النخب العشائرية السماوية من تهجير اليهود.

من خلال الاطلاع على سيرة يهود السماوة في أربعينيات القرن الماضي, إذ كانت توجد في السماوة بيوت عديدة لهم, بل حتى شوارع تحمل مسمياتهم إلى الآن في المدينة[2], وقد شكل اليهود ثقل اقتصادي كبير على مركز قضاء السماوة, لما يمتلكونه من أموال وأعمالهم التجارية في المدينة, وتم ترحيل تلك العوائل اليهودية السماوية إلى خارج العراق, لأسباب سياسية طائفية في نهاية الأربعينيات, لاسيما أنه لم يتم التعرض لهم في المدينة, بسبب أن النخب العشائرية السماوية المتمثلة بزعامات شيوخ الشرقي والغربي ونخب عشائرية أخرى, قد أمنوا حمايتهم وعدم التعرض لهم, على الرغم من أن جميع أهالي السماوة متعاطفين معهم, ويعود سبب ذلك لأن تلك العوائل اليهودية عاشت مدة طويلة من الزمن مع عوائل المدينة, وتعايشوا معهم وشاركوهم مصابهم وأحزانهم وأفراحهم, بل حتى مساعدتهم بالأموال[3].

من البيوت اليهودية في السماوة بيت يعقوب يوسف, ويوسف شاؤول, وادوارد سالم, وساسون موشي صديق, وسالم موشي صديق, وليلو بلبول, و يهودا إبراهيم صديق الذي برز بنشاطه السياسي, وقد بلغ عدد نفوس اليهود مائة واثنين وأربعين نسمة عام 1947[4], وقد لعب اليهود دوراً كبيراً على مجريات الأحداث السياسية السماوية, لاسيما عمليات الاعتقال لأبرز أعضاء الحزب الشيوعي للمدة 1945 – 1947[5].

## 2- موقف النخب العشائرية السماوية من معاهدة بورتسموث.

شكلت معاهدة بورتسموث عائقا أمام استقلال العراق, فقد بقي العراق تابعاً لبريطانيا, والتي أدت المعاهدة إلى اشتداد الهيجان الجماهيري, وارتفعت حدة التظاهرات في عموم العراق التي استمرت لأن الصدر لم يعلن إلغاء المعاهدة بشكل رسمي, فتمكنت تلك التظاهرات من الضغط عليه وإعلانه إلغاء

(1) جعفر عباس حميدي, المصدر السابق, ص 214.

(2) لايزال هناك شارع في السماوة يسمى شارع اليهود يقع في القسم الشرقي للمدينة, وبقيت التسمية بسبب سكن اليهود فيه قبل تهجيرهم؛ للمزيد ينظر: زيد الشهيد, السماوة في القرن العشرين, ج 1, دار مسامير, السماوة, 2020, ص ص 143 – 145.

(3) سامي نافع عليوي السماوي, المصدر السابق.

(4) زياد محمد السبعاوي, المصدر السابق, ص 617.

(5) حنا بطاطو, الحزب الشيوعي, ص 176.

المعاهدة بشكل رسمي, وتأليف لجنة للتحقق في الحوادث التي حصلت[1], وقد رافقت وزارته اضطرابات داخلية, فقام بتعطيل مجلس الأمة لمدة خمسين يوماً, وحل المجلس النيابي وأجريت انتخابات جديدة,

وكانت الانتخابات بمثابة صراع بين كتلتي صالح جبر ونوري السعيد, اللتين أخذتا تنشطان لخوض الانتخابات, و عقدت أحزابهما السياسية اجتماعاتهما, المطالبة بإطلاق الحريات وتطبيق أحكام الدستور, وبالمقابل اعتمد أقطاب معاهدة بورتسموث على العشائر, تحت شعارات السعي لتحقيق أماني البلاد الوطنية والإخلاص للعرش الهاشمي[2], ولم يكن موقف النخب العشائرية السماوية أقل من موقف بقية عشائر وأبناء العراق تجاه القضية الفلسطينية, وكان من الطبيعي أن يكون للنخب العشائرية السماوية موقف مشرف, تعبيراً عن الشعور الوطني والقومي الذي كان يعتمر نفوس أبناء قضاء السماوة[3].

شاركت نخب عشائر الرميثة في مظاهرات كانون الثاني عام 1948 للتنديد بمعاهدة بورتسموث[4] وكانت هناك تحركات طلابية في مركز المدينة للتنديد بالمعاهدة, لكن على أرض الواقع لم تخرج في مركز المدينة سوى مظاهرة واحدة للتنديد بالمعاهدة, قادها أغلب أبناء النخب العشائرية في المدينة[5].

تعددت أشكال وأساليب الدعم الذي قدمته نخب قضاء السماوة إلى القضية الفلسطينية، كان في مقدمتها جمع التبرعات لأبناء الشعب الفلسطيني، فقد تقدم كل من السادة: علوان الياسري, وشنشول حسن أغا, وعجة الدلي (على الرغم من أن الشيخ عجة آل دلي, لم يكن نائباً للدورة البرلمانية الحادية عشر, بل أنه كان نائباً لدورات سابقاً, إلا أنه كان من أبرز النخب العشائرية السماوية تحمساً لجمع التبرعات من أجل القضية الفلسطينية )[6], وحسين الحاج علي موسى, وشاكر الزعيري, وشاكر الإمامي, ومحمد الدهان, والحاج عبد العزيز الحمود, بطلب إلى قائمقامية السماوة في كانون الأول 1947لغرض الموافقة على جمع مبلغ قدره ألف دينار عراقي، بطريقة الاكتتاب العام خلال ستة أشهر, لمساعدة إخوانهم الفلسطينيين

---

(1) علاء عباس كاظم القصير، المصدر السابق، ص168؛ فلاح حسن حمادي وثامر مكي علي، السيد محمد الصدر ومواقفه الوطنية والقومية (1922-1956)، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، العدد 31، 2017، ص175.

(2) فلاح محمود خضر البياتي, مدينة الهندية ( طويريج ) في العهد الملكي 1921-1958, ص 110؛ صالح عبد العالي خليف وجعفر عبد الدائم منصور، المصدر السابق، ص 46.

(3) غانم نجيب عباس، موقف أبناء السماوة من القضية الفلسطينية 1947-1948، جريدة الوركاء, السماوة, العدد 2، 8 كانون الثاني 2001.

(4) زياد محمد السبعاوي, المصدر السابق, ص 346.

(5) غازي موسى كاظم الخطيب, رئيس جامعة المثنى سابقاً, مقابلة شخصية للباحث, السماوة, 2020/8/11.

(6) أحمد إبراهيم المصطفى الظفيري, المصدر السابق, ص 202.

المنكوبين على حد ما جاء في طلبهم[1]، فشكرتهم القائمقامية على موقفهم النبيل هذا, وقيامهم بهذه الخدمة الإنسانية والواجب الديني المحتم, وتألفت لجنة عليا من النخب: عبد الستار الإمامي, و شاكر الزعيري, و محسن أبو جعيلة, ومجيد العلي السلمان, و شنان آل رباط , و شاكر آل محمود, و طالب السيد علي, والحاج حسين آل حنوش, ومحمد علي السيد حسين في أيلول 1948, لجمع مبلغ لا يزيد عن ألف دينار بطريقة الاكتتاب ضمن قضاء السماوة, على أن يتم الاكتتاب خلال مدة ستة أشهر، أثبت بعض نخب السماوة دعمهم للقضية الفلسطينية من خلال تبرعهم الشخصي بمبلغ نقدي، كانت قيمته كبيرة في مقاييس أربعينيات القرن العشرين، ويكفي أن نذكر أن خوام العبد العباس قد تبرع بمبلغ قدره مائة وسبعون ديناراً لدعم هذه المبادرة وقضيتها المقدسة، في حين تبرع السيد عبد الستار الإمامي بمبلغ واحد وثمانين ديناراً ومائتين وخمسين فلسا[2].

على صعيد آخر تبرع موظفو مركز قضاء السماوة بمبلغ قدره عشرون ديناراً وثمانمائة فلساً إلى جمعية الجبهة المتحدة للدفاع عن فلسطين، تعبيرا عن مدى شعورهم بما يتطلب منهم الواجب الوطني والقومي، لم تقتصر إسهامات أبناء السماوة على التبرع بالأموال للقضية الفلسطينية فحسب، وإنما أبدى عدد من أبنائها عن رغبتهم في التطوع للقتال[3]، وكان للمنشورات التي أصدرتها جمعية الجبهة المتحدة للدفاع عن فلسطين, فعلها المؤثر بين أبناء السماوة، إذ استفزت فيهم غيرتهم وحماستهم الوطنية والقومية من أجل قضية العرب المركزية، فقد قدم بعضهم الأسلحة والعتاد للفلسطينيين[4].

---

(1) في برقية رفعت إلى وزارة الخارجية, بينت ان المانحين للتبرعات للشعب الفلسطيني خلال حكومة صالح جبر ذات سيادة مستقلة عن صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني؛ للمزيد ينظر:

F . O . 903 / 1192 , NO:2 The Repeated from foreign office to cairo , D 20th December ,1947 .

(2) غانم نجيب عباس, موقف أبناء السماوة من القضية الفلسطينية 1947-1948, المصدر السابق.

(3) في برقية أرسلها الوصي عبد الإله إلى وزارة الخارجية البريطانية بالرقم ستمائة وسبعة وثلاثون في الثالث من كانون الأول 1947, بين فيها أنه العراقيين قد يتسللون كمتطوعين للدفاع مع إخوانهم العرب في فلسطين, كان جواب وزارة الخارجية البريطانية بضرورة أغلاق مكاتب التجنيد في العراق للدفاع عن فلسطين؛ للمزيد ينظر: Ministry of Foreign Affairs , Political Department , estern section , ch 2183 /2183/5/19667 , 9th December 1947 , p 9 .

(4) جاء في عريضة قدمها صالح السيد أحمد وهو من سكنة محلة الصوب الصغير في السماوة, إلى القائمقام طالبا فيها الموافقة على سفره إلى فلسطين مجاهداً لنصرة إخوانه الفلسطينيين؛ للمزيد ينظر: غانم نجيب عباس، موقف أبناء السماوة من القضية الفلسطينية 1947-1948, المصدر السابق.

أوضح هذا المبحث أن بعض النخب العشائرية السماوية قد ساندت حركة مايس, بينما لم يساندها البعض الأخر, وعلى الرغم من عودة الوصي عبد الاله إلى الحكم, إلا انه تصالح مع النخب السماوية, والتي غيرت موقفها تجاه الوصي, وهو ما ولد عودة نواب السماوة إلى مزاولة عملهم في المجلس النيابي, ولا توجد مداخلات أو اعتراضات مؤشرة وفعالة لنواب السماوة, بل العكس تميز نواب السماوة بكثرة الغيابات عن الجلسات, وهي الصفة المتلازمة للدورات السابقة.

ومن ذلك أتضح أن الأحداث السياسية في مرحلة الأربعينات من القرن الماضي, شكلت تداعيات كبيرة على المجتمع السماوي, لما حملت من تأييد واسع للعديد من النخب العشائرية السماوية للقضية الفلسطينية, وأخذت بدورها تشكل الكثير من مناقشات هذه النخب العشائرية, سواء عن طريق الاحتجاجات, أو البرقيات, أو عن طريق ممثلي السماوة في البرلمان, وكذلك تداعيات خروج اليهود من السماوة, الذين أصبحوا مزيجا من المجتمع السماوي, ولكن هؤلاء النخب وقفوا موقفاً مشرفاً تجاه تداعيات هذه الأوضاع لما حملوه من الروح الوطنية لدعم القضية الوطنية الفلسطينية, وكذلك لعدم التعرض ليهود السماوة وبقائهم تحت رعايتهم, فضلاً عن أن أغلب أبناءهم شاركوا في المظاهرات العديدة لدعم القضية الفلسطينية, على الرغم مما تمر به مدينة السماوة من أزمات اقتصادية, إلا ان نخبها استطاعوا جمع التبرعات للقضية الفلسطينية, بل أراد بعضهم الذهاب للقتال في فلسطين, أما موقف نواب السماوة فلم يسجلوا أي موقف يحسب لهم, على العكس من العديد من النواب, لاسيما نواب المنتفق والديوانية.

# الفصل الثالث: المواقف السياسية والدور التشريعي للنخب العشائرية السماوية في العراق 1940– 1958.

## المبحث الثاني: الموقف من التطورات السياسية في العراق والدور التشريعي للنخب العشائرية السماوية 1949 – 1954.

أولاً: **الدورة البرلمانية الثانية عشر ( 21 حزيران1948 – 27 تشرين الأول 1952).**

أجريت انتخابات الدورة البرلمانية الثانية عشر في عهد وزارة محمد الصدر[1] (29 كانون الثاني 1948- 16 حزيران 1948) التي أعلنت الأحكام العرفية, التي كانت تتميز بتدخلات الحكومة بالتضييق وخنق الحريات, وكذلك عمليات الإقصاء في الانتخابات لغير الموالين لها, لاسيما مؤيدي وثبة[2] كانون الثاني 1948, وبذلك ضمنت الحكومة معركة الانتخابات التي حسمت لصالحها[3].

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة يوم الحادي والعشرين من آذار 1948 إجراء الانتخابات, وأوعز وزير الداخلية من خلال الإعلان إلى المتصرفيات لإجراء اللازم بعد يومين من القرار, وتمت

---

(1) محمد الصدر: ولد في الكاظمية في بغداد عام 1882، أصله من جبل عامل في لبنان, والده حسن الصدر الذي درس في النجف، والسيد محمد الصدر كان احد الداعين إلى المظاهرات من أجل استقلال العراق بعد الاحتلال البريطاني, وهو من قيادات ثورة العشرين, تولى مناصب سياسية عديدة, أصبح رئيسا للوزراء للمدة ( التاسع والعشرون من كانون الثاني 1948 – الثالث والعشرون من حزيران 1948), استقال بعد ان حقق نجاحاً نسبياً في تهدئة الشارع العراقي عقب أحداث الوثبة, توفي في بغداد عام 1956؛ للمزيد ينظر: عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج 7, ص 287؛ خالد أحمد الجوال, المصدر السابق, ج2, ص ص 106 – 110؛ سالم هاشم عباس أبو دله, محمد السيد حسن الصدر ودوره في الثورة العراقية الكبرى، معهد أعداد المعلمين، كربلاء المقدسة، مجلة دراسات إسلامية معاصرة، العدد 6 ، السنة الثالثة، 2012، ص 297.

(2) وثبة كانون: اصدر صالح جبر بياناً حذر فيه أبناء الشعب من التظاهر في ليلة السابع والعشرين من كانون الثاني, ولكن الجماهير تحدت ذلك, لتبدأ الانتفاضة بمظاهرات سلمية اجتاحت شوارع بغداد والعديد من المدن, منددة بسقوط الحكومة والمطالبة بإلغاء المعاهدة, ولكن سرعان ما تحولت إلى معارك بين الشعب والسلطة في صباح اليوم التالي, ومنها: معركة واقعة الكلية الطبية, معركة جسر المأمون, معركة باب المعظم, رافق المعارك عصيان عام, أغلقت فيه جميع المرافق العامة, وسقط ما يزيد عن أربعين شهيداً, وأكثر من مائة وثلاثين جريحاً, وحاول الوصي إدخال الجيش لقمع المتظاهرين, حسب نصيحة نوري السعيد, إلا أن محمد الصدر رفض ذلك وطلب منه إقالة الحكومة, وقد عدت الوثبة أروع عصيان جماهيري مسلح عرفه تاريخ العهد الملكي, إذ أسقطت فيه وزارة صالح جبر, وألغت المعاهدة؛ للمزيد ينظر: مصطفى كامل عبد الجنابي, المصدر السابق, ص ص 72 – 74؛ حامد الحمداني, المصدر السابق, ص ص230 – 231, Phebe Marr and Ibrahim al-Marashi ,Previous Source , p p 51 – 52.

(3) صلاح هادي عبادة الحلي, الإقصاء السياسي في تاريخ العراق المعاصر 1921- 1953م, ص ص 216 – 217؛ وقد اخطأ الباحث صلاح الحلي بذكر نواب الديوانية الفائزين بهذه الدورة البرلمانية, إذ أنه أعاد أسماء الدورة الحادية عشر وذكرهم فائزين للدورة نفسها.

الانتخابات في الخامس عشر من حزيران[1], وقد حضر للانتخابات التي جرت هناك, عدة نخب عشائرية مهمة في السماوة, بصفتهم أعضاء مجلس بلدي, وموظفين فضلاً عن المرشحين, ومنهم سليمان آل حنوش, سيد قاسم آل زين العابدين[2], والمرزا حسن الخليلي, وطارق الدهان[3].

أسفرت الانتخابات عن تمثيل قضاء السماوة من خلال ثلاثة نواب, هم: خوام العبد العباس, و عجة آل دلي, وجياد آل شعلان, من مجموع ثلاثة عشر نائباً يمثلون لواء الديوانية, هم: (شعلان الظاهر, عبود اشنين, صالح شكارة, جعفر مكوطر, عبد الكاظم المرزوك, عبد العباس المزهر, سعدون الرسن, عثمان الصكب, عبد المهدي الياسري, أركان العبادي), وبدأت أعمال هذه الدورة باجتماعها غير الاعتيادي في الحادي والعشرين من حزيران 1948[4].

اختير النائب خوام العبد العباس عضواً في لجنة الشؤون الداخلية, والنائب عجة آل دلي عضواً في لجنة شؤون المعارف, والنائب جياد آل شعلان عضواً في لجنة الشؤون العسكرية[5], وتميزت هذه الدورة بوجود معارضة نيابية قوية, بسبب سياسة الحكومة[6] الداخلية والخارجية, وقد شهدت إحدى الجلسات المنعقدة في الثالث والعشرين من تشرين الأول 1948, بتقديم نائب بغداد عبد الرزاق الشيخلي اقتراح إيقاف الجلسة لمدة دقيقتين حدادا على أرواح شهداء الوثبة, وهذا المقترح أيده رئيس الوزراء مزاحم الباجه جي[7] ( 26 حزيران 1948 – 6 كانون الثاني 1949 ) الذي كان حاضراً, وبدوره طلب من

---

(1) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج 7, ص, ص 324, 327.

(2) سيد قاسم آل زين العابدين: أول محامي من أهالي السماوة, افتتح مكتب للمحاماة عام 1942 هو والمحامي طه صفاء عباس الإمامي, بعد تخرجهما من كلية الحقوق في بغداد؛ للمزيد ينظر: زياد محمد السبعاوي, المصدر السابق, ص 504.

(3) سامي نافع عليوي السماوي, المصدر السابق.

(4) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج 10, ص ص 315 – 317.

(5) م. م. ن, الدورة الانتخابية الثانية عشر, تقرير مدير مجلس النواب العام عن أعمال اللجان الدائمة خلال الاجتماع الاعتيادي لسنة 1949, الحادي عشر من تموز 1950, مطبعة الحكومة, بغداد, 1950, ص ص 10– 13.

(6) عارض العديد من نواب المعارضة سياسة الدولة الداخلية, وهاجموا الحكومة بشدة بسبب إعلان الأحكام العرفية التي استغلت لغير أغراضها, وطالبوا بإطلاق سراح الموقوفين بسبب اشتراكهم في انتفاضة عام 1948؛ للمزيد ينظر: انتصار محمود عبد الخضر الدربندي, المصدر السابق, ص 132.

(7) مزاحم الباجه جي: ولد في النعمانية عام 1890, وأكمل الحقوق في الاستانة وبغداد, أسس النادي الوطني العلمي عام 1911, أصبح عضواً في المجلس التأسيسي عام 1924, وعضواً في المجلس النيابي للدورة الأولى, وتدرج في المناصب الوزارية حتى أصبح رئيس للوزراء عام 1948 بعد استقالة وزارة الصدر, توفي في جنيف عام 1982 ودفن في المقبرة

رئيس الجلسة عبد الوهاب مرجان تأييد المقترح, الذي عرضه بدوره على التصويت وقبل الاقتراح بالأكثرية, ولكن النائب جياد آل شعلان رفض ذلك بقوله " **الاقتراح لم يقبل ونحن لا نوافق عليه وسنخرج من المجلس** "[1], لكن إصرار النائب روفائيل بطي على ان الاقتراح قد قبل, جعل من نائب الديوانية شعلان الظاهر يشتمه بكلام بذيء, مبرراً أن الاقتراح لم يوافق عليه, ورد النائب روفائيل بطي بقوله " **اسكت أنت** "[2], فكان الرد عليه من النائب شعلان الظاهر " **انجب سيبندي أنت شنو** "[3], ليتدخل النائب جياد آل شعلان ويرد على النائب روفائيل بطي, بقوله " **والله يا روفائيل بس تطلع برة أشوفك إياها بشارع الرشيد, نحن قوة مسلحة, والثورة العراقية قامت على رؤوسنا نحن لا على رؤوس الأفندية, سرسرية** "[4], وطلب الرئيس من النائب جياد آل شعلان الالتزام بالنظام, وأما نائب بغداد محمد رضا الشبيبي, فقد طلب من الرئيس تطبيق النظام الداخلي بحق النائب جياد آل شعلان لتلفظه بكلام غير لائق في الجلسة وبحق النائب روفائيل بطي, وطلب نائب البصرة عبد الرزاق الحمود استدعاء الشرطة, إلا أن رئيس الجلسة أجل الجلسة لمدة خمس عشرة دقيقة, لانقسام حضور الجلسة بين مؤيدين لنواب الديوانية المعارضين للاقتراح, وبين النواب المؤيدين له[5].

صوت النواب على لائحة قانون الميزانية العامة لعام 1948 المالية[6], وصوت النائبان خوام العبد العباس وعجة آل دلي التي غاب النائب جياد الشعلان عن جلسات التصويت لقانون انضمام العراق إلى

---

= الإسلامية هناك؛ للمزيد ينظر: فهد مسلم زغير, مزاحم الباجه جي ودوره في السياسة العراقية (1934 – 1968), أطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية التربية – الجامعة المستنصرية, 2012, ص, ص 22, 166؛ عدنان الباجه جي, مزاحم الباجه جي سيرة سياسية, مركز الوثائق والدراسات التاريخية, لندن, 1989؛ أحمد فوزي, 12 رئيس وزراء, ص ص 283 – 304.

(1) نجيب الصائغ, من أوراق نجيب الصائغ في العهدين الملكي والجمهوري 1947– 1963, مكتبة اليقظة العربية, بغداد, 1990, ص ص 34 – 36.

(2) بشير حمود الغزالي, المعارضة النيابية في العراق خلال العهد الملكي 1946 –1958, دار الولاء, بيروت, 2021, ص 128.

(3) نجيب الصائغ, المصدر السابق, ص 35.

(4) بشير حمود الغزالي, المصدر السابق, ص ص 127– 129.

(5) نجيب الصائغ, المصدر السابق, ص ص 34 – 36؛ بشير حمود الغزالي, المصدر السابق, ص ص 127– 129.

(6) م. م. ن, الدورة الانتخابية الثانية عشر, الاجتماع الاعتيادي لسنة 1948, الجلسة التاسعة عشر, 7 آذار 1949, مطبعة الحكومة, بغداد, 1948, ص ص 276– 287.

اتفاقية الامتيازات والصيانات لهيئة الأمم المتحدة, والتصويت على اتفاقية المواصلات السلكية واللاسلكية الدولية الموقع عليها في اللاتيك سيتي في 1947[1], وتصديق مرسوم ذيل قانون التقاعد العسكري رقم 6 لعام 1948 في السادس من أيلول 1948, وعلى لائحة قانون إبرام اتفاقية الخطوط الجوية المدنية بين الحكومة العراقية والجمهورية التركية[2], وعلى الميزانية العامة لعام 1949 المالية [3], وعلى قانون ميزانية الأوقاف العامة لعام 1949[4] , وغاب النواب عن التصويت لقانون الخدمة المدنية[5], وصوت النائب عجة آل دلي, فيما غاب النائبان الآخران عن جلسة تصويت قانون انضمام العراق إلى اتفاقية منظمة الأنواء الجوية العالمية الموقع عليها في واشنطن في التاسع عشر من تشرين الأول 1947[6], وصوت النائب خوام العبد العباس فيما غاب النائبان الآخران عن جلسة تصويت قانون مراقبة التحويل الخارجي, وقانون الصلح بين العراق وإيطاليا[7].

عندما استكمل تعويض النواب المستقيلين, عاد النواب من جديد للتصويت على العديد من القرارات والقوانين, وغاب نواب السماوة الثلاثة عن جلسة تصويت تصديق مرسوم رقم 5 لعام 1950 لاستيفاء رسم على التمور العراقية[8], وصوت النائب خوام العبد العباس فيما غاب النائبان الآخران عن جلسة تصويت تصديق لائحة قانون تعديل ضريبة الدخل رقم 67 لعام1943[9], والاتفاقية الاقتصادية بين العراق ولبنان[10], أما عن الأعمال الاستعمارية للحكومة الفرنسية ضد الشعب المغربي, التي طرحت في إحدى الجلسات, فقد كان النائب جياد آل شعلان من ضمن المصوتين عليها لدعم الشعب المغربي في

---

(1) م. م. ن, الدورة الانتخابية الثانية عشر, الاجتماع الاعتيادي لسنة 1948, الجلسة الثانية, 5 كانون الأول 1948, ص ص 21– 24.

(2) المصدر نفسه, الجلسة الحادية والعشرون, 22 آذار 1949, ص ص 311- 332.

(3) المصدر نفسه, الجلسة السادسة والأربعون, 19 آيار 1949, ص ص 763– 780.

(4) المصدر نفسه, الجلسة الثامنة والأربعون, 22 آيار 1949, ص ص 797– 804.

(5) المصدر نفسه, الجلسة الحادية والثلاثون, 30 نيسان 1949, ص ص 446– 448.

(6) المصدر نفسه, الجلسة الثالثة والأربعون, 16 آيار 1949, ص ص 708– 710.

(7) المصدر نفسه, الجلسة الخمسون, 9 حزيران 1949, ص ص 823 – 825.

(8) المصدر نفسه, الاجتماع الاعتيادي لسنة 1950, الجلسة الخامسة عشر, 15 شباط 1951, مطبعة الحكومة, بغداد, 1950, ص ص 205 – 208.

(9) المصدر نفسه, الجلسة السابعة عشر, 26 شباط 1951, ص 259.

(10) المصدر نفسه, الجلسة السابعة والعشرون, 25 آذار 1951, ص ص 435 – 437.

كفاحه ضد الاحتلال الفرنسي, فيما غاب النائبان الآخران عن الجلسة[1], وصوت النائب عجة آل دلي فيما غاب النائبان الآخران عن جلسة تصويت ميزانية الأوقاف لعام 1951[2], وكان هناك رفض لعدة قرارات في الجلسات[3], ولكن يبدو أن النواب لم يهتموا لناحية الرميثة التي عانت الكثير, إذ أن بلديتها قد دفعت تكاليف مشروعي الماء والكهرباء, على أن تقوم الحكومة بإنجازهما, إلا أن ذلك لم يتم لتعيش الرميثة في ظلام دامس[4] ومياه غير صالحة للشرب[5].

واجه العراق بعد الحرب العالمية الثانية ظروفاً اقتصادية صعبة وغلاء فاحشاً في الأسعار وانتشاراً للبطالة والفقر, فضلاً عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية, وازداد طلب الفرد العراقي من الغذاء عام 1951, مع عجز الحكومة عن تحسين المستوى المعاشي للفرد العراقي[6], على الرغم من أن النخب العشائرية السماوية كانت ممثلة لمدينتهم في البرلمان, إلا أنهم لم يفعلوا شيئاً لتحسين الحالة المعيشية لأبناء مدينتهم[7].

حدث نزاع عشائري في السابع من كانون الثاني1952 بين عشيرة البدور من لواء المنتفق, وبعض من عشيرة آل زياد من عشائر السماوة, بسبب الاختلاف على مناطق الرعي, وادى النزاع إلى مقتل ثلاثة

---

(1) م. م. ن, الدورة الانتخابية الثانية عشر, الاجتماع الاعتيادي لسنة 1950, الجلسة الثامنة عشر, 1 آذار 1951, ص ص 264 – 273.

(2) المصدر نفسه, الجلسة الخامسة والعشرون, 20 أذار 1951, ص ص 407 – 408.

(3) عند التصويت على مداخلة نائب بغداد إسماعيل الغانم, حول كلام وزير العدلية حسن سامي, لمناقشة احد بنود لائحة قانون جمعية الجلود, الذي رفض بالأكثرية, كان النائبان خوام وجياد من الرافضين للقرار, فيما غاب النائب عجة عن الجلسة؛ للمزيد ينظر: المصدر نفسه, الجلسة الثانية والعشرون, 13 آذار 1951, ص ص 325 – 327.

(4) وردت برقية من الرميثة إلى الحكومة المركزية في بغداد, حملت توقيع عباس السيد, وداخل علوان, ونعمة الشبلي, ونعمة علوان, وموسى جعيلة لتزويد محطة قطار الرميثة بمولد كهرباء لكي ينير المحطة ليلاً لحاجة أهلها الضرورية له, وهو ما عجز نواب الرميثة من توفيره لناحيتهم؛ جريدة الاستقلال, العدد 4065, 20 شباط 1948, ص3.

(5) جاء الاستجواب بكتاب خطي إلى وزير الداخلية عمر نظمي, حمل توقيع نائب بغداد ذيبان الغبان, ونائب الديوانية جعفر المكوطر, حول المشروعين, الذي اكد عليه نائب الدليم مشحن الحردان, إذ كان الأجدر ان يكون ذلك من نواب السماوة؛ للمزيد ينظر: م. م. ن, الدورة الانتخابية الثانية عشر, الاجتماع الاعتيادي لسنة 1950, الجلسة التاسعة عشر, 5 آذار 1951, ص 276.

(6) عبد المجيد كامل عبد اللطيف التكريتي, مجلس الأمة العراقي البرلمان الأعيان والنواب 1945 - 1953, دار الشؤون الثقافية العامة, بغداد, 2001, ص, ص 194 – 195؛ 202 – 203.

(7) علاء عباس كاظم القصير, المصدر السابق, ص 171.

أشخاص وجرح اثنين من عشيرة البدور, لم يتم فيه تدخل نواب السماوة لحل النزاع[1], وصوت النواب الثلاثة على قانون الاتفاقية المعقودة بين الحكومة العراقية وشركات النفط العراقية المحدودة ونفط الموصل المحدودة, ونفط البصرة المحدودة في الثالث من شباط 1952, وكذلك مع شركتي نفط خانقين المحدودة ونفط الرافدين المحدودة في الخامس والعشرين من كانون الأول 1951[2], فيما غاب النائب جياد آل شعلان عن جلسة تصويت قانون الميزانية العامة لعام 1952 المالية[3], ولائحة قانون ميزانية الأوقاف لعام 1952 المالية[4], وصوت النائب خوام العبد العباس فيما غاب النائبان الآخران عن جلسة تصويت قانون إبرام الاتفاق بين حكومة العراق وحكومة السويد بشأن مصالح النقل الجوي والموقع عليه في بغداد في الثامن والعشرين من تشرين الأول 1951, ولائحة قانون تصديق معاهدة السلم والصداقة بين العراق وإسبانيا[5], وسقط سهواً اسم النائب عجة آل دلي عن سجل الحضور أو الغياب عن جلسة تصويت قانون تصديق الاتفاق بين الحكومة العراقية ومؤسسة المساعدات التعاونية الأمريكية لأوربا[6], وصوت النائب عجة آل دلي فيما كان النائبان الآخران غائبان عن جلسة تصويت قانون تصديق الاتفاقية الدولية حول منع الإتجار بالأشخاص واستغلال البغاء, ولكن في نفس الجلسة تم التصويت على لائحة قانون تصديق معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية, الذي صوت هو النائب خوام العبد العباس إذ كان غائباً عن تصويت اللائحة السابقة, فيما غاب النائب عجة آل دلي الذي صوت على اللائحة السابقة[7], وصدرت إرادة ملكية بحل المجلس في السابع والعشرين من تشرين الأول 1952[8], عن عمر طويل لهذه الدورة, أسفر عنه أكثر عدد للجلسات عن باقي الدورات السابقة, التي بلغت مائتين وخمسة وثلاثين, وبلغ عدد الاجتماعات خمسة, منها أربعة اجتماعات اعتيادية[9].

---

(1) حميدة مكي فرهود السعيدي, المصدر السابق, ص 244.

(2) م. م. ن, الدورة الانتخابية الثانية عشر, الاجتماع الاعتيادي لسنة 1951, الجلسة العاشرة, 14 شباط1952, مطبعة الحكومة, بغداد, 1951, ص ص 103 – 135.

(3) المصدر نفسه, الجلسة الخامسة عشر, 24 شباط 1952, ص, ص 215, 233.

(4) المصدر نفسه, الجلسة السادسة عشر, 26 شباط 1952, ص, ص 217, 238- 244.

(5) المصدر نفسه, الجلسة التاسعة عشر, 2 آذار 1952, ص, ص 253, 267 – 292.

(6) المصدر نفسه, الجلسة الحادية والعشرون, 9 آذار 1952, ص, 302, 322- 330.

(7) المصدر نفسه, الجلسة الثانية والعشرون, 15 آذار 1952, ص ص 341 – 353.

(8) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج8, ص ص 316 – 317.

(9) المصدر نفسه, ج 10, ص 315.

## ثانياً: موقف النخب العشائرية السماوية من الأحداث السياسية 1949– 1952.

شهدت السماوة تحركات سياسية منذ عام 1948, بسبب زيادة الوعي السياسي لدى نخب عشائر السماوة لما تتطلبه مرحلة نشاط الأحزاب السياسية, وظهور نشاطات وفعاليات شاركت جموع كبيرة فيها, وتم تعديل مرسوم الإدارة العرفية رقم 18 لعام 1935, حسب مرسوم 6 لعام 1949[(1)], ولكن عام 1951 ظهر مجموعة من الطلاب معارضين للحكومة منها من قادهم غازي موسى كاظم الخطيب, وسيد خضير عباس, وكانت الاجتماعات في بيت الأخير, إذ طبعت منشورات تندد بسقوط الملك فيصل الثاني[(2)] والوصي عبد الإله, وكذلك بسقوط حكومة نوري السعيد الحادية عشر(15 أيلول 1950 – 10 تموز 1952), وقد أدت تلك الحركة إلى سجن أعضاء الحركة في السماوة, إذ ينقل غازي الخطيب أنه شاهد في سجن السماوة أربعة أشخاص من قيادات الحزب الشيوعي العراقي, هم: عمر الشيخ, وسلطان ملة علي, وحميد عثمان, وهاشم هادي, وعليهم أثار التعذيب, وتم الإفراج عن أعضاء حركة السماوة لعدم كفاية الأدلة, وتأسست أول جريدة في السماوة[(3)] وتشكيل اتحاد للطلاب خلال العام نفسه[(4)].

---

(1) أضيفت فقرة إلى المادة الرابعة عشر من مرسوم 18 لعام 1935, إذ قرر مجلس الوزراء إحالة مرتكبو الجرائم إلى المجلس العرفي بطلب من وزير الداخلية, الذي خول أيضاً صلاحية استعمال القوات العسكرية؛ للمزيد ينظر: جريدة الوقائع العراقية, بغداد, العدد 2790, 20 تشرين الثاني 1949, ص 1

(2) فيصل الثاني: ولد في بغداد في الثاني من آيار 1935, وهو أخر ملوك العراق, ابن الملك غازي, أصبح ملكا على العراق بعد وفاة والده عام 1939, وأصبح خاله عبد الإله الوصي عليه, أكمل الدراسة الابتدائية في المدرسة المأمونية في بغداد, وسافر إلى لندن ليدرس فيها عام 1947, وأكمل دراسته الجامعية في كلية هارو في لندن عام 1952, ليعود للعراق ويتوج في الثاني من آيار 1953 ملكا على العراق, من المشاريع المهمة في عهده **"الاتحاد الهاشمي"**، الذي فض في أعقاب سقوط الملكية في العراق بعد مقتله يوم 14 تموز 1958 في نهاية مأساوية, إذ قتل هو وجميع أفراد الأسرة الملكية ؛ للمزيد ينظر: أحمد فوزي عبد الجبار، فيصل الثاني وعائلته وحياته ومؤلفاته، ط 3، مطبعة الديوان, بغداد، 1989؛ لطفي جعفر فرج، الملك فيصل الثاني آخر ملوك العراق, الدار العربية للموسوعات, بيروت , 2001؛ طارق إبراهيم شريف, سيرة حياة الملك فيصل الثاني 1935 – 1958 أخر ملوك العراق, دار غيداء للنشر والتوزيع, دمشق, 2011.

(3) صدرت أول صحيفة في السماوة وبشكل أسبوعي عام 1951, وسميت صحيفة الحصون, واستمرت بالعمل إلى عام 1953, وكانت تطبع في بغداد, وصاحبها ورئيس تحريرها هاشم نوري, وهو من مواليد السماوة, إذ ان والده من سامراء وقد عمل قاضيا في السماوة, وكانت بثمان صفحات وتعنى بالأخبار السياسية فضلاً عن باقي الأخبار؛ للمزيد ينظر: زيد الشهيد, المصدر السابق, ص 194.

(4) غازي الخطيب, المصدر السابق.

عند صدور قانون إسقاط الجنسية العراقية عام 1950[1], الذي تم من خلاله السماح لليهود بالمغادرة, قد ولد فجوة كبيرة في الاقتصاد العراقي, لأن أعدادهم تجاوز المائة ألف يهودي, ساهموا في مهن عديدة, إذ أن العديد منهم ذوو خبرة في الاقتصاد[2], وولد هذا القرار فجوة اقتصادية في السماوة لما تمتع به اليهود من ثقل اقتصادي للمدينة, ومساعدتهم لأهلها, الذين كانوا يتمتعون باحترام وحماية هذه النخب, وكان خروجهم من السماوة بفعل سياسة الحكومة العراقية, التي طبقت على جميع مدن العراق[3].

تولدت إضرابات طلابية في العام التالي, وكان مقر التنظيمات السرية للحزب الشيوعي الرئيسي في الديوانية باعتبار السماوة قضاء تابعاً لها[4].

جاءت وثبة تشرين احتجاجا على تدهور الأوضاع المعيشية, وسوء الأوضاع السياسية وانعدام الحريات العامة, وأوشكت هذه الوثبة أن تطيح بالنظام الملكي, بعد استقالة وزارة مصطفى محمود العمري[5] ( 12تموز1952- 21 تشرين الثاني 1952) وتوارى أعضاؤها عن الأنظار, خوفا من غضب الشعب وأصبح الشعب هو سيد الشارع دون منازع, مما دفع الوصي عبد الإله في الثالث والعشرين من تشرين الثاني إلى الاستعانة بالجيش ودعوة رئيس أركان الجيش نور الدين محمود[6] إلى

---

(1) تقدمت وزارة توفيق السويدي الثالثة ( 5شباط 1950 – 12 أيلول 1950) في الثاني من آذار 1950 بلائحة قانونية, شملت سبعة مواد, لأسقاط الجنسية العراقية عن اليهودي العراقي الذي يرغب بترك العراق نهائياً, وخولت وزير الداخلية تنفيذ هذا الأمر, وصوت عليه في مجلس النواب بعد أربعة أيام ؛ للمزيد عن الأحداث التي رافقت أسقاط الجنسية وعملية التصويت عليها ينظر: عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج8 ,ص ص 159 – 162.

(2) Phebe Marr and Ibrahim al-Marashi , Previous Source , p 53 .

(3) زيد الشهيد, المصدر السابق, ص ص 143 – 145.

(4) غازي الخطيب, المصدر السابق.

(5) مصطفى محمود شريف العمري: ولد في الموصل 1900, تخرج من كلية الحقوق وعمل في حقل التعليم والمحاماة، اشترك في الحرب العالمية الأولى مع الجيش العثماني وتم أسره من قبل البريطانيين، عضو جمعية العهد، تدرج في مناصب عديدة حتى وصل إلى رئاسة الحكومة عام 1952, توفي عام 1984؛ للمزيد ينظر: سجلات الحكومة العراقية، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1952، مطبعة الحكومة, بغداد, 1953، ص7؛ أحمد فوزي, 12 رئيس وزراء في العهد الملكي, ص ص 305 – 324.

(6) نور الدين محمود: ولد في الموصل عام 1899، تخرج من المدرسة العسكرية في إسطنبول عام 1917، انتمى إلى الجيش العراقي في السادس عشر من تشرين الثاني 1921، بات الرجل الأول في الجيش في أعقاب حركة مايس 1941، عين ملحقاً عسكرياً في لندن برتبة مقدم عام 1936, وقائدا للقوات العراقية المشتركة في حرب فلسطين في تشرين الأول 1948, وعهدت اليه رئاسة الوزراء (23 تشرين الثاني 1952 – 22 كانون الثاني 1953)، وعضواً في مجلس الأعيان

تشكيل حكومة طوارئ وتعينه حاكما عسكريا عاماً وإعلان الأحكام العرفية[1], وإغلاق مكاتب الأحزاب وإيقاف الصحف, واعتقال أعداد كبيرة من المواطنين من الذين شاركوا في المظاهرات, ولكن لم تستطع الحكومة في النهاية إلا الإذعان لإرادة الشعب ومطالبه[2], وشهدت السماوة حالها كحال معظم المدن العراقية خروج مظاهرات عديدة يقودها أعضاء الحزب الشيوعي ومؤيديهم للتنديد بحادثة الوثبة[3], وشهدت الديوانية كذلك مظاهرات شعبية وطلابية, إذ شكل الطلاب منظمات عملت مع أبناء الريف على قيام المظاهرات, إلا أن الحكومة استطاعت القضاء عليها[4].

كان أغلب المنتمين للحزب الشيوعي هم من أبناء النخب العشائرية السماوية, الذين كان لآبائهم مكانة عشائرية واجتماعية في السماوة, بل إن معظم الآباء كانوا يدافعون عن أبناءهم ويوفرون لهم الحماية لتجنب اعتقالهم من قبل الحكومة, وهو ما هيأ لهم الجو المناسب للقيام بالمظاهرات في شوارع السماوة ضد الحكومة, وتمثل دور نخب عشائر السماوة من خلال الشيخ عزارة آل معجون, والشيخ جياد آل شعلان, اللذان تربطهما علاقة طيبة مع جميع نخب قضاء السماوة, ولاسيما مركزه, وكانوا على تواصل مباشر مع شيوخ الشرقي والغربي من مركز المدينة, فضلاً عن علاقتهم الطيبة مع الأهالي, فلهذا كان الشيخ جياد الممثل للقضاء هو صوت أهالي المدينة في مجلس النواب[5].

يبدو ان القضايا الشخصية هي التي كانت تطغى على اتجاهات الأحزاب, التي لا تتجه اتجاهاً سياسياً حقيقياً يؤدي إلى خدمة البلد, إذ تسيطر المنافع الشخصية على دوافع رؤوساء العشائر ورموزها الوطنية[6].

---

= من كانون الثاني 1953 وحتى تموز عام 1958, توفي عام 1981؛ للمزيد ينظر: أحمد فوزي, 12 رئيس وزراء في العهد الملكي, ص ص 325 – 344.

(1) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج8, ص 338؛ حامد الحمداني, المصدر السابق, ص 10.

(2) مهند عبد الكريم أبو رغيف, المصدر السابق, ص 194.

(3) غازي الخطيب, المصدر السابق.

(4) حميد نعيم هادي حسين النبهاني, تطور التعليم في لواء الديوانية 1958 – 1968. دراسة تاريخية, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة كربلاء, 2018, ص 7.

(5) سامي نافع عليوي السماوي, المصدر السابق.

(6) عبد المجيد كامل عبد اللطيف التكريتي, المصدر السابق, ص ص 45- 46.

## ثالثاً: الدورة البرلمانية الثالثة عشر ( 24 كانون الثاني 1953 – 29 نيسان 1954).

قرر مجلس الوزراء قبول مبدأ الانتخاب المباشر[1] لأعضاء مجلس النواب في الثامن من تشرين الثاني 1952, وقررت وزارة العدلية في الخامس والعشرين من الشهر نفسه تأليف لجنة لغرض إعداد لائحة قانون انتخابات النواب, وصدر مرسوم رقم 6 لعام 1952, لتوزيع المناطق الانتخابية إلى شعب عديدة[2], وتمت إجراءات انتخابات هذه الدورة في أيام وزارة نور الدين محمود(23 تشرين الثاني 1952- 22 كانون الثاني 1953), وفي ظل الأحكام العرفية المعلنة التي صدرت في الثالث والعشرين الشهر نفسه, وهي كسابق عهد الدورات السابقة لم تخلُ من التدخلات الحكومية, وكذلك عمليات الإقصاء السياسي تجاه المرشحين, لاسيما أن الحكومة كانت مزودة بقوائم الترشيح قبل الانتخابات لمعرفة الموالين لها, وتميزت انتخابات هذه الدورة بمقاطعة الأحزاب الوطنية العلنية منها والسرية لمعرفتها بتزييف النتائج وبقاء الأحكام العرفية[3], واكتملت عملية الانتخاب في السابع عشر من كانون الثاني 1953, وفاز ستة وسبعون نائباً بالتزكية, وتسعة وخمسون نائباً بالتصويت, وصدرت إرادة ملكية لعقد أول الجلسات بعد سبعة أيام[4].

كان تمثيل قضاء السماوة بواقع أربعة نواب من مجموع ثلاثة عشر نائباً يمثلون لواء الديوانية, وهو التمثيل الأكبر من خلال عمر الدورات البرلمانية السابقة للسماوة, وكان التمثيل من خلال الشيوخ: جياد آل شعلان و خوام العبد العباس و عجة آل دلي و سوادي آل حسون, ممثلين عن السماوة, فضلاً عن نواب الديوانية (أركان العبادي, جابر السرحان, محمد فاضل الجمالي, موجد الشعلان, مهدي الياسري , عبد

---

(1) مبدأ التصويت المباشر يجري انتخاب النائب مباشرة من قبل ناخبيه, في حين سابقاً كان الانتخاب من خلال تعيين مندوبين يتولون مهمة اختيار النواب, والانتخاب المباشر يكون على درجة واحدة, بينما الانتخاب غير المباشر يكون على درجتين, وقد تم تخفيض الحد الأدنى لسن الناخب إلى عشرين عاماً, وتقسيم المناطق الانتخابية على شُعبٍ انتخابية بُغية تسهيل عملية الانتخاب, ولم يجد رئيس الأركان مفراً من التسليم بضرورة تعديل قانون الانتخاب بمرسوم جعله قائماً على أساس الانتخاب المباشر ولكنه إلى جانب المأخذ التي احتواها لم يعالج المشكلة إذ ان مطلب الانتخاب المباشر لم يكن سوى وسيلة وضمانة للحريات، فلما قضي على الحرية أصبح الانتخاب المباشر وسيلة لتعيين مباشر للنواب؛ للمزيد ينظر: حيدر غانم عبد الحسن, المصدر السابق, ص ص 34-36؛ بشير حمود الغزالي, المصدر السابق, ص ص 134 -135.

(2) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج8, ص, ص 321 – 322, 353.

(3) صلاح هادي عبادة الحلي, الإقصاء السياسي في تاريخ العراق المعاصر 1921- 1953, ص 220 – 221؛ وقد اخطأ الباحث صلاح الحلي بذكره الأسماء الفائزين إلى لواء الديوانية في هذه الدورة.

(4) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج8, ص 353.

الكاظم المرزوك, علي الشعلان, عبد العباس المزهر, عثمان الشمران)[1].

مثل السماوة عن حزب الاتحاد الدستوري[2] ثلاثة نواب هم: خوام, وعجة, وجياد, أما حزب الأمة الاشتراكي[3] فقد مثله سوادي آل حسون, وأصبح النائبان عجة وسوادي عضوين في لجنة الشؤون الداخلية, والنائب جياد عضواً في لجنة الشؤون العسكرية, بينما أصبح النائب خوام عضواً في لجنة الشؤون المالية[4].

اعرب النائب جياد عن اعتقاده أن اللائحة التي جاءت بها الحكومة حول إبرام اتفاقية المساعدات الفنية بين العراق والأمم المتحدة, وقدوم الخبراء الأجانب للعراق, تسبب خطراً للعرب, وان أمريكا ليس لها فضل على العراق[5].

صوت النواب على قانون تصديق الاتفاق التجاري بين الحكومة العراقية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية[6], ولائحة انضمام العراق إلى البروتوكول الخاص بوضع العقاقير التي لم تشملها اتفاقية عام

---

(1) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج 10, ص ص 318 – 319؛ مركز الذاكرة الموسوعية في الديوانية, الديوانية وقائع وأحداث, ج 1, الدار البيضاء, بغداد, 2012, ص 91.

(2) حزب الاتحاد الدستوري: أسسه نوري السعيد وتولى رئاسته, وقدم طلب لوزارة الداخلية في الحادي والعشرين من تشرين الأول 1949, وأجازت تأسيسه في الرابع والعشرين من الشهر التالي, تضمن منهاجه الدعوة لمكافحة الشيوعية والصهيونية, واصدر الحزب صحيفتين باسمه, الاتحاد الدستوري, والدستور, استمر في نشاطه حتى عام 1954, وهو في الحقيقة مرتبط وجوده مع وجود نوري السعيد؛ للمزيد ينظر: أسامة صاحب منعم, نشاط الأحزاب العراقية بعد الحرب العالمية الثانية 1946 – 1958, مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية – جامعة بابل, مج 5, العدد 2, 2015, ص 54.

(3) حزب الأمة: تلقى صالح جبر ضربة قاضية بعد هروبه خارج العراق على اثر وثبة 1948, وعاد مرة أخرى للعراق بدعم من الوصي عبد الإله, وأصبح وزيرا للخارجية عام 1950, وقام بتأسيس الحزب في العشرين من حزيران 1951, ومثل جماعة من مختلف الطبقات, وضم العديد من الشخصيات السياسية, وأجازت وزارة الداخلية تأسيس حزب الأمة الاشتراكي بعد أربعة أيام, برئاسة صالح جبر؛ للمزيد عن الحزب ينظر: عبد الرزاق الحسني, تاريخ الأحزاب السياسية, ص ص 239 – 252؛ فاطمة صادق عباس السعدي, المصدر السابق, ص 160.

(4) م. م. ن, الدورة الثالثة عشر, الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953, تقرير مدير مجلس النواب العام عن أعمال اللجان الدائمة خلال الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953, مطبعة الحكومة, بغداد, 1954, ص ص 10 – 16.

(5) صبري فالح الحمدي, الأنشطة الاقتصادية الأمريكية في العراق, ودور الولايات المتحدة في تعامل المنظمات الاقتصادية الدولية معه في مناقشات مجلس النواب العراقي 1945- 1958, مجلة كلية التربية الأساسية – الجامعة المستنصرية, العدد 51, 2007, ص 29.

(6) م. م. ن, الدورة الانتخابية الثالثة عشر, الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953 – 1954, الجلسة السابعة عشر, 3 شباط

1931 تحت السيطرة الدولية[1], وغاب النائب خوام عن جلسة التصويت على التعديل لقانون تصديق الاتفاق بين الحكومة العراقية ومؤسسة المساعدات التعاونية الأمريكية لأوربا؛ وقانون انضمام العراق إلى اتفاقية الامتيازات والصيانات للوكالات الإحصائية, التي صوت النواب الثلاثة عليها, علما أن النائب خوام كان حاضراً في التصويت على اللائحة السابقة [2], وغاب النائب عجة عن جلسة التصويت على قانون انضمام العراق إلى اتفاقية الامتيازات والحصانات لجامعة الدول العربية, التي صوت النواب الثلاثة الآخرون عليها[3], وغاب النائب جياد عن جلسة التصويت على لائحة قانون تعديل إدارة البلديات رقم 84 لعام 1931؛ والتصويت على تعديل قانون الإقامة رقم 64 لعام 1938؛ والتصويت على قانون الميزانية لإدارة انحصار التبغ لعام 1952, التي حضرها النواب الآخرون وصوتوا عليها[4], وغاب النائبان خوام وعجة عن جلسة التصويت على لائحة قانون تصديق معاهدة الصداقة المنعقدة بين العراق والهند والموقع عليها في بغداد في العاشر من تشرين الثاني 1952, التي صوت فيها النائبان جياد وسوادي[5], ولم يصوت النواب الأربعة على قبول الاستيضاح المقدم من قبل نائب البصرة عبد الرزاق الحمود, حول بيان إعلان الأحكام العرفية في البصرة, الذي رفض الاستيضاح في الجلسة[6], ولم يصوت النائب جياد على قانون إبرام الاتفاق الأساسي بشأن المساعدات الفنية المعقودة بين العراق والأمم المتحدة؛ قانون التصديق على اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تبادل تجارة الترانسيت بين دول الجامعة العربية, واتفاقية تسديد المدفوعات وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية, الذي قبل التصويت عليه في الجلسة, وكان النائبان عجة وسوادي من ضمن المصوتين بينما غاب النائب خوام عن الجلسة[7].

---

= 1954, مطبعة الحكومة, بغداد, 1954, ص ص 409 – 418.

(1) م. م. ن, الدورة الانتخابية الثالثة عشر, الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953 – 1954, الجلسة السابعة, 29 كانون الأول 1953, ص, ص77, 91 – 92.

(2) المصدر نفسه, ص ص 83- 90.

(3) المصدر نفسه, الجلسة الخامسة والعشرون, 28 شباط 1954, ص ص 556 – 561.

(4) المصدر نفسه, الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952 – 1953, الجلسة السابعة عشر, 9 نيسان 1954, مطبعة الحكومة, بغداد, 1954, ص ص 258 – 269.

(5) المصدر نفسه, الجلسة الثامنة, 23 شباط 1954, ص ص 118 – 120.

(6) المصدر نفسه, الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953 – 1954, الجلسة الخامسة, 22 كانون الأول 1953, ص ص 47 – 61.

(7) على الرغم من أن النائب جياد رفض القانون ولم يصوت, إلا أن القانون قبل بالإجماع؛ للمزيد ينظر: المصدر نفسه,

### مداخلة النائب عجة آل دلي في هذه الدورة.

يبدو أن هذه الدورة من خلال بدايتها قد أعطت النائب عجة الإصرار على المشاركة بوصفه نائباً عن السماوة, من خلال الرد على مداخلة نائب بغداد ذيبان الغبان على مضبطة نائب لواء بغداد ضياء جعفر, إذ قال الغبان " **إن المؤهلات القانونية غير موجودة ليكون نائباً أو وزيراً, وأنه من أصول إيرانية** ", وتكلم النائب عجة قائلاً " **أنا لست خطيباً, سادتي إن معالي السيد ضياء جعفر من سكنة الرميثة أبا عن جد, وأنه سيد هاشمي علوي, وإذا أردنا أن نغش في بطون التاريخ فسوف لا تجد حقائق الأجناس, وعلى كل فإننا بشر جميعاً** "[1].

### مداخلات النائب جياد آل شعلان في هذه الدورة.

تميزت هذه الدورة بكثرة المداخلات للنائب جياد, وهذا إيجاز لأهم المداخلات.

### 1- استقالة نائب بغداد غازي العلي.

مداخلته حول كلام نائب بغداد شاكر ماهر بخصوص تقديم غازي العلي استقالته, والذي كان للنائب دور في تصويت المجلس على رفضها, إذ قال النائب جياد" **ان استقالة النائب ليست هينة على المجلس, وأعتقد أن النائب كشف موضوع الوطنية, لأن سبب استقالته من حزبه وانفصاله من أولئك الذين يقودون التظاهرات ويقومون بتلك الأحداث, كحادثة رقبة الجسر, أرجو من المجلس رفض الاستقالة** "[2].

### 2- الاعتراض على محاضر جلسة برلمان.

اعترض على خلاصة محضر الجلسة الثامنة والعشرين, عند بدء التصويت على فصول ميزانية وزارة الداخلية, بقوله ان النصاب كان مختلاً, وطلب إعادة التصويت, إلا أن رئيس المجلس محمد فاضل الجمالي[3] رد عليه بأن النصاب كامل, وتم التصويت وانتهى كل شيء يتعلق بالداخلية.

---

= الجلسة السابعة والعشرون, 7 آذار 1954, ص ص 586 – 591.

(1) م, م, ن, الدورة الانتخابية الثالثة عشر , الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952 – 1953, الجلسة الثانية, 2شباط 1953, ص, ص 6, 22 – 23؛ ملحق رقم 9.

(2) المصدر نفسه, الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953 – 1954, الجلسة الخامسة, 22 كانون الأول 1953, ص 63؛ ملحق رقم 10.

(3) محمد فاضل الجمالي: ولد في بغداد من أسرة دينية معروفة عام 1903, تخرج من دار المعلمين و انضم إلى البعثات العراقية التي أرسلت إلى الجامعة الأمريكية في بيروت ليحصل على شهادة البكالوريوس في التربية, وأرسل للحصول على

## 3- قضايا الشؤون الاجتماعية.

مداخلته مع وزير الشؤون الاجتماعية ماجد مصطفى حول بناء بيوت للعمال, إذ رد النائب " **إن مخصصات بيوت العمال لا تدخل ضمن ميزانية وزارته, وإنما ضمن موازنة وزارة الإعمار, وأن وزارته قدمت ولا زالت عازمة على تقديم العديد من المشاريع والخطط** ", ورد النائب قائلاً " **أن إصلاحات الوزارة لم تخرج عن لواء بغداد وهذا غير كاف, وقد قدمنا له عدة أسئلة, ولم نتلق الجواب, ونرجو منه الإجابة على تلك الأسئلة, وليس من الصحيح أن تهمل أسئلتنا التي غرضنا منها إصلاح حال إخواننا المواطنين**"[1].

مداخلته مع وزير الشؤون الاجتماعية **محمد شفيق العاني**, حول بناء دور للموظفين الصحيين في قضاء السماوة, فكان رد الوزير" **لقد أرصدت وزارة الشؤون الاجتماعية في ميزانيتها للعام القادم مبلغاً لغرض إنشاء دور لصغار الموظفين والمستخدمين لمؤسسة الأمومة والطفولة فقط** ", وكان رد النائب لكلام الوزير" **إن السؤال الموجه للوزير هو بسمار في شجرة, أنا اعتقد أن السماوة لها حق على كل مواطن فأهلها تحملوا الخسائر, وضحوا بالشهداء, وإن أهالي السماوة ليس لهم الإمكانيات لبناء الدور وعرضها للإيجار, لذلك نرى الموظفين حائرين في مساكنهم, وليس لديهم إلا النادي أو مع أصدقائهم, فأنا استغرب من قول الوزير بأن الوزارة أرصدت مبلغاً لبناء الدور ولا يذكر السماوة**"[2].

## 4- تقديم مذكرة احتجاج.

قدم النائب عجة مع بعض النواب مذكرة احتجاج حول تصريحات تشرشل[3] في مجلس العموم

---

= الدكتوراه في الفلسفة عام 1929, تقلد عدة مناصب في الدولة وتولى الوزارة مرتان (1953- 1954), اعتقل للمدة (1958– 1961), توجه إلى جنيف, و دعاه الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة إلى تونس, فاستقر بها منذ عام1962 إذ اشتغل في تدريس الفلسفة والتربية والتعليم الديني في جامعة تونس العاصمة, وبقي فيها حتى وفاته عام 1997؛ للمزيد ينظر: رحيم محمد الهاشمي, محمد فاضل الجمالي ودوره السياسي ونهجه التربوي حتى عام 1958, أطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية الآداب– جامعة البصرة, 1989, ص ص 3 – 5؛ أحمد فوزي, 12 رئيس وزراء في العهد الملكي, ص ص 345 – 380؛ عبد الله المقلاتي , محمد فاضل الجمالي ودعم قضايا التحرير المغاربية. الثورة الجزائرية أنموذجاً, مجلة البحوث التاريخية, جامعة محمد بوضياف, الجزائر, العدد 5 , 2019, ص ص130-139.

(1) م. م. ن, الدورة الانتخابية الثالثة عشر, الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952 – 1953, الجلسة التاسعة والعشرون, 19 آيار 1953, ص, ص 551, 562- 563.

(2) المصدر نفسه, الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953 – 1954, الجلسة الثانية عشر, 16 كانون الثاني 1954, ص 216.

(3) ونستون تشرشل (Winston Churchill): ولد في مدينة أكسفورد عام 1874, أحد أعمدة وأساطين السياسة

البريطاني, وأما عن مداخلته حول سياسة وزير الخارجية توفيق السويدي, قال النائب "**نعارض تصريح تشرشل, وأنا لست بخطيب, أولا التصريح خطير على البلاد العربية, وإن بيان فخامة وزير الخارجية سمعناه, وانا أصبحت نائباً أربع مرات سمعت خلالها أمثال هذه التصريحات, ولم نر لها أي اثر, وانا لست معارضاً وإنما مؤيد للحكومة, ولكني كعربي ووطني عراقي أرى أن هذه التصريحات التي أتى بها وزير الخارجية هي من أفقدتنا فلسطين, وإن شاء الله نفقد مصر**"(1).

## 5- قضايا الزراعة.

مداخلته حول وزير الزراعة عبد الرحمن جودة, لتذكير الوزير بحالة الزراعة في الديوانية والرميثة, والبطالة المتفشية في الرميثة , وعملية نصب المكائن والمضخات من دون إجازة من قبل المزارع , فحصلت شكاوي ومراجعات للوزارات والمديريات ولم يلتفت إلى شكواهم, وطلب من الوزير, لاسيما أنه عمل في الديوانية, أن يبحث شكاوي أهل الرميثة عن قلة المياه وعن جوعها وفقرها.

اتضح أن النائب جياد على الرغم من غياباته المتكررة وانشغاله بأعماله الزراعية, إلا أنه كان أبرز نواب السماوة في هذه الدورة, لاسيما أنه الوحيد من طرح العديد من القضايا المهمة للمدينة, وقد حملت مداخلاته معاناة لواء الديوانية وناحية الرميثة بالكثير منها, " **لقد تلقيت كلاماً من إخوتي المحترمين وهم من رؤوساء العشائر, فأنا لا اجّهل المجلس ولا اجّهل الوزراء, وانا لست أفندياً وانا احترم الأفندية, ولا غرض شخصي لي مع احد, ولكني لست مملوكاً للأفندية, وأنهي كلامي وسأقدم استقالتي** "(2), ويبدو أن النائب كان عازماً على تقديم استقالته.

## 6- القضايا المالية.

مداخلته حول زيادة رواتب المستخدمين والعمال, إذ قال " **قرأت في الصحف المحلية أن نية الوزارة متجهة إلى زيادة رواتب جميع موظفي الدولة, فهل لا يرى معالي وزير المالية عبد الكريم الأزري أن**

---

= البريطانية، التحق بالجيش البريطاني واشترك في حرب البوير والحملة البريطانية على السودان، انضم إلى حزب الأحرار وعين في مناصب عدة في أعقاب الحرب العالمية الأولى منها: وكيلاً لوزارة المستعمرات البريطانية, رئيساً لهيأة التجارة، وزيراً للمستعمرات وللحربية، رئيساً للحكومة 1940-1945, توفي عام 1965؛ للمزيد ينظر: حيدر غانم عبد الحسن, المصدر السابق, ص 61.

(1) م. م. ن, الدورة الانتخابية الثالثة عشر, الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952 – 1953, الجلسة التاسعة والعشرون, 19آيار 1953, ص, ص 551, 569.

(2) المصدر نفسه, الجلسة الثانية والثلاثون, 23 آيار 1953, ص 649.

**الإنصاف يقضي بضرورة زيادة رواتب جميع المستخدمين, لاسيما أولئك الذين تقل رواتبهم عن الثمانية دنانير شهرياً, وكذلك العمال الذين يشتغلون بأجور يومية, كما يقول المثل الشعبي (أعطي المتعلم وخلي المعتام)**"[1].

**7- القضايا الأمنية.**

مداخلته مع نائب رئيس الوزراء ووكيل وزير الدفاع **محمد علي محمود**, حول الطائرة التي نزلت في مطار بغداد, وكان فيها ثلاثة يهود, إذ تكلم النائب جياد قائلاً " **بينما كانت الطائرة سائرة, واذا بإشارة لاسلكية تخبرها بأن هنا طهران, وما أن نزلت الطائرة, وإذا هي في بغداد** ", فكان جواب الوكيل " **لقد اتصلت طائرة ببرج المراقبة في المطار المدني, وأخبرته بوجود عطل في إحدى محركاتها, فأجيز لها الهبوط وظهر أن من بين الركاب ثلاثة من اليهود, ومن رعايا إسرائيل, فاحتجزوا ومازالوا محجوزين**"[2], وشكر النائب الوزير, وطلب إحالتهم إلى المجلس العرفي في البصرة[3] مع الكشف عن أسمائهم وهوياتهم.

مداخلته مع وزير الداخلية سعيد القزاز, حول الأراضي التي سلخت من السيد كاطع العوادي ورفاقه في حركة مايس 1941, إذ رد الوزير قائلاً " **بأن مجلس الوزراء قد خصص ألف مشارة للشيخ كاطع العوادي لزراعتها في السابع عشر من آب 1938, وسلمت اليه في الثاني من تشرين الأول 1940, تبين لوزارة المالية أنه لم يقم بزراعتها, فضلاً عن أراضي العمارة, فقرر مجلس الوزراء في جلسته في الثاني من آب1941 ألغاء تخصيص الأراضي وعدم التعاقد معه واعتبرت القضية منتهية, وقد قررت الحكومة لأسباب تتعلق بالإسكان ومحافظة الأمن عام 1943 تخصيص مقاطعة العفيفية المؤجرة للعوادي إلى أشخاص أخرين, وخصصت اليه مساحة تعادل ثلثي مساحة أراضيه في أراضي أبو حلاله,**

---

(1) م, م, ن, الدورة الانتخابية الثالثة عشر, الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953 – 1954, الجلسة السابعة عشر, 3 شباط 1954, ص ص 409 -410.

(2) المصدر نفسه, الجلسة الثانية عشر, 16 كانون الثاني 1954, ص 201.

(3) سادت موجة من الإضرابات ميناء البصرة, وإضراب عمال شركة نفط البصرة في 7 كانون الأول 1953, وعلى ضوء ذلك صدرت الإرادة الملكية المرقمة 1186 بعد ثمانية أيام لإعلان الأحكام العرفية, وتشكيل مجلس عرفي في لواء البصرة, ولعل ذلك يوحى بأن النائب أراد إحالة اليهود إلى المجلس العرفي في البصرة ليكونوا بعيدين عن التأثير عن عملية الاعتقال لإطلاق سراحهم, وان تكون محاكمتهم عادلة بعيدة عن تأثير العاصمة؛ للمزيد عن المجلس العرفي ينظر: انتصار محمود عبد الخضر الدربندي, المصدر السابق, ص ص 159-160.

**وهي تحت تصرف أولاده حتى الأن "**, ورد النائب " **يعتقد وزير المالية بأن السيد العوادي هو ضد البيت الهاشمي, وأنا اعتقد والكل يعلم أنه مخلص للملك فيصل الأول, والجميع يؤمن بوطنيته, وانا اسأل هل السيد العوادي قام بتأييد الحركة لأنها ضد البيت الهاشمي أم ضد البريطانيين, وانا أرجو من وزير الداخلية ان ينظر بهذه القضية بعين العدالة, لان السيد العوادي من أبناء الوطن وله خدمات جليلة في هذ البلاد "**, ورد الوزير" **أنا بنيت المعلومات الأصلية التي استقينتها من السجلات الرسمية "**, ورد النائب " **أنا لا اطعن بوزير الداخلية, أنما اطعن بوزير المالية الذي أعطاه هذه المعلومات"**(1).

## 10- نصب تمثال.

طلبه المقدم لرئيس الوزراء **محمد فاضل الجمالي** (17ايلول1953- 27 شباط 1954) لنصب تمثال للملك غازي, إذ رد الجمالي بعد شكر النائب قائلاً " **ان العراقيين وبضمنهم الحكومة يحملون لجلالة المغفور له الملك غازي تمثالاً في القلوب, والحكومة ترغب بأي مسعى لإقامة التمثال, ولا شك ان المشروع يجب ان يكون بالاتفاق مع الشعب لا الحكومة فقط , لأنه محبوب الشعب والحكومة معاً "**, ورد النائب " **ان كل الأسئلة التي تقدم إلى الوزراء وعلى رأسهم رئيس الوزراء, فيكون جوابهم ان القضية موضوع الدرس, ولقد درسنا موضوع شط الحلة أربعة عشر عاماً, وهو لايزال بالدرس وان رئيس الوزراء من أول القوميين في الشعب العراقي, ولا اقبل منه ان يقول القضية تحت الدرس"**(2).

## 11- قضايا المعارف.

مداخلته مع وزير المعارف **عبد المجيد القصاب**, حول فتح مدارس ابتدائية جديدة في السماوة, إذ رد الوزير" **ان في السماوة الآن مدرستين للبنات عدد الطالبات فيها (466), وتسع مدارس للبنين عدد طلابها ( 2105 ), ولم يزال هناك خمسة وثلاثون شاغراً للبنين, ولهذا لا يمكن فتح مدارس جديدة في القضاء قبل سد الشواغر الموجودة, أو لا فائدة من فتح مدارس جديدة قبل التأكد من إمكانيات تجهيزها بالمعلمين والمعلمات "**, ورد النائب " **أنا استغرب من معالي الوزير أن يقول توجد شواغر في المدارس, لأن التعليم على ما أعتقد اخذ بالتوسع في البلاد, وإن قضاء السماوة واسع ومعاليه يعرف**

---

(1) م. م. ن, الدورة الانتخابية الثالثة عشر, الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952 – 1953, الجلسة الثانية عشر, 16كانون الثاني 1954, ص ص 223 – 224.

(2) المصدر نفسه, الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953 – 1954, الجلسة السابعة عشر, 3 شباط 1954, ص, ص 409, 413.

**ذلك جيداً, لان والده قد اشتغل هناك مدة طويلة[1], واعتقد ان معاليه يسير نحو القومية, وان السماوة في الحقيقة محتاجة من كل وجهة, ولا أريد ان أقول أنها تدمرت عام 1920, واعتقد ان معاليه لو أجابني غير هذا الجواب أمام المجلس لكان احسن "**, وكان رد الوزير" **مع الأسف وزارة المعارف سارت في توسعتها في فتح المدارس دون ان تقوم في التوسع في دور المعلمين وأعداد رجال التعليم, فلا يمكن ان اعد النائب المحترم جياد أو غيره بفتح مدارس جديدة دون ان افتح مدارس لدور المعلمين والمعلمات في الألوية, كي تحصل على عدد كاف منهم يسدون حاجة المدارس التي نريد فتحها, ولهذا فأني لا اعد النائب بفتح مدارس جديدة لأنه لا يوجد عندي العدد الكافي من المعلمين ولاسيما مدارس الإناث, فكيف اقدم على فتح مدارس جديدة وليس ثمة مدارس ولا دور تصلح ان تكون مدارس, فنحن نفكر الأن في زيادة عدد دور المعلمين والمعلمات في الألوية لتجهيز المدارس كافة بهم"**[2].

مداخلته مع وزير المعارف **جميل الأورفلي**, حول انتشال الرميثة من الأمية وبناء مدرسة متوسطة فيها, لتسهيل التدريس وتثقيف أبنائها, رداً لجميل ما قام به أجدادهم في ثورة العشرين؛ وكان جواب الوزير بعد شكر النائب للمداخلة, " **إن الحكومة وضعت مبالغ كافية لتقضي على الأمية, وأما الرميثة فيوجد فيها مركز لمحو الأمية فيه أربعة صفوف, والرغبة ملحة في زيادة عدد الصفوف في المستقبل, وفي لواء الديوانية توجد مدارس أساسية لمكافحة الأمية حوالي سبعة وثمانون مدرسة, والحكومة أخذه بنظر الاعتبار زيادة الاهتمام في امر مكافحة الأمية في كافة الألوية على السواء "**[3].

## 12- النظام الداخلي للمجلس.

رفض رئيس الجلسة عبد الوهاب مرجان مداخلة النائب بقوله أنها خارج الصدد, والتي كانت حول اقتراح نائب بغداد **جميل عبد الوهاب**, الذي تم مقاطعته من قبل رئيس الجلسة, ولكن النائب جياد استمر في الكلام قائلاً" **أتكلم حول النظام الداخلي, واطلب من فخامة رئيس الوزراء ان يبين لنا الكلام الذي تكلم به صالح جبر**"[4].

---

(1) والده قائمقام السماوة الأسبق عبد العزيز القصاب؛ للمزيد ينظر: خالد عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص137.

(2) م. م. ن, الدورة الانتخابية الثالثة عشر, الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953 – 1954, الجلسة الثانية عشر, 16 كانون الثاني 1954, ص 225.

(3) المصدر نفسه, الجلسة الثامنة والعشرون, 19 نيسان 1954, ص 607.

(4) المصدر نفسه, الجلسة السابعة والعشرون, 7 آذار 1954, ص 586.

## 13- قضايا الصحة.

مداخلته مع وزير الصحة[1] **عبد المجيد القصاب**, حول بناء مستشفى في ناحية الرميثة, إذ لا يوجد مستشفى فيها, بل يوجد مستوصف واحد فقط[2], مع معاناة أهالي الناحية في نقل مرضاهم إلى بقية المستشفيات البعيدة عن الناحية, لما فيه من خطر على حياتهم, إذ تحدث الوزير" **إن بناء المستشفيات لا يتم إلا بوضع خطة متبعة من الوزارة, وإن المستشفيات تعمم في الألوية والأقضية فقط , أما النواحي فتأسس بها مستوصفات من الدرجة الأولى, يديرها أطباء وتحتوي على مختلف الأدوية, وسيارات الإسعاف تدور على النواحي بدوريات يومية لنقل المرضى إلى الأقضية, الذين يحتاجون إلى عمليات أو أطباء اختصاصين** "[3].

## 14- السياسة الخارجية.

مداخلته حول كلام نائب العمارة **طارق العسكري**, حول عملية إجبار الحكومة الأردنية على الدخول في مفاوضات مع الكيان الصهيوني, إذ تحدث جياد قائلاً " **أنا أعتقد أن اللائحة التي جاءت بها الحكومة تسبب خطراً للعرب جميعاً, سادتي ان ضياع فلسطين كله من أمريكا وبريطانيا طبعاً, ونحن نعلم هي بحاجة للأمريكان, وهذا الضغط على حكومة شرق الأردن من أمريكا لكي يعطيها مليون دينار للحكومة, التي هي بحاجة لها, على شرط ان تطرد الحكومة ( أبو حنيج ), فهذه الزيادة التي ستضيفونها إلى الرواتب, أعطوها إلى شرق الأردن, على شرط طرد أبو حنيج, لان جيشنا تقدم على فلسطين, وامر جيش فلسطين بأن يوقفوا المدافع, وأرجو رفض اللائحة** "[4].

## 15- الشؤون الداخلية.

مداخلته مع رئيس الوزراء **محمد فاضل الجمالي**, حول اشتغال فعاليات السركس في بغداد, والذي أحيل

---

(1) تم تبديل الوزارة في حكومة الجمالي الثانية (8 آذار 1954 – 19 نيسان 1954), إذ أصبحت مداخلة النائب مع عبد المجيد القصاب عندما أصبح وزير للصحة؛ للمزيد ينظر: م. م. ن, الدورة الانتخابية الثالثة عشر, الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953 – 1954, الجلسة الثامنة والعشرون, 19 نيسان 1954, ص 610.

(2) للمزيد عن الواقع الصحي لقضاء السماوة لتلك المدة ينظر: محمد صالح الزيادي, الحياة الاجتماعية في لواء الديوانية 1921 – 1958 دراسات تاريخية, ط2, دار نيبور, الديوانية, 2019, ص, ص 208, 214, 350.

(3) م. م. ن, الدورة الانتخابية الثالثة عشر, الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953 – 1954, الجلسة الثامنة والعشرون, 19 نيسان 1954, ص 607.

(4) المصدر نفسه, الجلسة الخامسة والعشرون, 8 شباط 1954, ص 564.

لعرضه على رئيس الوزراء , ولم يتم الإجابة عليه, إذ قال النائب" **مع العلم إن الحكومة السورية منعت اشتغاله في أراضيها, وهل هو امتصاص لنقود الشعب وإدخالها في جيوب أجانب, وهل يتفق مع سياسة رئيس الوزراء التي هي محاربة الملاهي بجميع أنواعها** "[1].

بلغ عدد جلسات البرلمان إحدى وسبعين, واجتماعين اعتياديين[2], وصدرت إرادة ملكية بحل المجلس والشروع بانتخابات جديدة في التاسع والعشرين من نيسان 1954[3].

## رابعاً: الموقف الشعبي من الأحداث السياسية 1953– 1954.

واجهت البلاد ظروفاً اقتصادية سيئة بعد الحرب العالمية الثانية, فعانت الفئات الشعبية من الغلاء الفاحش وارتفاع تكاليف المعيشة, وتفشت البطالة وساد الفقر المجتمع, ولم يشهد المستوى المعاشي للفرد تحسنا واضحا خلال تلك الأعوام واستمر ذلك حتى عام 1952, إذ شهد ارتفاعاً واضحاً في أسعار المواد الأولية, الذي أدى إلى انخفاض المستوى المعاشي للفرد العراقي في ذلك العام, وعانى المواطن من ثقل الضرائب, التي شملت المواد الأساسية التي يستهلكها الفرد, فلم تضع الحكومة بالحسبان أن نسبه الضرائب في السنوات 1951-1952 بلغت تشكل حوالي اثنين وثمانين بالمائة من مجموع مدخولات الميزانية العامة للدولة, ولم تكن ضريبة الأرض تشمل طبقة الإقطاعيين, ولم تفرض على الأرض الزراعية الشخصية لهم أي نوع من الضرائب[4].

أما من ناحية النظام الإقطاعي, فكان له دور بارز في تفكك الأحلاف العشائرية في مختلف أنحاء العراق, وتغيير مركز الشيوخ من رؤوساء عشائر تربطهم روابط اجتماعية بأفراد قبائلهم, إلى كونهم رؤوساء مجتمعات زراعية تقوم على العلاقات المادية بين أفرادها, فكانت عشائر مناطق الفرات الأوسط تعاني بشكل خاص من مظالم كبيرة, وكان الإهمال أشد وأقسى في هذه المناطق من العراق, وكانت هنالك سياسات مركبة تنفذها بعض الجهات الحكومية المتنفذة في مجال الري والبزل والمواصلات والخدمات الأخرى, فقد كانت حصة الفرات الأوسط لاسيما المناطق الريفية أقل من بقية المناطق والمدن الأخرى, لذلك تدهورت العلاقات بين أصحاب الأرض والفلاحين, وازداد من تعقيد المشكلة الانتفاضات المحلية

(1) م. م. ن, الدورة الانتخابية الثالثة عشر, الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953 – 1954, الجلسة الثامنة والعشرون, 19 نيسان 1954, ص 608.

(2) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج 10, ص 318.

(3) المصدر نفسه, ج 9, ص 113.

(4) علاء عباس كاظم القصير, المصدر السابق, ص169.

ضد الملاكين[1], فحدثت في السابع من شباط عام 1954 انطلاقه جماهيرية من الفلاحين في الشامية, تحولت إلى انتفاضة عارمة انتشرت في مناطق المشخاب والقادسية وأبو صخير والشنافية, تساندهم جماهيرها وطلبة الثانويات واشترك فيها المثقفون من المحامين, فضلاً عن العديد من العشائر للمطالبة بحقوق الفلاحين وإنصافهم مع مالكي الأراضي الزراعية, وكانت مطالبهم جعل قسمة الحاصلات الزراعية بالمناصفة بدلا من الثلث, وجعل مصاريف الزراعة مناصفة بين ملاكي الأراضي الزراعية والفلاحين, غير أن السلطات ألقت القبض على الفلاحين والطلاب, وقمعت الانتفاضة بالقوة, ونتيجة لاعتصام الفلاحين وتظاهرات الطلبة والأهالي والعشائر في عموم لواء الديوانية ومناطق الفرات الأوسط احتجاجاً على إجراءات الدولة واستجابة لذلك, صدر مرسوم ملكي رقم 1 لعام 1954, يقضي قسمة الحاصلات الزراعية مناصفة بين الفلاح والأطراف الأخرى, غير أن هذا المرسوم وضع على الرفوف العليا[2], وحدثت انتفاضة أخرى في قضاء الشامية في نيسان عام 1954 لتعبر عن سخط الفلاحين على الحكومة وأوضاعهم المعاشية السيئة, وطالبوا بتوزيع الأراضي عليهم, ومنع السخرة ورفع الخاوات وإيقاف الإهانات, وكذلك مكافحة الجهل والمرض[3], ونفذ صبر الفلاحين, فخرجت انتفاضة أخرى هزت مضاجع الحكام في الخامس عشر من تشرين الأول من العام نفسه, إذ احتشدت على ضفتي شط الشامية الجموع الفلاحية, وتدفقت الحشود من الفلاحين والريف بأسلحتهم وراياتهم وأهازيجهم الشعبية على مدينة الشامية, واتجهوا إلى مركز القضاء, فكانت اكبر انتفاضة فلاحية تهز العراق, وسميت بانتفاضة فلاحي الشامية, انتهت بحصول الفلاحين على حقوقهم في قسمة الحاصلات الزراعية مناصفة مع الإقطاعيين وكبار الملاكين[4].

ولمواجهة ذلك أصدرت حكومة نوري السعيد الثانية عشر( 3آب1954- 17كانون الأول1955) مرسوماً للاجتماعات العامة والمظاهرات رقم 25 لعام 1954, الذي نص على عدم مشروعية الاجتماعات العامة, ومنع عقدها إذا كان الغرض منها هو إرهاب الحكومة, أو السلطة التشريعية, أو مقاومة تنفيذ القوانين والأنظمة, أو التحريض على التمرد و العصيان, أو إثارة الرعب بين أفراد المجتمع, فكانت إجراءات نوري السعيد تمثل تصفيه لأي مظهر من مظاهر الحكم الديمقراطي, ولتجريد النظام

(1) أحمد عبد الرسول الشجيري, المصدر السابق, ص 477.

(2) علاء عباس كاظم القصير, المصدر السابق, ص ص 174 - 176.

(3) أحمد عبد الرسول الشجيري, المصدر السابق, ص 479 .

(4) للمزيد عن أحداث الانتفاضة ينظر: علاء عباس كاظم القصير, المصدر السابق, ص176.

السياسي من صفته البرلمانية, إذ بات يحكم بسلطات شبه دكتاتورية, مما أدى إلى انتشار الفساد والعبث وإهمال المصالح العامة, وجعل الحكومة تغيب الرقابة الشعبية, إذ أدركت حينها أن لا مناص من تغيير نظام الحكم برمته[1].

## خامساً: موقف النخب العشائرية السماوية من الأحداث السياسية 1953 – 1954.

تميزت المدة بين عامي 1953 – 1954 بانتماء أغلب النخب العشائرية إلى الأحزاب السياسية, لاسيما أن الأحزاب نشطت بدورها السياسي, وكذلك أغلب النخب التي انتمت لها, وعندما أعلن حزب الأمة الاشتراكي برئاسة صالح جبر مقاطعته للانتخابات, بعد أن قرر في بادئ الأمر الاشتراك فيها بسبب التدخلات والضغوط ضد مرشحيه, قرر بعض أعضائه ومنهم سوادي آل حسون المضي بالانتخابات بعد ان استقال من الحزب فحصل هنا انشقاق خطير في صفوفه [2].

بعد الأحداث التي حدثت في لواء الديوانية, ازداد الوضع سوءا في المناطق الريفية, فتدهورت الأوضاع المعيشية وازدادت سوءاً لاسيما في جميع أنحاء لواء الديوانية, وتصاعدت حدة الانتفاضات[3], ولم تكن السماوة وعشائرها بعيدة عن هذه الأحداث, فقد أيدت أهاليها (عشائر ومدن) هذه الانتفاضات, ودعت العشائر إلى مساندة إخوانهم المنتفضين من عشائر لواء الديوانية, لأن القضية هي مسألة حقوقهم التي عانوا مدة طويلة من ضياعها[4].

لكن يبقى الحدث الأهم هو زيارة الملك فيصل الثاني للسماوة في الرابع والعشرين من آذار 1953[5], عند بلوغه السن القانونية, وقيامه بزيارات لمدن العراق لغرض مبايعته ومن ضمنها السماوة, وكان برفقته ولي العهد خاله عبد الإله الذي كان وصياً عليه سابقاً, ووصل إلى الصوب الصغير من المدينة (لوجود مركز الشرطة والمجمع الحكومي ودور المسؤولين ) بسيارة مكشوفة قادما من بغداد عبر طريق ترابي غير معبد, وتم استقباله من قبل المسؤولين وشيوخ العشائر( عجة آل دلي, جياد آل شعلان, سامي

(1) إبراهيم خليل أحمد وجعفر حميدي, المصدر السابق, ص177.

(2) محمد حمدي الجعفري, المصدر السابق, ص, ص 195, 199.

(3) علاء عباس كاظم القصير, المصدر السابق, ص177.

(4) سامي نافع عليوي السماوي, المصدر السابق.

(5) اختلفت الآراء في تحديد موعد زيارة الملك فيصل الثاني للسماوة, إذ ذكر زيارته للسماوة في الثالث من نيسان 1953 ؛ للمزيد ينظر: عبد الله حميدي السنبلي الشمري, المصدر السابق, ص 239.

عزارة آل معجون[1]), وعشائر كثيرة أخرى استقبلوه بالهتافات, وقد خاطب سامي عزارة آل معجون الملك, وهو ما دعا الملك لزيارة الصوب الكبير من المدينة في اليوم التالي, واستقبل بفرح كبير وهتافات مرحبة بقدومه, وكان الملك محبوبا لدى الأهالي, فقام الناس المحتشدين برفع سيارته من الأرض تقديراً وإجلالا له ولوالده وجده[2], ولكن هذه الزيارة لم تمر بهدوء, إذ هتفت مجموعة من الأهالي " **يوليدي أتحفظ من خالك** ", ورد الوصي قائلاً" **إنني اعتبره مثل ولدي, فأنا ربيته منذ أن كان قطعة لحم, وابن أختي ابني**"[3].

عند دراسة موقف النخب العشائرية السماوية للمدة أعلاه, اتضح تميز الدورة الثالثة عشر بكثرة المداخلات والمناقشات مع الوزراء من قبل النائب جياد آل شعلان, حتى أن معظم جلساتها كانت للرد على المداخلات والاستجوابات من الوزراء وليست للتصويت, بل وتميزت بقلة غياب نواب السماوة في هذه الجلسات, وأصبحوا من المواظبين على حضور الجلسات, وقد خلت هذه الدورة من مداخلات نواب الديوانية على العكس من الدورات السابقة, وكذلك تعيين رئيس مجلس النواب لهذه الدورة محمد فاضل الجمالي رئيساً للوزراء, مما ساعدهم كثيرا على طرح مداخلاتهم مع وزرائه.

وأما عن الأحداث السياسية على مستوى السماوة, فهي لم تخلُ من المصادمات مع قوات الشرطة التي كانت تدافع عن حقوق الإقطاعيين, وما حدث من انتفاضات فلاحية في لواء الديوانية, لاسيما الرميثة, عدها بعضهم بسبب الاضطرابات التي رافقت الحكومة المركزية وسرعة تبدل الوزارات, ولكن مهما يكن من أحداث سياسية في السماوة إلا أنها أقل حدة من الأحداث المهمة في العراق, التي رافقها نشاط واضح للأحزاب السياسية, والصراع على السلطة بين نوري السعيد وصالح جبر.

---

(1) سامي عزارة آل معجون: ولد في السماوة عام 1932, أكمل دراسة كلية الحقوق عام 1958, وتخرج من كلية الاحتياط الدورة الثالثة عشر, شغل منصب مستشار قانوني في وزارة الدفاع عام 1959, ومشاور عدلي لوزارة الدفاع ومشاور حقوقي للقوة الجوية عام 1963, اشترك مع إخوته وأفراد عشيرته بحركة آل معجون عام 1968, التي أدت إلى اعتقاله, ليفرج عنه ويغادر إلى المملكة العربية السعودية ومنها إلى لندن, ليؤسس حركة الإصلاح الوطني عام 1991 احد فصائل المعارضة العراقية, تقلد مناصب عديدة منذ عام 2003 ؛ للمزيد ينظر: عمار ياسر العامري, الزريجية ماضيها وحاضرها 1829- 2015م, ص ص 105 – 107.

(2) ذكر الكاتب ان هناك زيارة ثانية للملك فيصل الثاني عام 1954, وكانت زيارة قصيرة رحبت به شيوخ ووجهاء المدينة, ولكنها لم توثق من غيره؛ للمزيد ينظر: يحيى محمود السماوي, المصدر السابق, ص ص 204-206.

(3) زياد محمد السبعاوي, المصدر السابق, ص 126.

# الفصل الثالث: المواقف السياسية والدور التشريعي للنخب العشائرية السماوية في العراق 1940 – 1958.

## المبحث الثالث: الموقف من التطورات السياسية في العراق والدور التشريعي للنخب العشائرية السماوية 1955 – 1958.

## أولاً: الدورة البرلمانية الرابعة عشر ( 26 تموز1954 – 3 آب 1954).

حددت حكومة أرشد العمري[1] الثانية (29نيسان1954- 17حزيران1954) التاسع من حزيران 1954, موعداً لإجراء الانتخابات, بعد أن قامت حكومته بحل المجلس السابق[2], رشح للانتخابات على المقاعد المخصصة لقضاء السماوة علي حسن آل جضعان, وإسماعيل آل عبيد, ورؤوف مهدي آل عبيد[3] مرشح القوى الوطنية ومن قادة الحزب الديمقراطي في اللجنة المركزية (على الرغم من انسحاب الحزب من المشاركة في الانتخابات إلا أنه أبلغ أعضاءه بالسماح لهم بالترشيح بشكل شخصي), وجرت عملية الانتخاب في مركز المدينة في خان صاحب الزعيري المعروف داخل المدينة, وهي المرة الأولى التي تتقدم للترشيح من وجهاء المدينة بعد أن كانت مختصرة على النخب العشائرية, وحدث شجار في أثناء عملية الاقتراع بين الناخبين بعدما مارست ضغوط عليهم لانتخاب مرشحي الحكومة الذين ينتمون للأحزاب, وعلى أثر ذلك تم إغلاق صناديق الاقتراع وإخراج المتواجدين, ولكن المفاجأة كانت عند إعلان نتائج الانتخابات مساء اليوم نفسه في الإذاعة, إذ أن أسماء الفائزين من مدينة السماوة هم المرشحون من الحكومة[4], وهم: عزارة آل معجون, و شنشول حسن أغا ممثلين عن حزب الأمة الاشتراكي, وعجة آل دلي ممثلاً عن حزب الاتحاد الدستوري, وسوادي آل حسون ممثلاً عن

---

(1) أرشد بن حسن زيور العمري: ولد في الموصل عام 1888, ينتمي إلى الأسرة العمرية الفاروقية المعروفة في الموصل, تخرج مهندس وعمل ملازم ثاني احتياط في الجيش العثماني, عين نائب في مجلس النواب عام 1925 ممثلا عن الموصل, وتدرج في عدة مناصب, كان احد مؤسسي جمعية الدفاع الوطني في الموصل عام 1942, تولى الوزارة مرتان الأولى (1حزيران 1946 - 14 تشرين الثاني 1946), والثانية (29 نيسان 1954 – 17حزيران 1954), توفي عام 1978؛ للمزيد ينظر: أحمد فوزي, 12 رئيس وزراء في العهد الملكي, ص ص 229 – 250؛ جعفر عبد الدائم بنيان، الممارسات القمعية للحركة الوطنية في عهد حكومة أرشد العمري 1946، مجلة الخليج العربي, مركز دراسات البصرة والخليج العربي - جامعة البصرة, مج 48, العدد 3, 30 أيلول 2020, ص ص 1- 18.

(2) م. م. ن, الدورة الانتخابية الرابعة عشر, الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1954, تقرير مدير مجلس النواب عن أعمال اللجان الدائمة, مطبعة الحكومة, بغداد, 1954, ص 2.

(3) رؤوف مهدي آل عبيد: ولد في السماوة عام 1911, كان احد أبرز نخب المدينة ممثلاً عن عشيرته, فضلاً عن مدينته في الترشيح للانتخابات التي تمكن على الحصول على معظم الأصوات, ولكن عملية التزوير حالت دون حصوله على المقعد البرلماني الذي كان يستحقه بجدارة, توفي عام 1970؛ محمد نعيم مهدي, المصدر السابق.

(4) حسن مندل عبد الله, المصدر السابق.

المستقلين[1], وكان ردة فعل الشارع السماوي بأن نظموا مسيرات احتجاجية يتقدمهم الطلاب ولكنها تحولت إلى تظاهرات وصدامات مع الشرطة, لينتهي الأمر باعتقال أغلب المحتجين وزجهم في السجون[2].

أدى أمر الاعتقال إلى قيام نسوة المدينة بالقيام بمظاهرة كبيرة على ضفاف نهر الفرات متجهة نحو مركز القائمقامية في القشلة, حملت هتافات ضد حكومة أرشد العمري ومطالبة السلطات بإطلاق سراح المعتقلين من أبناءهم وإخوانهم, وهذه التظاهرات كانت بدعم من قبل الحزب الشيوعي في المدينة, وقد شارك مع النساء العديد من نخب وشباب المدينة, ورددت النساء شعارات **"حاكمنه عبد ومنطكر علينا شفافه كبار ما يقبل يحاجينا "**[3], وهي صفات لقاضي السماوة جاسم الريحاني, وقامت النساء والشباب بإشعال النيران في بناية القائمقامية والسجن, مما أدى إلى هروب القائمقام محمد علي شريف[4] بملابس امرأة, وأدى ذلك إلى مصادمات مع الشرطة تفرقت خلالها التظاهرة, وقد وثقت ذلك جريدة الأهالي في صفحتها الأولى, قبل وصول تقرير الحكومة في السماوة إلى بغداد, واتخذت الحكومة مبدأ امتصاص النقمة الجماهرية بتكليف عائلة السادة آل مكوطر لتهدئة الأوضاع, وقامت بنقل المعتقلين إلى الشنافية, ونقل الحاكم جاسم الريحاني, والقائمقام[5].

وكانت هذه الدورة مميزة في عدة جوانب, إذ أنه فاز بالتزكية ثمانية وثلاثون نائباً من مجموع مائة وخمسة وثلاثين, ومثل قضاء السماوة أربعة نواب من مجموع ثلاثة عشر نائباً يمثلون لواء الديوانية, فضلاً عن نواب الديوانية فإلى جانب نواب السماوة فاز( أركان العبادي, جابر السرحان, جعفر مكوطر, عبد الأمير الشعلان, عبد العباس المزهر, عبد المهدي الياسري, علي الشعلان, موجد الشعلان, محمد فاضل الجمالي ), وصدرت إرادة ملكية بالرقم 637 في التاسع عشر من تموز 1954 بدعوى المجلس للانعقاد بعد سبعة أيام, واجتمع المجلس في اليوم المذكور بعقده الجلسة الأولى للاجتماع غير الاعتيادي,

---

(1) م. م. ن, الدورة الانتخابية الرابعة عشر, الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1954, تقرير مدير مجلس النواب عن أعمال اللجان الدائمة, ص ص 2 – 8.

(2) يحيى محمود السماوي, المصدر السابق, ص 210.

(3) حسن مندل عبد الله, المصدر السابق.

(4) تم ذكر ان القائمقام هو محمد علي شريف, والصحيح ان القائمقام للمدة أعلاه هو محمد البكري؛ للمزيد ينظر: ملحق رقم4.

(5) يحيى محمود السماوي, المصدر السابق, ص 211؛ حسن مندل عبد الله, المصدر السابق.

وصدرت الإرادة الملكية في اليوم نفسه لتعطيل المجلس اعتباراً من اليوم التالي إلى نهاية شهر تشرين الثاني من العام نفسه, فتم ذلك ولم يعقد أي جلسة أخرى, أو فتح المجال لتشكيل اللجان الدائمة, وصدرت إرادة ملكية بالرقم 701 في الثالث من آب 1954 بحل المجلس, وأنها أقصر دورة في حياة الدورات البرلمانية في العهد الملكي, لأن عمرها جلسة واحدة فقط , وباجتماع واحد, فقد تم حلها في الثالث من آب, ولم يتم المصادقة على مضابط انتخاب النواب بحسب الأصول(1).

## ثانياً: الدورة البرلمانية الخامسة عشر (16 أيلول 1954 – 27 آذار1958).

عند تولي السعيد في اليوم الأول لوزارته الثانية عشر(3 آب1954-17كانون الأول 1955) أصدرت وزارة الداخلية, أمرها للشروع بالانتخابات في الثاني عشر من أيلول من العام نفسه, التي اتسمت بالتدخل الواضح للموظفين الإداريين في أمر لجان التفتيش, وهو ما عكس عدم حيادية الانتخابات, التي قاطعتها الأحزاب الرئيسية, إذ شهدت الانتخابات مأساة لم يشهد لها تاريخ البرلمان العراقي, فقد فاز بالتزكية مائة وواحد وعشرون نائباً من أصل مائة وخمسة وثلاثين, أي أنه فاز أربعة عشر نائبا بالانتخاب الصوري, منهم اثنا عشر نائبا مستقلين واثنان من حزب الاستقلال(2).

دعي المجلس الجديد إلى عقد اجتماعه غير الاعتيادي بعد أربعة أيام من إجراء الانتخابات, ومثل السماوة: سوادي آل حسون و خوام العبد العباس و عجة آل دلي , نواباً عن لواء الديوانية المتمثل بثلاثة عشر نائباً, إلى جانب: ( عبد الكاظم المرزوك, وعبد الكاظم العطية, أركان عبادي, علي الشعلان, فاضل معلة, عبد العباس المزهر, محمد فاضل الجمالي, موجد الشعلان, زيدان الصكب, مهدي الياسري, فضلاً عن نواب السماوة)(3).

اتبعت الحكومة سياسة إبعاد معارضيها من مجلس النواب(4), ويبدو أن مداخلات النائب جياد آل شعلان أصبحت مصدر إزعاج للحكومة, وهذا ما كان وراء إبعاده عن الدورات اللاحقة للمجلس, فضلاً

---

(1) م. م. ن, الدورة الانتخابية الرابعة عشر, الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1954, تقرير مدير مجلس النواب عن أعمال اللجان الدائمة, ص ص 2 – 8.

(2) لمعرفة الأحزاب المقاطعة للانتخابات والأحداث التي رفقتها ينظر: عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج 9, ص ص 159 – 164.

(3) م. م. ن, الدورة الانتخابية الخامسة عشر, الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1954, الجلسة الأولى, 16 أيلول 1954, مطبعة الحكومة, بغداد, 1954, ص ص 2– 4.

(4) بشير حمود الغزالي, المصدر السابق, ص 228.

عن كون أجواء السياسة أصبحت مزعجة له[1].

تميزت هذه الدورة بكثرة مداخلات نائب الديوانية موجد الشعلان, لاسيما طرحه لمعاناة أهالي الخضر كونها منطقة بعيدة, وتحملهم لعناء السفر إلى محكمة مركز الديوانية لحسم الأمور التي خصت دعاواهم القانونية, وعند مجيء موعد المرافعة يفاجئون بعدم حضور الحاكم للمحكمة, وهو من ثم خسارة للجهد والوقت والمال, وطالب النائب أن يكون القاضي من منطقة قريبة للمركز[2], وكذلك مداخلات نائب الديوانية فاضل معلة, لاسيما معاناة الفلاحين لانخفاض مناسيب مياه شط العطشان, الذي أثر سلبا على الأراضي التي يمر فيها ومنها أراضي السماوة, مهددا إياها بالجفاف وانعدام الحاصلات الزراعية, وطالب الحكومة لمعالجة ذلك[3], كذلك مداخلة النائب فاضل معلة مع وزير المالية فاضل جعفر, بخصوص ارتفاع أسعار الأراضي في اللواء, وتأثيرها على المواطن, التي طمأن الوزير بأن الوزارة ماضية لتذليل هذه الأزمة[4], وهو ما عانت منه السماوة حالها كحال باقي أقضية ونواحي اللواء في تلك المدة[5].

صوت النواب الثلاثة على لائحة قانون الميزانية العامة لعام 1954 المالية[6], وعلى لائحة قانون الميزانية العامة لعام 1955 المالية[7], وعلى قانون تصديق بروتوكول تعديل اتفاقية الرق الموقع عليها في جنيف في الخامس والعشرين من أيلول 1926, وتصديق الاتفاق الأساسي للمساعدة الفنية للإنعاش الاقتصادي بين مؤسسة الصحة العالمية والحكومة العراقية[8], ولائحة قانون تخويل الحكومة حق الإعفاء

---

(1) امر جياد آل شعلان, المصدر السابق.

(2) م. م. ن, الدورة الانتخابية الخامسة عشر, الاجتماع الاعتيادي لسنة 1954, الجلسة الخامسة عشر, 8 كانون الثاني 1955, مطبعة الحكومة, بغداد, 1955, ص 299؛ ملحق رقم 11.

(3) المصدر نفسه, الجلسة السابعة والعشرون, 3 شباط 1955, مطبعة الحكومة, بغداد, 1954, ص 290.

(4) على الرغم من ان هؤلاء النواب يمثلون الديوانية, وليسوا من نواب السماوة, إلا أنهم لم يتوقفوا أمام هذه المشاكل التي عانت منها السماويون؛ للمزيد ينظر: المصدر نفسه, الجلسة الحادية والثلاثون, 28 آذار 1955, ص, ص 632, 637 – 638.

(5) سامي نافع عليوي السماوي, المصدر السابق.

(6) م. م. ن, الدورة الانتخابية الخامسة عشر, الاجتماع الاعتيادي لسنة 1954, الجلسة التاسعة, 29 كانون الأول 1954, ص, ص 123, 153.

(7) المصدر نفسه, الجلسة السادسة عشر, 12 كانون الثاني 1955, ص ص 316– 318.

(8) المصدر نفسه, الجلسة السابعة عشر, 15 كانون الثاني 1955, ص ص 332– 352.

من الرسوم والضرائب ومنح الصياغات القانونية[1], ولائحة قانون تصديق وثيقة تعديل دستور منظمة العمل الدولية[2], ولائحة تعديل قانون ضريبة الدخل رقم 36 لعام 1939[3].

صوت النائب سوادي آل حسون فيما تلازم غياب النائبين الأخرين خلال جلسة التصويت على قانون التصديق على اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم الترانسيت بين بلاد الجامعة العربية, واتفاق تسديد المدفوعات وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية[4], وعلى لائحة قانون إبرام البروتوكولين الخاصين بتعديل ميثاق الطيران المدني[5], وعلى قانون تصديق اتفاق النقل الجوي المدني المعقود بين الحكومة العراقية والمملكة الأردنية الهاشمية والموقع عليه في بغداد في الرابع من تشرين الثاني 1953[6], وعلى لائحة قانون تصديق الاتفاق المعقود بين حكومة المملكة العراقية وحكومة جمهورية مصر بشأن تسيير خطوط جوية منظمة, والموقع عليه في القاهرة في الثالث والعشرين من آذار 1955, وعلى لائحة قانون تصديق الاتفاق المعقود بين حكومة العراق وحكومة الهند بشأن تأسيس مصالح جوية والموقع عليه في بغداد في السابع والعشرين من تموز 1955[7], وعلى لائحة قانون أحداث وزارة الأنباء والإرشاد القومي ووزارة الإسكان والشؤون البلدية[8], وعلى اتفاقية الاتحاد البريدي العربي الموقع عليها في عمان في السابع من تموز 1954 والنظام التنفيذي الملحق بها[9].

صوت النائبان عجة آل دلي وسوادي آل حسون, فيما تغيب النائب خوام العبد العباس, في التصويت على لائحة قانون إبرام معاهدة الصلح مع اليابان واتفاق تسوية المنازعات الناشئة بموجب المادة (الخامسة

---

(1) م. م. ن, الدورة الانتخابية الخامسة عشر, الاجتماع الاعتيادي لسنة 1954, الجلسة الثانية و والثلاثون, 30 آذار 1955, ص, ص 655, 661.

(2) المصدر نفسه, الجلسة الرابعة والثلاثون, 3 نيسان 1955, ص, ص 665, 672– 673.

(3) المصدر نفسه, الجلسة الثامنة والثلاثون, 29 آيار 1955, ص, ص 722, 739– 740.

(4) المصدر نفسه, الجلسة الثانية, 4 كانون الأول 1954, ص ص 5– 10.

(5) المصدر نفسه, الجلسة العشرون, 2 شباط 1955, 397– 400.

(6) المصدر نفسه, الجلسة الثانية والعشرون, 7 شباط 1955, ص ص 471– 476.

(7) المصدر نفسه, الاجتماع الاعتيادي لسنة 1955 – 1956, الجلسة الثالثة, 17 كانون الأول 1955, مطبعة الحكومة, بغداد, 1956, ص ص 24– 28.

(8) المصدر نفسه, الاجتماع الاعتيادي لسنة 1957, الجلسة الرابعة, 2 كانون الثاني 1958, مطبعة الحكومة, بغداد, 1958, ص ص 34-42.

(9) المصدر نفسه, الجلسة الخامسة, 4كانون الثاني 1958, ص ص 46– 48.

عشر- أ ) من معاهدة الصلح[1], وعلى لائحة انضمام العراق إلى اتفاقية منع ومعاقبة جريمة إبادة الجنس البشري, الموقع عليها في باريس في التاسع من كانون الأول 1948, وعلى قانون التعديل الأول لقانون تصديق اللوائح الصحية الدولية رقم 2ورقم 29 لعام 1955, وعلى قانون انضمام العراق إلى اتفاقية شركة التمويل الدولية[2].

وصوت النائب خوام العبد العباس على لائحة قانون إبرام اتفاق النقل الجوي المدني بين الحكومة العراقية والحكومة السويسرية, الموقع عليه في بغداد في الحادي والثلاثين من آذار 1952, فيما كان النائب عجة آل دلي مجازاً, والنائب سوادي آل حسون غائباً[3], وصوت النائبان خوام العبد العباس وسوادي آل حسون على لائحة قانون تصديق ميثاق التعاون المتبادل بين العراق وتركيا, التي كان النائب عجة آل دلي مجازاً[4], وصوت النائب خوام العبد العباس فيما تغيب النائبان الآخران عن قانون انضمام العراق إلى اتفاقية إيجاد اتحاد دولي لنشر التعريفة الكمركية, والموقع عليه في بروكسل في الخامس من تموز 1890, وبروتوكول تعديلها ومحظر التوقيع, الموقع عليه في السادس والعشرين من كانون الأول 1949[5].

لم يكن هناك دور مميز لنواب السماوة في هذه الدورة, بل تميزت أغلب جلساتها بكثرة الغيابات كعادة الدورات السابقة, على الرغم من أن النائب خوام العبد العباس كان عضواً في لجنة المراجعات والعرائض, والنائب عجة آل دلي عضواً في لجنة شؤون المعارف, والنائب سوادي آل حسون عضواً في لجنة تدقيق حسابات الحكومة النهائية, في الوقت الذي تبنى نواب الديوانية (موجد الشعلان, وفاضل معلة) طرح مشكلات أبناء السماوة[6].

---

(1) م. م. ن, الدورة الانتخابية الخامسة عشر, الاجتماع الاعتيادي لسنة 1954, الجلسة السادسة والثلاثون, 15 أيار 1955, ص ص 687 – 691.

(2) المصدر نفسه, الاجتماع الاعتيادي لسنة 1957, الجلسة السابعة, 12 كانون الثاني 1958, ص ص 56 – 63.

(3) قدم النائب عجة طلباً للحصول على إجازة لمدة ثلاثون يوماً, وطرح للتصويت وتمت الموافقة عليه؛ للمزيد ينظر: المصدر نفسه, الاجتماع الاعتيادي لسنة 1954, الجلسة الثالثة والعشرون, 14 شباط 1955, ص ص 478 – 487.

(4) المصدر نفسه, الجلسة الثامنة والعشرون, 26 شباط 1955, ص ص 577 – 597 .

(5) المصدر نفسه, الاجتماع الاعتيادي لسنة 1955 – 1956, الجلسة الرابعة, 24كانون الأول 1955, ص ص 40 – 41.

(6) المصدر نفسه, الاجتماع الاعتيادي لسنة 1955, تقرير مدير مجلس النواب العام عن أعمال اللجان الدائمة خلال الاجتماع الاعتيادي لسنة 1955, مطبعة الحكومة, بغداد, 1956, ص, ص 17, 22.

امتدت جلسات المجلس إلى السابع والعشرين من آذار 1958, إذ صدرت إرادة ملكية في اليوم نفسه بحله, وكان عمر هذه الدورة الطويل لم يسفر عنه سوى مائة وستة وثلاثون جلسة, وستة اجتماعات منها اجتماعان غير اعتياديان[1] .

## ثالثاً: الدورة البرلمانية السادسة عشر ( 10 آيار1958 – 9 حزيران1958).

تمت الدعوة من قبل وزارة الداخلية لإجراء انتخابات الدورة السادسة عشر بعد يومين من صدور الإرادة الملكية لحل الدورة السابقة, على أن تجرِ الانتخابات في الخامس من آيار, التي اقتضى أن يكون عدد نواب المجلس مائة وثمانية وأربعين نائباً, بدلاً من مائة وسبعة وثلاثين نائباً, بسبب الزيادة في نفوس العراق حسب إحصاء النفوس العام في الثاني عشر من تشرين الأول 1957[2], إذ ارتفع عدد سكان العراق من خمسة ملايين نسمة عام 1940كما تم ذكره سابقاً, إلى (6,538,199) نسمة خلال هذه الدورة[3], وكالعادة تم مقاطعة الانتخابات للاعتقاد بتدخل حكومة نوري السعيد الرابعة عشر(3آذار1958-14آيار1958) فيها, وهو ما حدث فعلاً[4], إذ فاز بالتزكية مائة وثمانية عشر نائباً, من بينهم تسعة وعشرون ينتخبون لأول مرة, وأسفرت الانتخابات عن فوز: عزارة آل معجون, وكامل آل غثيث, وسوادي آل حسون, وشنشول حسن أغا, لتمثيل قضاء السماوة, فضلاً عن نواب الديوانية (علي الشعلان, محي حمندي, عبد الكاظم مرزوق, عبد الكاظم العطية, عبد العباس المزهر, عبد الأمير الشعلان, أركان العبادي, عبد المهدي الياسري, موجد الشعلان) ليصبح المجموع ثلاثة عشر نائباً[5].

لم يكن لنواب لواء الديوانية شأن واضح لصنع القرار للأحداث الخارجية أو محركين لها, وهو شأن باقي النواب, إلا أن نشاطهم القومي ارتفع منذ الدورة السابعة مع تشنج الأوضاع الخارجية بسبب القضايا

---

(1) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج10, ص 321.

(2) تم إعلان الاتحاد العربي بين العراق والأردن في الرابع عشر من شباط 1958, وتقرر تعديل الدستور العراقي, مما أوجب حل الدورة السابقة وأجراء انتخابات لمجلس جديد مؤيدة للتعديل؛ للمزيد ينظر: المصدر نفسه, ص, ص 222 – 223, 321.

(3) صحيفة المدى, بغداد, العدد 2915, 11تشرين الاول2013.

(4) تم أتلاف الأوراق الانتخابية داخل الصناديق ووضع أوراق انتخابية غيرها تضمن فوز من يريدون فوزه في عدة مناطق انتخابية؛ للمزيد عن عمليات التزوير ينظر: فائز عزيز أسعد, انحراف النظام البرلماني في العراق 1925 – 1958, تقديم منذر الشاوي, ط3, دار البستان, بغداد, 2005, ص 132.

(5) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج10, ص, ص 226– 324.

العربية, لاسيما قضية فلسطين[1].

تم حل المجلس في التاسع من حزيران من العام نفسه, وهذه الدورة هي آخر الدورات البرلمانية خلال الحكم الملكي, وكان عمر هذه الدورة القصير ثلاثين يوماً فقط, وعدد جلساتها ست فقط, واجتماع واحد غير اعتيادي[2].

خلال عمر الدورات الستة عشر في حكومات العهد الملكي التي بدأت منذ عهد الملك فيصل الأول وانتهاء بعهد الملك فيصل الثاني, لم تراع الاستحقاقات لمكونات الشعب العراقي في تمثيلهم الوزاري, أو في مجلس النواب, وهي عملية مقصودة وفق سياسة بريطانية مخطط لها مسبقاً, كان هدفها التفريق بين أبناء الشعب العراقي[3], وكذلك إن لواء الديوانية قد عانى من عملية التزوير للانتخابات وفق إرادة سياسية لإدخال زعماء العشائر في لواء الديوانية إلى السلطة التشريعية, التي كانت الوجاهة سمة بارزة لإيصال الشيوخ إلى المجلس النيابي, على الرغم من معاناة الناخبين في اللواء من ظروف نفسية واجتماعية واقتصادية, ولكن في الأخير فإن الحكومة لها سياستها في تخصيص مقاعد نواب اللواء[4], وقد مثل لواء الديوانية سبعة وثمانون نائباً خلال عمر المجلس لدوراته الستة عشر, منهم اثنا عشر نائب من قضاء السماوة[5].

ولعل ذلك يوحى بأن ظهور نخب سياسية لها كلمتها عن طريق عملها في البرلمان العراقي واحتكاكها بأهالي السماوة كونهم ممثلين عنهم, هناك عدة عوامل ساعدت على تكوين هذه الشخصية للنخب العشائرية أبرزها العامل الديني والعامل العشائري, اللذان لعبا دوراً كبيراً في شخصية هذه النخب.

---

(1) أحمد إبراهيم المصطفى الظفيري, المصدر السابق, ص ص 43 , 208.

(2) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج10, ص 323.

(3) صلاح هادي عبادة الحلي, الإقصاء السياسي في تاريخ العراق المعاصر 1921 – 1953م, ص 224.

(4) أحمد إبراهيم المصطفى الظفيري, المصدر السابق, ص 207.

(5) علي صالح الكعبي, نواب لواء الديوانية في العهد الملكي, ص ص 65 – 69.

**جدول رقم (9)**
**مشاركة نواب قضاء السماوة في مجلس النواب العراقي (1939- 1958) وعدد المشاركين**[1].

| ت | الدورة البرلمانية | عدد النواب | المدة | اسم النائب وعشيرته |
|---|---|---|---|---|
| 1 | التاسعة | ثلاثة | الثاني عشر من حزيران1939- التاسع من حزيران 1943. | عزارة آل معجون (الصفران – آل غانم ).<br>عجة آل دلي (آل بو جياش).<br>جياد آل شعلان (الظوالم ). |
| 2 | العاشرة | اثنان | التاسع من تشرين الأول 1943- الحادي والعشرون من تشرين الثاني 1946. | خوام العبد العباس (بنو زريج).<br>جياد آل شعلان (الظوالم ). |
| 3 | الحادية عشر | ثلاثة | السابع عشر من آذار1947- الثاني والعشرون من شباط 1948. | عزارة آل معجون (الصفران – آل غانم ).<br>خوام العبد العباس (بنو زريج).<br>كامل آل غثيث (الظوالم ). |
| 4 | الثانية عشر | ثلاثة | الحادي والعشرون من حزيران 1948 – السابع والعشرون من تشرين الأول 1952. | خوام العبد العباس (بنو زريج).<br>عجة آل دلي (آل بو جياش).<br>جياد آل شعلان (الظوالم ). |
| 5 | الثالثة عشر | أربعة | الرابع والعشرون من كانون الثاني1953- التاسع والعشرون من نيسان1954. | خوام العبد العباس (بنو زريج).<br>عجة آل دلي (آل بو جياش).<br>جياد آل شعلان (الظوالم).<br>سوادي آل حسون (بنو عارض). |
| 6 | الرابعة عشر | أربعة | السادس والعشرون من تموز1954- الثالث من آب 1954. | عزارة آل معجون (الصفران – آل غانم).<br>عجة آل دلي (آل بو جياش).<br>سوادي آل حسون (بنو عارض).<br>شنشول حسن أغا (بنو زريج ). |
| 7 | الخامسة عشر | ثلاثة | السادس عشر من ايلول1954- السابع والعشرون من آذار1958. | خوام العبد العباس (بنو زريج).<br>عجة آل دلي (آل بو جياش).<br>سوادي آل حسون (بنو عارض). |
| 8 | السادسة عشر | أربعة | العاشر من آيار1958- التاسع من حزيران1958. | عزارة آل معجون (الصفران – آل غانم).<br>كامل آل غثيث ( الظوالم).<br>سوادي آل حسون (بنو عارض).<br>شنشول حسن أغا (بنو زريج). |
| المجموع | | ستة وعشرون | الثاني عشر من حزيران1939 - التاسع من حزيران1958. | |

(1) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على المصادر التالية: عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج 10, ص ص 309-325.

**جدول رقم (10)**

**عدد المشاركة لنواب قضاء السماوة في الدورات البرلمانية (1925- 1958)[1].**

| ت | اسم النائب وعشيرته | الدورات المشارك فيها |
|---|---|---|
| 1 | عزارة آل معجون (آل غانم / الصفران) | ستة دورات هي: الدورة الثالثة, الدورة الثامنة, الدورة التاسعة, الدورة الحادية عشر, الدورة الرابعة عشر, الدورة السادسة عشر. |
| 2 | عجة آل دلي (آل بو جياش) | ستة دورات هي: الدورة الرابعة, الدورة التاسعة, الدورة الثانية عشر, الدورة الثالثة عشر, الدورة الرابعة عشر, الدورة الخامسة عشر. |
| 3 | خوام العبد العباس (بنو زريج) | ستة دورات هي: الدورة الثامنة, الدورة العاشرة, الدورة الحادية عشر, الدورة الثانية عشر, الدورة الثالثة عشر, الدورة الخامسة عشر. |
| 4 | سوادي آل حسون (بنو عارض) | خمسة دورات هي: الدورة السادسة, الدورة الثالثة عشر, الدورة الرابعة عشر, الدورة الخامسة عشر, الدورة السادسة عشر. |
| 5 | جياد آل شعلان (الظوالم) | أربعة دورات هي: الدورة التاسعة, الدورة العاشرة, الدورة الثانية عشر, الدورة الثالثة عشر. |
| 6 | كامل آل غثيث (الظوالم) | دورتان هي: الدورة الحادية عشر, الدورة السادسة عشر. |
| 7 | شنشول حسن أغا (بنو زريج) | دورتان هي: الدورة الرابعة عشر, الدورة السادسة عشر. |
| 8 | محمد نافع الملاك | دورة واحدة هي: الدورة الأولى |
| 9 | عبد العباس آل فرهود (بنو زريج) | دورة واحدة هي: الدورة الثانية. |
| 10 | مخيف آل محمد (آل غانم / الصفران) | دورة واحدة هي: الدورة الثالثة. |
| 11 | ضيدان آل حسين (آل بو حسان) | دورة واحدة هي: الدورة الخامسة. |
| 12 | فهد آل جحيل (آل زياد) | دورة واحدة هي: الدورة السابعة. |
| 13 | دلي آل راضي (الظوالم) | دورة واحدة هي: الدورة السابعة. |
| 14 | محمود آل ساجت (الظوالم) | دورة واحدة هي: الدورة الثامنة. |

(1) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات المذكورة في الرسالة.

## رابعاً: الموقف الشعبي من الأحداث السياسية في العراق 1955 – 1958.

تميز عام 1955 بعقد ميثاق بغداد[1], الذي تم التوقيع والمصادقة عليه من قبل مجلس الأمة في العراق, الذي ولد معارضة كبيرة من قبل العديد من الأحزاب الوطنية, التي قامت بدور فاعل لتنظيم المقاومة الجماهيرية, وتزعم المعارضة في الكليات والمعاهد, كما أصدرت بياناً تضمنت معارضتها الشديدة للميثاق والاستمرار على مقاومته, لأنها تعتبره معركة الشعب ضد الاستعمار التي لن تنتهي حتى يتخلص الوطن من براثنه وقيوده, هذا وقد دعت جماهير الشعب والهيئات الوطنية جميعا إلى إسقاط وزارة السعيد, وإلغاء الميثاق, وحدثت إضرابات طلابية في عدد من الكليات والمعاهد, قام خلالها المضربون بالهتافات بسقوط الحكومة ومشاريعها, وخرجت عدة مظاهرات معارضة للميثاق اعتقل على أثرها عددا من المتظاهرين, وأصبح شعار سقوط حلف بغداد شعاراً وطنياً التفت حوله فصائل الحركة الوطنية التي أوضحت بأن تمسك السعيد به سيؤدي إلى عزل العراق عن شقيقاته العربيات وتقويض دعائم الصف العربي, إذ يعد بأن هذا يناقض سياسة الحياد التي تؤمن بها الحركة الوطنية[2].

قام رئيس الوزراء نوري السعيد في وزارته الثالثة عشر (27كانون الأول 1955 – 8 حزيران 1957) يوم السابع من نيسان 1956, بفتح الجسر الذي يربط بين مدينه الحلة وكربلاء, وسط احتفال مهيب حضره وجهاء ورجال الدين و رؤوساء عشائر المدينة, وفي الافتتاح قال المهوال السماوي[3] منبهاً

---

(1) ميثاق أو حلف بغداد 1955: وقع في بغداد في الرابع والعشرين من شباط 1955, بين رئيس الوزراء نوري السعيد, ورئيس الوزراء التركي عدنان مندريس, وقد تضمن: التعاون بين البلدين وسلامتهما والدفاع عن كيانهما, وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي احد بالطرف الأخر, وفض أي نزاع بالطرق السلمية, وان لا يتدخل أي طرف في التزامات دولية تعارض الحلف, وتم تصديقه من قبل مجلس النواب بعد يومين, وقد سبب رفض من قبل الاتحاد السوفيتي لأنه ضد نشاطها في المنطقة, التي أرادت الولايات المتحدة ان تتحمل مسؤولية الدفاع عن الشرق الأوسط بعد زوال السيطرة البريطانية؛ للمزيد ينظر: بلال سليمان الطرايرة, حلف بغداد والمملكة الأردنية الهاشمية, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة مؤتة – عمان , 2007, ص ص 31 – 32؛ فارس إبراهيم الكاتب, حلف بغداد في صحيفة الزمان, رسالة ماجستير غير منشورة, معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا – بغداد, 2009, ص, ص 23 – 25, 34 – 35.

(2) عبد الرزاق الحسني, ج9, ص 213؛ جعفر عباس حميدي, المصدر السابق, ص 251-252 ؛ محمد حمدي الجعفري, المصدر السابق, ص ص 225 – 227.

(3) المهوال جواد السماوتلي من عشيرة آل جميل إمارة بني حسن الهلالية : ولد في الهندية عام ١٨٩٥ , عرف عنه الإنشاد في الوسط الاجتماعي العشائري وفي ثورة العشرين, وعرف بإلقاء قصائده والمطالبة بالحقوق من خلالها أمام المسؤولين في العهد الملكي التي سببت لهم الإحراج, توفي نهاية الستينات من القرن الماضي؛ فلاح محمود خضر البياتي,

السعيد, أن المدينة لها فضل عليه في ثوة العشرين قائلا: " **نطلبك دين نوري وين ذاك الدين يداعونك يتامى ثورة العشرين انخلط دمنه ولحمنه والعدو والطين للكرسي العندك ضحينه** "[(1)].

صدر مرسوم رقم 1 لعام 1956 في العاشر من أيلول, إذ أعطى صلاحيات واسعة لرئيس الوزراء فضلاً عن عمله, ومنها مراقبة الصحف والمجلات ومنع الاجتماعات التي تخل بالأمن, وغلق أي حزب أو نادي أو جمعية لإخلالهم بالأمن والسكينة العامة, وسحب الأسلحة, وتشكيل محاكم لذلك, وصلاحيات واسعة عديدة[(2)].

بدأ العدوان الثلاثي على مصر من قبل الكيان الصهيوني في التاسع والعشرين من تشرين الأول 1956[(3)], ودعم بريطاني – فرنسي, وبدأ الهجوم الشامل على المدن المصرية بعد إعلان مصر في السادس والعشرين من تموز1956 قرار تأميم قناة السويس[(4)], وهو ما اعتبر ضربة للمصالح الغربية في المنطقة, وعلى أثر العدوان على مصر خرجت المظاهرات في الأول من تشرين الثاني من قبل أبناء الشعب العراقي بهتافاتها ضد الحكومة العراقية التي وقفت صامتة تجاه ذلك, وكان لطلبة الجامعات والمعاهد الدور الأكبر في المظاهرات, التي أدت إلى إعلان الأحكام العرفية في اليوم نفسه بموجب مرسوم ملكي رقم 812, وقسم العراق إلى أربعة ألوية, كان اللواء الرابع ومقره الديوانية يشمل ألوية

---

= دكتور تدريسي متقاعد, رسالة نصية عبر وسائل التواصل الاجتماعي, 2021/4/26.

(1) فلاح محمود خضر البياتي, مدينة الهندية ( طويريج ) في العهد الملكي 1921-1958, ص 191.

(2) جريدة الوقائع العراقية, بغداد, العدد 3863, 10 أيلول 1956, ص ص 1-3.

(3) للمزيد عن العدوان على مصر ينظر: محمد حسنين هيكل, قصة السويس أخر المعارك في عصر العمالقة, ط2, شركة المطبوعات, بيروت, 1982, ص ص 265 – 278؛ لطيفة محمد سالم, أزمة السويس 1954 – 1957 جذور أحداث نتائج, مكتبة مدبولي, القاهرة, 1996, ص ص 255 - 269؛ دونالد نيف, عاصفة على السويس 1956 ايزنهاور يأخذ أمريكا إلى الشرق الأوسط , ترجمة وتعليق وتقديم عبد الرؤوف أحمد عمرو, دار الكتب والوثائق القومية, القاهرة, 2015, ص, ص 353-371, 375-399.

(4) للمزيد عن تأميم قناة السويس ينظر: محمد حسنين هيكل, المصدر السابق, ص, ص 121- 131, 135 – 145؛ جورج قرم, انفجار المشرق العربي من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق 1956 – 2006 , ترجمة عن الفرنسية محمد علي مقلد, تحقيق نسيب عون, دار الفارابي, بيروت, 2006, ص ص 16 – 17؛ أنجلو ساماركو, قناة السويس تاريخها ومشكلاتها وفقا للوثائق المصرية والأوربية غير المنشورة, ترجمة ولاء عفيفي عبد الصمد وأخرون, مراجعة حسين محمود, دار الكتب والوثائق القومية, القاهرة, 2015, ص ص 595 – 614.

كربلاء والحلة فضلاً عن الديوانية[1], وأدت المظاهرات إلى سقوط قتلى وجرحى بين المتظاهرين واعتقال عدد كبير منهم, وتم مقتل ناجي نعمة آل سيد طفار[2], نتيجة المظاهرات[3], وكانت مدينة السماوة غير بعيدة عن المظاهرات وقاد المظاهرات شباب المدارس وبتوجيه من الحزب الشيوعي في السماوة[4].

كان ريف الديوانية هو الآخر متظاهراً للمدة أعلاه, شاركت العشائر التي عانت إهمالاً شديداً في المظاهرات, إذ أن لواء الديوانية يقع في مقدمة ألوية الفرات الأوسط للمساحات المزروعة, فلهذا كان للحكومة القرار بتهدئة الأوضاع في اللواء[5], كما برزت الطبقة العاملة في الكفاح السياسي الذي خاضه الشعب ضد استغلال الشركات النفطية وضد السلطة الحاكمة عام 1957, وقدمت الطبقة العاملة التضحيات الكثيرة في نضالها من أجل الحقوق العامة للشعب [6], ولهذا خرجت تظاهرة شيوعية في شارع الرشيد في بغداد في العام نفسه, ضد مشروع تقسيم النفط , أدت إلى الاصطدام مع الشرطة, شارك فيها العديد من أعضاء الحزب الشيوعي في السماوة, وأبناء العديد من النخب العشائرية السماوية[7].

أما من جانب آخر فقد ازدادت هيمنة الإقطاع على الفلاحين, التي أدت إلى هجرة فلاحية واسعة من الريف إلى المدينة, وكذلك المطالبة بالقضاء على الإقطاع وتوزيع الأراضي, فأخذ الفلاحون في أرياف اللواء بعقد الاجتماعات منذ نيسان 1957, وأوقدوا المشاعل ورددوا الأهازيج الشعبية التي تندد بالحكومة والإقطاع, الأمر الذي تطور فيما بعد إلى انتفاضة مسلحة شملت الفرات الأوسط عام 1958[8].

أما موقف رئاسة مجلس الأعيان من التطورات والأحداث في البلاد, فلم يكن حيادياً في أغلب

(1) للمزيد عن الأحكام العرفية ينظر: عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج 10, ص ص 102 – 106؛ جعفر عباس حميدي, وثائق انتفاضة العراق عام 1956, بيت الحكمة, بغداد, د. ت, ص ص 87– 89.

(2) ناجي نعمة آل سيد طفار: ولد في السماوة عام 1936, ووالده احد النخب العشائرية في السماوة, قتل في بغداد أثناء قيامه بمظاهرات مع زملائه الطلبة ضد عدوان الكيان الصهيوني على مصر عام 1956, وهو طالب في كلية العلوم جامعة بغداد؛ محمد فيصل راجوج طفار, وجه اجتماعي, مقابلة شخصية للباحث, السماوة, 2021/1/4.

(3) غازي الخطيب, المصدر السابق.

(4) يحيى محمود السماوي, المصدر السابق, ص 213.

(5) حميد نعيم هادي حسين النبهاني, المصدر السابق, ص ص 8 – 9.

(6) حامد الحمداني, المصدر السابق, ص, ص 10, 16.

(7) حسن مندل عبد الله, المصدر السابق.

(8) إبراهيم خليل أحمد وجعفر عباس حميدي, المصدر السابق, ص180.

المواقف, لأن الكثير منهم كان يميل إلى جانب الحكومة, باعتباره معيناً من قبلها, ولا يريد خسارة مقعده البرلماني[1].

وبعد هذه الأحداث عاد الفلاحون لمزاولة مظاهراتهم, ورفع الفلاحون في جنوب الديوانية سلاحهم في التاسع والعشرين من آيار 1958, وهزجوا في مناطقهم, إذ قدر عددهم بثلاثمائة وخمسين فلاحاً, ليهرب الملاكون هلعا إلى المدينة مستنجدين بالسلطة, وبعد ثلاثة أيام أرسلت السلطات باصاً محملا بالشرطة, لقمع انتفاضة الفلاحين, ولكن الفلاحين أوقفوا أهازيجهم وتظاهروا بالتراجع, حتى الثاني من حزيران, إلى أن تهيأ لهم الاتصال بالجمعيات الفلاحية في ناحية آل بدير, فتجددت الأهازيج في شمال شرق الديوانية, ونالت تأييدا واسعاً من مختلف أوساط الشعب[2], لتقوم الشرطة بعدها بإلقاء القبض على العديد من شيوخ العشائر, مما أدى إلى توتر الأوضاع وامتداد الانتفاضة إلى المناطق المجاورة إلى لواء الديوانية, وقد أخذ الفلاحون المسلحون يجتمعون حول الحاصل المكدس, وهم يرددون الأهازيج الشعبية التي تمجد نضال الفلاحين في سبيل الأرض, وتطالب بتطبيق مرسوم المناصفة, وتندد بموقف الحكومة السلبي من مطالب الفلاحين, فأسرعت قوات الشرطة إلى مهاجمة قرى الفلاحين, لكنها لم تستطع القبض عليهم, لاعتصامهم في المناطق الوعرة التي لا يمكن أن تصل إليها سيارات الشرطة, مما دفع مدير شرطة الديوانية إلى قيادة القوات المسلحة بنفسه, وقد استطاع مفاوضة زعماء الفلاحين وإقناعهم بتقديم مطالبهم بالطرق المشروعة إلى الجهات الرسمية دون اللجوء إلى التمرد وإثارة الفوضى, ولهذا فإن الانتفاضات الفلاحية التي شهدتها منطقة الفرات الأوسط خلال حقبة الخمسينات تعد خاتمة المطاف للعهد الملكي[3].

## خامساً: موقف النخب العشائرية من الأحداث السياسية في العراق1955- 1958.

بدأ تمرد فلاحي الرميثة عام 1955, من خلال تمرد بني زريج, التي كانت انتفاضتهم بشكل مسلح هذه المرة, وفتحوا جميع المساقي المخصصة للزراعة الصيفية, وهدر مياهها من دون نظام, وقطع وغلق بعض الأنهار, ومهاجمة وكلاء وسراكيل أسرة آل فرهود, وإثارة هياج عام في المنطقة, مما أرعب السلطة والإقطاعيين في المنطقة, فقمعت السلطة الانتفاضة بشكل وحشي ومسلح, وقد سميت

---

(1) رشا جميل علوان عزوز, المصدر السابق, ص 282.

(2) للمزيد عن هذه الانتفاضة ينظر: علاء عباس كاظم القصير, المصدر السابق, ص179.

(3) جعفر عباس حميدي, التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق 1953 – 1958, جامعة بغداد, 1980, ص ص 275 -276.

بمعركة الناظم ( لوقوعها على الناظم المشيد على نهر العارضي), وكان من أبرز قادتها: الشيخ خليفة ساجت تايه (ت 1958), الذي كان العقل المدبر لها, وحبيب المكاح, كاظم الورد, عبد فنيخ عواد, عبد العكروش, حربي آل شايخ, مشندخ آل شايخ, مطرود آل رمضان, حسون آل عبيد, عباس آل دنبوس, رومي آل عفص, بجاي آل ذياب[1].

كان هناك نشاط واسع للحزب الشيوعي في السماوة عام 1955, وكان هنالك دور كبير للنساء في السماوة بقيادة صفية شيخ محمد[2], وكان الشيخ شنان آل رباط يشكل الملاذ الآمن في حال ملاحقتهم من قبل الأجهزة الأمنية[3].

كانت الإدارة المحلية في السماوة لا تمتلك ميزانية لسد كافة احتياجات المدينة, وكانت تلجأ إلى النخب العشائرية ليكونوا شركاء أو مساعدين لهم, وقد مثل السماوة ونواحيها في مجلس اللواء في الديوانية في منتصف الخمسينات من القرن الماضي, كل من عبد الستار الإمامي وشنان آل رباط و سليمان آل حنوش, الذين كانوا اختيارهم تعييناً من قبل الحكومة وليس انتخابا[4].

وتم صدور قرار مجلس اللواء لإنشاء القرية العصرية بالخضر في التاسع عشر من كانون الأول 1955, وزيادة المشاريع الخدمية وزيادة الموازنة المالية للسماوة عام 1956[5].

شهدت الرميثة انتفاضة أخرى في نيسان 1956, فأخذ أفراد عشيرة بني عارض يتحينون الفرص

---

(1) للمزيد عن أحداث معركة الناظم ينظر: محسن جبار العارضي, بنو عارض. نسب وتاريخ ومواقف, ص 96.

(2) صفية محمد ظاهر آل غريب ( أم موسى ): ولدت في السماوة عام 1910, ووالدها من قضاء الحي في لواء الكوت (واسط حالياً ), لقب بالمؤمن لصدقه في أداء واجبه الديني, ولا ينتمي لعشيرة آل غريب الخفاجية في السماوة, وهو احد المجاهدين ضمن سرية الشيخ بربوتي السلمان في معركة الشعيبة, وقاتل ضمن صفوف الشيخ شعلان أبو الجون في ثورة العشرين لان زوجته من عشيرة الظوالم, التي أصيبت في إحدى المعارك لقيامها مع نساء الظوالم بمساعدة الثوار, تزوجت صفية من جعفر حمود حمد الحاجي الجياشي, وكانت خطيبة منبر حسيني, فضلاً عن كونها قابلة مأذونة, وهو ما ساعدها إلى الدخول إلى بيوت الأهالي في السماوة, ابنها الكبير موسى احد قادة الحزب في القضاء, التقت مع زعامات الحزب أثناء زيارتهم للمدينة, وأسست رابطة الدفاع عن حقوق المرأة السماوية, وشاركت بمؤتمر لوزان في سوسيراً عام 1955, إذ سافرت بجواز سفر من كربلاء حمل اسمها الحزبي فضيلة علي, وقامت بزيارة الاتحاد السوفيتي وأذربيجان, توفيت في 16نيسان 1997 بعد أقامتها عند ابنتها في كوبنهاغن في الدنمارك ودفنت هناك؛ حسن مندل عبد الله, المصدر السابق.

(3) للمزيد عن نشاط الحزب ينظر: زياد محمد السبعاوي, المصدر السابق, ص ص 590- 591.

(4) سامي نافع عليوي السماوي, المصدر السابق.

(5) للمزيد عن القرية العصرية والمشاريع الخدمية ينظر: محمد جبار العامري, المصدر السابق, ص 26.

لغرض الوصول لحقهم المسلوب من شيخهم سوادي, وقاموا بأعمال كثيرة من أجل ذلك, منها حرق المحاصيل عند نضوجها وقبل حصادها, ومن ثم تلف المحصول الزراعي, وقاموا بإطلاق النار ليلاً على مضايف آل حسون في العارضيات وفي الرميثة والحمزة, وقاموا بفتح مياه مضخات آل حسون ليلاً في غير مناطق ريهم, فضاق الشيخ سوادي ذرعا بتصرفات عشيرته معه, وكان يقيم حينها في بغداد بصفته نائباً عن لواء الديوانية للدورة الانتخابية الخامسة عشر, وكان من المقربين للأمير عبد الإله, وكان يستغل هذه العلاقة لتأمين مصالحه الشخصية[1].

خرجت قوة من شرطة الرميثة في ليلة العاشر من نيسان 1956 لتعقب بعض المتهمين من أفراد عشيرة الأعاجيب, فظن بنو عارض بأن القوة المذكورة تتعقبهم بطلب من شيخها المقيم في بغداد, فتصدت لها وأطلقت النار عليها فقتلت من أفراد الشرطة ثلاثة وجرحت خمسة, واضطرت قوة الشرطة إلى الرد بالمثل فقتلت من بني عارض ثلاثة وجرحت شخصين. وفي حادث آخر تصدى بنو عارض إلى القطار الذي كان متجها إلى البصرة في اليوم التالي, واطلقوا النار عليه عند خروجه من محطة الرميثة, فأصيب السائق بجرح لم يمنعه من إيصال القطار سالماً للسماوة[2], فقامت قوات الشرطة بتعزيز قواتها وقاموا بأعمال انتقامية, واستمرت الاشتباكات بين الفلاحين وقوات الشرطة التي كانت تقاتل بالنيابة عن الشيخ سوادي تحت مظلة الحفاظ على الأمن في البلاد, ليسلم بعدها الفلاحون أنفسهم للسلطات, ولتخفف عنهم عقوبة الإعدام التي طالب بها المدعي العام إلى المؤبد, بعد توسط الشيخ خوام, إذ سبق وأن تعهد للثوار بتسوية الموضوع مقابل تسليم أنفسهم إلى السلطات المختصة, وتم فرض غرامة مالية كدية للعناصر المقتولة من القوات الحكومية, وتسليم أسلحة القادة والمقاتلين من بني عارض, وقد أمضى المحكومين مدة السجن إلى أن أفرج عنهم بعد ثورة الرابع عشر من تموز 1958 لأسباب سياسية[3].

---

(1) كان شيخ بنو عارض سوادي آل حسون قد اتفق مع أبناء عشيرته ان تكون الأراضي التي سيحصل عليها مشاعه بينهم, وهم فلاحيها لهم النصف من إنتاجها, ومما عزز من هذا التفاهم بأن أدى لهم الشيخ سوادي يميناً وأعطاهم موثقاً يؤمن لهم هذا الاتفاق, وعلى اثر ذلك تفانى أفراد عشيرة بنو عارض في سبيل هذه القضية, وبعد صدور قانون أعمار واستثمار الأراضي الأميرية الصرفة رقم 46 لعام 1951, تم منحه كامل المساحة العائدة له, والبالغة سبعة آلاف دونم, ومنذ ذلك الوقت نكل عن وعده والتزاماته مع عشيرته, فلم ينتهي الصراع ألا بعد ان تدخلت الحكومة وحلته لصالحه؛ للمزيد ينظر: علاء عباس كاظم القصير, المصدر السابق, ص ص 177 – 178.

(2) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات, ج10, ص 78.

(3) علاء عباس كاظم القصير, المصدر السابق, ص 178؛ محسن جبار العارضي, بنو عارض. نسب وتاريخ ومواقف, ص 97.

توسع النفوذ السعودي في بادية السماوة عام 1956, وكثرت اتصالاتهم مع عشائر البادية, وهو نوع من سياسة الحكومة السعودية لشراء ولاء العشائر لصالحها من خلال توزيع الأموال والهدايا لشيوخ العشائر[1].

على الرغم من عدم تمثيل عشيرة آل عبس في البرلمان العراقي, إلا أنهم كانوا على علاقة طيبة مع جميع النخب العشائرية التي مثلت الواجهة السياسية للمدينة, من خلال شيخها حسن عبد آل مؤنس[2].

خرجت مظاهرة نسوية شيوعية في بداية تشرين الثاني عام 1956 قادتها أم موسى للتنديد بالعدوان الثلاثي على مصر, التي ولدت اشتباكات مع الشرطة, تفرقت على أثرها المظاهرة[3].

## سادساً: نهاية الحكم الملكي 1958.

عقدت خطة في الرابع من آذار1958 بدار عبد الكريم قاسم, وتناقشوا في الخطة واتخذوا قرارا يقضي بتنفيذ الخطة باحتلال بغداد في الرابع عشر من تموز, وسميت الخطة بعملية الصقر وجاءت الفرصة في أول تموز, إذ أصدرت هيئة الأركان أمراً إلى اللواء العشرين المتواجد أصلا في معسكر جلولاء ( معسكر للجيش يقع على نهر دجلة إلى الشمال الشرقي من بغداد ), بالتوجه إلى الأردن في الرابع عشر من تموز 1958, بقيادة قائد اللواء الزعيم أحمد حقي[4] لتعزيز موقف الجيش الأردني في وجه التهديدات التي كان الكيان الصهيوني يوجهها ضد الأردن, وبما أن العقيد عبدالسلام عارف[5] هو

---

(1) حميدة مكي فرهود السعيدي, المصدر السابق, ص ص 251 – 253.

(2) حسن عبد آل مؤنس العبساوي: ولد في مقاطعة آل عبس في السماوة عام 1927, وتولى المشيخة عام 1939 بعد وفاة والده بمساعدة اعمامه, وتكفل بجمع التبرعات من عشيرته عام 1948 لدعم الشعب الفلسطيني, تميز بعلاقاته الواسعة مع عشائر البادية, لاسيما أن أغلب عشائر البادية تنتمي إلى عشيرته, ولم يستطيع النفوذ السعودي شراء ولاء العشيرة بل على العكس كان لهم دوراً كبيراً كواجهة سياسية ووطنية للمدينة, توفي في الثالث عشر من نيسان 1980؛ هنداز حسن عبد مؤنس العبساوي, احد شيوخ عشيرة آل عبس, مقابلة شخصية للباحث, مقاطعة آل عبس – السماوة, 2021/4/13.

(3) حسن مندل عبد الله, المصدر السابق.

(4) أحمد حقي محمد علي: قائد اللواء العشرين الذي تحرك من جولاء في الثالث عشر من تموز 1958 باتجاه بغداد, وتوجه بعدها إلى الفلوجة, وقد ضم اللواء خيرة الضباط الأحرار الذين اشتركوا في ثورة الرابع عشر من تموز؛ للمزيد ينظر: علي ناصر علوان الوائلي, عبد السلام عارف ودوره السياسي والعسكري حتى عام 1966, رسالة ماجستير غير منشورة, المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية – الجامعة المستنصرية, 2005, ص 80.

(5) عبد السلام محمد عارف: ولد في بغداد عام 1921, وهو من عشيرة جميلة التي تسكن المنطقة الغربية من العراق, أكمل دراسته في بغداد, ودخل الكلية العسكرية عام 1938, وتخرج منها عام 1941, شارك في انتفاضة مايس 1941 وهو

نائب قائد اللواء العشرين وكان قائد اللواء حين ذلك قد اتفق مع عبد الكريم قاسم[1], قائد اللواء التاسع عشر المتمركز في معسكر المنصور على مقربه من بغداد, على أن يوجه اللواء العشرين لاحتلال بغداد بدلا من التوجه به إلى الأردن, كما تم الاتفاق على أن يتحرك عبد الكريم قاسم مع لوائه نحو بغداد لحماية مؤخرة اللواء العشرين ضد أي هجوم يقع عليه, وكانت فرصة نجاحه كبيرة, شرط أن يكون الملك فيصل الثاني والوصي عبد الإله ونوري السعيد متواجدين في بغداد, وتمكن الجيش أخيراً أن يحسم الأمر بقوة السلاح, وفعلا زحف الجيش نحو العاصمة حسب المخطط الذي وضع له, ودخل بغداد وأعلن عبد السلام عارف عبر دائرة الإذاعة التي سيطروا عليها عن سقوط الملكية وقيام الجمهورية[2], وأخيراً نستطيع القول أن سياسة الحكم الملكي التي كانت تحكم البلاد بموجب المراسيم المنافية للدستور, وتعلن الأحكام العرفية متى شاءت, وتشكل المحاكم العرفية, وتحيل إليها الوطنيين, وإصدار الأحكام الجائرة بحقهم, قد حفزت العديد من ضباط الجيش لتشكيل منظمات ثورية تهدف إلى إسقاط النظام الملكي, واستطاعت المنظمات أن توحد جهودها في اللجنة العليا للضباط الأحرار بقيادة عبد الكريم قاسم, التي استطاعت

---

= برتبة ملازم ثاني, أول لقاء كان له مع عبد الكريم قاسم في البصرة عام 1942, أرسل لحرب فلسطين في جنين عام 1948, دخل كلية الأركان عام 1949, وتخرج منها عام 1951 تدرج في المراتب العسكرية حتى أصبح امر للفوج الثالث عام 1954, احد العقول المدبرة لثورة الرابع عشر من تموز والإطاحة بالحكم الملكي, حكم عليه بالإعدام من قبل عبد الكريم قاسم عام 1959, بعد عوته من بون, أصبح رئيس جمهورية العراق للمدة (1963 – 1966 ), توفي بحادث تحطم طائرته عام 1966؛ للمزيد ينظر: علي ناصر الوائلي, المصدر السابق, ص ص 23 – 29؛ أحمد فوزي عبد الجبار، عبد السلام محمد عارف. سيرته. محاكمته. مطبعة الدار العربية، بغداد، 1989 ؛ فيصل حسون, مصرع عبد السلام عارف, دار الحكمة, لندن, 2004.

(1) عبد الكريم قاسم محمد بكر عثمان الزبيدي: ولد في بغداد عام 1914, خريج الدراسة الإعدادية الفرع الأدبي, عين معلما لمدرسة الشامية الابتدائية عام 1931, دخل الكلية العسكرية عام 1932, وتخرج منها عام 1934, تدرج في الرتب العسكرية حتى وصل إلى رتبة امر لواء عام 1955, انتمى إلى اللجنة العليا للضباط الأحرار عام 1956, وكان برتبة عميد ركن, وامر لواء مشاة المنصور أصبح رئيس العراق بعد ثورة الرابع عشر من تموز 1958 والإطاحة بالحكم الملكي, حكم عليه بالإعدام بعد الإطاحة بحكمه من قبل عبد السلام عارف عام 1963؛ للمزيد ينظر: جمال مصطفى مردان, عبد الكريم قاسم البداية و السقوط, المكتبة الشرقية, بغداد, 1989؛ خليل إبراهيم حسين, اللغز المحير عبد الكريم قاسم صعود, دار الحرية للطباعة, بغداد, 1990؛ عماد عبد السلام رؤوف, عبد الكريم قاسم في ضوء ملفه الشخصي, ط2, المركز الاكاديمي للأبحاث, بيروت, 2013.

(2) رشا جميل علوان عزوز, المصدر السابق, ص 218.

تفجير الثورة, وإسقاط النظام الملكي وإعلان الجمهورية بالتعاون والتنسيق مع جبهة الاتحاد الوطني[1].

يتضح مما تبين أن للعشائر دوراً كبيراً في الوضع السياسي مما لـه تـأثير مباشـر علـى جميـع شـرائح المجتمع وكانت عشائر الفرات الأوسط الروح النابض لتك العشائر, وكـان السـعي وراء السـلطة مـن قبـل الساسة والمنافع من قبل الرؤوساء والعشائريين والتزام فئة قليلـة مـن الشخصـيات بزمـام الأمـور وتـدخل الدول الكبرى في سياسة البلاد, أدى إلى تغيير نظام الحكم, لاسيما أنهـا عانـت مـرارا وتكـرارا مـن الظلـم والجور والحرمان بسبب تسلط بعض الطبقات على بعضها الآخر.

لعل دراسة هذا المبحث أوحى بأن العامل العشائري الذي دفع إلى الجاه والثراء ظل مـؤثرا فـي بـروز الكثير من الشخصيات, ودفعها إلى احـتلال مواقـع كبيـرة فـي السياسـة العراقيـة فضـلاً عـن موقعهـا علـى مستوى العشيرة وقضاء السماوة, إذ أن العامل العشائري وثقله على مستوى القضاء, جعل من هذه النخـب العشائرية تتميز بدور كبير على الصعيد السياسي للعراق, وساعدها على الانتشار بشكل أوسع الملكيـات الواسعة, سواء على المستوى الشخصي أو مستوى العشيرة.

قد يبدو من خلال دراسـة موقـف النخـب العشـائرية للمـدة 1955 – 1958, أن هنـاك نخـب عشـائرية كانت معارضة للسلطة والحكومة, من خلال انتمائهم إلى الأحزاب المعارضة, ولكنها بمجرد أن أصـبحت هذه النخب في السلطة, أصبح لها معارضة لأنها ضمن السلطة الحاكمة, بل تناست أنها كانت سابقاً ضـمن المعارضة السياسية للحكومة, وقد يكون هذا بسبب الجاه والمنصب, أو أن هذه النخـب لا تسـتطع وحـدها تغيير نهج الحكومة, لأنها حكومة خاضعة لرغبات الملك وسياسة خارجية قوية تسير هذه الحكومة, ولكـن مهما يكن من مجريات للأحداث فإن هذه النخب العشائرية السماوية على الرغم من تمثيلهـا للسـماوة علـى الساحة السياسية للعراق, إلا أنها تبقى تضاف لها صفة قد تكون جيدة لصفاتها العديدة, أو صفة سيئة فضلاً عن بعض الصفات السلبية التي رافقتها خلال العهد الملكي.

(1) انتصار محمود عبد الخضر الدربندي, المصدر السابق, ص185.

# الخاتمة

مثلت العشائر العراقية جزءاً مهما ومتميزاً من مجموع السكان في المجتمع العراقي بأحواله الاقتصادية والاجتماعية، وكانت الروح النابض للفرد العراقي في تلك المدة، وللأوضاع السائدة في تلك المدة الأثر في تعزيز وتقوية مكانة العشائر وجعلها قوة تستند إليها الدولة في العديد من القضايا، وأخذت شيئا فشيئاً تنخرط في العمل السياسي, وأصبح لكل جهة سياسية جبهة عشائرية تساندها وتقف من ورائها لدعم تطلعاتها, لذلك انقسمت العشائر فيما بينها وعلى نفسها أحيانا, حسب ما تقضي المصلحة الشخصية, وانبثق عن الرسالة عدة أجوبة للنخب العشائرية السماوية ودورها السياسي في العراق 1920 – 1958 أهمها:

1- وجد البريطانيون عند احتلالهم للعراق في أثناء الحرب العالمية الأولى, وما بعدها أن من غير الممكن استخدام النظام العثماني في العراق, وإنما استخدام نظام خدم مصالحهم الاستعمارية, ومهما يكن فإن النظام الإداري البريطاني كان مليئاً بالسلبيات, مثل الضرائب الباهضة, والتفرقة العنصرية بين مكونات الشعب العراقي, وحرمانه من المشاركة السياسية العادلة, فضلاً عن المعاهدات الجائرة التي فرضت على العراق, ولكن بدخول العراق عصبة الأمم المتحدة في الثالث من تشرين الثاني 1932, أصبح متحررا من الانتداب وقيوده المفروضة عليه بموجب القانون الدولي, مما أدى إلى تشريع العديد من القوانين التي تخدم البلد.

2- هنالك نخب عشائرية كانت بارزة قبيل ثورة العشرين, وبقيت محافظة على بروزها على الرغم من متغيرات الساحة السياسية السماوية والأحداث التي رافقت ثورة العشرين, بل إن هنالك نخب عشائرية أخرى أبرزتها الثورة نتيجة المتغيرات والمعارك القاسية خلال الثورة, ومن ثم أصبحوا نخب عرفوا على الصعيد السياسي للعراق, كونوا علاقات كبيرة ومتشعبة مع مختلف شيوخ عشائر العراق و القيادة الملكية الحاكمة, وكبار رجال السياسة العراقية, وأغلبهم انتموا إلى أحزاب سياسية, والعامل الأخر المكانة العشائرية وقوة تأثيرها على مجريات الساحة السياسية العراقية, وأغلبهم تميز بكثرة أراضيه التي سببت له مشاكل عديدة على مستوى العشيرة أو المدينة, وانعكست أحداثها على الساحة السياسية.

3- يبدو أن المتنفذين من شيوخ العشائر وأعوانهم في عهد الدولة العثمانية, لم يكونوا قانعين بالوضع الجديد في عهد الملك فيصل الأول, الذي أراد تقليص صلاحيتهم, ليكون هناك عراق حديث وجديد, ولهذا وجد الملك صعوبات عديدة, لاسيما أن تأسيس الدولة ليس بالشيء البسيط , فلهذا كانت العشائر مصدر قلق دائم للحكومات على امتداد العهد الملكي, إذ أن أبناء هذه العشائر ملتفين حول شيوخهم.

4- شارك الشيخ شعلان أبو الجون ممثلاً عن السماوة في المجلس التأسيسي, على الرغم من عمر المجلس القصير, إلا أنه كان من ضمن النخب التي وضعت لمساتها على السياسة العراقية, التي مهدت لانعقاد المجلس النيابي فيما بعد.

5- أثبتت عشائر السماوة أنهم حائط الصد للدفاع حدود العراق وأراضيه أمام هجمات الإخوان الشرسة, وهذا الدفاع لم يتم إلا بمساندة هذه العشائر من خلال العديد من النواب, ولاسيما نواب الديوانية والمنتفق, فضلاً عن شخصيات سياسية أخرى, وأن عشائر السماوة لم تساوم من أجل بلدها.

6- بدأت مشاركة النخب العشائرية السماوية ضعيفة في بداية تأسيس المجلس النيابي وانعقاد دوراته, ولكنها أصبحت قوية فيما بعد, وأثبتت وجودها على الساحة السياسية, لتمثيل لواء الديوانية, لاسيما قضاء السماوة.

7- لعبت النخب السماوية دور كبير في حركات منتصف الثلاثينات من القرن الماضي على مجريات الأحداث السياسية, وأصبحت هذه النخب ذات بصمة واضحة في كيان الدولة وطرد المحتل, وكان الدور الأبرز على صعيد الساحة السياسية إلى نخب عشائر الرميثة, التي كان لها تأثير كبير على مجريات أحداث العراق, ليس على صعيد السماوة فحسب, بل على صعيد العراق وما مثلته من انعكاسات على الحكومة وتغيير نهجها وسياستها, على الرغم من الخسائر الكبيرة التي تحملتها السماوة, وكذلك أعمال السجن والاعتقال لأبرز النخب العشائرية السماوية, ولا يمكن نسيان دور أهالي السماوة وحركتهم عام 1937, التي لم تكن عشائر المركز بعيدة عن تسجيل حضورهم, بل وحتى النخب العشائرية في خضر الدراجي.

8- انقسمت النخب العشائرية السماوية بين مؤيد ومعارض إلى حركة مايس 1941, فمنهم من أيد الحركة, على الرغم من أنهم كانوا نواباً للحكومة, وعند فشل الحركة كانت برقيات التهنئة تنهال على الوصي عبد الإله لرجوعه إلى العرش من النخب التي لم تؤيد الحركة, بل أن بعضهم انقلب من مؤيد للحركة إلى مؤيد للوصي عبد الإله فيما بعد, والنخب العشائرية السماوية لم تكن بعيدة عن مجريات أحداث الحركة في العراق.

9- ارتبطت أغلب النخب العشائرية بالسياسة, بسبب الأوضاع السياسية القائمة في العراق, لاسيما في السماوة, وقد لا يخفى على الباحثين أن الحركة السياسية في السماوة في مرحلة نهاية الأربعينات والخمسينات من القرن المنصرم, التي حركت المدينة هي لنشاط الأحزاب السياسية, التي انتمى أغلب النخب السماوية لهذه الأحزاب, إذ أن أغلب الشباب انتموا للحزب الشيوعي للخلاص من الوضع الراهن للبلد, وأغلب عوائل السماوة اشتركوا في العمل السياسي وحتى النساء منهم, بسبب ارتباط أوضاع البلد بالسياسة, وكل كلام يتم تداوله في المقاهي والأسواق لا يخلو من السياسة, وكذلك المواكب الحسينية من خلال منابرها ونقدها الصريح للسياسات الفاشلة للحكومات المتعاقبة, ولكن هناك مقولة لكامل الجادرجي تقول" **كل عمل سياسي في العراق فاشل** ".

10- وقوف العراقيين بشيوخهم وأبناءهم شأنهم في ذلك شان أبناء الأمة العربية إلى جانب الشعب العربي الفلسطيني، وتقديم النخب العشائرية السماوية كل أشكال الدعم المادي والمعنوي للقضية القومية التي مثلت محور النضال العربي منذ بدايته وحتى وقتنا الحاضر.

11- أصبح التمثيل النيابي للنخب العشائرية السماوية في مرحلة الخمسينات من القرن الماضي كبيراً قياسا بحجم التمثيل السابق, فقد مثل السماوة ولثلاث دورات أربعة نواب من مجموع ثلاثة عشراً نائباً يمثلون لواء الديوانية, وهي خطوة من الوصي عبد الإله لضمان وقوف زعماء العشائر إلى جانبه, ومحاولة إدخالهم إلى البرلمان لإضعاف الحياة السياسية في البلد, لاسيما أن أغلب النخب أميون, وكان دخولهم لحماية مصالحهم الشخصية أولاً, وتميزت أغلب مداخلات نواب السماوة لإصلاح الجانب الاقتصادي بالدرجة الأساس, ولكن فيما بعد أصبحت هناك مداخلات عديدة للنواب, هدفت إلى مصلحة المدينة واللواء, لاسيما مداخلات النائب جياد, الذي أثبت حضوراً كبيراً في الدورة الثالثة عشر التي عدت آخر دورة له, وحاول عدة مرات تقديم استقالته احتجاجاً على أعمال المجلس والحكومة, على الرغم من أنه أحدث فوضى داخل قبة المجلس لرفضه مقترح قراءة سورة الفاتحة على أرواح شهداء الوثبة.

12- تمتلك السماوة طاقات قيادية تنتمي لعشائر معروفة, ولكنها لم تشترك بالعملية السياسية وتستغل نفوذها, لأنها رأت أن اشتراكها دون فائدة, ولا يغير شيئاً من واقع تزوير الانتخابات أو سرعة تبدل الوزارات وسقوطها, لأنهم ايقنوا أنهم لا يستطيعون عمل شيء ملموس لمدينتهم, ولم تمارس المجالس النيابية صلاحيتها الدستورية بالشكل الأكمل, ولهذا فإنها بدت مقصرة في واجباتها التشريعية, ولم تستطع استخدام حجب الثقة عن أي وزير من الوزراء خلال عمر المجلس النيابي.

13- ظهرت لنا سلبيات بعض النخب العشائرية الذين فضلوا أعمالهم التجارية والزراعية على إيصال صوت أبناء مدينتهم, من خلال انتمائهم للأحزاب السياسية, أو علاقاتهم الواسعة مع قيادات الدولة, إذ أن شيوع ظاهرة التغيب عن الجلسات, ليس عن نطاق نواب السماوة فحسب, بل على نطاق العديد من نواب العراق, وبذلك فقدت المدينة للعديد من ضياع الحقوق من خلال التصويت على موازنة لم تنصف المدينة, وقد يكون سبب غياب نواب السماوة بسبب رداءة طرق المواصلات في تلك المدة, وعدم وجود سكن مناسب لبعض النواب في العاصمة, فضلاً عن الانشغال بأمور أخرى, ومهما حملت بعض الجوانب السلبية, ولكن يبقى الدور الإيجابي للنخب العشائرية من خلال تشكيل لجان عديدة لدعم القضايا الوطنية والعربية, وأصبحوا واجهة المدينة لإيصال أصوات أبنائها إلى الحكومة المركزية في بغداد.

14- كانت السماوة كغيرها من مدن العراق, قد عانت من عملية تزوير الانتخابات البرلمانية, وهي عملية لتهميش كيانات عديدة لمكونات الشعب, وسياسة للإقصاء السياسي تجاه أبناء العراق, ومنهم العديد من النخب العشائرية السماوية, التي ولدت روح التباغض والكراهية بين مكونات المجتمع السماوي, وحولت

المجتمع السماوي إلى حقل رخيص للتجارب, مستخفة بأرواح الناس وحقوقهم, وقاطع الكثيرون الانتخابات التي عدت مزورة مسبقاً, فضلاً عن تعيين نواب بالتزكية, وآخرين من خارج اللواء, دون الرجوع إلى عملية الانتخابات.

15- وقفت المؤسسة الدينية موقفاً حاسماً مع نخب عشائر السماوة, لاسيما في ثورة العشرين, وحركات الثلاثينات من القرن الماضي, ودل ذلك على ارتباط هذه النخب ارتباطاً وثيقاً مع المؤسسة الدينية, وما تمثله لها على صعيد العمل السياسي, لاسيما أن بعضهم تمتع بهذه الميزة التي أهلته ليكون قادر على التأثير في المستوى الفكري للمجتمع الذي يحيط به, وتكوين اتجاهات سياسية معينة لدى أفراد المجتمع, وأصبحت نخبة قائدة في المجتمع, امتازت برأي مؤثر ومسموع من الأفراد التي تقودهم وتتعايش معهم, وكونت لها مقام سياسي للتأثير في الشؤون والأحداث السياسية لنظام الحكم الملكي.

16- لم يكن هناك تمثيل حقيقي لعشائر مركز السماوة المتمثلة في عشائر: البركات, وآل زياد, آل عبس, إذ كان التمثيل الحقيقي من خلال عشيرة الصفران, فضلاً عن مشاركة وحيدة لعشيرة آل زياد من خلال ممثلها فهد آل جحيل.

17- كان التمثيل الأكبر لعشائر الرميثة من خلال عشائر: بني زريج, وبني عارض, و الظوالم, وآل بو جياش, مع مشاركة وحيدة للشيخ ضيدان آل حسين ممثلاً عن عشيرة آل بو حسان, فيما لم تسجل عشيرتا الأعاجيب والخزاعل أي مشاركة.

18 – لم تسجل عشائر الخضر: آل توبة, الجوابر, آل فرطوس, آل محسن, أي مشاركة في المجلس النيابي طوال العهد الملكي.

19- لم يسجل باقي نواب السماوة أي مداخلات يمكن الإشارة إليها على باقي جلسات المجلس, مثلما سجل النائب جياد أغلب مداخلات الدورة الثالثة عشر.

20- سعت السلطات البريطانية إلى الحفاظ على هيبة الشيوخ, وجعل العشيرة تمت إدارتها من قبل شيخ واحد, لقاء تقديم المساعدة لهم, وكذلك اتجهت سياسة الملك فيصل الأول إلى دعم العشائر والاعتماد عليها بشكل كبير, بوصفها قوة معارضة يستعملها الملك في مواجهة البريطانيين, ولم تكن القوة العشائرية تخرج عن طوع الملك فيصل, ولهذا قل الخلاف والنزاع خلال مدة حكمه, وتميزت المدة من (1935- 1941) بأن الجيش هو اللاعب الأساسي في الأحداث وليس العشيرة, لاسيما بعد انقلاب بكر صدقي عام 1936, أما المدة 1941- 1958 فقد انسجمت العشائر بشكل كبير مع الحكومة, إذ أصبحت السلطة الملكية لا تثق كثيراً بالجيش, واعتمدت على النخب العشائرية, التي أصبحت في توافق وانسجام مع النخبة الحاكمة للمدة أعلاه, ومن ثم اقتصار المعارضة على أبناء المدن.

21- برزت عدة عوامل داخلية وخارجية أدت إلى انهيار النظام الملكي في العراق, ولعل أبرزها هو النفوذ البريطاني القوي في العراق, والتنافس البريطاني – الأمريكي في المنطقة, فضلاً عن دخول الشيوعية بقوة إلى العراق, هذه العوامل وعوامل عدة مهدت لهذا الانهيار.

22- تم توجيه النقد لنواب السماوة وهو ليس تقليلاً لحجمهم أو مكانتهم العشائرية, بل العكس اتضح من مجريات الأحداث عظم منزلتهم الاجتماعية والعشائرية ليس على نطاق السماوة فحسب, بل على مستوى عشائر الفرات الأوسط , ولكنهم لم يكونوا موفقين في معظم الجلسات, لاسيما عظم ما تعرض له العراق من مجريات الأحداث.

ملحق رقم (1)

جدول يبين أحوال السماوة الإدارية للمدة من عام 1853 – 1958.

| ت | المدة | الحالة الإدارية |
|---|---|---|
| 1 | 1853- 1858 | قضاء تابع إلى سنجق الحلة, عام 1858 تم بناء قلعة على الضفة الأخرى سميت الرميثة. |
| 2 | 1858 | قضاء تابع للديوانية[1], عام 1865 استحداث ناحية الرميثة[2]. |
| 3 | 1869- 1894 | قضاء تابع إلى لواء الحلة بعد انزال درجة لواء الديوانية إلى قضاء, عام 1891 تم استحداث ناحية خضر الدراجي. |
| 4 | 1894- 1914 | قضاء تابع إلى لواء الديوانية, عام 1907 أصبحت السماوة قضاء درجة ثانية[3]. |
| 5 | 18كانون الأول1917 | لواء تابع إلى ولاية بغداد, تابع لها قضاء الشنافية والرميثة, فضلاً عن قضاء السماوة[4]. |
| 6 | 1918 | قضاء إلى لواء الديوانية, الذي فصل عن لواء الحلة[5]. |
| 7 | 1920 | قضاء تابع إلى لواء المنتفق[6]. |
| 8 | شباط 1921 | قضاء تابع إلى لواء الحلة, ويشمل نواحي الرميثة والشامية[7]. |
| 9 | 18 نيسان1921 | قضاء إلى لواء المنتفق, والرميثة تابعة إلى لواء الديوانية[8]. |
| 10 | 1922 | قضاء تابع إلى لواء الديوانية ويشمل ناحية الرميثة, بينما بقيت خضر الدراجي ناحية إلى لواء المنتفق. |
| 11 | 1923 | قضاء تابع إلى لواء الديوانية, أصبحت خضر الدراجي ناحية لقضاء السماوة إلى لواء الديوانية[9]. |
| 12 | آذار1925 | استحداث ناحية الخناق, ليصبح للسماوة ثلاثة نواحي فضلاً عن الرميثة والخضر[10]. |

(1) حمود حمادي الساعدي, بحوث عن العراق وعشائره, ص 185؛ زهير كاظم عبود, أوراق من ذاكرة مدينة الديوانية, دار الضياء, النجف الأشرف, 2008, ص ص 109 – 111.

(2) علي إبراهيم المصطفى الظفيري, المصدر السابق, ص 11.

(3) سامي ناظم حسين المنصوري, الديوانية وتوابعها في وثائق الأرشيف العثماني 1865 – 1917م, ص, ص 98- 99, 191.

(4) حنان صاحب عبد الخفاجي, المصدر السابق, ص 91.

(5) حمود حمادي الساعدي, بحوث عن العراق وعشائره, ص 188.

(6) حنان صاحب عبد الخفاجي, المصدر السابق, ص 93؛ أمنة سعدون البوناشي, المصدر السابق, ص81.

(7) حنان صاحب عبد الخفاجي, المصدر السابق, ص 94.

(8) عبد العال وحيد عبود العيساوي, لواء المنتفق في سنوات الاحتلال البريطاني 1914- 1921. دراسة في أحواله الإدارية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية, شركة المارد العالمية, النجف الأشرف, 2008, ص ص 186 – 189.

(9) حنان صاحب عبد الخفاجي, المصدر السابق, ص 95.

(10) أمنة سعدون البوناشي, المصدر السابق, ص83.

ملحق رقم (2)

قائمقامية قضاء السماوة (1853- 1958 )[1].

| اسم القائمقام | تاريخ التعيين | تاريخ الانفصال |
|---|---|---|
| علاوي حسن مهدي | 1853 | |
| عثمان بك | 1864 | |
| حسن أفندي/ غالب أفندي | 1873/1872 | |
| عبد الرحمن بك/ علي بك | 1877/1875 | |
| أحمد أفندي / عبد الوهاب افندي | 1881 | |
| حسين افندي/ حشمت افندي | 1883/1882 | |
| صالح افندي | 1884 | |
| يعقوب افندي/ أحمد توفيق الشاوي | 1888 | |
| خليل صدقي/ رستم بيك | 1891/1890 | |
| داود نيازي/ عاكف نعمة الألوسي | 1893 | |
| عارف حكمت افندي | 1896 | |
| عبد العزيز بك | 1901 | |
| راشد افندي | 1904 | |
| شوكت افندي | 1907 | |
| عبد العزيز القصاب | 8/أذار/1909 | 1910 |
| سلطان بك | 1911 | 1913 |
| اكرم افندي | 1913 | 1914 |
| عبد العزيز القصاب | 1914 | 1916 |
| ماجد بك المصلاوي | 18/نيسان /1921 | 4/تشرين الأول/1921 |
| حسن رفيق بك | 4/تشرين الأول /1921 | |
| حسن رفيع افندي | تشرين الأول/1921 | |
| سعيد بيك المدفعي | 3/أيار/1922 | تشرين الثاني / 1922 |
| محمد علي الخياط وكيل | 7/ تشرين الثاني / 1922 | 14/كانون الثاني/1923 |
| عبد الرحمن بك افندي | 15/كانون الثاني / 1923 | 19/ تشرين الثاني / 1923 |
| عارف حكمت افندي | 20/ تشرين الثاني/ 1923 | 27 / كانون الأول / 1923 |
| هاشم افندي وكيل | 1 /كانون الثاني / 1924 | 18 / حزيران / 1924 |
| صديق بيك الدملوجي | 19 / حزيران / 1924 | 6/ آب / 1925 |
| محمود افندي السنوي | 7/ آب / 1925 | 18 / كانون الأول/ 1926 |
| علي افندي البزركان | 12/ كانون الثاني/ 1927 | 11 / حزيران / 1927 |
| شاكر فهمي افندي | 12/حزيران / 1927 | 17 / حزيران / 1928 |
| محمد وفيق بيك | 17/ حزيران / 1928 | 3 / تموز / 1932 |
| مصطفى عاصم بيك | 12 / تموز / 1932 | |
| رشيد الصوفي | 1935 | 1936 |
| إبراهيم السالم | 1936 | 1937 |
| علي مهدي حيدر | 1938 | 1940 |
| قاسم خليل | 1940 | 1942 |
| محمد علي شريف | 1943 | 1945 |
| نعمان رفعت | 1946 | 1950 |
| محمد البكري | 1950 | 1955 |
| علي مهدي حيدر | 1956 | 1958 |

(1) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية: مصطفى محمود العمري, المصدر السابق, ص 68؛ يحيى السماوي, المصدر السابق, ص 237؛ أمنة سعدون البوناشي, المصدر السابق, ص, ص 20, 92- 101؛ زياد محمد السبعاوي, المصدر السابق, ص ص 152 – 154.

ملحق رقم (3)

متصرفو لواء الديوانية في العهد الملكي ( 1921 - 1958)[1].

| ت | الاسم | المدة |
|---|---|---|
| 1 | الحاج شكري بك | 1921 |
| 2 | إبراهيم كمال | 18 تشرين الثاني 1921 |
| 3 | عبد الله بك الصانع | 23/أيلول/1922 – كانون الثاني/1923 |
| 4 | خالد بك الشابندر | كانون الثاني1923 |
| 5 | عبد الله بك الدليمي | 1923- 7 /آيار/1925 |
| 6 | جميل العزاوي | 7/آيار/1925 – 5/نيسان/1927 |
| 7 | جميل المدفعي | نيسان 1927- أوائل شباط / 1928 |
| 8 | محمود نديم الطبقجلي | 8/شباط /1928 – شباط /1930 |
| 9 | مصطفى بك العمري | شباط /1930 – 15/آب/1933 |
| 10 | تحسين علي | 15/ آب/1933- 28/تشرين الثاني / 1933 |
| 11 | عبد الحميد بك عبد المجيد | أواخر كانون الأول / 1933 – نيسان 1935 |
| 12 | هاشم العلوي | 10 / نيسان / 1935 |
| 13 | عبد الجبار الراوي / وكالة | نيسان / 1935 – آب / 1935 |
| 14 | عبد الحميد الشالجي | 12/آب/1935 – آذار/1936 |
| 15 | خليل عزمي | 27/ نيسان/ 1936 – 8 / كانون الأول / 1936 |
| 16 | ماجد مصطفى | 8/كانون الأول/ 1936 - أوائل أيلول 1937 |
| 17 | عبد الحميد عبد المجيد | أوائل أيلول 1937 – أواخر أيلول 1937 |
| 18 | وفيق بك حبيب / وكالة | أواخر أيلول 1937 – أواخر 1938 |
| 19 | شاكر حميد | أواخر 1938 – أوائل 1939 |
| 20 | حسام الدين جمعة | 16 / شباط / 1939 – حزيران / 1939 |
| 21 | شاكر حميد | حزيران / 1939 – شباط / 1941 |
| 22 | أحمد السوز | 24 شباط 1941 – حزيران 1941 |
| 23 | حسام الدين جمعة | 5 حزيران 1941- 15 تموز 1941 |
| 24 | حسين فهمي | تموز /1941 – 19/ تشرين الثاني / 1941 |
| 25 | عبد الله القصاب | تشرين الثاني / 1941 – تشرين الأول 1943 |
| 26 | محمد توفيق النائب | تشرين الأول 1943- 13كانون الأول 1947 |
| 27 | عبد الرحمن جودت عبد الغني | 13كانون الأول 1947 – أواخر 1949 |
| 28 | أمين خالص بك | كانون الثاني 1950 – 17 حزيران 1950 |
| 29 | عبد الوهاب مصطفى الدباغ | 17 حزيران 1950 – تشرين الثاني 1950 |
| 30 | يوسف ضياء البياتي | 12تشرين الثاني 1950 – كانون الثاني 1953 |
| 31 | موسى كاظم آل شاكر | كانون الثاني 1953 – شباط 1954 |
| 32 | عبد الحليم السنوي | شباط 1954 – نيسان 1955 |
| 33 | عباس عبد اللطيف البلداوي | نيسان 1955 – تموز 1958 |

(1) الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على: وداي العطية, المصدر السابق, ص ص 168 – 189؛ سامي ناظم حسين المنصوري وبان راوي شلتاغ الحميداوي, متصرفو لواء الديوانية دراسة في سيرهم الوظيفية 1945 – 1958م, مجلة أوروك, كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة المثنى, مج 10, العدد 3, 2017, ص ص 251 – 272.

ملحق رقم (4)

فتاوي علماء النجف في حرمة الانتخابات في التاسع والعشرين من ايار 1923 (1).

بسم الله الرحمن الرحيم

حجج الإسلام وآيات الله في الأنام أعز الله بكم دينه وحماية الشرع [illegible]

هل يجوز المداخلة ببعض الوجوه في انتخاب المجلس التأسيسي العراقي أو لا يجوز [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

انا قد حكمنا سابقاً بحرمة الدخول في الانتخاب ولم يتغير الحكم ولم يتبدل والله العالم [illegible] شوال ١٣٤١ الأحقر أبو الحسن الموسوي الأصفهاني

بسم الله الرحمن الرحيم

نعم لا يجوز المداخلة فيه ولا الإعانة عليه في هذا الحال بأي وجه كان ومن اقدم على شيء من ذلك فقد [illegible] من ذمة الإسلام [illegible] نفسه [illegible] الملك المنتقم القهار [illegible] سلطانه نعوذ بالله من ذلك

٨ شوال ١٣٤١ [illegible] علي الحسيني [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

نعم قد حكمنا سابقاً بحرمة الدخول في أمر الانتخاب والإعانة عليه بأي وجه كان على كل مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر وهذا الحكم كما كان لم يتغير ولم يتبدل ١٧ شوال [illegible]

الأحقر محمد حسين [illegible] النائيني

بسم الله الرحمن الرحيم

نعم الحكم بحرمة الانتخاب باقٍ لم [illegible] ولم يتبدل وهو حكم [illegible] على هذا [illegible]

الراجي [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحكم بالتحريم باقٍ على [illegible]

[illegible]

---

(1) عز الدين عبد الرسول المدني, المصدر السابق, ص 150.

ملحق رقم (5)
نواب السماوة في المجلس التأسيسي و البرلمان العراقي (1925 – 1958 )[1].

| اسم النائب وعشيرته | الولادة والوفاة | التحصيل الدراسي | انتمائه الحزبي | التمثيل النيابي | عدد التمثيل النيابي |
|---|---|---|---|---|---|
| شعلان أبو الجون (الظوالم) | الرميثة 1864 - 1932 | لا يقرأ ولا يكتب | جمعية حرس الاستقلال / حزب النجف السري | المجلس التأسيسي | 1 |
| خوام العبد العباس (بنو زريج) | الرميثة 1881- 1967 | لا يقرأ ولا يكتب | حزب الوحدة الوطنية / حزب الاتحاد الدستوري | الدورة الثامنة / العاشرة / الحادية عشر / الثانية عشر/ الثالثة عشر / الخامسة عشر | 6 |
| عجة آل دلي (آل بو جياش) | الداحرة 1890- 1969 | يقرأ ويكتب | حزب الإخاء الوطني / حزب الاتحاد الدستوري | الدورة الرابعة<br>الدورة التاسعة /الثانية عشر / الثالثة عشر / الرابعة عشر / الخامسة عشر | 6 |
| عزارة آل معجون (الصفران – آل غانم) | السوير 1895 – 1958 | لا يقرأ ولا يكتب | مستقل | الدورة الثالثة / الثامنة / التاسعة / الحادية عشر / الرابعة عشر / السادسة عشر | 6 |
| سوادي آل حسون (بنو عارض) | العارضيات 1880 – 1968 | يقرأ ويكتب | حزب الأمة الاشتراكي | الدورة السادسة / الثالثة عشر / الرابعة عشر / الخامسة عشر / السادسة عشر | 5 |
| جياد آل شعلان (الظوالم) | الوكاء 1919- 1980 | لا يقرأ ولا يكتب | حزب الاتحاد الدستوري | الدورة التاسعة/ العاشرة / الثانية عشر / الثالثة عشر | 4 |
| كامل آل غثيث(الظوالم) | 1913- 2001 | يقرأ و يكتب | مستقل | الدورة الحادية عشر / السادسة عشر | 2 |
| شنشول حسن أغا(بنو زريج) | 1905 - 1981 | لا يقرأ ولا يكتب | حزب الأمة الاشتراكي | الدورة الرابعة عشر / الدورة السادسة عشر | 2 |
| محمد نافع الملاك | خانقين 1895 – 1961 | يقرأ ويكتب | مستقل | الدورة الأولى | 1 |
| عبد العباس آل فرهود (بنو زريج) | الرميثة 1860- 1933 | يقرأ ويكتب | مستقل | الدورة الثانية | 1 |
| مخيف آل محمد (الصفران – آل غانم) | الرميثة 1873- 1942 | لا يقرأ ولا يكتب | مستقل | الدورة الثالثة | 1 |
| ضيدان آل حسين (آل بو حسان) | الرميثة 1887 – 1952 | لا يقرأ ولا يكتب | مستقل | الدورة الخامسة | 1 |
| فهد آل جحيل (آل زياد) | 1874 - 1961 | لا يقرأ ولا يكتب | مستقل | الدورة السابعة | 1 |
| دلي آل راضي (الظوالم) | الرميثة 1873 – 1938 | لا يقرأ ولا يكتب | مستقل | الدورة السابعة | 1 |
| محمود آل ساجت | الرميثة 1900- 1943 | لا يقرأ ولا يكتب | مستقل | الدورة الثامنة | 1 |

(1) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على مصادر الرسالة.

ملحق رقم (6)

مداخلة النائب محسن أبو طبيخ حول كلام محمد نافع الملاك[1].

١١٢٢

محضر الجلسة الرابعة عشرة من الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لمجلس النواب ملحق بالعدد ٥٦٣ من اوقائع العراقية لسنة ٩٢٧

الاهلي ام انها ستعاملهم بحصة نسبية ام ان هنالك امر آخر

اما بناء الصدور فكما قال الزميل داود الحيدري هو انه وزع على الاهلين وكلفوا به واما حفر الجداول الفرعيـــة فلا تقوم به الحكومة بل يقوم به الاهلون ايضا فانا اقترح على الحكومة امراً جديراً بالتدقيق وهو ان في لواء ديالى يضطر الاهلون كل سنة الى انشاء سداد ويصرفون على هذه السداد مبلغا بين ٨٠ الى ١٠٠ الف روبية سنويا وكما تعلم الحكومة ان مشروع اصفر كان قائما على قدم وساق على اساس بناء سدثابت فاذا كان المشروع قد حبط في هذا الباب فالاهلي يرجون ان تهتم الحكومة بانشاء هذا السد على نفقتها على ان تسترد هذه النفقات منهم باقساط معينة وبذلك نكون قد حصلنا على سدة ثابتة ومن جهة اخرى نكون قد وقينا الاهلي من صرف مبالغ طائلة كل سنة .

محمد رضا الشبيبي — بغداد — تعدنا الحكومة من حين الى آخر بانها ستأتي الى هذا المجلس بمنهاج الاعمـــال الرئيسية ولا شك ان اعمال الري من اهم ما ينتظر ان يتناوله هذا المنهاج فهل هي عازمة على اصلاح الغراف اصلاحا فنياً ضمن اعمال منهاجها الرئيسي الموعود به . واذا لما عزم على ذلك فلماذا تباشر الآن باعمال ناقصة كتخصيص (٥٠) الف روبية للغراف لتصلحه اصلاحا ناقصا وتخصيص الف روبية لسد البدعة وهو عمل موقت .! فيظهر انه ليس في نيتها ادخال اصلاح نهر الغراف في منهاجها ولذلك وددت ان اعلم من وزير الاشغال حقيقة نية الحكومة في هذا الباب .

ومن جهة اخرى اوداذ يجيبني عن السؤال الذي قلته من تشييد منازل الى موظفي الري في الناحة وهل ان هنالك ضرورة موجبة لتشييد هذه المنازل ام لا .

سيد محسن ابو طبيخ — الديوانية — ذكر الزميل محمد نافع الملاك عن المخصصات المائدة لانشاء السداد واين هي هذه السداد والوزير بين السداد وذكر ما يخص الانهر والسداد من المبالغ وان نهر الشوير والصقلاوية منذ ثلاث سنوات قد خربت مزارعهما ولم يبق فيهما شيء من المياه الا القليل في نهر الشوير وبما ان الزميل سماوي فظن انه نسي هذه الجهة .

وزير الاشغال والمواصلات — محمد امين زكي — ان دائرة الري قد اخذت على مسؤليتها جداول نهر ديالى لا جداول لواء ديالى والمبلغ المخصص هنا هو ثلاثة روبية وهو لاجل اصلاح صدور نهر ديالى وهذه الصدور هي الواقعة على انهر ديالى الرئيسية فقط وقد تفضل الزميل نصرت الفارسي وبحث عن السدة فاقول ان امر السدة لم يتقرر الى الآن ويمكن ان تعمل دائرة الرى التدقيقات اللازمة واذا تأكدت من نفعها البلاد لا بد ان تأتينا باقتراح في هذا الخصوص ندققه وندخل له المخصصات اللازمة. في ميزانية السنة المقبلة . واما جوابي الى الزميل الشيخ رضـا الشبيبي عن الغراف فاقول نعم اننا خصصنا مبلغا لتطهير البزايز الشطرة وانشاء السداد على الفروع ولا كمال العملية التي بوشر بها في العام الماضي لانشاء سدة موقتة ولاجل انشاء سدة ثابتة على البدعة واصلاح الغراف وطلبنا من وزارة المالية تخصيص (٦) الكاك من الروبيات لهذا الغرض على ان توزع بين سنة ٩٢٨ و٩٢٩ وقد كان مركز ري منطقة الفرات في السابق المنديه وحقيقة كان يصعب على دائرة الري ان تقوم بمناسبات دائمية وباتصال مع المتصرف وان تدرس مشاريع الري وحالة السداد ولهذا رأت الوزارة لزوم نقل مركز الري الى منطقـة الفرات في الناحة وبناء منازل المركز المطلقة فيها .

الرئيس — تؤجل الجلسة عشرة دقائق للاستراحة .

وكان ذلك في الساعة (١٢) والدقيقة (١٥) .

وبعد مضي المدة استؤنفت الجلسة برئاسة نائب الرئيس الاول سلمان افندي البراك .

نائب الرئيس — فتحت الجلسة والنصاب حاصل .

وزير المالية — يسن الهاشمي — سأل النائب المحترم عن منهاج الاعمال الرئيسية وعما اذا كان هنالك شيء مخصص للغراف ام لا ؟ فاقول ان المبالغ التي طلبت من وزارة المالية لانشاء صدر البدعة على نهر الغراف قد ادخلت في هذا المنهاج . وكذلك انشاء السدة التي اشار اليها الزميل نصرت الفارسي والتي كانت من جملة مواد منهاج الشركة المعلومة وهي داخلة ايضا في منهاج

[1] م. م. ن, الدورة الانتخابية الأولى, الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة 1927, الجلسة الرابعة عشر, 19 آيار 1927, ص 1122.

ملحق رقم (7)

معارضة النائب سوادي آل حسون على التعديل الثاني لقانون التقاعد العسكري رقم 10 لعام 1930[1].



المدني وهو كفل هذه الجهة التي اشار اليها النائب فبعد تعديله وجعله صريحا لا ارى لزوما في هذا الاقتراح لان الموظفين تابعون لذلك التعديل ·

رؤوف البحراني ـ وزير المالية ـ ان القاعدة المتبعة في التقاعد بشأن الموظفين التابعين لميزانية خاصة تقضي بان يدفع الموظف تلك التوقيفات وتدفع دائرته ضعفا لهذا فاني اؤيد ابراهيم حيم في اقتراحه ·

سلمان البراك ـ الحلة ـ من جهة نقول يجب ان تساعد البلديات ومن جهة اخرى نحملها ضرائب رئيس البلدية يعين كموظف فلماذا تقطع منه التوقيفات مضاعفة·

ابراهيم حيم ـ بغداد ـ لان قانون التقاعد يعود للموظفين الذين يتقاضون رواتبهم من خزينة الدولة ·

الرئيس ـ اضع اقتراح ابراهيم حيم في الرأي فليرفع الموافقون عليه ايديهم ·

(رفعت الايدي)

الرئيس ـ ارجو من الموافقين على الاقتراح ان يقفوا ·

(وقف النواب)

الرئيس ـ المصوتون ٣٦ وحيث ان التصويت حصل فيه اشتباه فاضع الاقتراح في الرأي بطريقة تعيين الاسماء تسحب القرعة ·

(فسحبت وظهر اسم رشيد الخوجه)

وهذه اسماء الموافقين :ـ

ابراهيم حيم (بغداد)
احمد حالت (الكوت)
احمد عزت الاعظمي (بغداد)
احمد كمال (بغداد)
امجد العمري (الموصل)
امين راوندوزي (اربيل)
امين زكي (السليمانية)
اسحاق علوئول (الموصل)
توفيق برتو (الدليم)
جمال المفتي (الموصل)
شيخ جلال (السليمانية)
حامد الجاف (السليمانية)
حامد النقيب (البصرة)
حسين ملا (اربيل)
حويز اغا (اربيل)
خيون العبيد (المنتفك)
دارا الداودة (كركوك)
داود الجاف (كركوك)
رؤوف البحراني (بغداد)
رشيد الخوجه (بغداد)
روبين سوميخ (البصرة)
زامل المناع (المنتفك)
سعد صالح (كربلاء)
سليمان فتاح (كركوك)
سليمان فيضي (البصرة)
سيف الله خندان (السليمانية)
شيب المزبان (العمارة)
طاهر محمد سليم (بغداد)
عبود الملاك (البصرة)
عبود الهيمص (الحلة)
عثمان العلوان (كربلاء)
عز الدين النقيب (ديالى)
علي الطوغرامجي (اربيل)
عوني القشطيني (الكوت)
غياث الدين النقشبندي (الموصل)
فريق المزهر (الديوانية)
محمد سعيد العبد الواحد (البصرة)
محمد سليم (بغداد)
محمد صالح (السليمانية)
محمد علي محمود (ديالى)
محمود رامز (بغداد)
محمود النعمة (البصرة)
مظهر الشاوي (ديالى)
معروف الرصافي (الدليم)
ميران قادر (اربيل)

وهذه اسماء المخالفين :ـ

بطرس النيسي (المنتفك)
بهاء الدين سعيد (ديالى)
حامد الوادي (الكوت)
حسن البدر (المنتفك)
حسن السهيل (بغداد)
حمدي الباججي (بغداد)
حمدي جلميران (الموصل)
خليل زكي (كركوك)



خميس الضاري (الدليم)
روفائيل بطي (الموصل)
سعدون الرسن (الديوانية)
سلمان البراك (الحلة)
سوادي الحسون (الديوانية)
علوان الشعلان الظاهر (الديوانية)
عبد السادة الحسين (الديوانية)
عبد العزيز السعدون (البصرة)
عبد الغني النقيب (الموصل)
عبد المهدي (المنتفك)
علي السليمان (الدليم)
علي محمود (بغداد)
فائق الطالباني (كركوك)
فريد الجادر (الموصل)
مجيد الخليفة (العمارة)
محمد حسن حيدر (العمارة)
مزهر السرمد (الكوت)
مظهر الحاج صكب (الديوانية)
موحان الخير الله (المنتفك)

وهذه اسماء الغائبين :ـ

جعفر السبيع (الحلة)
حازم شمدين اغا (الموصل)
حبيب الخيزران (ديالى)
حبيب العبيدي (الموصل)
حسين النقيب (كربلاء)
حميد الحسن (ديالى)
حميدي الفرحان (الموصل)
داود السعدي (الحلة)
رزوق غنام (بغداد)
سعيد الحاج ثابت (الموصل)
سلمان الشلغة (العمارة)
صادق البصام (بغداد)
صادق حبه (المنتفك)
صالح باش اعيان (البصرة)
مكيان الفلي (المنتفك)
طه يونس (الموصل)
عبدالله الياسين (الكوت)
عبد الجبار التكرلي (العمارة)
عبد العزيز القصاب (بغداد)
عبد الواحد الحاج سكر (الديوانية)
عبدالله البريفكاني (الموصل)
علوان السعدون (الحلة)
علوان العبود (الحلة)
علي رضا العسكري (كركوك)
علي كمال (السليمانية)
قاسم الخضيري (العمارة)
قاطع العوادي (العمارة)
محمد البطاط (الديوانية)
مرزوك العواد (الديوانية)
منحن الحردان (الدليم)
موجد النعلان (الديوانية)
وديع جبوري (البصرة)
ياسين الهاشمي (بغداد)
يعقوب مراد الشيخ (الموصل)
يوسف الكبير (بغداد)

الرئيس ـ المصوتون ٧٣ والموافقون ٤٥ والمخالفون ٢٨ قبل الاقتراح بالاكثرية · اضع المادة السادسة مع التعديل في الرأي فليرفع الموافقون عليها ايديهم ·

(رفعت الايدي)

الرئيس ـ قبلت · واضع اللائحة بشكلها النهائي في الرأي فليرفع الموافقون عليها ايديهم ·

(رفعت الايدي)

الرئيس ـ قبلت نهائيا · والمادة السادسة من المنهاج القراءة الثالثة للائحة قانون تشجيع المشاريع الصناعية هل لاحد كلام حول المواد ·

(سكوت)

الرئيس ـ لا يوجد · واضع اللائحة بشكلها النهائي في الرأي فليرفع الموافقون عليها ايديهم ·

(رفعت الايدي)

الرئيس ـ قبلت نهائيا · والمادة السابعة من المنهاج تقرير لجنة المالية عن لائحة قانون التعديل الرابع لقانون ضريبة الدخل هل لاحد كلام حول الاسس والمبادىء · وهل يوافق المجلس على الدخول في مذاكرة المواد ارجو الموافقين ان يرفعوا ايديهم ·

(رفعت الايدي)

الرئيس ـ قبل · تتلى المادة الاولى ·

فتليت وهذا نصها :ـ

---

(1) م. م. ن, الدورة الانتخابية السادسة, الاجتماع الاعتيادي لسنة 1935, الجلسة الخمسون, 4 نيسان 1936, ص ص 903 – 905.

ملحق رقم (8)
طلب تمديد إجازة النائب جياد آل شعلان بسبب انشغاله بأعماله الزراعية [1].



محضر

## الجلسة السابعة

من الاجتماع الاعتيادي الرابع لمجلس النواب لسنة ١٩٤٢

١ ـ المصادقة على لائحة قانون منح التعويضات لموظفي السكك الحديدية ومستخدميها ٠

عقدت الجلسة السابعة من الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٢ في الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة زوالية من صباح يوم الاثنين المصادف ٣٠ تشرين الثاني سنة ١٩٤٢ برئاسة نائب الرئيس الاول عبدالهادي الظاهر وحضرها جميع الاعضاء عدا من تغيب منهم باجازة وبدونها ٠

نائب الرئيس ـ فتحت الجلسة ـ تتلى خلاصة محضر الجلسة السابقة ٠

(فتليت)

نائب الرئيس ـ هل لاحد اعتراض على الخلاصة ؟

(سـكوت)

نائب الرئيس ـ لا يوجد ٠ قبلت ٠ النصاب حاصل ٠ الاوراق الواردة ٠ وردنا طلب من خيون العبيد ـ المنتفك ـ مرفق به تقرير طبي لمنحه اجازة لمدة خمسة عشر يوما يتلى الطلب مع التقرير الطبي ٠

فتلي الطلب وهذا نصه :ـ

لمعالي رئيس مجلس النواب المحترم

ولاء واحتراما

وبعد فانني لا ازال منحرف الصحة لذلك ارجو التفضل بمنحي اجازة قدرها خمسة عشر يوما كما يتضح من تقرير الطبيب المركزي في الشطرة ودمتم باحترام٠

نائب المنتفك

خيون العبيد

٢٥ـ١١ـ١٩٤٢

وتلي التقرير الطبي وهذا نصه :ـ

الطبابة المركزية في الشطرة

العدد ـ ٥٧٧/٣

التاريخ ـ ٩٤٢/١١/٢٥

« شهادة طبية »

اني اشهد بان الحاج خيون العبيد (نائب المنتفك) يشكو من التهاب القصبات الحاد والملاريا وانه من المضر به وبصحته ان يسافر الى بغداد ويحضر في المجلس النيابي لمدة خمسة عشر يوما من صباح ٢٥ـ١١ـ١٩٤٢ ٠

الطبيب المركزي في الشطرة

نائب الرئيس ـ اضع الطلب في التصويت فليرفع الموافقون عليه ايديهم ٠

( رفعت الايدي )

نائب الرئيس ـ قبل ٠ ووردنا طلب من جياد الشعلان ـ الديوانية ـ لتمديد اجازته عشرة ايام اخرى يتلى الطلب ٠

فتلي وهـذا نصه :ـ

بغداد معالي رئيس مجلس النواب المحترم

نظرا لكثرة اشغالي الزراعية ارجو تمديد اجازتي لمدة عشرة ايام واشكركم ٠

جياد الشعلان

نائب لواء الديوانية

نائب الرئيس ـ اضع الطلب في الراى فليرفع الموافقون عليه ايديهم ٠

(رفعت الايدي) ٠ اقلية ٠

نائب الرئيس ـ رفض ٠ ووردتنا لائحة قانون تعديل قانون تسجيل الاموال غير المنقولة باسم الاشخاص الحكمية رقم (٣٤) لسنة ١٩٢٩ ـ تحال الى لجنة الشؤون الحقوقية ٠ نأتي الى المنهاج ٠ المادة الاولى من المنهاج ـ تقرير لجنة الشؤون المالية عن لائحة

(1) م. م. ن, الدورة الانتخابية التاسعة, الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة 1942, الجلسة السابعة, 30 تشرين الثاني 1942, ص 62.

ملحق رقم (9)

مداخلة النائب عجة آل دلي حول مضبطة نائب لواء بغداد ضياء جعفر[1].



عبدالوهاب مرجان - وزير المواصلات والاشغال - اني اعتقد ايها السادة ويشاركني المجلس العالي بان اعتراض الاخ ذيبان الغبان غير وارد مطلقا لان المرسوم الذي جرى بموجبه الانتخاب صريح في هذا الباب وموجه لجميع الاعتراضات على النواب في صلب مواده لان المادة المخصوصة منه توجه الاعتراضات الى الحاكم المختص وفي الوقت نفسه ان الحاكم عند ورود الاعتراض او عند شكه عليه ان يحقق في هذه الامور ومن جهة اخرى لو ان هذا الاعتراض وارد لكان يجب ان يقدمه المعترض على الشعبة وهو لم يقدمه لها ثم ان النائب المحترم معالي السيد ضياء جعفر سبق له ان شارك في هذا المجلس كنائب واصبح وزيرا عدة مرات وهذه الشروط التي بينها الاخ ذيبان الغبان غير موجودة في صلب الدستور ولو كانت واردة لاخذ بها في الماضي فاطلب من المجلس العالي الموافقة على مضبطة معالي السيد ضياء جعفر •

خليل كنه - وزير المعارف - اعتقد ان الرغبة التي بدت لي واضحة في هذا المجلس العالي بين كتله ومستقليه كانت ترمي وارجو ان تبقى رامية الى التعاون والتآلف والحرمة المتبادلة بين الاخوان • اود ان ابين التأييد كله لما تفضل به زميلي معالي الاخ عبدالوهاب مرجان • ليست نيابة الاخ المحترم السيد ضياء جعفر الاولى من نوعها ولا كانت الوزارة هذه هي الاولى لقد سبق له ان كان نائبا وسبقت له الخدمة الصادقة المخلصة في ميادين الخدمة العامة • ان مرسوم الانتخاب صريح وقد سبق لمرشح منافس لمعالي الدكتور ضياء جعفر في الانتخابات التي سبقت هذه ان اثار اعتراضا مماثلا في المحاكم وردت المحكمة هذا الاعتراض معلنة بكل فخر واعتزاز عراقية الدكتور ضياء جعفر ووطنيته واصالة عائلته • انني ارجو من المجلس العالي ومن الاخ ذيبان الغبان ان يترفع كبيرا عن كل ما قد يشم منه غرض شخصي او كره شخصي فالذي يتصدى للخدمة العامة يجب ان يكون اعلى من ذلك وارفع ويجب ان تشاهد هذه القاعة كل ما هو مشرف وما هو سام وكل ما هو له علاقة بالخدمة العامة• نحن نتقبل بهذه الروح كافة الاعتراضات والانتقادات ونرجو مخلصين أن نجد كل رأى يتقدم به المعارضون ما ينير أمامنا الطريق هذا هو المطلوب لذا انى أسجل أسفى الشخصى لهذه البادرة من الاخ ذيبان الغبان •

عجة الدلي - الديوانية - سادتى أنا لست خطيبا ولكن هذه الكلمة التى أوردها الاخ ذيبان الغبان دعتنى الى طلب الكلام • سادتى أن معالى السيد ضياء جعفر من سكنة الرميثة أبا عن جد وانى أنا شخصيا مع أبى بتنا عندهم فى الرميثة



ليال عديدة وهم موجودون هناك حتى الآن كما وان السيد لا يمكن أن يكون ايرانيا أو غير عربى فهو سيد هاشمى علوى فمع احترامى للاخ أبى عمر ان مثل هذه الكلمات العارية عن الصحة لا تقال فى المجلس العالى أو فى أى ديوان وكنت أرغب أن لا يتقدم بهذه القضية غير الصحيحة واذا أردنا أن نفتش فى بطون التاريخ فسوف لا نجد حقائق الاجناس وعلى كل فانا بشر جميعا •

أركان العبادى - الديوانية - أوجه كلمة عتاب حارة لصديقى ذيبان الغبان على اثارته لهذه القضية فى الوقت الحاضر بينما كنا سوية فى لجنة واحدة وشعبة واحدة لمرحلتين من تدقيق مضابط النواب ولم أجد من الاخ ذيبان هذه الطعون التى تفضل بها الآن كما انى حضرت ودققت فلا مضبطة السيد جواد جعفر أخ ضياء جعفر وقد قبل هو تلك المضبطة ولم يقدم حولها أى طعون كما انه قبل مضبطتين انتخابيتين للاخ معالى ضياء جعفر فى هذا المجلس وانى بهذه المناسبة أود أن أشكر الاخ عجة الدلى لانى سمعت منه ما أردت أن أقوله وهذا أمر شائع فانا أؤيده بذلك على انه يجوز أن يكون هناك قضية شخصية أو غرض شخصى بين الاخ ذيبان ومعالى ضياء جعفر وأعتقد ان الاخ ذيبان الغبان يترفع عن الاغراض الشخصية لانه بمجرد قوله انه ايرانى العائلة فيه نوع من القذف فى شخصية الاخ معالى ضياء جعفر بينما هو سيد صحيح النسب •

خليل كنة - وزير المعارف - معقبا - وله حق مقاضاة الغبان •

ذيبان الغبان - بغداد - مقاطعا - طالما أنت فى المعارف •

أركان العبادى - الديوانية - مستمرا - على انى أرجو أن لا تثار مثل هذه القضايا ابان الدفاع عن المصلحة العامة التى تهم الجميع •

حسام الدين جمعة - وزير الداخلية - سادتى بوصفى كنت رئيسا للشعبة الثانية أرى لزاما على أن أوضح الطريقة التى اتبعت فى تصديق المضابط الانتخابية فى اللجان • سادتى كل طعن لم يأت عن طريق محكمة الاستئناف أهمل والدليل على ذلك مضبطة معالى صادق البصام فقد أهملنا الاعتراض الذى تقدم به معالى عبدالمجيد محمود • أهملنا ذلك الطلب لانه لم يرد عن طريق محكمة الاستئناف تلك الطريقة التى نص عليها المرسوم فرفضنا الاعتراض وكنت عضوا علاوة على الرئاسة مع الاخ حسن عبدالرحمن هذا ما أردت بيانه للمجلس العالى •

---

(1) م. م. ن, الدورة الانتخابية الثالثة عشر, الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952- 1953, الجلسة الثانية, 2 شباط 1953, ص ص 22 – 23.

ملحق رقم (10)

مداخلة النائب جياد آل شعلان حول استقالة نائب بغداد غازي العلي[1].



تلك التي اعتبرت نفسها منحلة بقرار قائد القوات العسكرية واعتبر قادتها واعضاؤها انفسهم في حل من الالتزامات الحزبية او تلك التي لم تعترف بشرعية قرار قائد القوات فاعتبرت نفسها لا زالت قائمة ومارست نشاطها في الحدود الممكنة .

وعودة الاحزاب السياسية الى ممارسة نشاطها يجعلني باعتباري كنت عضوا في حزب الامة الاشتراكي بين امرين اولهما تفضيل البقاء في الحزب والاستقالة من مجلس النواب وثانيهما تفضيل البقاء في عضوية مجلس النواب والاستقالة من الحزب المذكور .

وحيث ان هذا الظرف الذي استجد بعد صدور قرار وديوان التفسير يقتضيني معالجة الموقف بحيدة تامة لا تقبل التأويل والتفسير لذلك آثرت ان اقدم استقالتي من عضوية مجلس النواب بادىء ذي بدء راجيا قبولها باقرب وقت وذلك تمهيدا للبت في موقفي من كل جوانبه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

غازي العلي الكريم

١٨ـ١١ـ١٩٥٣

شاكر ماهر ـ بغداد ـ سادتي يعز علي كثيرا ان يتقدم احد اعضاء المجلس العالي باستقالته من هذا المجلس ويحرمنا من زمالته واخوته ولقد استمعنا الى استقالة الزميل والاخ الكريم الشيخ غازي وقد ضمن استقالته حيثيات هذه الاستقالة والدوافع التي حملته الى ان يتقدم بها وهي لا تخرج عن كونها اسبابا خاصة تتعلق به وبحزبه غير انه ظهر بعد تقديم الاستقالة تطورات في علاقته مع حزبه وقد بين كل منهما رأيه وتصرفه في الاخر لذلك ارى ان المانع من بقاء الاخ الكريم الشيخ غازي في ندوة المجلس قد انتهى وزال واذا زال المانع عاد الممنوع لذا اطلب من الاخوان المحترمين ملتمسا رفض الاستقالة والاحتفاظ بعضوية النائب المحترم المستقيل .

جياد الشعلان ـ الديوانية ـ اشكر الاخ الزميل شاكر ماهر المحترم الذي تقدم بهذه الكلمة حول استقالة النائب المحترم غازي العلي والحقيقة ان استقالة الزميل ليست هينة على المجلس واعتقد ان النائب المستقيل قد كشف موضوع الوطنية لان سبب استقالته من حزبه وانفصاله من اولئك الذين يقودون المظاهرات ويقومون بتلك الاحداث كحادث رقية الجسر .....

الرئيس ـ مقاطعا ـ هذا خارج الصدد وليس في صلب الموضوع .

جياد الشعلان ـ الديوانية ـ مستمرا ـ ان تلك الامور بينها في بيانه المعروف لهذا ارجو من المجلس العالي رفض الاستقالة .

( تصفيق )

الرئيس ـ اضع الاستقالة في الرأي ارجو الموافقين عليها ان يرفعوا ايديهم .

( لم ترفع الايدي )

الرئيس ـ لم تقبل الاستقالة والمادة الثانية من المنهاج النظر في الاقتراح المقدم من قبل بعض النواب حسب المادة ٤٥ من القانون الاساسي والمادة (٣٩) من النظام الداخلي الذي يتضمن سن لائحة قانونية لتأجيل موعد تأدية الرهن وقبل اعطاء الكلام اود ان ابين انه قد ورد الى ديوان الرئاسة طلب من اثنين من الموقعين وهما علي كمال ومحيف الكتاب يتضمن سحب توقيعهما كذلك عين احد الموقعين رئيسا لبلدية كركوك لهذا اصبح الطلب المقدم الى المجلس العالي مختلا من الناحية الدستورية وغير مكتمل الشروط وعليه يهمل . والمادة الثالثة من المنهاج النظر في الاقتراح المقدم من قبل بعض النواب حسب المادة ٤٥ من القانون الاساسي والمادة ٣٩ من النظام الداخلي الذي يتضمن طلب سن لائحة قانونية لمنع الوزراء من الاشتغال في التجارة ومن عضوية مجالس ادارة الشركات وحيث قد ورد الى المجلس العالي لائحة قانونية لهذا الغرض وقرئت القراءة الاولى فان المطلوب من هذا الاقتراح قد حصل فعليه يهمل . والمادة الرابعة من المنهاج تقرير لجنة الشؤون المالية في التعديلات التي اجراها مجلس الاعيان على لائحة قانون صندوق احتياط مستخدمي الحكومة يتلى التقرير .

تلي وهذا نصه ـ

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

عقدت اللجنة في الساعة العاشرة والنصف زوالية من صباح يوم الاثنين الموافق ١ـ٦ـ١٩٥٣ ولغياب مقرر اللجنة انتخبت من بين اعضائها السيد عبدالمجيد القصاب ـ بغداد ـ مقررا موقتا ونظرت في التعديلات الجارية على لائحة قانون صندوق احتياط مستخدمي الحكومة المعادة من مجلس الاعيان بكتابه المرقم ١٨٧ والمؤرخ ١٤ـ٥ـ١٩٥٣ وبعد المذاكرة واستماع ايضاحات وزير المالية قبلت التعديلات على

(1) م. م. ن, الدورة الانتخابية الثالثة عشر, الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953- 1954, الجلسة الخامسة, 22 كانون الأول 1953, ص 63.

ملحق رقم (11)

مداخلة نائب الديوانية موجد الشعلان حول معاناة أهالي الخضر[1].

- ٢٩٩ -

محضر الجلسة الخامسة عشر من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب

الاذهان ينصرفون الى كتب يقتونها واطفال يربونهم تربية تليق بمركزهم كما وارجو عدم الاسراف في زيادة مخصصاتهم ورواتبهم واكتفي بهذا القدر .

موجد الشعلان – الديوانية – سادتي اني لا استكثر عدد الارقام الواردة في الميزانية العامة لوزارة العدلية وانما هناك موضوع اود ان اجلب نظر معالي وزير العدلية اليه توجد في محاكم الحلة محكمة كبرى وهذه المحكمة تحال عليها دعاوي محاكم الديوانية فعندما تطلب هذه المحكمة من ذوي العلاقة بالدعوى للحضور امامها في الديوانية يجتمع هؤلاء من مختلف النواحي والجهات البعيدة كالخضر وعفك وغيرها مثلا ويحضرون في الديوانية للمثول امام الحاكم لحسم دعاويهم واذا ببرقية تأتي من الحاكم تعلم عدم مجيئه لانقطاع الطريق او لسبب آخر او لشغل مفاجيء حدث للحاكم فيعود هؤلاء بعد بذل الجهد وصرف المال للحضور يعودون الى اماكنهم النائية دون نتيجة فارجو من معالي الوزير ان يتخذ ما يؤمن هذه الغاية ثم ان قضاء عفك فيه حاكم واحد ويبعد عن الدغارة ١٤ كيلو مترا فيحيلون القضايا العشائرية على الديوانية لاجل رؤيتها واكثر الاداريين يودعونها الى المحاكم فارجو من معالي الوزير ان يأخذ هذه الجهة بنظر الاعتبار ويريح هؤلاء البؤساء من الجهد وصرف المال جزافا وان هناك نائب رئيس محكمة في الديوانية بامكانهم ان يحيلوا الدعاوي عليه وفي الحكام هناك شباب لا بأس بهم يمكنهم النظر في هذه الدعاوي لذا ان مراجعة محاكم الحلة ليس بالامر الهين على هؤلاء البؤساء لان سير وصول القطار لا يتفق مع الدوام الرسمي وان السيارات طريقها غير صالح فالمراجعون يتعبون ويبذلون الجهد ولكن بدون نتيجة فارجو الاهتمام بهذه الجهة .

حازم المفتي – الموصل – سادتي أغناني الزملاء المحترمون عن ذكر كثير من الملاحظات غير اني لدي ملاحظة ارجو من معالي الوزير أن يهتم بها . سادتي لقد أثار تطبيق القانون المدني الحديث فيضا من التفسيرات والاستنباطات وتناقضت الاحكام الصادرة بموجبه في القضية الواحدة وأوجدت مصاعب في احقاق حقوق الناس وقد تضيع بعض هذه الحقوق في غمرة هذه التناقضات فلو أمر الوزير تأليف لجنة قانونية على أن يرأسها قانوني كبير كالاستاذ السنهوري وقامت بشرح أحكام القانون المدني لتوحد الاجتهاد وتوحدت الاحكام ومن ثم يبقى الناس مرتاحين ويطمئنون الى سلامة الاحكام . سادتي في قضايا اجرامية يساق بريء بتهمة ارتكاب جريمة وقد يستمر هؤلاء الابرياء موقوفين مدة طويلة ثم تقضي المحاكم ببراءتهم فهؤلاء يكونون ضحايا العدالة أو منكوبي العدالة فليس من العدل أن يهمل أمر مثل هؤلاء الابرياء لهذا يجب تعويضهم لان العدل يقضي بذلك وقد تقع مثل هذه الحوادث نتيجة تعسف المحققين ويؤسفني أن المحسوبية دفعت رجالا يجهلون القضاء ويجهلون تطبيقه الى ارتكاب مثل هذا الخطأ واعتقد ان مثل هذا الخطأ يجب أن يتلافى وذلك بانتخاب الحكام من بين المحامين الذين مارسوا المحاماة وترافعوا في المحاكم عما لايقل عن خمسين دعوة مهمة هذا الاجراء يكفل مجيء حكام قديرين وذوي كفاءات الى القضاء . سادتي لقد تشبثت وزارة العدلية في حاكمية استئناف الموصل وعلى ذلك فهذه الحاكمية لا تستطيع انجاز معاملات الناس فارجو أن تقوم الوزارة بتأسيس محكمة ثانية الى أن تنهي جميع المعاملات .

محمد احمد العمر – الدليم – سادتي اعتدت ان أقول ما هو في نفسي دون مقدمات وما قلته في أول كلامي كان صحيحا وهو يحقق الفائدة لكي بناء على ما تفضل به معالي احمد مختار بابان واشار اليه وددت ان أعيد الكلام للتوضيح فقد تشرفت في الاشتغال مع معاليه في الهندية عندما كان معاليه في الحلة فاود ان اسجل في هذا المجلس العالي لا خوفا ولا تملقا ان الدور الذي انهيته في ظروف لحلة سنة ١٩٤١ كان من أحسن الادوار في استقلال القضاء غير اني تفاديا عن ذكر الاسماء لم أذكر اسم معاليه وقلت لو لا أدوار مرت بوزيرين او ثلاثة لكانت بورصة العدل صفرا على اليسار واقصد معاليه من اولئك الوزراء وفي سنة ١٩٤٥ أحدثت نهضة علمية عندما صدر قانون تشكيل المحاكم وقانون الخدمة القضائية ولكني أسجل انه بعد تلك الفترة أخذنا نتراجع الى الوراء وهناك ذيول لنقل الحكام وتدخلات مسجلة ثم جاء بعد معاليه وزير آخر رفع من شأن القضاء ثم وددت ان اصحح ما ذهب الى ذهن الوزير بأني كنت في الواقع استوحي العدالة من صلابته وقوته . والنقطة الثانية هي امر الخصومة فقد ظن معاليه اني أقصد ان هناك عداء شديد بين السلطة القضائية وسلطات الدولة التي هي ثلاث فالسلطة القضائية

---

(1) م. م. ن, الدورة الانتخابية الخامسة عشر, الاجتماع الاعتيادي لسنة 1954, الجلسة الخامسة عشر, 8 كانون الثاني 1955, ص 299.

ملحق رقم (12)

مشاركة نواب قضاء السماوة في مجلس النواب العراقي(1925- 1958)وعدد المشاركين[1].

| الدورة البرلمانية | المدة | عدد نواب السماوة |
|---|---|---|
| الأولى | 16 تموز 1925- 18 كانون الثاني 1928 | 1 |
| الثانية | 19 آيار 1928- 1 تموز 1930 | 1 |
| الثالثة | 1 تشرين الثاني 1930- 8 تشرين الثاني1932 | 2 |
| الرابعة | 8 آذار 1933- 4 أيلول 1934 | 1 |
| الخامسة | 29 كانون الأول 1934- 9 نيسان 1935 | 1 |
| السادسة | 8 آب 1935- 31 تشرين الأول 1936 | 1 |
| السابعة | 27 شباط 1937- 26 آب 1937 | 2 |
| الثامنة | 23 كانون الاول1937- 22 شباط 1939 | 3 |
| التاسعة | 12حزيران 1939- 9 حزيران 1943 | 3 |
| العاشرة | 9 تشرين الأول 1943- 21 تشرين الثاني1946 | 2 |
| الحادية عشر | 17 آذار 1947- 22 شباط 1948 | 3 |
| الثانية عشر | 21 حزيران 1948 – 27تشرين الأول 1952 | 3 |
| الثالثة عشر | 24كانون الثاني1953-29 نيسان1954 | 4 |
| الرابعة عشر | 26 تموز 1954- 3آب 1954 | 4 |
| الخامسة عشر | 16 أيلول 1954- 27 آذار 1958 | 3 |
| السادسة عشر | 10 آيار 1958-9حزيران 1958 | 4 |
| المجموع | 16 تموز 1925-9 حزيران 1958 | 38 |

بدأ المجلس ب(88) نائباً عام 1925, ثم أصبح العدد (108) عام 1935, وفي عام 1954 أصبح (135), وازداد العدد أخيراً إلى (148) عام 1958[2].

---

(1)الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على: عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات العراقية , ج 10,ص ص 297-325 .

(2) صادق حسن السوداني, المصدر السابق, ص 116.

# المصادر والمراجع

- **القران الكريم**

## أولاً : الوثائق غير المنشورة

### أ – دار الكتب والوثائق العراقية

#### 1- ملفات البلاط الملكي

أ – ملاك وزارة الداخلية لعام 1921, تسلسل الملف 311/2544 .

1- تحويل لواء السماوة إلى قضاء.

ب - هجوم الإخوان عام 1922, تسلسل الملف 311/871.

2- مضابط شيوخ العشائر في كربلاء للتنديد ضد هجوم الإخوان.

ت - تعيين القضاة, تسلسل الملف 1465 / 311 .

3- كتاب رقم ج/26, في 11كانون الثاني1932, بتعيين محمد طاهر الفضلي حاكماً مدنياً.

ث - التمرد والغزوات عام 1935 وبرقيات التهنئة , تسلسل الملف / 1116 / 311, ضمت الوثائق:

4- برقية تهنئة من نخب عشائرية من الرميثة لتولي ياسين الهاشمي وزارته الثانية.

5- برقية الشيخ خوام عبد العباس شيخ بنو زريج ورفضه الوزارة الهاشمية.

6- برقية الشيخ ضيدان آل حسين عن عشيرة آل بو حسان, والشيخ مطلك آل جياد والشيخ دلي آل راضي و الشيخ عبد السادة الشنابه عن عشيرة الظوالم, ومعارضتهم للوزارة الهاشمية.

7- برقية تهنئة من نخب عشائرية سماوية إلى الملك غازي لتشكيل الوزارة الهاشمية.

ج - التمردات والغارات, تسلسل الملف 1120 / 311 , ضمت الوثائق التالية:

8- كتاب رقم 1524 في 5/ آيار / 1936, إعلان الإدارة العرفية في ناحية الرميثة.

ح - التمردات في الفرات 1935, تسلسل الملف 1117 / 311.

9- كتاب رقم 169 في 11 أيار 1935, إرادة ملكية بإعلان الأحكام العرفية في ناحية الرميثة.

خ - قرارات المجلس العرفي العسكري, تسلسل الملف 110/234.

10- كتاب رقم خ3, في 6 تموز 1935, قرار بحق خوام بن عبد العباس ومصادرة أمواله والصادر من رئيس المجلس العرفي العسكري في الديوانية إلى وزارة الداخلية.

د - قرار المجلس العرفي العسكري , تسلسل الملف 332 / 32110.

11- كتاب رقم 1 في 6 تموز 1935, قرار بحق خوام ومصادرة أمواله لجانب الخزينة.

#### 2- ملفات وزارة الداخلية

**أ -** تسلسل الملف 32050/2619, ضمت الوثائق التالية:

1- كتاب لواء كربلاء بالرقم 416 في 19حزيران 1923 والموجه إلى وزارة الداخلية بخصوص فتاوي علماء النجف بتحريم الانتخابات.

ب- الديوان – تسلسل الملف 8420 / 32050 .

2- التقرير السنوي للشرطة العراقية لعام 1931.

ت - الديوان – تسلسل الملف 8520 / 32050.

3- التقرير السنوي للشرطة العراقية لعام 1931.

ث - انتخابات بلدية قضاء السماوة, تسلسل الملف 5927 / 3205904 .

4- كتاب رقم 6800 في 16 كانون الأول 1931, والمرسل من قائمقامية قضاء السماوة إلى متصرفية لواء الديوانية - ببطلان شكوى جميل افندي قدوري في 30تشرين الثاني 1931 حول تزوير الانتخابات.

5- كتاب رقم 17700 في 27- 28 كانون الأول 1931, والمرسل من متصرفية لواء الديوانية إلى وزارة الداخلية, عدم وجود مخالفات قانونية في الانتخابات.

6- كتاب رقم 7060 في 30كانون الأول 1931, والمرسل من قائمقامية قضاء السماوة إلى بلدية السماوة – عدم وجود مخالفات قانونية في الانتخابات.

7- كتاب رقم 14 في 2كانون الثاني 1932, والمرسل من متصرفية لواء الديوانية إلى وزارة الداخلية - أسماء الفائزين في الانتخابات.

8- كتاب رقم 659 في 14 شباط 1932, والمرسل من قائمقامية قضاء السماوة إلى متصرفية لواء الديوانية – لا يمكن إعادة انتخابات محلة القشلة.

ج - دعاوي العشائر الجزائية والخاص بقضاء السماوة, تسلسل الملف / 3205907/6107 .

9- كتاب رقم 14283 في 28آب1932, والمرسل من قبل مدير شرطة الرميثة إلى متصرفية لواء الديوانية بإرسالهما خوام العبد العباس وسوادي آل حسون لقضايا في القضاء.

10- كتاب رقم 2871 في 10تشرين الثاني1932, والمرسل من قبل مدير شرطة الرميثة إلى متصرفية لواء الديوانية بإرساله خوام العبد العباس لقضايا في القضاء.

11- جواب من قبل لواء الديوانية على برقية مدير شرطة الرميثة بأن خوام في بغداد.

12- كتاب رقم 6575 في 13 تشرين الثاني 1932, بخصوص نزاع عشائري بين عشيرة آل غانم وعشيرة الشنابرة (آل بو حسين).

13- كتاب رقم 7086 في 31 كانون الأول 1932, صادر من قائمقامية قضاء السماوة إلى معاون مدير شرطة السماوة, بخصوص إهداء سيف ثمين.

ح - نادي السماوة, تسلسل الملف 32050/10428.

14- تأسيس نادي السماوة عام 1938.

خ - تقارير التفتيش - الديوان, تسلسل الملف 32050/8013.

15- كتاب معاونية شرطة الرميثة عام 1939 بخصوص المعفيون من التجنيد.

**3- وزارة الخارجية البريطانية (F .O).**

1- F . O . 903 / 1192 , NO:2 The Repeated from foreign office to cairo , D 20th December ,1947 .

2- Ministry of Foreign Affairs , Political Department , estern section , ch 2183 /2183/5/19667 , 9th December 1947.

**ثانياً: الوثائق المنشورة / الحكومة العراقية.**

أ- مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي لسنة 1924, ( ج1 – ج2 ), مطبعة دار السلام, بغداد, د. ت.

ب – محاضر مجلس الأعيان.

أ- الدورة الانتخابية الحادية عشر.

1- الاجتماع الاعتيادي الحادي والعشرين لسنة 1947 – 1948.

ت - محاضر جلسات مجلس النواب العراقي.

**أ – الدورة الانتخابية الأولى.**

1- الاجتماع الاعتيادي لسنة 1925, ملحق بالعدد 436 من الوقائع العراقية لسنة 1926.

2- الاجتماع غير الاعتيادي لعام 1927, مطبعة دار السلام، 1927.

3- الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لعام 1927, مطبعة دار السلام, 1927.

4- الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة 1927, مطبعة دار السلام, بغداد, 1928.

**ب- الدورة الانتخابية الثانية.**

5- تقرير سكرتير المجلس عن أعمال اللجان الدائمة في الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1928, مطبعة الحكومة, بغداد, 1929.

6- الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1928, مطبعة دار السلام, بغداد , 1928.

**ت- الدورة الانتخابية الثالثة.**

7- الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة 1930, مطبعة الحكومة, بغداد, 1931.

**ث- الدورة الانتخابية الرابعة.**

8- الاجتماع غير الاعتيادي الأول لسنة 1933, مطبعة الحكومة , بغداد , 1934.

**ج- الدورة الانتخابية السادسة.**

9- الاجتماع الاعتيادي لسنة 1935, مطبعة الحكومة, بغداد, 1936.

**ح - الدورة الانتخابية التاسعة.**

10- الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة 1939, مطبعة الحكومة, بغداد, 1940.

11- الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة 1942, مطبعة الحكومة, بغداد, 1942.

**خ - الدورة الانتخابية العاشرة.**

12- الاجتماع غير الاعتيادي الأول لسنة 1943, مطبعة الحكومة, بغداد, 1944.

**د - الدورة الانتخابية الحادية عشر.**

13- الاجتماع الاعتيادي لسنة 1947, مطبعة الحكومة, بغداد , 1948.

**ذ - الدورة الانتخابية الثانية عشر.**

14- الاجتماع الاعتيادي لسنة 1948, مطبعة الحكومة , بغداد, 1948.

15- تقرير مدير مجلس النواب العام عن أعمال اللجان الدائمة خلال الاجتماع الاعتيادي لسنة 1949, مطبعة الحكومة, بغداد, 1950.

16- الاجتماع الاعتيادي لسنة 1950, مطبعة الحكومة, بغداد, 1950.

17- الاجتماع الاعتيادي لسنة 1951, مطبعة الحكومة, بغداد, 1951.

**ر- الدورة الانتخابية الثالثة عشر.**

18- الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952 – 1953, مطبعة الحكومة, بغداد, 1954.

19- الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953 - 1954, مطبعة الحكومة, بغداد, 1954.

20- تقرير مدير مجلس النواب العام عن أعمال اللجان الدائمة خلال الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953, مطبعة الحكومة, بغداد, 1954.

**ز- الدورة الانتخابية الرابعة عشر.**

21- الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1954, مطبعة الحكومة, بغداد, 1960.

22- تقرير مدير مجلس النواب عن أعمال اللجان الدائمة, مطبعة الحكومة, بغداد, 1954.

**س - الدورة الانتخابية الخامسة عشر.**

23- الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1954, مطبعة الحكومة, بغداد, 1954.

24- الاجتماع الاعتيادي لسنة 1954, مطبعة , الحكومة, بغداد, 1955.

25- تقرير مدير مجلس النواب العام عن أعمال اللجان الدائمة خلال الاجتماع الاعتيادي لسنة 1955, مطبعة الحكومة, بغداد, 1956.

26- الاجتماع الاعتيادي لسنة 1955 – 1956, مطبعة الحكومة, بغداد, 1956.

27- الاجتماع الاعتيادي لسنة 1957, مطبعة الحكومة, بغداد, 1958.

ث – التقارير البريطانية

1- Self Seteermination in Iraq Copies and translation of declaration other documents relating of self determination in lraq 1918 .

2- Co626/2“AdministrationReportofDiwaniayDivisionFor1919”P.1.

ج – جريدة الوقائع العراقية.

1- العدد 1420, 14 آيار 1934.

2- العدد 1507, 23 نيسان 1936.

3- العدد 1725, 16 آب 1939.

4- العدد 2790, 20 تشرين الثاني 1949.

5- العدد 3863, 10 أيلول 1956.

**ثالثاً: المخطوطات.**

**1-** البيت الثقافي في السماوة, موسوعة التراث, مخطوطة محفوظة في المكتبة, 2013, الورقة 15- 35- 116- 153.

**رابعاً: الكتب الوثائقية.**

1- العراق في الوثائق البريطانية 1905-1930, ترجمة وتحرير فؤاد قزانجي, تقديم ومراجعة عبد الرزاق الحسني, دار المأمون, بغداد, 1989.

2- المركز العراقي للمعلومات والدراسات، العراق وقائع وأحداث 1914 – 1958, القسم الأول, ط2, د. مط , بغداد, 2010.

3- ---------------------------------- , دليل الوزارات العراقية 1920 – 2003, دار نور الشروق , بغداد, 2007.

4- تقرير سري لدائرة الاستخبارات البريطانية عن العشائر والسياسة, ترجمة عبد الجليل الطاهر, منتدى اقرأ الثقافي, د. م , د. ت.

5- جعفر عباس حميدي, وثائق انتفاضة العراق عام 1956, بيت الحكمة, بغداد, د. ت.

6- سامي ناظم حسين المنصوري, الديوانية وتوابعها في وثائق الأرشيف العثماني (1865 – 1917), دار المدينة الفاضلة, بغداد, 2015 .

7- سجل الحركة الوطنية ضد معاهدة جبر- بيفن ودور الحزب الوطني الديمقراطي فيها, مطبعة الأهالي, بغداد، 1960 .

8- سجلات الحكومة العراقية، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1952، مطبعة الحكومة, بغداد, 1953.

9- سنان معروف اغلو, العراق في الوثائق العثمانية. الأوضاع السياسية والاجتماعية في العراق خلال العهد العثماني, دار الشروق, عمان, 2006.
10- عبد الرزاق الحسني, الأسرار الخفية في حركة مايس 1941 التحررية, ط4, مطبعة دار الكتب, بيروت, 1976.
11- ------------------ , الأصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي الزائل, مطبعة العرفان, صيدا – لبنان, 1964.
12- -------------- , تاريخ الأحزاب السياسية, دار الرافدين, بيروت, 2013.
13- -------------- , تاريخ العراق السياسي الحديث, ( ج1 – ج2 – ج3 ), ط7, الرافدين, بيروت, 2008.
14- ----------------- , تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي, ( ج1, ج2, ج3, ج4, ج5, ج6, ج7, ج8, ج9, ج10), ط5, دار الشؤون الثقافية, بغداد, 1978 .
15- ------------------ , الثورة العراقية الكبرى, ط3, مؤسسة المحبين, قم, 1973.
16- عبد الرزاق الحسني, ثورة النجف بعد مقتل حاكمها مارشال, مطبعة العرفان, صيدا, 1972.
17- -----------------  , العراق في دوري الاحتلال والانتداب, دار الرافدين,  بيروت, 2013 .
18- -----------------  , العراق في ظل المعاهدات, الرافدين, بيروت, 2013.
19- ------------------ , العراق قديماً وحديثاً, ط3, مطبعة العرفان, صيدا, 1958 .
20- عبد العظيم عباس نصار, بلديات العراق في العهد العثماني 1534- 1918. دراسة تاريخية وثائقية , المكتبة الحيدرية, قم, 2006.
21- عبد الله الفياض, الثورة العراقية الكبرى سنة 1920, مطبعة الإرشاد, بغداد, 1963.
22- غانم نجيب عباس, سجن نقرة السلمان. دراسة في ضوء وثائق وزارة الداخلية العراقية 1942 – 1943, دار أديان, السماوة, 2016.
23- فاروق صالح العمر, الحياة الحزبية في العراق بين الحربين. وثائق وزارة الداخلية, دار ومكتبة البصائر, بيروت, 2013.
24- قرارات وزارة الداخلية العراقية في صحة انساب عشائر أشراف العراق سنة 1999م, تحقيق وتوثيق معتز الياس الحديثي, دار سعد الدين, دمشق, 2012.
25- كامل سلمان الجبوري, السيد محمد كاظم اليزدي سيرته وأضواء على مرجعيته ومواقفه ووثائقه السياسية, ذوي القربى, قم, 2006.
26- ---------------, محمد تقي الشيرازي. القائد الأعلى للثورة العراقية الكبرى 1920. سيرته ومواقفهم ووثائقه السياسية, منشورات ذوي القربى, قم, 2006.

27- ------------------, المواقف المشتركة لعلماء العراق وإيران ضد الغزو الأجنبي للبلاد الإسلامية 1905 – 1920. دراسة تاريخية وثائقية, ج 1, مجمع الذخائر الإسلامية, قم, 2015 .
28- ----------------, وثائق الثورة العراقية الكبرى ومقدمتها ونتائجها 1914 – 1923, ج3, دار المؤرخ العربي, بيروت, 2009 .
29- مركز الذاكرة الموسوعية في الديوانية, الديوانية وقائع وأحداث, ج 1, الدار البيضاء, بغداد, 2012.
30- محسن أبو طبيخ, المبادئ والرجال, مطبعة ابن زيدون, دمشق, 1938.
31- مؤيد الونداوي, حوادث وأخبار عراقية في وثائق بريطانية, مكتبة دجلة, بغداد, 2021.
32- نجدة فتحي صفوة, العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب, المكتبة العصرية, بيروت, 1969.
33- ---------------, العراق في الوثائق البريطانية سنة 1936, مركز دراسات الخليج العربي – جامعة البصرة, 1983 .

**خامساً: المذكرات العربية والمعربة.**

1- جعفر العسكري, المذكرات, تحقيق وتقديم نجدة فتحي صفوة, دار السلام, لندن, 1988.
2- خالد عبد العزيز القصاب, مذكرات عبد العزيز القصاب, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت, 2007.
3- خلدون ساطع الحصري, مذكرات طه الهاشمي 1919 – 1943, دار الطليعة, بيروت, 1967.
4- ساطع الحصري, مذكراتي في العراق. 1927 – 1941, دار الطليعة للطباعة والنشر, بيروت, 1968.
5- عبد الله بن الحسين, مذكراتي, الأهلية, عمان, 1989 .
6- عدنان الباجه جي, مزاحم الباجه جي سيرة سياسية, مركز الوثائق والدراسات التاريخية, لندن, 1989.
7- علي جودت الأيوبي, ذكريات 1900 – 1958, دار الوفاء, بيروت, 1977.
8- كامل الجادرجي, مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي, دار الطليعة, بيروت, 1970.
9- محسن أبو طبيخ, مذكرات السيد محسن أبو طبيخ (1910-1960). خمسون عاما من تاريخ العراق السياسي الحديث, جمع وتحقيق جميل محسن أبو طبيخ, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت, 2001 .
10- ناجي شوكت, أوراق ناجي شوكت. رسائل ووثائق, تقديم محمد حسين الزبيدي ومحمد أنيس, بغداد, 1977.

11- -----------, سيرة وذكريات ثمانين عاماً 1894 – 1974,ج1, ط2, مكتبة اليقظة العربية, بغداد, 1990.

12- نجيب الصائغ, من أوراق نجيب الصائغ في العهدين الملكي والجمهوري 1947 – 1963, مكتبة اليقظة العربية, بغداد, 1990.

**سادساً: الاطاريح والرسائل الجامعية.**

**أ – الاطاريح الجامعية.**

1- إخلاص لفته حريز الكعبي, سياسة بريطانيا تجاه المؤسسة الدينية في العراق 1921 – 1933, كلية التربية – الجامعة المستنصرية, 2014.

2- جمعة عليوي فرحان الخفاجي, علي جودت الأيوبي ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1958, كلية التربية ابن رشد – جامعة بغداد, 1997.

3- حيدر غانم عبد الحسن, موقف المجلس النيابي العراقي من السياسة العسكرية العراقية 1925 – 1958, كلية الآداب – جامعة الكوفة, 2015.

4- رحيم محمد الهاشمي, محمد فاضل الجمالي ودوره السياسي ونهجه التربوي حتى عام 1958, كلية الآداب – جامعة البصرة, 1989 .

5- زيدان محسن زبر, مشكلة الأراضي في لواء الديوانية 1921 – 1958 م. دراسة تاريخية, كلية الآداب – جامعة الكوفة, 2018 .

6- شاكر حسين دموم الشطري, السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية (1869-1914), كلية الآداب – جامعة بغداد, 2012 .

7- صلاح عبد الهادي الجبوري, تاريخ القضاء في العراق 1921-1958, كلية التربية الأولى ابن رشد – جامعة بغداد, 2003 .

8- عامر عبد الرزاق ضفار, التطورات السياسية في العراق 1914 – 1933, كلية الآداب - جامعة أم درمان الإسلامية, 2016 .

9- عز الدين عبد الرسول عبد الحسين علي خان المدني, الاتجاهات الإصلاحية في النجف الأشرف 1932 – 1945, كلية الآداب – جامعة الكوفة, 2004.

10- عكاب يوسف عليوي الركابي, حكمت سليمان ودوره في السياسة العراقية حتى العام 1964. دراسة تاريخية, كلية الآداب – جامعة البصرة, 2005 .

11- عمار يوسف عبد الله عويد العكيدي, السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق 1914- 1945, كلية التربية – جامعة الموصل, 2002 .

12- عمر إبراهيم محمد الشلال, التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق (1869- 1914), كلية الآداب – جامعة بغداد, 2008 .
13- فهد مسلم زغير, مزاحم الباجه جي ودوره في السياسة العراقية (1934 – 1968), كلية التربية – الجامعة المستنصرية, 2012 .
14- قابل محسن كاظم الركابي, الحياة الحزبية في العراق 1958- 1968. دراسة تاريخية, جامعة سانت كليمنتس – بريطانيا, 2011 .
15- مصطفى كامل عبد الجنابي, دور النخبة السياسية العراقية في الأحداث والتطورات الداخلية (1946 – 1958), معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا, بغداد, 2004.

**ب- الرسائل الجامعية.**

16- أحمد إبراهيم محمد آل مصطفى الظفيري, نواب لواء الديوانية ودورهم في مجلس النواب العراقي 1925 – 1946, كلية الآداب – جامعة الكوفة, 2012 .
17- أحمد رحيم فرهود العكيلي, الأسر العلوية نشاطها الاجتماعي والاقتصادي في لواء الديوانية 1932- 1958, كلية التربية – جامعة القادسية, 2013 .
18- أحمد عبد الحسين حسين كروع الجياشي, سجن نقرة السلمان 1958 – 1968. دراسة تاريخية, كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة المثنى, 2017.
19- إخلاص لفته حريز الكعبي, موقف الحوزة العلمية في النجف الأشرف من التطورات السياسية في العراق 1914-1924, كلية التربية – الجامعة المستنصرية, 2006.
20- أسماء شرماط و زهور كحلوشي, الحركة الوهابية واثرها في تغيير نظام الحكم في الحجاز 1700 – 1932, كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة الجيلاني بو نعامة, 2017 .
21- إسماعيل نوري مسير الربيعي, تاريخ العراق الاقتصادي في عهد الانتداب البريطاني 1921 – 1932, كلية التربية الأولى ابن رشد – جامعة بغداد, 1989 .
22- آمنة سعدون عباس البوناشي, متصرفية الديوانية في عهد الانتداب البريطاني 1920-1930. دراسة تاريخية, كلية التربية – جامعة القادسية, 2012.
23- انتصار محمود عبد الخضر الدربندي, الأحكام العرفية في العراق 1935 – 1958. دراسة تاريخية, كلية التربية – جامعة البصرة, 2009 .
24- إياد إبراهيم عبد الكريم, دور نواب الديوانية في مجلس النواب من 1925 – 1958, معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا – بغداد, 2011.
25- بلال سليمان الطرايرة, حلف بغداد والمملكة الأردنية الهاشمية, جامعة مؤتة – عمان, 2007.

26- حسن ويس يعقوب, النجف الأشرف في الأرشيف الوثائقي العثماني 1869 – 1915. دراسة تحليلية, كلية الآداب – جامعة الكوفة, 2014 .
27- حميد نعيم هادي حسين النبهاني, تطور التعليم في لواء الديوانية 1958 – 1968. دراسة تاريخية, كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة كربلاء, 2018.
28- حميدة مكي فرهود السعيدي, تاريخ الشرطة في لواء المنتفق 1921 – 1958, كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة ذي قار, 2017.
29- حنان صاحب عبد الخفاجي, السماوة في عهد الاحتلال البريطاني 1914-1921, كلية التربية – جامعة القادسية, 2005 .
30- رجوان فيصل غازي الميالي, القلاع وسط وجنوب العراق, كلية الآداب – جامعة بغداد, 2009 .
31- رشا جميل علوان عزوز, رئاستا مجلسي النواب والأعيان. دراسة تاريخية سياسية 1925 – 1958 م, كلية التربية – جامعة القادسية, 2012 .
32- زينب حبيب شمخي جابر الكعبي, الحياة الاجتماعية في الديوانية 1958-1968م. دراسة تاريخية, كلية الآداب – جامعة الكوفة, 2014 .
33- ستار علك عب الكاظم الطفيلي, التطورات السياسية في العراق وموقف النخبة السياسية البرلمانية في لواء الحلة منها 1939 – 1958, كلية التربية – جامعة بابل, 2003 .
34- سؤدد كاظم مهدي, أرنولد ولسن ودوره في السياسة العراقية, كلية الآداب – جامعة بغداد,1995.
35- صلاح هادي عبادة الحلي, الإقصاء السياسي في تاريخ العراق المعاصر 1921- 1953م, كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة بابل, 2015.
36- طارق يونس عزيز السراج, جميل المدفعي ودوره في السياسة العراقية 1890 – 1958, كلية الآداب – جامعة بغداد, 1991.
37- عباس خضير عباس, برسي كوكس ودوره بالسياسة البريطانية في الخليج والجزيرة العربية 1899 – 1915, كلية التربية – الجامعة المستنصرية, 2009 .
38- عبد الله خير الله مسير الركابي, نقرة السلمان 1921-1968. دراسة في أوضاعها الأمنية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية, كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة ذي قار, 2017 .
39- علاء عباس نعمة, محمد تقي الشيرازي الحائري. ودوره السياسي في مرحلة الاحتلال البريطاني للعراق 1918 – 1920, كلية التربية – جامعة بابل, 2005 .
40- علاء عزيز كريم, موقف الحوزة العلمية في النجف الأشرف من التطورات السياسية في العراق 1921- 1924, كلية التربية – جامعة بابل, 2007 .

41- علي إبراهيم محمد مصطفى المصطفى الظفيري, السماوة 1921 – 1945م. دراسة تاريخية, كلية الآداب – جامعة الكوفة, 2010 .
42- علي عبد المطلب حمود علي خان المدني, الحياة الاجتماعية في مدينة النجف الأشرف (1914-1932), كلية الآداب – جامعة الكوفة, 2004.
43- علي ناصر علوان الوائلي, عبد السلام عارف ودوره السياسي والعسكري حتى عام 1966, المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية – الجامعة المستنصرية, 2005.
44- عيسى أسعد العبد الله, السياسة الخارجية للدولة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني 1876-1909, كلية الآداب – جامعة بيروت العالمية, 2016 .
45- فارس إبراهيم الكاتب, حلف بغداد في صحيفة الزمان, معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا – بغداد, 2009.
46- فارس محمود فرج حسين الجبوري, وقائع ثورة العشرين في ضوء مواد صحيفة العراق. دراسة تاريخية, كلية التربية – جامعة تكريت, 2002 .
47- فلاح حسن كزار عباس, حزب النهضة العراقية 1922 – 1930م, كلية التربية ابن رشد – جامعة بغداد, 2010.
48- ماهر ناصر عبد الله, اثر البيئة الطبيعية في النسيج الحضري (حالة دراسية لمدينة السماوة), المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي – جامعة بغداد, 2006 .
49- محمد جبار خضير آل محيميد العامري, السماوة دراسة في أحوالها الإدارية والاقتصادية والاجتماعية (1958 – 1968), كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة المثنى, 2016 .
50- مروة حبيب حسن, الإدارة العثمانية في لواء المنتفق 1869 – 1915. دراسة تاريخية, كلية الآداب – جامعة ذي قار, 2015.
51- مريم بغورة, التواجد البريطاني في العراق 1914- 1932, كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة محمد خيضر, 2016 .
52- مؤيد أحمد خلف الفهد, السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية (1750-1869), كلية الآداب – جامعة البصرة, 2002 .
53- ناجح عبد الحسين عبد علوان الرماحي, الشيخ عبد الواحد سكر ودوره السياسي في تاريخ العراق الحديث والمعاصر 1880 – 1956, كلية الآداب – جامعة الكوفة, 2004.
54- نضال أبو جواد أمانة, موقف الفرقة الأولى من لواء الديوانية من التطورات السياسية في العراق من عام 1936م-1958م, كلية التربية – جامعة القادسية,2011 .

55- وسن صاحب عيدان الجبوري, وثائق ثورة العشرين في كتابات كامل سلمان الجبوري. (دراسة تحليلية ), كلية التربية للبنات – جامعة الكوفة, 2011 .

56- وصال عبد العزيز محمد, عبد العزيز القصاب واثره الإداري والسياسي في العراق 1882 – 1965. دراسة تاريخية, كلية التربية للبنات – جامعة بغداد, 2012.

57- ياسر عبد عكال الزيادي, الشيخ محمد طاهر الفضلي السماوي حياته وأثاره 1876- 1950. دراسة تاريخية, كلية التربية – جامعة المثنى, 2013.

**سابعاً: الكتب العربية والمعربة.**

**أ- الكتب العربية**

1- إبراهيم ابرش, علم الاجتماع السياسي, دار الشروق, عمان, 1998.

2- إبراهيم بك حليم, تاريخ الدولة العثمانية العلية, مؤسسة المختار, القاهرة, 2004 .

3- إبراهيم خليل أحمد و جعفر عباس حميدي, تاريخ العراق المعاصر, دار ابن الأثير, الموصل, 2010.

4- أحمد أبو طبيخ, السيد محسن أبو طبيخ سيرة وتاريخ, تقديم عبد الرزاق الحسني, ط2, مطبعة الزمان, بغداد , 2005.

5- أحمد الحسيني, الأمام الحكيم السيد محسن الطباطبائي, دار الثقافة, النجف الأشرف, 1964.

6- أحمد حمدان الجشعمي, بصية الق الصحراء وقافية الشعراء, دار العلوم للطباعة, بغداد, 2005.

7- أحمد عبد الحميد السماوي, مع إيليا أبي ماضي في طلاسمه, مطبعة النعمان, النجف الأشرف, 1968.

8- أحمد عبد الرسول جبر عباس الشجيري, الفرات الأوسط وأبرز الأحداث الوطنية في قضاء الشامية خلال العهد الملكي 1921 – 1958. دراسة تاريخية, دار البيضاء, بيروت, 2013.

9- أحمد فوزي عبد الجبار، 12 رئيس وزراء في العهد الملكي, دار الجاحظ , بغداد, 1984.

10 - ------------------, عبد السلام محمد عارف، سيرته. محاكمته, مطبعة الدار العربية، بغداد، 1989.

11- ------------------, فيصل الثاني وعائلته وحياته ومؤلفاته، ط 3، مطبعة الديوان, بغداد، 1989.

12- أحمد ناجي الغريري, في التوجهات السياسية عند عشائر الفرات الأوسط. الحاج عبد الواحد سكر أنموذجاً, د. مط , النجف, 2006.

13- إسماعيل أحمد ياغي, تطور الحركة الوطنية العراقية 1941 – 1952, مطبعة الإرشاد, بغداد, 1979.

14- أغا بزرك الطهراني, نقباء البشر, ج1, المطبعة العلمية, النجف الأشرف, 1954.

15- توفيق التميمي, أعلام عراقيون في القرن العشرين, دار الحكمة, لندن, د. ت.
16- بشير حمود الغزالي, المعارضة النيابية في العراق خلال العهد الملكي 1946 – 1958, دار الـولاء, بيروت, 2021.
17- جاسم فيصل الزبيدي, المفصل في تاريخ السماوة وباديتها, ج 1, دار أديان, السماوة, 1999.
18- -----------------, الوركاء الحضارة المنهوبة, ج1, دار أديان, السماوة, 2020.
19- جعفر حسين محبوبة, ماضي النجف وحاضرها, ج3, ط2, دار الأضواء, بيروت, 1986.
20- جعفر عباس حميدي, التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية فـي العـراق 1953 – 1958, جامعـة بغداد, 1980.
21- ---------------, تاريخ العراق المعاصر 1914- 1968, دار ومكتبة عدنان, بغداد, 2015.
22- جمال مصطفى مردان, عبد الكريم قاسم البداية و السقوط , المكتبة الشرقية, بغداد, 1989.
23- جواد شبر, أدب الطف, ج10, ط2, دار المرتضى, بيروت, 1988.
24- حازم المفتي, العراق بين عهدين. ياسين الهاشمي وبكر صدقي, تقديم عماد عبد السلام رؤوف, مكتبة اليقظة العربية, بغداد, 1990.
25- حامـد الحمـداني, صـفحات مـن تـاريخ العـراق الحـديث مـن الاحـتلال البريطـاني حتـى ثـورة 14/تموز/1958, دار فيشونمديا, السويد, د. ت.
26- --------------, نوري السـعيد رجـل المهمـات البريطانيـة الكبـرى, مكتبـة يوسـف الـرميض, د. م, 2003 .
27- حسن علي عبد الله السماك, عشـائر منطقـة الفـرات الأوسـط 1924 – 1941. دراسـة سياسـية, دار الفرات, الحلة, 2014.
28- حسين جميل, الحياة النيابية في العراق 1925 – 1946. موقف جماعة الأهالي منها, مكتبة المثنـى , بغداد, 1983 .
29- -----------, العراق شهادة سياسية 1908 – 1930, دار اللام, لندن, 1987.
30- -----------, نشأة الأحزاب السياسية, الدار العربية للموسوعات, بيروت, 1984.
31- حلـيم حسـن عبـد علـي الأعرجـي, الشـيخ خـوام 1881- 1967 الثـائر الأنسـان, مراجعـة إبـراهيم السامرائي, د. مط , بغداد, 2002.
32- حمود حمادي الساعدي, بحوث عن العراق وعشائره, دار الأندلس, النجف الأشرف, 1990.
33- --------------------, دراسات عن عشائر الفرات الأوسط , مكتبة النهضة, بغداد, 1988.

34- حميد أحمد حمدان وعكاب يوسف الركابي, السيد علوان الياسري الزعامة العشائرية والعمل الوطني. دراسة في سيرته ومواقفه الوطنية في تاريخ العراق المعاصر 1875 – 1951, شركة العارف, بيروت, 2013.

35- حميد حمد السعدون, أمارة المنتفق واثرها في تاريخ العراق والمنطقة الإقليمية 1546- 1918, دار وائل, عمان, 1999.

36- خليل إبراهيم حسين, اللغز المحير عبد الكريم قاسم صعود, دار الحرية للطباعة, بغداد, 1990.

37- راضي آل ياسين, تاريخ الكاظمية, ج1, ديوان الوقف الشيعي, العتبة الكاظمية المقدسة , 2016.

38- رجاء حسين حسني الخطاب, المسؤولية التاريخية في مقتل الملك غازي, مكتبة أفاق عربية, بغداد, 1985.

39- رجاء حسين حسني الخطاب, عبد الرحمن النقيب رئيس الحكومة العراقية المؤقتة حياته الخاصة وأراءه السياسية وعلاقته بمعاصريه, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت, 1985.

40- زكي صالح, مقدمة في دراسة العراق المعاصر, مطبعة الرابطة, بغداد, 1953.

41- زهير كاظم عبود, أوراق من ذاكرة مدينة الديوانية, دار الضياء, النجف الأشرف, 2008.

42- زياد محمد حمود السبعاوي الحسيني, السماوة حاضرة الدنيا ودنيا الحضارة تأصيل تاريخي بأبعاد سياسية جغرافية اقتصادية ثقافية اجتماعية, مراجعة إسماعيل محمد علي الفضلي, دار المناهج, دمشق, 2021.

43- زيد الشهيد, السماوة في القرن العشرين, ج 1, دار مسامير, السماوة, 2020 .

44- سامي عبد الحافظ القيسي, ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية, ج2, مطبعة العاني, بغداد, 1975.

45- سعاد رؤوف شير محمد, نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1945, مراجعة كمال مظهر أحمد, مكتبة اليقظة العربية, بغداد, 1988.

46- سعد عبد الواحد عبد الخضر الجدوع, فريق مزهر آل فرعون. مواقف وتاريخ, دار المدينة, بغداد, 2011 .

47- سليم الحسيني, دور علماء الشيعة في مواجهة الاستعمار, ط2, مؤسسة دار معارف الفقه الإسلامي, 2004.

48 - سليم عبد الرزاق الحسني, أحداث العراق السياسية والاجتماعية والإدارية في رسائل المؤرخ عبد الرزاق الحسني, مكتبة النهضة العربية, بغداد, 2019.

49- صادق حسن السوداني, لمحات موجزة من تاريخ نضال الشعب العراقي 1914-1958, ط2, دار الحداثة, بغداد, 2018.

50- صديق الدملوجي, مدحت باشا, مطبعة الزمان, بغداد, 1953.
51- صلاح الخرسان, صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق, دار الفرات, بيروت, 1993.
52- طارق إبراهيم شريف, سيرة حياة الملك فيصل الثاني 1935 – 1958 أخر ملوك العراق, دار غيداء للنشر والتوزيع, دمشق, 2011.
53- طارق الناصري، عبد الإله الوصي على عرش العراق 1939 – 1958. حياته ودوره السياسي، ج1, دار الشؤون الثقافية, بغداد, 1990 .
54- طارق نافع الحمداني, مدن العراق وقبائله العربية في العصر الحديث, دار ومكتبة الهلال, بيروت, 2010.
55- عادل البكري, تاريخ الكوت, مطبعة العاني, بغداد, 1967 .
56- عباس العزاوي, العراق بين احتلالين, ج 8, شركة التجارة والطباعة المحدودة, بغداد, 1956 .
57- عبد الأمير هادي العكام، تاريخ حزب الاستقلال العراقي 1946-1958، دار الرشيد، بغداد,1980.
58- عبد الجبار الراوي, البادية, دار الرافدين للنشر, بيروت, 2010 .
59- عبد الحسين إبراهيم الرفيعي, دور النخبة القانونية في تأسيس الدولة العراقية 1908- 1932, دار الرافدين, بيروت, 2005 .
60- عبد الحميد السماوي, ديوان السماوي, جمع وتحقيق وتقديم أحمد عبد الرسول السماوي, دار الأندلس, بيروت, 1971.
61- عبد الرحمن عبد العزيز سليمان الحصين, فيصل بن عبد العزيز آل سعود وجهوده في القضايا العربية والإسلامية 1906- 1975, مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية, الرياض, 2001.
62- عبد الرحمن عبد الله السويدي البغدادي, حديقة الزوراء في سيرة الوزراء, تحقيق وتقديم وتعليق عماد عبد السلام رؤوف, المجمع العلمي, بغداد, 2005 .
63- عبد الرضا النجم, السماوة تاريخ ورجال, المكتبة الوطنية, بغداد, 2000.
64- عبد الزهرة تركي فريح الفتلاوي, عاشق العراق عبد الواحد سكر, دار الضياء للطباعة والتصميم, النجف الأشرف, 2006.
65- عبد العال وحيد عبود العيساوي, لواء المنتفق في سنوات الاحتلال البريطاني 1914- 1921. دراسة في أحواله الإدارية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية, شركة المارد العالمية, النجف الأشرف, 2008.
66- ----------------------------- , الغزوات الوهابية على العراق في سنوات الانتداب البريطاني 1920 – 1932. دراسة تأريخية, مطبعة الرائد, النجف الأشرف, 2010.

67- عبد العزيز سليمان نوار, تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا, دار الكتاب العربي, القاهرة, 1968.
68- عبد الله حميد العتابي, العشيرةُ والحكمُ في العراق. عشيرة الجُميلة نموذجًا, دار قناديل, بغداد, 2018.
69- عبد المجيد كامل عبد اللطيف التكريتي, الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة 1921 – 1932, دار أفاق عربية, بغداد, 1991.
70 - ------------------------------------, مجلس الأمة العراقي البرلمان الأعيان والنواب 1945-1953, دار الشؤون الثقافية العامة, بغداد, 2001.
71- عبد الهادي الخماسي, الأمير عبد الإله 1939 – 1958, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت, 2001 .
72- عثمان كمال حداد, حركة رشيد عالي الكيلاني سنة 1941, المكتبة العصرية, صيدا, د. ت.
73- عقيل الناصري, الجيش والسلطة في العراق الملكي, دار الحصاد, دمشق, 2000.
74- علاء جاسم محمد, جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق حتى عام 1936, مكتبة اليقظة العربية, بغداد, 1987.
75- علاء حسين الرهيمي, المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الأول, مراجعة كمال مظهر أحمد, ط2, دار الكتب العراقية, بغداد, 2010.
76- علاء عباس كاظم القصير, الانتفاضات العشائرية واثرها على الأحداث السياسية في العراق 1933 – 1958, مراجعة وتقديم غانم نجيب عباس, دار الحداثة للطباعة والنشر, بغداد, 2020.
77- علي الحميدي, السماوة ومعبد ( أي – إنا ) الكبير في الوركاء, الكلمة الطيبة, النجف الأشرف, 2010.
78- علي الوردي, شخصية الفرد العراقي, ط2, دار ليلى, لندن, 2001 .
79- ------------, لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث, ج1, الشريف الرضي, قم, 1992 .
80- ------------, ------------------------------------------, ج3, (ج4– 1974), (ج5– 1977), ( ج 6– 1976), ( ج 2/6– 1980 ), المكتبة الوطنية, بغداد, 1972.
81- علي صالح الكعبي, دراسات تاريخية عن العشائر والأعلام العراقية, مؤسسة دلتا, بيروت, 2010.
82- ---------------, شخصيات عراقية, دار الينابيع, السويد, 2011 .
83- ----------------, لمحة عن شيوخ العشائرالعراقية, د. مط , د. م, 2013 .
84- ---------------, نواب ألوية الحلة والديوانية والمنتفك في مجلس النواب العراقي في العهد الملكي 1925- 1958, دار الينابيع, السويد, 2011.

85- ----------------, نواب لواء الديوانية في العهد الملكي 1925 – 1958م, دار الجزيرة, بغداد, 2007 .

86- علي فاروق محمود عبد الله الحبوبي, محمد سعيد الحبوبي ودوره الفكري والسياسي 1849- 1915, العتبة العلوية المقدسة, النجف الأشرف, 2012.

87- علي محافظة, الشريف شرف بن راجح, من الثورة العربية الكبرى إلى ثورة العراق القومية 1941, مركز دراسات الوحدة القومية, بيروت, 2013.

88- علي محمد محمد الصلابي, الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط , دار النشر والتوزيع الإسلامية, بور سعيد, 2001 .

89- عماد عبد السلام رؤوف, عبد الكريم قاسم في ضوء ملفه الشخصي, ط2, المركز الاكاديمي للأبحاث, بيروت, 2013.

90- عمار ياسر العامري, السيد مهدي الحكيم. دراسة تاريخية في سيرته وأثاره السياسية والاجتماعية 1935 – 1988, د. مط , بغداد, 2011.

91- ---------------- , الزريجية ماضيها وحاضرها 1829- 2015م. دراسة تاريخية في أوضاعها السياسية والاجتماعية, ط2, دار الرافد للطباعة, قم, 2019.

92- غانم نجيب عباس, السماوة خلال العهد العثماني الأخير, دار السلام للطبع والنشر والتوزيع, بغداد, 2010.

93- غزوان محمد غناوي, الأمير عبد الإله بن علي الهاشمي الوصي على عرش العراق.حياته ودوره السياسي حقائق تنشر لأول مرة, دار زهران للنشر والتوزيع, عمان, 2017.

94- فائز عزيز أسعد, انحراف النظام البرلماني في العراق 1925 – 1958, تقديم منذر الشاوي, ط3, دار البستان, بغداد, 2005.

95- فاروق صالح العمر, حول سياسة بريطانيا في العراق 1913-1921, مطبعة الإرشاد, بغداد,1977.

96- فاضل حسين, تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي 1946– 1958, مطبعة الشعب, بغداد, 1963 .

97- فاطمة صادق عباس السعدي، صالح جبر ودوره السياسي حتى 1957، سلسلة رسائل جامعية, دار الشؤون الثقافية العامة, بغداد, 2008 .

98- فريق المزهر آل فرعون, الحقائق الناصعة في الثورة العراقية سنة 1920 ونتائجها, مطبعة النجاح, بغداد, 1952.

99- فلاح محمود خضر البياتي, مدينة الهندية ( طويريج ) في العهد الملكي 1921- 1958, ج2, مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية, جامعة بابل, 2011.

100- فيصل حسون, مصرع عبد السلام عارف, دار الحكمة, لندن, 2004.

101- قدري قلعجي, مدحت باشا أبو الدستور العثماني وخالع السلاطين, ط3, دار العلم للملايين, بيروت, 1958.

102- كاظم العطشان, عشائر العطاوة نواة بني حجيم, ط 2, مطبعة الكوثر الإعلامية, النجف الأشرف, 2012.

103- كمال مظهر أحمد, صفحات من تاريخ العراق المعاصر. دراسات تحليلية, مكتبة البدليسي, بغداد, 1987.

104- لطفي جعفر فرج عبد الله, الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي 1933 – 1939, مكتبة اليقظة العربية, بغداد, 1987.

105- ---------------------، الملك فيصل الثاني آخر ملوك العراق, الدار العربية للموسوعات, بيروت, 2001 .

106- ------------------------, عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر, جداول للطباعة والنشر والتوزيع, بيروت, 2011.

107 - لطيفة محمد سالم, أزمة السويس 1954 – 1957 جذور أحداث نتائج, مكتبة مدبولي, القاهرة, 1996.

108- مأمون أمين زكي, ازدهار العراق تحت الحكم الملكي 1921- 1958. دراسة تاريخية سياسية اجتماعية مقارنة, دار الحكمة, لندن, 2011 .

109- متعب خلف جابر الريشاوي, أمارة الخزاعل في العراق. نشأتها وتطورها وعلاقتها المحلية والإقليمية 1640-1864, مطبعة دار الضياء, النجف الأشرف, 2009.

110- مجموعة باحثين, محافظة المثنى. دراسات جغرافية وبيئية, د. مط , الكويت, 2019.

111- محسن جبار العارضي, بنو عارض نسب وتاريخ ومواقف, مراجعة وتقديم حسين علي محفوظ , ط2, د. مط , بغداد, 2012.

112- ---------------, نوري باشا السعيد بين الموالين والمناوئين والواقع التاريخي. دراسة تاريخية تبحث في سياسة الباشا من منظور وطني, د. مط , بغداد, 2014 .

113- ---------------- , 90 عاماً على ثورة العراق التحررية الوطنية في 30/حزيران/1920م, دراسة تاريخية تبحث في بواعث الثورة وأسبابها مقدماتها أحداثها. عوامل انحسارها ونتائجها, مراجعة وتقديم حميد مجيد هدو, مكتب المصادر, بغداد, 2010.

114- محمد أبو الإسعاد, السعودية والإخوان المسلمون, مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الأنسان, القاهرة, 1996.

115- محمد الغروي, الحوزة العلمية في النجف الأشرف, دار الأضواء, بيروت, 1994 .

116- محمد المعلم, نقرة السمان بين الذاكرة والنسيان, طريق المعرفة, بيروت,2012 .
117- محمد باقر أحمد البهادلي, السيد هبة الدين الشهرستاني. أثاره الفكرية ومواقفه السياسية, مؤسسة الفكر الإسلامي, بيروت, 2002.
118- محمد حرز الدين, معارف الرجال في تراجم العلماء والأدباء, تحقيق محمد حسين حرز الدين, ج2, منشورات مكتبة أية الله العظمى المرعشي النجفي, قم, 1936.
119- محمد حسنين هيكل, قصة السويس أخر المعارك في عصر العمالقة, ط2, شركة المطبوعات, بيروت, 1982.
120- محمد حسين الزبيدي, العراقيون المنفيون إلى جزيرة هنجام, ط2, دار الحرية, بغداد, 1989.
121- محمد حسين العطار, شعراء فاجعة البقيع, ج1, دار أبي طالب ودار أبي علي الكعبي, النجف الأشرف, د. ت.
122- محمد حمدي الجعفري, بريطانيا والعراق حقبة من الصراع 1914 – 1958, دار الشؤون العامة, بغداد, 2000.
123- محمد عبد الحسين, ذكرى فيصل الأول, مطبعة الشعب, بغداد, 1933.
124- محمد عبد الكريم أبو رغيف, الأحداث السياسية في العراق وانعكاساتها على الوعي الاجتماعي أبان العهد الملكي (1921م – 1958م ), ط2, دار الشؤون الثقافية العامة, بغداد, 2013.
125- محمد علي عيسى آل كمال الدين, ثورة العشرين في ذكراها الخمسين, مطبعة التضامن, بغداد, 1971.
126- محمد محمد مهدي الخالصي, بطل الإسلام الشهيد الإمام الشيخ محمد مهدي الخالصي, مركز وثائق الإمام الخالصي, طهران, 2008.
127- محمد مظفر الأدهمي, الأبعاد القومية لثورة مايس 1941 في العراق, (الموسوعة الصغيرة 65), دار الجاحظ , بغداد, 1980.
128- ----------------, العراق. تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية تحت الانتداب البريطاني 1920 – 1932, مكتبة الذاكرة, بغداد, 2009.
129- ----------------, المجلس التأسيسي العراقي, (ج 1- ج2), دار الشؤون الثقافية العامة, بغداد, 1989.
130- محمد منير عبد المجيد الكود, لكود القشعم. بحث في التاريخ والأدب والجغرافية البشرية, ج1, ط 2, وزارة الأعلام السورية, دمشق, 2003.
131- محمد هادي الأميني, معجم رجال الفكر والأدب في النجف خلال ألف عام, مطبعة الآداب, النجف, 1964.

132 - محمود أحمد عزت البياتي, دور العسكر في السياسة, بيت الحكمة, بغداد, 2012.
133- مصطفى محمود العمري, لواء الديوانية في العهد الملكي. التاريخ. الإدارة. السكان. العشائر. الاقتصاد. من تاريخ 16/نيسان/1930- 2/أكتوبر/1933, تحقيق ودراسة عبد الخالق منديل صلال الموح, دار البيضاء, بغداد, 2019 .
134- مكي الجميل, البدو والقبائل الرحالة في العراق, الرابطة, بغداد, 1956 .
135- مهند عبد الكريم أبو رغيف, الأحداث السياسية في العراق وانعكاساتها على الوعي الاجتماعي أبان العهد الملكي (1921م-1958م), ط2, دار الشؤون الثقافية العامة, بغداد, 2013.
136- موسى علي الطيار, أضواء على مقتل الفريقين جعفر العسكري وبكر صدقي, دار أفاق عربية, بغداد, 1981.
137- ناظم بريبر عبود الجاسمي, الدليل اليسير عن الجواسم والظفير, دار نيبور, القادسية, 2010 .
138- نخبة من الباحثين, ثورة العشرين ثورة العراق التحررية الكبرى, تقديم إبراهيم سلمان الميالي, أعداد ومراجعة غانم نجيب عباس, دار السلام, النجف الأشرف, 2014.
139- نزار علوان عبد الله, الدور السياسي للنخبة العسكرية في العراق 1958-1963, دار الشؤون الثقافية العامة, بغداد, 2019.
140- هبة الدين الحسيني الشهرستاني, معركة الشعيبة 1914- 1915. أسرار الخيبة من فتح الشعيبة, دراسة وتحقيق علاء الرهيمي و إسماعيل طه الجابري, ط2, مؤسسة السيد هبة الدين الشهرستاني, بغداد, 2015.
141- وداي العطية, تاريخ الديوانية قديماً وحديثاً, المطبعة الحيدرية, النجف, 1954 .
142- وليد محمد سعيد الأعظمي, انتفاضة رشيد عالي الكيلاني والحرب العراقية البريطانية 1941, دار واسط , بغداد, 1987.
143- يعقوب سركيس, مباحث عراقية, تقديم محمد رضا الشبيبي, ج 1, شرطة التجارة والطباعة المحدودة, بغداد, 1948.
144- يعقوب يوسف زكريا, ملك سوريا فيصل بن الحسين, شركة الديوان للطباعة, بغداد, 2001.
145- يوسف عز الدين, داود باشا ونهاية حكم المماليك في العراق, دار البصرى, بغداد, 1967.

**ب – الكتب المعربة**

146- أرنولد ويلسن, الثورة العراقية, ترجمة وتعليق جعفر الخياط , مطبعة دار الكتب, بيروت, 1971.
147- العراق في رسائل المس بيل, ترجمة وتعليق جعفر الخياط , تقديم عبد الحميد العلوجي, الدار العربية للموسوعات, بيروت, 2003.

148- الكسندر اداموف, ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها, ترجمة هاشم صالح التكريتي, ج1, دار ميسلون, بغداد, 1982.
149- المس بيل, فصول من تاريخ العراق القريب, ترجمة جعفر الخياط , مطبعة وزارة التربية والتعليم, بغداد, 1971.
150 - أنجلو ساماركو, قناة السويس تاريخها ومشكلاتها وفقا للوثائق المصرية والأوربية غير المنشورة, ترجمة ولاء عفيفي عبد الصمد وأخرون, مراجعة حسين محمود, دار الكتب والوثائق القومية, القاهرة, 2015.
151- ت. بوتومور, النخبة والمجتمع, ترجمة جورج جحا, ط2, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت, 1988 .
152- ج. ج. لوريمر, دليل الخليج العربي, القسم الجغرافي, ج3, ترجمة ديوان حاكم قطر, مطبعة علي بن علي, الدوحة, د. ت.
153- جفري ورنر, العراق وسوريا 1941 دراسة وثائقية في الأبعاد القومية والعسكرية والسياسية لثورة نيسان. مايس في العراق خلال الحرب العالمية الثانية, ترجمة وتقديم محمد مظفر الأدهمي, دار الحرية للطباعة, بغداد, 1986.
154- جورج قرم, انفجار المشرق العربي من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق 1956 – 2006, ترجمة عن الفرنسية محمد علي مقلد, تحقيق نسيب عون, دار الفارابي, بيروت, 2006.
155- جون غلوب باشا, حرب في الصحراء, ترجمة عطية الظفيري, مراجعة فارس غلوب, دار قرطاس, الكويت, 2001.
156- جيمس سوماريز مان, مذكرات الكابتن مان, ترجمة كاظم هاشم الساعدي, تقديم وتحقيق وتعليق كامل سلمان الجبوري, مؤسسة العارف للمطبوعات, بيروت , 2002.
157- ----------, العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية, ترجمة عفيف الرزاز, ج1, ط2, مؤسسة الأبحاث العربية, بيروت, 1995.
158- ---------, العراق. الحزب الشيوعي, ترجمة عفيف الرزاز, ج2, ط 2, مؤسسة الأبحاث العربية, بيروت, 1996.
159- دونالد نيف, عاصفة على السويس 1956 ايزنهاور يأخذ أمريكا إلى الشرق الأوسط , ترجمة وتعليق وتقديم عبد الرؤوف أحمد عمرو, دار الكتب والوثائق القومية, القاهرة, 2015.
160- ديكسون, عرب الصحراء, ط 2, دار الفكر, دمشق, 1998.
161- سر المر هولدين, ثورة العراق 1920, ترجمة وتقديم وتعليق فؤاد جميل, دار الرافدين, بيروت, 2010.

162- سليمان فائق بك, تاريخ المماليك الكوله مند في بغداد, ترجمة محمد نجيب ارمنازي, مطبعة المعارف, بغداد, 1961.

163- ل. ن. كوتلوف, ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق, ترجمة عبد الواحد كرم, مديرية الثقافة العامة, بغداد, 1971.

**ثامناً: المعاجم والموسوعات.**

1- أحمد شوحان, معجم العشائر الفراتية, مكتبة التراث, دير الزور, 1985.

2- ثامر عبد الحسن العامري, موسوعة العشائر العراقية, (ج2 – ج5), مكتبة الصفا والمروي, لندن, د. ت.

3- جبار عبد الله الجويبراوي, عشائر الفرات الأوسط والجنوبي في الحلة والديوانية والسماوة والناصرية, مطبعة الأديب, بغداد , 1992 .

4- جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقي المصري, لسان العرب, ج10, ط3, دار إحياء التراث العربي, بيروت, 1999 .

5- حسن لطيف كاظم الزبيدي, موسوعة السياسة العراقية. مفاهيم. أحداث. أحزاب. شخصيات, ط2, شركة العارف للأعمال, بيروت, 2013.

6- حسين حاجم بريدي النواصر, معجم الناصري لنسب وتاريخ العشائر العراقية, ط4, مؤسسة المحبين, قم, 2012.

7- حسين هادي الشلاه, طالب باشا النقيب البصري ودوره في تاريخ العراق السياسي الحديث, الدار العربية للموسوعات, بيروت, 2003.

8- خالد أحمد الجوال, موسوعة أعلام كبار ساسة العراق الملكي 1920 – 1958, ج 1, ج2, دار الشؤون الثقافية, بغداد, 2013.

9- رسول عبد الحسين الطائي, أبجدية عشائر محافظة الديوانية والفرات الأوسط , مج 1, ج1, مطبعة المنار, النجف الأشرف, 2007.

10- سليمان فائق بك, عشائر المنتفق, تقديم عبد الرزاق الحسني, الدار العربية للموسوعات, بيروت, 2003.

11- عباس العزاوي, عشائر العراق, ج1, (ج3, ج4 – 1956), مكتبة الصفا والمروي, لندن, 1937 .

12- عبد الجبار بجاي الزهوي, معجم الأدباء والكتاب في السماوة الكبرى, شركة الغدير, البصرة, 2013.

13- عبد الله حميدي السنبلي الشمري, موسوعة آل السنبلي الشمري. شمر عبده آل جعفر, شركة المارد للطباعة, بغداد, 2006.

14- عبد عون الروضان, موسوعة عشائر العراق. تاريخ انساب رجالات مأثر, ج1, ط2, الأهلية للنشر والتوزيع, بيروت, 2008.

15- محمد صالح الزيادي, الحياة الاجتماعية في لواء الديوانية 1921 – 1958 دراسات تاريخية, ط2, دار نيبور, الديوانية, 2019.

16- مير بصري, أعلام السياسة في العراق الحديث, ج2, دار الحكمة, لندن, 2004.

17- يونس الشيخ إبراهيم السامرائي, القبائل العراقية, (ج 1- ج2), ط2 , مكتبة الشرق الجديد, بغداد, 1989.

**تاسعاً: الكتب الأجنبية**

1- The Annual Conference for Historical Studies Seventh Session 2020 years on from the 1920 Iraq , 100 Revolution and the Struggle over Memory , March, 28-30, 2020.

2- Tripp, A History of Iraq, 3rd ed ,Cambridge UP, Charles , New York , 2007 .

3- Phebe Marr and Ibrahim al-Marashi , The Modern History Of Iraq , Fourth Edition , California State University, New York, 2017 .

**عاشراً: البحوث والدراسات (المنشورة).**

**أ – الصحف.**

1- أحمد الفرطوسي, ثورة العشرين في ذكراها المئوية, جريدة الصباح, بغداد, العدد 4861, 30حزيران 2020 .

2- غانم نجيب عباس، موقف أبناء السماوة من القضية الفلسطينية 1947- 1948، جريدة الوركاء, السماوة، العدد 2، 8 كانون الثاني 2001.

**ب – المجلات.**

3- إبراهيم سرحان الشمري, قلعة النصر في مدينة المسيب. دراسة ميدانية, مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية – جامعة بابل, العدد 41, كانون الأول 2018.

4- أحمد محمد مطنش الشويلي و أمنة سعدون عباس البوناشي, الحركات العسكرية ضد عشائر لواء الديوانية 1923-1934, مجلة لأرك, كلية الآداب – جامعة واسط, العدد 10, 2012.

5- أسامة صاحب منعم, نشاط الأحزاب العراقية بعد الحرب العالمية الثانية 1946 – 1958, مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية – جامعة بابل, مج 5, العدد 2, 2015.

6- أنوار حسن ناصر, موقف العشائر العراقية من قانون التجنيد الإجباري, مجلة كلية الآداب, جامعة بغداد, العدد 102, 31كانون الأول2012.
7- جاسم محمد إبراهيم اليساري, انتفاضة النجف 1915م. دراسة تحليلية, مجلة جامعة كربلاء العلمية, مج9, العدد 2- أنساني, 2011.
8- جعفر عبد الدائم بنيان، الممارسات القمعية للحركة الوطنية في عهد حكومة أرشد العمري 1946، مجلة الخليج العربي, مركز دراسات البصرة والخليج العربي - جامعة البصرة, مج 48, العدد 3, 30 أيلول 2020.
9- حسن علي عبد الله, عشائر السماوة بين القبلية وبناء الدولة1931-1936, مجلة القادسية للعلوم الإنسانية, كلية الآداب - جامعة القادسية, مج 7, العدد2, حزيران 2004.
10- حيدر طالب حسين الهاشمي وأخرون, السماوة من خلال التقرير السنوي لحاكمها السياسي النقيب نيلسون لولن, مجلة جامعة كربلاء العلمية, مج 5, العدد 2أنساني, حزيران 2007.
11- سالم هاشم عباس أبو دله, محمد السيد حسن الصدر ودوره في الثورة العراقية الكبرى، معهد أعداد المعلمين، كربلاء المقدسة، مجلة دراسات إسلامية معاصرة، العدد 6، السنة الثالثة، 2012.
12- سامي ناظم حسين المنصوري, دور كربلاء في التمثيل النيابي في مجلس المبعوثان العثماني. النائب عبد المهدي الحافظ أنموذجاً (1877- 1916), مجلة تراث كربلاء, دار الكفيل, كربلاء, مج 3, العدد 3, أيلول 2016.
13- سامي ناظم حسين المنصوري وبان راوي شلتاغ الحميداوي, متصرفو لواء الديوانية دراسة في سيرهم الوظيفية 1945 – 1958م, مجلة أوروك, كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة المثنى, مج 10, العدد 3, 2017.
14- سامية بابوري, دور النخبة المثقفة في الأحداث السياسية في تركيا, مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية, الجزائر, مج 5, العدد 10, 2017 .
15- صالح عبد العالي خليف وجعفر عبد الدائم المنصور, اثر معاهدة بورتسموث 1948 في إثارة العنف السياسي, مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية, العدد 54, مج 44, كانون الأول 2019.
16- صباح كريم رياح الفتلاوي وعبد العظيم عباس نصار, طالب النقيب وطموحاته لاعتلاء عرش العراق, مجلة مركز دراسات الكوفة – جامعة الكوفة, العدد 25, 2012.
17- صبري فالح الحمدي, الأنشطة الاقتصادية الأمريكية في العراق, ودور الولايات المتحدة في تعامل المنظمات الاقتصادية الدولية معه في مناقشات مجلس النواب العراقي 1945- 1958, مجلة كلية التربية الأساسية – الجامعة المستنصرية, العدد 51, 2007.

18- صلاح هادي عبادة ويحيى كاظم المعموري, الإقصاء السياسي تجاه الشيعة في العراق في الحكم العثماني الأخير 1876 – 1917, مجلة العلوم الإنسانية, كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة بابل , مج 22, العدد 2, حزيران 2015 .

19- عبد العظيم عباس نصار, ثورة العشرين الوطنية العراقية, مجلة ادأب الكوفة – جامعة الكوفة, العدد 9, 2011 .

20- ----------------------, ثورة العشرين في العراق عوامل الانطلاق ومظاهر السخط الجماهيري, المجلة العلمية الأكاديمية العراقية, بغداد, العدد 23, 2013.

21- عبد الله المقلاتي, محمد فاضل الجمالي ودعم قضايا التحرير المغاربية. الثورة الجزائرية أنموذجاً, مجلة البحوث التاريخية, جامعة محمد بوضياف, الجزائر, العدد 5, 2019.

22- عكاب يوسف الركابي, علوان الياسري ودوره السياسي في تاريخ العراق المعاصر حتى العام 1951. دراسة تاريخية, مجلة آداب البصرة, كلية الآداب – جامعة البصرة, العدد 50, 2009.

23- فلاح حسن حمادي وثامر مكي علي، السيد محمد الصدر ومواقفه الوطنية والقومية (1922-1956)، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، العدد 31، 2017.

24- فلاح محمود خضر البياتي وعبد الكريم حسين عبد, سياسة الاحتلال البريطاني للعراق في منطقة الفرات الأوسط 1917 – 1920م, مجلة كلية التربية الأساسية – جامعة بابل, العدد 6 , 2012.

25- كريم حمزة, تاريخ الاستخدام السياسي للهوية المحلية العشائرية في العراق, مجلة عمران, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, الدوحة, العدد 19, 2017.

26- متعب خلف جابر الريشاوي, السماوة في ظل الاحتلال البريطاني 1914- 1920, مجلة السدير, السنة الثانية, العدد 9, 2004, ص ص 127 – 141.

27- -------------------------, الشيخ شعلان أبو الجون 1864-1930. سيرته ودوره الوطني, مجلة القادسية للعلوم التربوية, العدد 3, 2001.

28- منار محمد شهاب, إبراهيم الراوي نشأته ودراسته ونشاطه العسكري (1895 – 1923), مجلة مداد الأدب, كلية الآداب – الجامعة العراقية, العدد 16, 2019.

29- نور حسن خلف العتابي, المساعي البريطانية لاستمالة عجمي السعدون 1914- 1918, مجلة دراسات تاريخية, كلية التربية للبنات – جامعة البصرة, العدد 21, كانون الأول 2016.

30- وميض سرحان ذياب الربيعي, حركة العشائر في الفرات الأوسط والأدنى 1935 – 1936, مجلة ادأب المستنصرية, الجامعة المستنصرية, مج 38, العدد 66, 2014.

**أحد عشر: الصحف والمجلات (الدوريات).**

**أ- الصحف.**

1- جريدة العرب, بغداد, العدد 84, 9 نيسان 1918.

2- جريدة العراق, العدد 329, السنة الثانية, 27حزيران1921.

3- ------------, العدد 344, السنة الثانية, 15تموز1921.

4- جريدة صدى الاستقلال, بغداد, العدد 9, 26 أيلول 1930.

5- جريدة كفاح الشعب, بغداد, العدد 1, تموز 1935.

6- جريدة العراق, بغداد, العدد 4173, 8 آيار 1936 .

7- ------------, العدد 4201, 11حزيران 1936.

8- ------------, العدد 4210, 22 حزيران 1936.

9- جريدة أم القرى, مكة المكرمة, العدد 802, 3 آيار1940 .

10- جريدة العراق, العدد 5918, 2 تموز 1940.

11- ------------, العدد 5906, 17 حزيران 1940.

12- جريدة البلاد, بغداد, العدد 2434, 15شباط 1945.

13- جريدة الاستقلال, بغداد, العدد 4065, 20 شباط 1948.

14- صحيفة المدى, بغداد, العدد 2915, 11تشرين الاول2013.

**أثنا عشر: المقابلات الشخصية.**

1- أحمد حمدان جبر الجشعمي, وجه اجتماعي, بصية, 2020/12/18.

2- امر جياد شعلان الظالمي, احد شيوخ عشيرة الظوالم, منطقة الظوالم في الرميثة, 2020/12/23.

3- جميل حسين ناصر العطوي, شيخ عشيرة العضبان العطاوة, السوير, 7 /2020/12.

4- حارث عباس هرو, وجه اجتماعي, السماوة, 2021/7/19.

5- حاكم خميس عبد الظالمي, وجه اجتماعي, منطقة الظوالم في الرميثة, 2021/5/26.

6- حسن مندل عبد الله, وجه اجتماعي, السماوة , 2021/4/14 .

7- حمودي سعود عبد الله آل نايف, شيخ عشيرتي آل نايف وال طويرش, السماوة, 2020/11/7.

8- راجح رحيم عجة آل دلي, شيخ عموم آل بو جياش, الوركاء, 2021/4/8.

9- رعد سعد عبد الستار الإمامي، عميد أسرة الإمامين, السماوة, 2021/4/26.

10- رعد شنان آل رباط, شيخ عشيرة آل رباط وعشائر السماوة الغربية, السماوة,2020/12/4.

11- ريسان مطشر فهد آل جحيل, شيخ عشيرة آل زياد, السماوة, 2021/3/29.

12- ساجت عطشان هداد آل مجرم, وجه اجتماعي, السماوة, 2021/1/9.

13- سامي حسين عزيز آل حنوش, وجه اجتماعي, السماوة, 2020/12/6.

14- سامي عبد العزيز حسين آل حمود, وجه اجتماعي, السماوة,2021/7/20.

15- سامي نافع عليوي السماوي, وجه اجتماعي, السماوة, 2020/8/7.

16- سلام جبار منشد الأعاجيبي, تدريسي في كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة المثنى, السماوة, 2021/4/3.

17- صاحب حامد حمادي آل معجون, وجه اجتماعي, السوير, 2021/3/27.

18- صاحب مجيد جاسم عبد الله آل غريب, عميد أسرة آل غريب في السماوة, السماوة, 6 /2020/11.

19- صادق صاحب الزعيري, عميد أسرة الزعيري في السماوة, السماوة, 2020/12/10.

20- صباح محمد إسماعيل إبراهيم آل عبيد, وجه اجتماعي, السماوة, 2020/12/10.

21- صلاح دويش كواك آل وليد, احد شيوخ عشيرة الخزاعل, الرميثة, 2021/3/19.

22- طلال جهيلي سلطان ولع, وجه اجتماعي, قرية آل خميس - قضاء الهلال, 2021/4/5.

23- عبد الحسين مطشر آل كلو الوهامي, شيخ عشيرة آلوهاميين في السماوة, السماوة, 2020/12/12.

24- عبد المنعم سعود عبد الله آل نايف, وجه اجتماعي, بصية, 2020/12/7.

25- عبد المنعم صالح محمد الشرع, وجه اجتماعي, الرميثة, 2021/4/8.

26- عبد حصان فرحان الصلابي, شيخ عشيرة آل صلاب, السماوة, 2021/6/4.

27- علاء محسن محمد عبد الله آل غريب, دكتور جراح, السماوة, 2020/12/7.

28- علي حسين عزيز آل حنوش, وزير للبيئة سابقاً, السماوة, 2020/8/6.

29- علي عبد المحسن محمد نافع الملاك, وجه اجتماعي, السماوة, 2020/10/29.

30- عمار فالح عبد فرمان بربوتي آل سلمان, وجه اجتماعي, السماوة, 2020/10/14.

31- غازي موسى كاظم الخطيب, رئيس جامعة المثنى سابقاً, السماوة, 2020/8/11.

32- فرحان عباس فالح سفر الجابري, وجه اجتماعي, الخضر, 2020/12/4.

33- فلاح محمود خضر البياتي, دكتور تدريسي متقاعد, رسالة نصية عبر وسائل التواصل الاجتماعي, 2021/4/26.

34- فيصل حسين سالم الفرطوسي, احد شيوخ عشيرة آل فرطوس, الخضر, 2021/1/8.

35- فيصل راجوج طفار, وجه اجتماعي, السماوة, 2020/8/6.

36- ماجد خالد حسين عزيز حنوش, وجه اجتماعي, السماوة, 2021/3/9.

37- محسن صبيح إسماعيل, وجه اجتماعي, السماوة, 4/25/ 2021.

38- محمد سعد جبار آل حنون آل عجيرب الجابري, وجه اجتماعي, الخضر, 2020/12/7.

39- محمد عايد شيال الغليظاوي, وجه اجتماعي, السلمان, 2021/2/17.

40- محمد فيصل راجوج طفار, وجه اجتماعي, السماوة, 2021/1/4.

41- محمد نعيم مهدي آل عبيد, وجه اجتماعي, السماوة, 2020/12/29.

42- مصعب صادق طفار الأعرجي, شيخ عموم عشائر السماوة الشرقيين, السماوة, 2020/12/8.

43- مهاوش تركي فهد حاجم, احد شيوخ عشيرة الجوابر, الخضر, 2021/3/15.

44- موازي ناهي آل حمادي, احد شيوخ آل غانم, قرية آل غانم – السوير, 2021/4/8.

45- هنداز حسن عبد مؤنس, احد شيوخ عشيرة آل عبس, قرية آل عبس – السماوة, 2021/4/13.

46- هيثم ناجح كامل آل غثيث, شيخ عشيرة الظوالم, الرميثة – منطقة الظوالم, 2021/9/6.

**ثلاثة عشر: شبكة المعلومات الدولية ( الأنترنيت).**

1- جاسم فيصل الزبيدي, في محافظة المثنى . ناحية الهلال . ناحية لعشيرة واحدة, بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية, 2020/2/21. الموقع:

http://www.brob.org/contact/200711/n7286.htm .

2- سيف صلاح الهيتي, المس بيل صانعة الملوك ومهندسة خارطة العراق الحديث, بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية, 2016/10/28. الموقع:

www.aljazeera.net.

3- غايب عويز الهاشمي, لملوم الحمزة وحمزة لملوم, بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية, 2018/8/3. الموقع:

https://www.kitabat.info/print.php?id=123216.

4- منتدى أيامنا, شخصيات وطنية من العراق. عبد الحميد باشا الشالجي, بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية, 2016/8/3. الموقع: .http://ayamina.com/viewtopic.php?f=8&t=4380

**The Republic of Iraq**
**Ministry of Higher Education and Scientific Research**
**Al-Muthanna University - College of Education for Human Sciences - Department of History.**




# Tribal elites in Samawah and their political role in Iraq 1920-1958

**A letter made by**

**Hussein Saud Abdullah Al Nayef**

**to the council of of Education College of Humanities/Muthanna University is part of the requirements of the master's degree in modern and contemporary history**

under the supervision of

**PROF. DR. GHANEM NAJIB ABBAS**

**2021 A.D** **1443 A.H**

## ABSTRACT

The Iraqi tribes played a significant role in the political events in Iraq during the Ottoman, British and Royal Covenants . It even surpassed civil society, as it is the largest part of the social structure of Iraq, and the status of the tribal elite of the people of Samawa came in the field of the political side because of the foundations and many factors it carried, the most prominent of which are the factors of strength, to the emergence of certain individuals and their position within the political elite, to rise in political action , and to become influential in society. There are other aspects that need to be studied in the history of modern and contemporary Iraq, including the title of this thesis (**Tribal elites in Samawa and their political role in Iraq 1920-1958**).

The importance of this topic appears from the fact that it dates an important aspect of that period, as the clans of the Middle Euphrates, especially the clans of Samawa district, had a role in many political events, so these clans emerged as forces alongside the government, and began to wrestle with it in many matters, some of which are legitimate and others are not. Therefore, the politicians of Iraq did everything in their power to contain the tribes of Iraq through their sheikhs to achieve their political ambitions.

Which has strengthened the clan role and their role has emerged on the scene with what deserves to be studied and evaluated, and it is worth mentioning that the political role of the heavenly clan elites was not studied independently, except through general references in political events, and from here it can be said that this study is the first study in this field To our knowledge, these elites shed light on the contemporary history of Iraq and their role in solving various issues and problems or to pass some government projects.

Several criteria were set for selecting members of the political elite in the Samawa district, including the political, sensitive and important position they rose to, especially in his participation in political decision-making. , and senior Iraqi politicians, most of whom belonged to political parties, and the other factor is the clan status and the strength of its influence on the course of the Iraqi political arena, and most of them are distinguished by the abundance of their lands that caused him many problems at the level of the clan or the city, and their events were reflected in the political arena.

The research was divided into an introduction, three chapters, a conclusion, appendices, and a list of sources and references.

The first chapter studied "**the clan elites in the district of Samawa 1914-1920**", and this period was considered distinct in the modern and contemporary political history of Iraq, as the general conditions of the country were characterized by turmoil, due to the occurrence of clan movements in the different regions of the country, rejecting the Ottoman and British occupations, and four topics emerged from this chapter. It is "**The Elites of the Samawa District Clans at the End of the Ottoman Era**", "**The Samawa a Reading in its Tribal Structure**", "**The Clan Elites in the Samawa District Before the Twenty Revolution**" and "**A Study of the Political Attitudes of the Tribal Elites Before and After the Twentieth Revolution**".

The second chapter was titled "**The Tribal Elites' Position on Political Developments in Iraq 1921-1939**." Four sections emerged from this chapter, namely, "**The Establishment of the Iraqi State 1921. and the position of the Samawa clan elites towards it**", "**The position of the Samawa clan elites from the Wahhabi attacks on Iraq**", **" The impact of the elites of Samawah district in the Iraqi parliament 1925-1939**", and " **The political opposition of the Samawa clan elites 1935-1937**".

The third chapter of the research came under the title "**The Political Attitudes of the Tribal Elites in Iraq 1940-1958**" and it consists of four sections, namely "**The Army and Authority in Iraq. A Study of the Attitudes of the Samawa Tribal Elites Regarding the Army's Intervention in Politics 1940-1943**", and "**The Attitude of Elites" The Samawa clan from the political developments in Iraq 1944 - 1948**", "**The position of the Samawa clan elites from the political developments in Iraq 1949 - 1954**", and "**The position of the Samawa clan elites from the political developments in Iraq 1955 - 1958**".

The conclusion contains a abstract of some of the conclusions reached by the researcher through his evaluation of the facts included in the three research chapters.

The research relied on several sources whose documents were in an advanced position of importance, and the research also benefited a lot from the Parliament's minutes. The research has benefited many documentary books and personal memoirs, and despite their importance

for different researches, their use must be accompanied by caution, because impartiality when writing is not an easy matter, but rather it needs objectivity that does not exist in some writers, and its importance lies in that some Owners have participated in political decision-making. University research and theses have enriched the subject of research with important information and conclusions, and Arabic and Arabized books gained an important space in filling some of the gaps that accompanied the research. As for newspapers, they are a vivid picture of the duration in which they were issued and are distinguished by their exceptional importance in providing the message with valuable information of the utmost importance, as well. The message came from the international information network "Internet".